

واقع وآفاق علاقات مصر الإقليمية

بعد ٢٥ يناير



الطبعة الأولى

مركز النيل للدراسات الإستراتيجية

١٩ شارع عبد السلام عارف (البستان) - التحرير - القاهرة

تليفون - فاكس: ٢٣٩٢٤٢١٧ (٠٠٢٠٢)

Email: <nile.center@hotmail.com>

<http://nilecss.com>

واقع وآفاق علاقات مصر الإقليمية

بعد ٢٥ يناير

د. نجلاء مكاوي (محرراً)

د. عبد الفتاح ماضي
عبد الحليم محبوب
بشير عبد الفتاح

د. أيمن شبانة
إبراهيم غالي
محمد عباس ناجي

بطاقة الفهرسة

مكاوي، نجلاء.

واقع وآفاق علاقات مصر الإقليمية بعد ٢٥ يناير.

إعداد: نجلاء سعيد مكاوي - وآخرون.

القاهرة- مركز النيل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢.

ص ٣٥٦، ١٧ × ٢٤ سم.

تدمك: ٣-٠٨-٥٢٩٠-٩٧٧-٩٧٨.

رقم الإيداع: ١١١٦٣/٢٠١٣.

التاريخ: ٢٦/٥/٢٠١٣.



المحتويات

- المقدمة ٧
- أولاً: السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير
 - د. نجلاء مكاوي ١٣
- ثانياً: الدور المصري في أفريقيا... الواقع الراهن وآليات التفعيل
 - د. أيمن السيد شبانة ٨٩
- ثالثاً: مستقبل العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي... ليبيا نموذجاً
 - عبد الحليم المحجوب ١٦٥
- رابعاً: العلاقات المصرية - الإسرائيلية ومستقبلها بعد ثورة ٢٥ يناير
 - د. عبد الفتاح ماضي ١٩٣
- خامساً: واقع ومستقبل العلاقات المصرية - السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير
 - إبراهيم غالي ٢٣٣
- سادساً: العلاقات المصرية - الإيرانية: سيناريوهات مختلفة واحتمالات مؤجلة
 - محمد عباس ناجي ٢٨٥
- سابعاً - العلاقات المصرية - التركية في مرحلة ما بعد مبارك
 - بشير عبد الفتاح ٣٢١

مقدمة

قبل أكثر من عشرة أشهر استهلّت «وحدة الدراسات الدولية والإقليمية» بمركز النيل نشاطها بمشروع بحثي استهدف دراسة علاقات مصر الإقليمية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، من حيث محدداتها، وطبيعتها، ومسارها، ومستقبلها، منذ ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١، وحتى اليوم.

وقد تم العمل في هذا المشروع على عدة مراحل بدأت بحلقة نقاشية؛ لعرض المشروع، والوقوف على كافة أبعاده، والاتفاق المبدئي حول هيكليته. وقد حضر هذه الحلقة عدد من الباحثين والمتخصصين في الشؤون الإقليمية والدولية منهم: جميل مطر، د. طارق عبد الجليل، بشير عبد الفتاح، السفير أحمد الغمراوي، ود. عمار علي حسن، مالك عوني، فؤاد السعيد، ود. نجلاء مكاوي. ثم جاءت المرحلة الثانية التي تم فيها اختيار الباحثين وتكليفهم.

وبعد مرور عدة أشهر استغرقها الباحثون المشاركون في الكتابة، عقدت ورشة عمل؛ لعرض كل منهم ورقته، وما توصل إليه البحث، وفتحت المناقشة حول كل الأوراق، وقام كل باحث، بعد جلسة العصف الفكري هذه، بإدخال تعديلات على ورقته، وقدمها في صياغتها النهائية للمركز. وفي المرحلة الأخيرة تم تحرير المادة العلمية، وإعدادها للطباعة؛ لتخرج في شكل كتاب.

فيما حاولت الأوراق البحثية المقدمة في سياق المشروع الإجابة على كثير من التساؤلات، التي تشكل الصياغة العامة لهيكل المشروع، فقد أجابت الورقة الأولى، التي حملت عنوان: «السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير (المحددات - الدوائر - الصناعة - التحديات)»، للباحثة د. نجلاء مكاوي، عن أسئلة تتعلق بأسس

صياغة سياسة خارجية جديدة، مثل: ما هي محددات سياسة مصر الخارجية بعد الثورة، (الداخلية والخارجية) وهل ثمة ضرورة لإعادة ترتيب أولويات ودوائر تلك السياسة، وكيف كانت تتم عملية صنع السياسة الخارجية قبل الثورة، وما هي تداعيات ذلك، وهل اختلفت مكونات تلك العملية، وتغير القائمين عليها، ثم ما هي موجبات مؤسسة صنع القرار الخارجي، وكيف يتمأسس، وأية أدوات تُمكن الدولة المصرية من انتهاز سياسة خارجية فاعلة مؤثرة، وما هي التحديات التي تواجه مستقبل السياسة الخارجية؟

وجاءت الورقة الثانية للباحث د. أيمن شبانة؛ لتجيب على تساؤلات تتعلق بوحدة من أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية، ومع ذلك لاقت تجاهلاً، وعانت تهميشاً، وهي الدائرة الأفريقية، فتناول شبانة المصالح المصرية في أفريقيا، والتي تبدأ بالمصلحة المائية، وهي مصلحة «مصرية»، ترتبط بوجود الدولة المصرية، بقاء وعدمًا. وتنتهي باكتساب التأييد الأفريقي في المحافل الدولية، وما بينهما الكثير من المصالح التي تفرض على مصر التوجه جنوباً، ورفع الدائرة الأفريقية من ذيل قائمة دوائر السياسة الخارجية إلى مقدمتها. ثم تناول مراحل تطور الدور المصري في أفريقي، تاريخياً، حتى عهد الرئيس السابق حسني مبارك، راصداً بالتفصيل مظاهر تراجع الدور المصري إبان هذا العهد وتداعياته، ثم أسبابه التي تمثل غياب الرؤية الاستراتيجية، وضعف الإرادة السياسية أهمها. وانطلاقاً من ضرورة تبني استراتيجية جديدة للتوجه إلى الدول الأفريقية، على المستويين، الرسمي والشعبي، بهدف استعادة الدور المصري الرائد في القارة، كأحد ضرورات الأمن الوطني المصري، عرض شبانة بالتفصيل لآليات تفعيل هذا الدور.

وانتقالاً إلى الدائرة العربية، لكن داخل الدائرة ذاتها (الأفريقية)، حاول عبد الحليم محجوب استشراف مستقبل العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي، متخذاً ليبيا نموذجاً، وقد استعرض مسيرة العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي قبل الثورة، ثم حاول الإجابة على التساؤل حول مدى التغير في المشهد المغاربي في إطار «الربيع العربي»، والمخاطر المحتملة علي أمن مصر، واستراتيجيتها الإقليمية عامة، فيما

تم تركيز الاهتمام على ليبيا، بحكم أهميتها الجيو - استراتيجية بالنسبة لمصر، فقام الباحث باستشراف مستقبل الوضع في ليبيا، وتأثيراته المتوقعة علي الاستراتيجية الأمنية لمصر. مع الإشارة إلى واقع ومآل الاحتجاجات في الجزائر والمغرب. ثم حدد الباحث المنطلقات التي يتعين أن تحدد وتوجه مسار وحجم الحركة المصرية في منطقة المغرب العربي، بشكل عام، وليبيا تحديدًا، والآليات الأكثر فاعلية لتطوير العلاقات بين مصر وتلك الدول، بما يحقق المصالح المشتركة لكل الأطراف.

وحتى يجيب الباحث د. عبد الفتاح ماضي، على سؤال مهم، هو: ما هو مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية، في ضوء التغيير السياسي الذي شهدته مصر، عقب ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، تعين عليه أن يتناول طبيعة الكيان الإسرائيلي، ومدى قابليته للسلام، ورؤيته للسلام مع مصر، وتعين أيضًا أن يرصد تطور العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد اتفاقية ١٩٧٩، وعرض أهداف ومنجزات تلك الاتفاقية، ويجيب على تساؤلات مثل: ما هي معادلة: «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»، وكيف خلقت ميزان قوى إقليمي مختل، وهل مصر ظلت عدوًا استراتيجيًا «لإسرائيل»، على الرغم من أن «اتفاقية السلام» منعت مصر، لأكثر من ثلاثة عقود، من أن تكون لاعبًا فاعلًا في الصراع؟ وما هو موقف الكيان الصهيوني من ثورة يناير/ كانون الثاني، وهل أثرت الثورة على طبيعة العلاقات المصرية - الإسرائيلية، وما هي خيارات «إسرائيل» الاستراتيجية للتعامل مع التطورات الجديدة، التي أوجدتها الثورة المصرية. وأخيرًا ما هي فرص وإمكانات النظام المصري الجديد لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية جديدة تجاه الصراع العربي - الصهيوني، تجعل مصر رقمًا رئيسيًا في معادلة القوة الإقليمية.

وحول واقع العلاقات بين مصر والعربية السعودية ومستقبلها، كتب الباحث إبراهيم غالي عن خصائصها، ومرتكزاتها، واحتمالات تبدلها، وحدوث تحول راديكالي في طبيعتها. حيث تعتبر هذه العلاقات مؤثرًا رئيسيًا لقياس حجم التغيير في سياسات مصر العربية والإقليمية واتجاهاتها، وشكل تحالفاتها، لذا فقد استعرض الباحث المحطات الرئيسية في تاريخ تلك العلاقات، وانتقل محاولاً رسم الإطار العام الحاكم للعلاقات

من خلال وضع كثير من محدداتها عشية ثورة يناير/ كانون الثاني، ثم موقف السعودية من الثورة، ودلالته، وتأثيره على مسار العلاقات بين الدولتين، التي أثبت الباحث أنها لم تشهد تغييرًا جذريًا، لكن مع التغييرات والتبديلات المتلاحقة في اللوحة الإقليمية، قفزت ضرورة رسم سيناريوهات متعددة لمستقبل العلاقات بين القاهرة والرياض، فصاغ الباحث ثلاثة سيناريوهات لهذا المستقبل، هي: سيناريو توثيق التحالف القائم، وسيناريو الاستقلال والتعاون، وسيناريو الانفصال والتنافس. وقد ناقشهم جميعًا، وفسر سبب ترجيحه أحدهم.

على الجانب الآخر، كان لابد من وضع إطار جديد للعلاقات مع إيران، إحدى أكبر القوى الإقليمية، لا سيما بعد قيام الثورة التي تفرض ضرورة تخلص الحكم في مصر من وصاية القوى الدولية، وتحديدتها الخصوم والأصدقاء للدولة المصرية، فأضحى من المهم تغيير الرؤية وتطوير العلاقات مع إيران، لكن بعد أن تعاد صياغة محددات تلك العلاقات، وأثمانها، ومدى قدرة مصر على تحملها، والأهم هو حجم المصالح المصرية المحققة في حال إعادة النظر في العلاقات مع إيران، وهذا هو ما تناوله الباحث محمد عباس ناجي، في ورقته التي حملت عنوان العلاقات المصرية - الإيرانية: سيناريوهات مختلفة واحتمالات مؤجلة، بادئًا بقراءة عامة لأسباب جمود العلاقات بين الدولتين، ثم استعرض الموانع الداخلية والإقليمية والدولية التي حالت دون تحسين العلاقات بعد الثورة، على الرغم من صعود بعض المؤشرات على تغير نمط تلك العلاقات. وقام الباحث ببناء ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات المصرية - الإيرانية، أولهما يفترض عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، وناقش الباحث تداعيات حدوثه علي صعيد توازنات القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، والصعوبات التي تواجهه، وهو ما فعله مع السيناريوهين الآخرين وهما، بقاء الوضع علي ما هو عليه، وسيناريو التحسن التدريجي المشروط، والذي اعتبره الباحث سيناريو واقعي يراعي تعقد الظروف الدولية والإقليمية، وضيق حرية الحركة وهامش المناورة، ومحدودية الخيارات المتاحة أمام القاهرة، موضحًا الأسس التي

عليها يبنى هذا السيناريو، والتي تحدد شروط تحسن علاقات بين مصر وإيران خلال المرحلة المقبلة.

وعن تركيا، التي حرصت على إقامة علاقة جيدة مع مصر منذ وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى سدة السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وإعادة النظر في علاقاتها الإقليمية، وعن النقلة النوعية التي شهدتها العلاقات المصرية - التركية في أعقاب ثورة يناير / كانون الثاني، قدم الباحث بشير عبد الفتاح ورقة بحثية حول: «العلاقات المصرية - التركية في مرحلة ما بعد مبارك»، استعرض فيها الموقف التركي من الثورة، ومحددات هذا الموقف، ثم انتقل إلى ما يسمى «النموذج التركي»، والجدل المثار حوله، والحديث حول كونه نموذجًا ملهمًا للدول العربية، التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في أعقاب قيام ثورات فيها، فعدد الباحث مصادر الجذب في هذا النموذج، التي تدفع بأصحاب هذا الطرح صوب التفكير في استلهاام التجربة التركية، ثم عرض لمعوقات الاستلهاام، والاختلافات بين التجربة التركية والتجارب قيد التكوين في العالم العربي، والتي تمنع تأسيس العرب بالنموذج التركي، وتُصعب فرص الاستفادة منه.

ثم ناقش الباحث مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا، والتحديات التي تواجهه، في ظل حكم جديد في مصر، وحرص حكومة «العدالة والتنمية» في تركيا على تدعيم الشراكة بين الدولتين، حيث دفعتها معطيات إقليمية ودولية على التقارب مع مصر، في محاولة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يتوافق مع مصالح تركيا، بينما التحديات التي تقف أمام تطوير العلاقات تتركز معظمها في الجانب المصري، وإرساء النظام الجديد وتماسكه، وحجم الضغوط عليه، ومدى استجابته لها، وعلاقاته بالقوى الأخرى، الإقليمية والدولية، التي ستؤثر على حجم العلاقات المصرية مع تركيا، وتشكل أهم محدداتها. بالإضافة إلى مساحة الحساسية الرسمية تجاه تركيا، وموقف حزب «العدالة والتنمية» الداعم للعلمانية، والديمقراطية، والدولة المدنية، وتأكيده بأنه ليس حزبًا إسلاميًا، وهو الأمر المقلق لحاكمي مصر الجدد. وثمة تحديات أخرى

تتعلق بمدى نجاح الاستراتيجية التركيبية الجديدة الرامية إلى إعادة هيكلة علاقات تركيا وتحالفاتها الإقليمية، خصوصًا مع مصر.

يمكنني القول بأننا حاولنا توضيح جزء من الصورة في لحظة غائمة، تضربت فيها الرؤية، فاستعصى الفهم، وتلاشت القدرة على التفرقة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، لذا قدمنا عرضًا مفصلاً متماسكًا لعلاقات مصر الإقليمية منذ تفجر ثورة يناير/ كانون الثاني، من خلال تتبع مسار هذه العلاقات، والأطر التي حكمتها، غير مستهدفين مجرد الرصد والتوصيف، بل هي محاولة جادة للوقوف على حجم وطبيعة الاختلاف في شكل التحرك خارجيًا، ومقارنته بحجم وطبيعة التغيير المفترض في سياسة مصر الإقليمية في أعقاب انطلاق ثورة تبنت أهدافًا وطنية، يتعين أن تبلور في بناء مشروع وطني كبير. وتحديد المعوقات الداخلية والخارجية التي اعترضت مثل هكذا تغيير، وأخيرًا وضع عدة سيناريوهات لمستقبل علاقات مصر بكل القوى الإقليمية، في ضوء التغييرات المفاجئة والسريعة والمُبدلة لعناصر معادلة القوة في المنطقة، ومحاولة استشراف مستقبل الدور الإقليمي لمصر، وإمكانية تجاوز ما يواجهه من تحديات، هذا في حال توفرت الإرادة السياسية لصنع سياسة خارجية تستهدف الحفاظ على أمن الدولة المصرية ومصالحها، واستعادة دورها ومكانتها، وتشكل انعكاسًا لتغيير داخلي حقيقي يستهدف بناء دولة قوية مستقلة تمثل نموذجًا يحتذى في محيطها الإقليمي.

د. نجلاء مكايي (محررًا)

القاهرة في ١٦ يناير / كانون الثاني ٢٠١٣

السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير (المحددات - الدوائر - الصناعة - التحديات)

د. نجلاء مكاوي (*)

أولاً - محددات السياسة الخارجية المصرية:

١- محددات داخلية:

أ - الجبرية الجغرافية؛

ب - طبيعة النظام السياسي وخياراته الوطنية؛

ج - التنمية الاقتصادية ونمط النظام الاقتصادي؛

د - الرأي العام.

٢- محددات خارجية: متغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

ثانياً - إعادة ترتيب أولويات ودوائر السياسة الخارجية بعد الثورة.

ثالثاً - عملية صنع السياسة الخارجية... مأسستها وأدواتها.

أ - مأسسة صنع السياسة الخارجية؛

ب - أدوات السياسة الخارجية (الصلابة والناعمة).

رابعاً - التحديات التي تواجه مستقبل السياسة الخارجية المصرية.

* باحثة في التاريخ السياسي المعاصر.

لا يزال الحديث دائراً، منذ نجاح الموجة الأولى من الثورة المصرية، مروراً بما يسمى «المرحلة الانتقالية»، التي رزحت فيها البلاد تحت حكم العسكريين، وحتى مُضي عدة أشهر على حكم الرئيس محمد مرسي، حول عملية صنع القرار المصري، الداخلي والخارجي، ومدى ارتباطه بأهداف ثورة ٢٥ يناير / كانون الثاني، وتعبيره عن طموحات الشعب المصري الذي ثار على سياسات داخلية أفقرته وهمشته، وسلوك خارجي عكس الضعف والتخاذل والتبعية، وتخلّى عن الدور والمكانة.

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لأية دولة، لا سيّما في مراحل التغيير والثورات، لا تحظى بالقدر نفسه من الاهتمام الشعبي والرسمي، الذي تستأثر به السياسة الداخلية، والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفترض إنجازها إثر قيام الثورة، فبالنسبة لمصر، ولحساسية موقعها، والتغيرات الإقليمية التي واكبت الثورة المصرية، التي امتدت شرارتها إلى دول عربية مجاورة، باتت عملية رسم سياسة خارجية جديدة، أمراً حتمياً، تفرضه المؤثرات الخارجية، والمسار الداخلي للتغيير الذي يتطلب إعادة النظر في كثير من التوجهات والسياسات والعلاقات الخارجية.

بيد أن عملية التغيير برمتها لم تُضخ فيها الحرارة بعد، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بل يبقى التغيير في عهد الرئيس محمد مرسي شكلياً، لا سيّما الخارجي، لم يتخط نطاق زيادة الحركة وكثافتها، دون أية فعالية تذكر، وبالتبعية لأنه تحرك دون استراتيجية محكمة، بآليات جديدة، وفي إطار مؤسسي، وضمن مشروع قومي نهضوي يحدد رؤية القيادة الجديدة لما يجب أن تكون عليه الدولة المصرية في المدين، القريب والمتوسط.

لذا قامت هذه الدراسة بتتبع مسار السياسة الخارجية بعد انطلاق ثورة ٢٥ يناير / كانون الثاني، واستهدفت صياغة رؤية عامة وشاملة، من منظور قيمي، من حيث محددات السياسة الخارجية، الداخلية والخارجية، وضرورة إعادة ترتيب دوائر حركتها وقضاياها، ثم عملية صناعتها وأدوات تنفيذها، الصلبة والناعمة، وأخيراً، أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة، داخلياً وخارجياً.

أولاً - محددات السياسة الخارجية المصرية

قبل الحديث عن المحددات التي يُبنى على أساسها السلوك الخارجي للدولة المصرية، يتعين الإشارة إلى أن عملية صنع السياسة الخارجية في حد ذاتها تتمثل في سعي الدولة لتحقيق أهدافها الثابتة، عبر عدة وسائل تتاح لها حسب حجم قدراتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وبشكل عام، وعلى الرغم من أن أهداف الدول قد تختلف اختلافاً كبيراً، لكن جميعها يستهدف من سلوكه الخارجي الحفاظ على الدولة، واستقلالها، وأمنها، ورفاهية مواطنيها، وتضع كل دولة استراتيجيات فعالة لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال سياستها الخارجية، اعتماداً على قوتها الاقتصادية والعسكرية^(١).

بالنسبة لمصر، فطالما سعت السياسة الخارجية المصرية إلى تحقيق هدفين مترابطين هما، حماية الأمن القومي المصري والمصالح المصرية العليا، وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، بما يحقق الهدف الأول، وهما هدفان ثابتان للسياسة المصرية، والارتباط بينهما يأتي من اتساع مفهوم الأمن القومي المصري، من مجرد مفهوم عسكري بحت، أساسه الردع من خلال القوة العسكرية، ليصبح مفهوماً مجتمعياً شاملاً، يشمل التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، والعدالة التوزيعية، وغيرها، ومن ثم فقد تغيرت طبيعة المعضلة الأمنية من مجرد معضلة السباق مع الآخرين، لتشمل السباق مع الذات، من أجل بناء البنية الداخلية الكفيلة بتحقيق الأمن، وهذه البنية ليست مجرد بنية عسكرية، ولكنها اقتصادية - اجتماعية بالأساس^(٢).

أما بالنسبة لتحقيق المصلحة القومية، كهدف رئيس للسياسة الخارجية، فإن سعي الدولة لتعظيم قوتها ومصالحها الوطنية، يجعل من هدف تحقيق المصلحة القومية محور ارتكاز، والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية، وهو ما يجعله هدفاً ثابتاً ومستمرًا، حتى في حال تغير القيادة السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة على الحكم، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة^(٣).

لكن المشكلة في مصر، اليوم، تكمن في مفهوم «المصلحة القومية» وتفسيراته، فحزب الحرية والعدالة، الذي ينتمي إليه الرئيس المصري، لم يوضح في برنامجه السياسي مفهومه لهذا المصطلح، ورؤيته للمصالح والقيم الوطنية، فقد ربط تحقيق هذه المصالح بالحفاظ على «الهوية الحضارية»، وإلا «فقدت هذه المصالح مشروعيتها وقيمها الإصلاحية»^(٤). دون تحديد ملامح هذه الهوية ومكوناتها، وإطارها، كما يراه الإخوان المسلمون.

انحصرت، أيضاً، رؤية الحزب للبعد الاقتصادي في مفهوم الأمن بإجراء «إصلاحات اقتصادية؛ لتلبية الاحتياجات المحلية»^(٥)، لا بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال مشروع وطني يشمل التنمية الاقتصادية، التي تُؤسس على بناء جديد لهيكل النظام الاقتصادي المصري، كجزء من عملية بناء داخل قوى كاملة، بما يحقق الأمن الداخلي والخارجي.

ويتطلب ثبات أهداف السياسة الخارجية، وديمومتها، وضوح الرؤية التفسيرية للمفاهيم، لا سيما «الأمن القومي» و«المصلحة القومية»، على أسس وطنية خالصة لا ترتبط بالأيديولوجيا، أو الاتجاه السياسي للجماعة الحاكمة، بل ترتبط بما يحدده موقع الدولة الجغرافي، وتركيبها الديموغرافية، وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية، والتزاماتها في محيطها، والمخاطر التي تهددها، والتبديلات والتوازنات الإقليمية والدولية. فكما سبق ذكره، هذان الهدفان تسعى إلى تحقيقهما كل الدول، لكن الأمن والمصلحة القوميتين لمصر تختلفا في طبيعتهما، ومقتضياتهما، وأدوات تحقيقهما، عن غيرها من الدول.

وإذا كان الثبات يلتصق بأهداف السياسة الخارجية لمصر، فمحددات تلك السياسة تتغير، لا سيما بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، التي فرضت تغييراً عاماً وشاملاً، لم يتحقق بعد، لكن الدولة المصرية في الطريق إليه، وقطار السياسة الخارجية الذي تخلف عن ركب حركة التغيير الداخلية البطيئة في ذاتها، أو بمعنى أدق التأسيس لسياسة خارجية جديدة، يفرض إعادة النظر في محددات تلك السياسة، سواء ما هو ثابت منها يرتبط

بخصائص الدولة، أو المتغير والمرتبط بالظرف الزمني والموضوعي والبيئة الخارجية، فسلوك الدولة المصرية الخارجي بعد ثورة يناير/ كانون الثاني أثرت، وتؤثر فيه، كثير من العوامل والمحددات، الداخلية والخارجية، التي تشكل هذا السلوك، وتخرجه من إطار لتضعه في آخر، حتى تستقر السياسة الخارجية على أطر واضحة، وفق استراتيجية محكمة تتحرك بثبات في كل الدوائر، وبأدوات نافذة وفعالة.

أ- الجبرية الجغرافية

تؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر وغير مباشر، فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في عناصر قوة الدولة، التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومركزها الدولي، وتؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية، حيث تأثيرها في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمنها، فالدولة توجه سياستها الخارجية، غالباً، إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها. كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة، ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة^(٦).

ومن أبرز أشكال تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية، هو أن يكون الموقع طريق طبيعي للمرور والانتقال الدولي، كقناة السويس، وباب المندب، والبسفور والدردنيل. وبينما تهتم الدول صاحبة تلك المواقع بحمايتها، تحاول الدول الأخرى التحكم فيها لأهميتها في مواصلاتها الدولية. ويختلف تأثير هذه المواقع على سياسات الدول التي تقع في إقليمها باختلاف القوة النسبية لتلك الدول، فإذا كانت الدولة صاحبة الممر ضعيفة؛ فإن وجود الممر يكون عادة مدعاة للسيطرة الخارجية، أما إذا كانت الدولة على درجة من القوة، بحيث تستطيع درء تطلعات الدول المتنافسة، فإن الممر قد يكون بدوره مصدرًا للقوة الاقتصادية وللمكانة الدولية، لذلك فإن امتلاك

الدولة لمواقع جغرافية استراتيجية قد لا يشكل في حد ذاته مصدرًا للقوة، بل قد يكون باعثًا للتهديدات الخارجية، إذا لم تكن الدولة تمتلك قوة عسكرية قادرة على حماية تلك المواقع، لذا فإن حركية تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة يعتمد على القوة النسبية لها^(٧).

ونظرة عامة على خريطة مصر توضح إلى أين يجب أن تتوجه سياستها الخارجية، فمصر تعد دولة نموذجية من منظور نمط العلاقات بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية، بما يفرض على صانع القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية، قد تكتسب صفة الاستمرارية والثبات، لا سيّما لجهة مناطق وأقاليم معينة، تحديدًا (الشام ومنطقة حوض النيل) شرقًا وجنوبًا، فالجغرافيا جعلت مصر تعتمد في حياتها وبقائها على مياه نهر النيل الذي ينبع خارج أراضيها، ويجري لعدة آلاف الأميال داخل مجموعة من الدول الأفريقية، الواقعة وراء حدودها الجنوبية، قبل أن يصب في أراضيها، وهو ما يفرض على صانع القرار المصري أن يوجه بوصلة سياسته إلى ما وراء حدود مصر الجنوبية؛ للتأكد من عدم وجود عوائق أمام استمرارية تدفق مياه النيل إلى مصر حاملًا معه الحياة.

أما الجهة الشرقية، حيث شبه جزيرة سيناء، الصحراء اليابسة بين بحرين (المتوسط والأحمر)، وقناة السويس الرابطة بين البحرين نفسيهما. فعندما حفرت مصر القناة لم تستطع ترجمة الخطر السياسي الذي يمثله وجود القناة، كحقيقة جغرافية، فكانت النتيجة هي أن أصبحت مصر مملوكة للقناة، وليس العكس، كنتيجة مباشرة للثغوب التي بدأت مبكرًا في نظرية الأمن المصرية، والتي تسربت الصهيونية إلى فلسطين^(٨). بعد أن أقصيت من حدود تلك النظرية، فُصنع كيان بات على حدود مصر يهدد أمنها ومصالحتها.

وقد وصل الخبراء البريطانيون في العقد الثاني من القرن الفائت إلى أن «الصحراء في سيناء لا يمكن أن تكون حدًا حصينًا لمصر، بل إنها يمكن أن تكون شيئًا مخيفًا، والدفاع عن قناة السويس قد يبدأ من العريش، ولكن الدفاع عن مصر يجب أن يبدأ من

فلسطين»^(٩). بل يمتد إلى خارج حدود فلسطين، فكل خطر خارجي يهدد (الشام) يهدد مصر تلقائياً وفوراً، ويمكن القول بأن مصير مصر مرتبط عضوياً، تاريخياً وجغرافياً، بمصير الشام عموماً، وفلسطين تحديداً^(١٠)، فالذي يسيطر على الشام يهدد مصر (استراتيجياً) بمثل ما يهددها (هيدرولوجياً) من يسيطر على السودان، و«ليس من قبيل الصدفة أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة دارات على أرض الشام، وفي ربوعه حسمت، ومعها حسم مصير مصر، يصدق هذا ابتداء من شارو هن الهكسوس، وقادش تحتس، إلى قرقميش البابليين، وحطين صلاح الدين، وعين جالوت قطز، حتى مرج دابق الغوري، وحمص ونصيبين محمد علي. ولا توجد بقعة أخرى حسم فيها مصير مصر، ارتفاعاً وسقوطاً، وقوة وضعفاً، أكثر من أرض فلسطين والشام، ومن الهكسوس إلى الآشوريين، إلى الإسكندر الأكبر إلى الصليبيين والمغول إلى العثمانيين، وأخيراً الصهيونيين»^(١١).

إنه الدرس الذي علمنا التاريخ المديد إياه، جغرافية مصر فرضت عليها ضرورة تأمين حدودها من ليبيا في الغرب إلى فلسطين وسوريا شرقاً، ومن قبرص شمالاً إلى منابع النيل جنوباً، وهو ما يفرض على صانع القرار المصري توجيه سياسته الخارجية بما يحقق هذا الهدف الذي يحفظ أمن وبقاء الدولة المصرية، إنها الجبرية الجغرافية، لا رفاهية الاختيار. إنها الثورة المصرية التي نفضت الغبار عن معطيات جغرافية كادت أن تغيم وتطمس مفرداتها، بفعل نظام سياسي انتهج سياسة خارجية صنعها مكفوفون، لم يروا في خريطة العالم سوى قوى وكيانات دجنتهم لصالح إعادة تشكيل المنطقة العربية في تلك الخريطة، بما يحقق مصالح ويضمن وجود تلك القوى والكيانات. وعلى الرغم من تعثر الثورة في خطاها نحو بناء دولة قوية مستعيدة للمكانة والدور الذي فرضته معطيات الجغرافيا والتاريخ (الجغرافيا المتحركة)، والتخوف من تأثير الأيديولوجيا على تفسير وتحديد المصالح القومية، مع وجود «الإخوان المسلمين» على رأس الحكم في مصر، فإن مصالح الدولة المصرية وأمنها، كما تحدده الجغرافيا، والموقع شديد الخصوصية والأهمية لا يحتمل تفسيرات متباينة، فللمرة الثانية، نظرة واحدة على خريطة مصر تحدد إلى أين يجب أن تتوجه سياستها.

ب - طبيعة النظام السياسي وخياراته الوطنية

تغير الطبقة الحاكمة وشخص الحاكم في أية وحدة دولية يرتبط بشكل كبير باحتمالات تغير السياسة الخارجية لتلك الوحدة، فثمة علاقة بين نوعية النظام السياسي وطبيعة السلوك الخارجي، فيما ليس من الضروري أن يرتبط حدوث تغيير جذري في السياسة الخارجية نتيجة تغيير ثوري جذري، فعدد من تجارب التحول في مسارات السياسة الخارجية لبعض الدول جاء على غير وجود وضع ثوري داخلي، وتغير في الطبقة الحاكمة، بل نتيجة تغير إدراكات القيادة ورؤيتها لمعطيات البيئة الدولية، ومصالح الدولة في توافقها مع توجهات الأقطاب الدولية الرئيسية.

كما أن الثورة قد تأتي بنظام حكم جديد على أسس ومبادئ تختلف عما تبناه النظام الذي قامت عليه الثورة، ويعاد تدوير النخب والسياسات حتى تفرز مثلتها في أطر تبدو جديدة ومختلفة، لكن المضمون والمكونات واحدة. وهو ما ينعكس على استمرارية السلوك الخارجي في مسارات ذاتها، دون تغير في ترتيب الأولويات، أو إعادة قراءة المفاهيم المرتبطة بمصالح الدولة وأهدافها وطبيعة وضعها، أو حتى تغير على مستوى الوسائل والأدوات.

وقد يعتبر البعض أن التغير في السياسة الخارجية قد يكون متدرجاً، ولا يوجد تغير جذري إلا في حالات نادرة، فالتغير في السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحددة، والقرارات التكتيكية، التي تختلف عن التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية، وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة إلى تغير شامل في التوجه الرئيسي لتلك السياسة. ويمكن تفسير الطبيعة التدريجية للتغير في ضوء طبيعة الارتباطات الدولية التي تترتب على اتباع سياسة خارجية معينة، ما يُصعب من إمكانية تملص الدولة من تلك الارتباطات بشكل مفاجئ، بيد أن احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية تزداد في الدول التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم، ففي هذه الحالة يصبح التغير الجذري في السياسة امتداداً للتغير الجذري في طبيعة

النخبة السياسية الحاكمة. وتزداد احتمالات التغير الجذري إذا كانت الثورة مسبقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد، أو التبعة السياسية لإحدى القوى الكبرى، ففي هذه الحالة يصبح التغير الجذري في السياسة الخارجية للوحدة الدولية جزءاً من محاولة النخبة القضاء على حالة عدم التكافؤ الاقتصادي، عن طريق تبني أيديولوجية سياسية راديكالية، أو محاولة النخبة الاحتجاج على وضع التبعة السياسية بالتوجه نحو قوى كبرى أخرى^(١٢).

وقد يكون تأثير تغير القيادة في السياسة الخارجية محدوداً، ويبدو تدريجياً وغير جوهري، وقد لا يحدث تحول جذري في نظام الحكم والطبقة الحاكمة، كما حدث بعد اندلاع الثورة المصرية، لكن عملية الانتقال إلى نظام ديمقراطي التي فرضتها الثورة، وتستمر من أجل التقدم بها، تفرض على الأقل حدوداً لحرية الحركة والتصرف الخارجي من جانب القائد الجديد، يُحجم الحركة وجود ممثلين نيابيين حقيقيين عن الشعب المصري، كما هو مفترض، في إطار تفعيل أهمية صناديق الانتخابات، كأحد أدوات الحكم الديمقراطي، ويعرض على هؤلاء الأجندة الوطنية، والاستراتيجية العليا للدولة، ويتولون مهام الرقابة والتوازن، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة للتحرك الدولي وتفعيله، ووضع الخطوط العريضة لماهية هذه السياسة، واتجاهاتها ومساراتها^(١٣)، بما يعبر عن إرادة الشعب المصري، ومطامحه، وخياراته الحرة، ويؤسس لتنفيذ المشروع الذي جاءت به الثورة المصرية، ويتناقض مع ما تبناه النظام السابق من سياسات، هذا المشروع الثوري الذي يركز على مفاهيم جديدة للأجندة الوطنية، أهمها العدالة الاجتماعية، وبناء دولة قوية (اقتصادياً وعسكرياً)، تعددية، واستقلال القرار الوطني، والتمدد في النظام الإقليمي بما يستعيد المكانة والدور. وهذه الخيارات التي لا تزال تعبر عن نموذج الثورة المصرية، ولم تتحول بعد إلى خيارات وطنية للنخبة الحاكمة حالياً وقادة الدولة، بما ينعكس في تبني سياسات بعينها (اقتصادية واجتماعية)؛ إذا أصبحت هي خيارات النظام الحاكم بالضرورة سينعكس هذا على السياسة الخارجية المصرية، بما قد يتوقف عليه أيضاً طبيعة علاقات الدولة المصرية بالقوى والمؤسسات الدولية، حسب مدى توافق خيارات النظام الحاكم مع

الاتجاهات والسلوكيات الدولية السائدة، بل بشكل أكثر تحديداً مع مصالح وأمن القوى الدولية^(١٤).

وقد يفسر البعض سلوك الإدارة المصرية الحالية في التزامها بكثير من ثوابت السياسة الخارجية للنظام السابق، على أساس «خطورة» تداعيات أي تحول أو تغيير جذري في السياسة، بما يؤدي إلى عزلة الدولة المصرية عن المجتمع الدولي ومؤسساته، أو الدخول في صدامات مع بعض القوى، أو عدم جاهزية الوضع الداخلي لمثل هكذا تغيير، وأن الالتزام بنظام التحالفات القديمة، واتباع ذات السياسة مع تغيير شكلي، قد يعبر عن طبيعة الظرف الزمني المختلف، هو ما يعود على مصر بمزيد من «المزايا» الاقتصادية، ويحفظ «الاستقرار والأمن الداخلي»، ويُعظم مكاسبها في المؤسسات والتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث لن تحيد مصر عن اتباع سياسات تحفظ لهذه القوى مصالحها، وتؤمن أهدافها في المنطقة عموماً.

فيما تبدى هذا المنطق في عدم مراجعة أو إعادة تقييم العلاقات بين مصر والولايات المتحدة و«إسرائيل» في عهد الإدارة الجديدة، حيث استمر نمط العلاقات مع هذين الطرفين، حيث علاقة التحالف الاستراتيجية مع الأولى، وحاكمية معاهدة «كامب ديفيد» للعلاقة مع الثانية، وقبل أن ينهي الرئيس مرسي ازدواجية السلطة الحاكمة في مصر، بقراره في ١٢ أغسطس / آب، بإقالة المشير حسين طنطاوي، وفك وإعادة تركيب «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، كان تفسير استمرارية نمط العلاقات مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» يرجع إلى دور المؤسسة العسكرية المحوري في تحديد نمط علاقة مصر مع هذين الطرفين^(١٥). لكن يبدو أن نمط العلاقة، خاصة مع الولايات المتحدة، لن يتغير إلى آخر، فيظل التحالف استراتيجي، ولم ينتقل النظام الحاكم من «الاعتماد» كنمط في السياسة الخارجية، إلى «الاعتماد على الذات»؛ بمعنى تطوير نموذج مصري للتعامل الدولي، يستند إلى الموارد الطبيعية، و«التنوع»، وما يمارسه النظام الحاكم في محاولاته للانفتاح على كل القوى الدولية، لم يصل بعد إلى مرحلة التنميط الجديد للسياسة الخارجية، بل يأتي في إطار التحرك متعدد الأبعاد غير

المخطط، ولا يأتي في إطار رؤية شاملة لسياسة خارجية جديدة (مضموناً وأدواتاً)، مع الأخذ في الاعتبار أن حرية الحركة خارجياً واتساعها، لا يعني فعالية السياسة الخارجية. ثمة عدة أشياء تؤثر في قدرة النظام السياسي على تحقيق أهدافه السياسية الخارجية، واتساع حركته في مجالها، لم يتحقق بعضها بعد بالنسبة للنظام المصري الحالي، ومنها السيطرة الكاملة على الموارد الاجتماعية، ومحاولات توظيفها في السياسة الخارجية. أيضاً حجم التماسك السياسي للنظام، والذي ينعكس بالضرورة في قدرة النظام على تحويل السياسة الخارجية المصرية من دائرة رد الفعل إلى المبادرة، ويُقصد بالتماسك السياسي مدى تماسك أو تجانس القاعدة السياسية للنظام، كذلك يشمل مدى سيطرة النظام على المؤسسات السياسية الأخرى، ففي النظم الليبرالية الغربية قد لا تسيطر الحكومة على البرلمان، كما هو الحال في النظم الرئاسية، كما أنها بالتأكيد لا تسيطر على المؤسسات النقابية والشعبية الأخرى، التي تستطيع أن تتبع سياسة خارجية تختلف تماماً عن سياسة الحكومة، بينما نظم الحزب الواحد تسيطر على كل المؤسسات الأخرى في المجتمع؛ مما يعطيها قدرة على توجيه تلك المؤسسات لخدمة أغراض السياسة الخارجية. فيما يشكل تعدد القوى المعارضة للنظام، والمختلفة معه أيديولوجياً قيماً على قدرة النظام السياسي في اتباعه سياسات خارجية معينة، وذلك في حال عدم تعبير النظام عن مصالح مختلف القوى الأيديولوجية والدينية، السياسية والاجتماعية في المجتمع، فتتحول عملية صنع السياسة الخارجية إلى عملية مساومات لإرضاء مختلف القوى، كما أن تمثيل النظام لفئة اجتماعية واحدة، في مجال السياسة الخارجية، يؤدي إلى اغتراب الفئات الأخرى، ومعارضتها للسياسة الخارجية للنظام السياسي، ومن ثم إلى عدم استقرار السياسة الخارجية^(١٦)، وهو ما يعد أحد المشكلات التي تواجه صانع القرار المصري في رسمه للسياسة، حيث بدا كثير من خطواته في هذا المجال معبراً عن مصالح الجماعة السياسية التي ينتمي لها الرئيس المصري، ومن منطلق أيديولوجياتها ورؤيتها الخاصة التي لا تعبر عن رؤى وتصورات كل القوى الأخرى في المجتمع المصري، فالنظام يحتاج أن ينطلق في سياسته الخارجية من تمسكه وتعبيره عن أجندة وطنية تتوافق عليها كافة القوى

السياسية، وتحظي بتأييد شعبي، يشكل قاعدة رئيسية يستطيع أن يستند إليها النظام في صناعته للسياسة الخارجية.

ج- التنمية الاقتصادية ونمط النظام الاقتصادي

تمتلك مصر موارد بشرية وطبيعية توفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يسمح لها بانتهاج سياسة خارجية مستقلة، وهو ما يرتبط بمدى قدرة النظام المصري الحالي على تطويرها واستعمالها وتحويلها إلى أنماط جديدة، فالتنمية الاقتصادية ترتبط عضوياً بالتححر والاستقلال الوطني، وقدرة مصر على صناعة اقتصاد قوي، والتقدم في عملية التنمية المستدامة يساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، واستعادتها للدور والمكانة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث لا سياسة مستقلة دون امتلاك لعناصر القوة الرئيسية للدفاع عن المصالح ودعم السياسات.

وغني عن القول بأن «التبعية الاقتصادية» من أهم المشكلات التي تواجه صانع القرار عند التخطيط للسياسة الخارجية وصنعها، فهي تحد من قدرته على الحركة والاختيار بين البدائل، فضلاً عن فرص تدخل القوى الأكبر وتأثيرها بأكثر من أداة على سياسات الدول التابعة، فتصبح غير معبرة عن مصالح تلك الدول بشكل كامل، وتنحسر قدرة صانع القرار في الحفاظ على أهداف سياسة بلاده الخارجية الرئيسية.

لقد كانت مصر قبل الثورة إحدى الدول التي تدور في فلك القوى الرأسمالية الكبرى، بما يتبعه ذلك من سياسات انتهجها النظام السابق، كانت نتائجها أحد أهم أسباب ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، وبعد اندلاع الثورة المصرية، وبوادر التغيير (التي لم تكتمل) على توجه السياسة الخارجية، ازدادت حيوية وضع دول الخليج، ووضع المعونات الاقتصادية الخارجية، بصفة عامة، في عملية اختبار التوجه الجديد للسياسة الخارجية، فبدأ أن ثمة ضغوط خليجية على السياسة المصرية بورقة المساعدات الاقتصادية، مع الإعلان عن تقديم بعض دول الخليج معونات لمصر، وهو ما ارتبط باختيار نبيل العربي أميناً عاماً للجامعة العربية، فيما جاء ضد توجه الاستقلال والمبادرة

الجديد في السياسة المصرية، كما أعلنت العربية السعودية عن موافقتها تقديم مساعدة إلى الاقتصاد المصري بقيمة أربعة مليارات دولار في أشكال متنوعة^(١٧)، وطُرح تساؤلاً ملحقاً عن موقف مصر من طبيعة علاقاتها مع السعودية بشكل خاص، والخليج عموماً، وهل ستبقى ضمن التحالف الإقليمي الخليجي، أم ستفكر في الانتقال إلى تحالف مواجه، أم ستحتفظ بالتوازن في العلاقات مع الجميع، بما يحقق مصالحها وأمنها، ويخرجها من قبضة الدول المانحة والداعمة والتمولة.

لم تأخذ قضية التنمية الاقتصادية أية مساحة من الاهتمام في المرحلة الانتقالية من قبل القائمين على حكم البلاد، وارتكزت جوهر سياستهم إلى الاعتماد على ما تدفعه هذه الدولة أو تلك، دون النظر لتأثيرات ذلك على إعاقة عملية الانتقال والتحول على المستوى الداخلي، وعلى رهن القرار المصري في السياسة الخارجية. وبالنسبة للغرب، فقد أدركت إدارة أوباما أن صانع القرار «وقتها» لا يقوم بأي تغيير في السياسة الاقتصادية التي اتبعتها النظام السابق، ولن يفعل ما ينهض بالاقتصاد لينقذ البلاد من حال التدهور التي ميزت تلك الفترة، أولاً لعدم رغبته الحقيقية في ذلك، وثانياً لانشغاله بتصفية الثورة ورموزها، وتقسيم السلطة، والحفاظ على الامتيازات الاقتصادية في معظمها - التي اكتسبها في ظل نظام مبارك، الذي سمح للمؤسسة العسكرية بالسيطرة على نسبة كبيرة الاقتصاد المصري، والانخراط في مشروعات مدنية؛ لذلك سعت الولايات المتحدة إلى استخدام هذه الحالة، وقدمت عدة مقترحات للمعونة الاقتصادية؛ حتى تجبر مصر على الاستمرار في الدوران في فلك الغرب والمؤسسات التابعة له (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وفي ١٩ مايو/ أيار ٢٠١١، أعلن الرئيس أوباما عن خطة لدعم مصر والدول العربية، التي تمر بتحديات سياسية، شملت الخطة مساعدة مصر بمليار دولار لتمويل البنية التحتية، وخلق فرص عمل، وقد وافق الكونجرس على مقترح أوباما بشروط أهمها: التزام الحكومة المصرية بحماية الأقليات الدينية، ومنع العنف الطائفي، ودعم حرية التعبير والعقيدة، ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، والتزام مصر بـ «اتفاقية السلام» مع الكيان الصهيوني^(١٨).

استمرت السياسة الخارجية في ذات الأطر والقوالب، طوال «المرحلة الانتقالية»، نتيجة تأثير فشل الحكومات المنبثقة عن التغييرات الثورية التي استهدفت النظام السياسي في السلوك الخارجي للدولة، في المرحلة التي أعقبت الثورة، حيث تردي الأوضاع الأمنية، وانعكاسه على حجم الإنتاج، وعدم توفير المتطلبات الرئيسية للمواطنين، وعدم الشروع في برنامج للتنمية الوطنية المستقلة يعتمد على التحديث، والسعي لامتلاك المهارات الفنية والتنظيمية، وتكوين قاعدة اقتصادية صناعية متقدمة، بما يحقق الاكتفاء الذاتي، ومن خلال الاعتماد على الذات، وهو ما ينعكس إيجاباً في شكل سياسة خارجية أكثر استقلالية، مع تنافي مسببات التأثير والضغط التي تمارسها دول أخرى، لطالما بقيت مصر أسيرة لقرارها، وأموالها، وحساباتها.

لاح في الأفق بشير تغيير ما بعد جلوس الرئيس المصري الحالي على سدة الحكم، وتجدد أمل المصريين في سياسة خارجية نشطة وممتدة النفوذ، تصنع مكانة إقليمية ودولية تتسق ومعطيات التاريخ والجغرافيا، حسب ما تعهد به الرئيس مرسي في برنامجه الانتخابي، بيد أن استمرار التعامل بالمنهج ذاته في علاج المشكلات الراهنة لا سيّما الاقتصادية، كاد أن يبدد ذلك الأمل، فمجدداً تتعامل الحكومة المصرية الأولى في عهد الرئيس الجديد باستخدام القروض الخارجية كمسكنات للأزمات الاقتصادية، وطلبت قرضاً من صندوق النقد الدولي بقيمة ٨, ٤ مليار دولار، وهو ما سيؤثر بالضرورة على امتثال الإدارة المصرية لشروط المؤسسة الدولية، وينفي احتمالية تغيير نمط النظام الاقتصادي أثناء حكم الإسلاميين لمصر. سبق هذا بأيام، وفي ١١ أغسطس / آب ٢٠١٢، إعلان قطر عن إيداعها ٢ مليار دولار في خزانة البنك المركزي المصري، عقب زيارة أميرها لمصر، والتي جاءت قبيل إعلان الرئيس مرسي موقفه من الاشتراك في قمة عدم الانحياز في طهران أواخر أغسطس / آب؛ فيما أعطى إشارات على محاولة قطرية لإثناء الرئيس المصري عن تلك الزيارة، التي تحمل كثيراً من الدلالات، مستغلة حاجة الاقتصاد المصري المتعثر. في ضوء السياسة التي يتبعها الإسلاميون، والتي لا تريد تغيير النظام الاقتصادي وإعادة تشكيل بنيته، أو وضع خطة للنهوض به، بعيداً عن المساعدات والقروض، وآلية الاستدانة التي بالضرورة لا تعني سوى مزيداً من التبعية

الاقتصادية، وعدم الاستقلالية في صنع القرار الداخلي والخارجي، وتوجيه بوصلة السياسة الخارجية وفق ما يتوافق مع مصالح الداعمين والمانحين.

د- الرأي العام

الرأي العام هو موقف جماعة كبيرة من الناس تجاه قضايا مثارة وقابلة للجدل، وينتج عن المؤثرات وردود الأفعال المتبادلة بين أفراد الجماعة حول قضية محددة، وقد يبلغ الرأي مرحلة التعبير عن طريق أي فعل يمكن فهمه أو ترجمته، فيتحول إلى سلوك^(١٩)، ويختلف مدى تأثيره حسب طبيعة النظام السياسي، وحجم قوة الرأي العام، والظرف الزمني، وأهمية القضية محل الجدل.

والطبيعي أن الرأي العام في كل دول العالم على اختلاف تصنيفاتها، يهتم بالسياسة الداخلية أكثر من الخارجية، فيما عدا أوقات الأزمات الإقليمية والدولية الكبرى، التي تلقي بتداعياتها على الأوضاع الداخلية في الدولة، أو وجود خلاف أو نزاع للدولة مع قوة خارجية، لكن مع اندلاع الثورات والانتفاضات العربية في بدايات العام ٢٠١١، بات موقف الرأي العام في تلك الدول وحجم تأثيرات هذا الموقف، يفرض قراءة مختلفة للرأي العام ودوره في صنع السياسات في دول «الربيع العربي» الداخلية والخارجية، فقد انطلقت قوة جديدة دون جامع، كانت ميادين التحرير قنواتها للمرور إلى الطريق الموصل لكراسي الحكم، فأسقطت من فوقها رؤساء وأنظمة، ومن القناة ذاتها مررت قادة جدد، وأنظمة تبدو في «شكلها» جديدة.

في مصر تحول غضب الرأي العام من سياسات مبارك الخارجية إلى سلوك كان جزءاً من حراكه الثوري ضد النظام ومطالبته بإسقاطه، وقد كان ثمة نشاطات احتجاجية قادتها بعض التنظيمات والحركات السياسية الفاعلة قبل الثورة، عبّرت عن رفضها لمجمل السياسة الخارجية لمبارك، وهو ما لاقى تعاطفاً عاماً دون تجاوز هذا التعاطف إلى حد تشكيل رأي عام مؤثر وفاعل، يمكنه الضغط في اتجاه تغيير هذه السياسة، وذلك نظراً لطبيعة النظام السلطوية القمعية، وانقسام الرأي العام ذاته حول بعض قضايا

السياسة الخارجية محل الجدل، واتفاق الوحدات المكونة للنظام السياسي حول ما يُتبع من سياسات، بما يشبه الرضوخ لاستئثار القيادة بالقرار وصنع السياسة، وهو ما جعل الرأي العام المصري ضعيفاً، وغير مؤثر في السياسة الخارجية المصرية قبل الثورة.

طوال «الفترة الانتقالية»، ومنذ سقوط رأس النظام السابق في فبراير/ شباط ٢٠١١، وتقلد العسكريون مقاليد حكم البلاد، لم يطرأ تغيير على السياسة الخارجية المصرية، في الوقت الذي تغيرت فيه توجهات الرأي العام المصري، ومستويات سلوكه، وتضاعفت أهميتها، بعد أن قاد الشعب بمختلف طوائفه ثورة شعبية أسقطت رأس النظام، واستمرت في محاولات غير منظمة، وغير منقادة، ومواجهه بكل أساليب الاحتواء للإجهاز على كل مكونات النظام السابق، حتى تفكيكها، وبناء نظام جديد، أثناء هذا تزايد حجم اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية، في إطار حالة عامة سيطرت على المصريين أشعرتهم بأنهم المحرك الرئيسي والفاعل الأساسي لكل ما حدث في بلادهم، وأنهم منوطون بتوجيه صانع القرار، وتحديد الأطر الرئيسية التي يتحرك فيها داخلياً وخارجياً، ووضع الحدود والضوابط النازمة لصناعة السياسة الداخلية وبالتبعية الخارجية، وبات ثمة إحساس عام بأن الشعب المصري انتقل من كونه «جاهلاً» بكل أمور وخبايا السياسة الخارجية والمعلومات والحقائق المرتبطة بها، إلى القدرة على الفهم والتحليل، وفرض مواقف عامة على القائمين بالأمور لاتخاذها في بعض القضايا.

ثمة موقفان تبدى فيهما مدى تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية، واستجابة صانع القرار لفرض موقف الرأي العام عليه، بما يخل بمنهجه في اتباع سياسات بعينها تجاه قضايا محددة، الموقف الأول كان إبان «الفترة الانتقالية» ووجود «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» في الحكم، وقد تفجر في أعقاب قيام وحدة عسكرية إسرائيلية بقتل خمسة جنود مصريين على الحدود مع الكيان الصهيوني، في ١٨ أغسطس/ آب ٢٠١١، حيث انفجر بركان غضب عارم في الشارع المصري تجاه ذلك الكيان، وانتهاكاته الأراضي المصرية في سيناء، وتعديه على المصريين، كجزء من غضب عام

ظل محتقن لفترة طويلة على العلاقات معه، التي حددتها «معاهدة السلام»، بدا هذا الغضب في شكل رفض شعبي لتصدير الغاز للكيان الصهيوني قبل الثورة، وهو ما فرض حادث قتل الجنود استدعائه؛ فتركب موقف معقد وعنيف، استجمع كل سياسات مبارك المتحالفة مع الكيان والمنحازة له في مواجهة الشعب العربي الفلسطيني، خاصة لجهة غزة وحصارها، وحركة «حماس»، هذا التحالف الذي جعل نظام مبارك يصطف مع العدو الأول للشعب المصري، وهو ما يمكن اعتباره أحد أسباب الثورة على هذا النظام المنبسط، وقد جاء مقتل الجنود المصريين بأيادي العدو الصهيوني ليفجر غضب الرأي العام المصري، الذي تحول إلى سلوك عنيف، تمثل في البداية في تسليق شاب مصري (أحمد الشحات)، في ٢٠ أغسطس / آب ٢٠١٢، المبنى الكائن به مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وإنزاله العلم الإسرائيلي، وهو ما لاقى قبولاً وترحيباً شعبياً كبيراً، حتى بدا التعامل مع الشاب باعتباره بطلاً قومياً. وتلا هذا الحشد من أجل هدم «الجدار العازل»، الذي بنته السلطات المصرية من أجل حماية السفارة! وقد تم هدمه بالشواكيش فعلياً، وانتهى اليوم باقتحام مقر السفارة الإسرائيلية في التاسع من سبتمبر / أيلول ٢٠١٢، وهو ما واجهته السلطة المصرية بارتباك شديد؛ لخوفها من احتمالية انفجار بركان غضب شعبي عارم تجاه «إسرائيل»؛ يضع العسكريون المصريون الحاكمون في مأزق حقيقي مع الحليف الأمريكي والصديق الإسرائيلي، لذا سخرت السلطة المصرية الأجهزة الإعلامية الخاضعة لسيطرتها، وساعدتها الأخرى المملوكة للموالين لها، والمملوكة لأصحاب المصالح في بقاء العلاقات مع «إسرائيل»، وذلك لشن حرب إعلامية ضروس ضد الحادث وفاعليه؛ في محاولة لتشويهه، ووضعه في إطار السلوك «الهمجي غير المسئول»، وسط تواطئ من النخبة المصرية التي هاجم جلها الحادث، وسكت الباقي عن إظهار موقف.

لقد أبرز هذا الموقف تطور نوعي في توجهات الرأي العام المصري، ومحاولاته التأثير في السياسة الخارجية، فعبّر عن ربطه الواعي لقضايا السياسة الخارجية بالداخلية، حيث أدرك تأثيرات التطبيع الاقتصادي مع «إسرائيل» على الأوضاع الداخلية، ومعاناته من مشكلات ترجع جذورها إلى سياسة اقتصادية تجاهلت مصلحة الداخل. كما

أظهرت تأثير الرأي العام في كشف النقاب عن إحدى قضايا السياسة الخارجية التي تعتمد نظام مبارك تفرغها من مضمونها وهي العلاقات مع «إسرائيل» والصراع العربي-الصهيوني، فلطالما حاول ذلك النظام التأثير على العقل الجمعي للمصريين لإقناعهم بسياساته المنسحبة من هذا الصراع، والمعترفة بوجود «إسرائيل»، والتي تعتمد التطبيع كأساس للعلاقات معها، والسامحة لها بتجاوز واختراق بنود «معاهدة السلام»، وسفك الدماء المصرية على الأراضي المصرية. لكن ردة الفعل من السلطة الحاكمة - أثناء وبعد حادث السفارة - أظهرت في الوقت ذاته عدم استجابة حقيقية للغضب الشعبي؛ بما يؤثر في سياسة مصر تجاه «إسرائيل» وطبيعة العلاقات معها، فقد تحايلت السلطة على الرأي العام، وحتى الإجراءات الشكلية التي اتخذتها كانت مرتبكة، وعشوائية، ومتناقضة.

كما تميز رد فعلها أيضًا بالنمط الأمني والإقصائي، وهو أحد أنماط استجابة الحكومات لانفعالات ومطالب الشارع، حيث تقوم بتخوين الأطراف الوطنية التي تطالب بتصحيح العلاقات مع طرف ما، وتلصق بها تهمة العمالة والتخابر والإضرار بالمصالح الوطنية^(٢٠). علاوة على اعتقالها لكل العناصر النشطة على الأرض، التي قادت حركة الشارع، وإبرازها في صورة إجرامية «مهددة للسلم والأمن العام ومصالح الدولة العليا»، وهو ما حدث في رد الفعل الرسمي تجاه أحداث السفارة الإسرائيلية، واستطاعت السلطة أن تتغلب على الشارع وتحتوي انفعالاته، وتقضي على احتمالية انفجاره، بما لا يهدد السياسة التي ارتضتها، وتمسكت والتزمت بها تجاه تلك القضية، والتي حددها كثير من العوامل ستعرض لها لاحقًا.

يختلف الموقف الثاني في إطاره الزمني؛ فقد جاء بعد وصول قوة سياسية جديدة إلى الحكم، ومن المفترض في إطار وضع أسس جديدة للسياسة الداخلية والخارجية، وقد تمثل هذا الموقف في وجود رأي عام رافض لمبدأ اقتراض الحكومة المصرية - الأولى في عهد مرسي - بقيادة هشام قنديل من «صندوق النقد الدولي»، والاستمرارية في النهج ذاته في التعامل مع المؤسسات الدولية، وتقبل المعونات الاقتصادية من الدول

الكبرى، فعلى الرغم من محاولات تأثير الرأي العام في سياسة الحكومة الاقتصادية لجهة القروض والمعونات، وشبه الإجماع في الموقف الراض لثللك السياسة، فإن صانع السياسة حاول أن يكون له الغلبة، واعتمد النظرية التي تقر بأن الرأي العام سطحي، ولا يمتلك الحقائق، والقدرة على طرح البدائل والخيارات، والسياسة لديه قوالب جامدة، وأن سلوك الحكومة هو المنوط بتغيير الرأي العام، وإجباره على الالتفاف حولها، فلا يجوز أن تنساق الحكومة وراء الرأي العام «المتحول» بطبيعته، والأقل قدرة على إدراك حقائق الأمور، فيما حاولت الحكومة في الوقت ذاته التأثير من خلال منع تدفق المعلومات إلى الرأي العام، ولم تنتهج الشفافية لجهة الشروط المرتبطة بالقروض والمعونات الاقتصادية، وبتداعيات مثل هذه السياسة على الدولة المصرية، واقتصادها، واستقلال قرارها الوطني.

إجمالاً، فإن الثورة المصرية، وتغير نسق القيم السياسية في المجتمع المصري، وتغير الخريطة السياسية المصرية، يفرض على حكام مصر الجدد التعامل مع الرأي العام، وتوجهاته، وحدود تأثيراته، بأنماط جديدة من الاستجابة والتعاطي، فلم يعد التحايل مجدداً، ولا القمع ملجأ، ولا التجاهل محبطاً، فثمة أساليب جديدة تحرك وتحشد الرأي العام داخل أطر تنظيمية نوعاً ما، أخرجته من حيز العشوائية منعقدة التأثير، وهي تكنولوجيا الاتصالات، وأدوات التواصل والمعرفة الحديثة، التي كانت أحد أساليب تحشيد الشباب إبان أحداث الثورة المصرية، وتستمر كبوتقة يعاد فيها تشكيل رأي عام أكثر وعياً وإدراكاً، بما لا يستقيم معه تذرع الحكم الجديد بعدم فهمه لأبعاد السياسة الخارجية، وهذا لا يعني في الوقت ذاته أن يكون الرأي العام هو المحرك الرئيسي لصانع القرار في سياسته الخارجية، بل أحد محددات صنع تلك السياسة، فلا سياسة خارجية ناجحة دون تأييد شعبي، وإيمان كامل بأهدافها وقضاياها، ودعم للقائد والمؤسسات الرسمية المنوطة بتحقيق هذه الأهداف. ولا سياسة ناجحة (داخلية أو خارجية) تتحايل على، وتتجاهل، وتحتقر من وضعوا صناع القرار في مواقعهم عبر ثورة شعبية فريدة في تاريخ ثورات وانتفاضات شعوب العالم أجمع.

هكذا تبدو أهمية المحددات الداخلية في رسم وصناعة السياسة الخارجية للدولة، سواء كانت خصائص النظام السياسي، أو نمط النظام الاقتصادي، أو التأثيرات الثورية على توجهات وفعالية دور الرأي العام، أو المعطيات الجغرافية والتاريخية، التي تلعب دوراً مهماً ينعكس على السياسة الخارجية من خلال إدراك النخبة الحاكمة وصانع القرار لحدود تأثير تلك المعطيات على أمن الدولة ومصالحها العليا، فضلاً عن تأثير طبيعة شخصية صانع القرار على السياسة الخارجية، من حيث سماته العقلية والنفسية، وميوله واتجاهاته الفكرية والعقائدية، ومدى إلمامه بهيكل وموازين القوة في النظامين، الإقليمي والدولي، وطبيعة التغيرات التي تطرأ عليهما، وكيفية التكيف معها بما يحقق أهداف ومصالح دولته. وأسلوبه في اتخاذ القرار، وعلاقته بمستشاريه، والأجهزة المعاونة له. هذا بخلاف المتغيرات المتعلقة بهيكل عملية اتخاذ القرار، وكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والأمنية المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية^(٢١).

إذن فمكونات البيئة الداخلية تحدد توجهات السياسة الخارجية للدولة الدولية، لا سيما في مراحل التحول والتغيير التي تزداد فيها محورية الداخل ودوره في عملية إعادة تشكيل بنية السياسة الخارجية، من الرسم، إلى الصياغة، إلى الصناعة.

١. محددات خارجية: متغيرات البيئة الإقليمية والدولية:

تختلف أكثر من مدرسة حول حجم تأثير الداخل في السياسة الخارجية، والمقارنة بينه وبين حجم تأثير العوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية، فخلافاً للمدرسة التي تؤكد متانة الارتباط بين سلوك الدولة الخارجي وعلاقاتها الدولية، وسياستها الداخلية، والارتباط بمعنى التأثير المتبادل، وأنه لا يجوز الفصل الحاسم بين الداخلي والخارجي، ثمة مدرسة أخرى (المدرسة الواقعية) تعتبر العوامل النابعة من البيئة الخارجية هي المحدد الرئيس للسلوك الخارجي للدول، وأن بنية النظام الدولي هي التي تشكل خيارات السياسة الخارجية للدولة، وأن مجمل المنظومة الدولية هي التي تفرض طريقة معينة على وحدات تلك المنظومة وتصرفاتها، عن طريق مظاهرها

الصائغة والضاغطة، فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية، ونمط التفاعل، وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة، من حيث مكانتها في النظام الدولي، رغم الاختلاف الكبير، والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، وهذا ما لا يترك مجالاً أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية.^(٢٢) بيد أن «الواقعية النيو كلاسيكية» تعترف وتقر بدور وتأثير البنية الداخلية، ومدرجات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، وإزالة الفصل بين الداخلي والخارجي.

لذا لا يمكن حصر محددات السياسة الخارجية الأكثر تأثيراً في معطيات البيئة الخارجية، وهي التي تتميز بكثرة عدد الفواعل وصعوبة التنبؤ بسلوكهم، وتعقيد شبكات المصالح والتحالفات، ولا سيما، بالنسبة لمصر، حالياً، كما لا يمكن تجاهل سمات ومفردات وتداعيات هذا التحول الكبير الذي يمر به الإقليم، وتأثيراتها على السياسة الخارجية المصرية، فمصر دولة محورية في إقليمها، تؤثر فيه، وتتأثر بما يدور على ساحاته، التي شهدت تغيرات كثيرة، في أعقاب ثورات وانتفاضات، بعضها لم يحسم أمره بعد، وبعضها يواجه تدخل من قوى دولية وإقليمية، لحصد نتائج التغيير، وتقاسم مغانمه، أو لتقليل مساحته في دولة، ومنع حدوثه في أخرى (الدور الخليجي في ثورتي اليمن والبحرين).

أهم نتائج حركة التغيير، إقليمياً، حتى الآن هي صعود قوى إقليمية وتقلص نفوذ أخرى، مع تصدع بنية التحالفات الرئيسية التي شكلت مصر عنصراً رئيسياً في أحدها، فبدأ تدشين تحالفات جديدة تحكمها اعتبارات مصالح ما بعد التغيير، هذا التغيير الذي سينسحب بالضرورة على النظام الدولي، والتحالفات الإقليمية - الدولية، فستؤثر مآلات الأوضاع والصراعات في الإقليم بالتأكيد على ذلك النظام، وسياسات أقطابه، واستراتيجياتهم.

لقد ساعد الحراك الثوري الولايات المتحدة على استعادة ما خسرتة إقليمياً، وتعويض خسائرها الاستراتيجية، بعد مرحلة من الانحسار، وفشل «الحرب على الإرهاب»، والهزيمة العسكرية في العراق، ودعمها للنظم الاستبدادية التي قامت عليها الثورات، فنفوذا الإقليمي كان قد تراجع في مقابل صعود قوة ونفوذ التحالف الإقليمي «الممانع» (إيران، سوريا، حزب الله، حماس)، وتحقيقه مكاسب إقليمية منذ حرب لبنان ٢٠٠٦؛ لذا أرادت الولايات المتحدة أن تستفيد من نتائج التغيير السياسي الذي أفرزته انتفاضة الجماهير العربية؛ بما يؤمن مصالحها، وكان أهم هذه النتائج صعود جماعات الإسلام السياسي، الذي من الممكن تطويع وترشيد سياساتها لصالح الولايات المتحدة، فمع تدخلها الناعم، ودعمها للإسلاميين، خاصة وأنهم بدوا الأقوى وأصحاب المرحلة، باتت أهم المستفيدين سياسياً واستراتيجياً في الشرق الأوسط، على الرغم من أن الثورة كانت ضد حلفائها وتابعيها في المنطقة، لكنها استطاعت ببراعة ركوب موجة التغيير، وهو ما جعل قوة أخرى مثل روسيا تتدخل لاتخاذ مواقف واضحة متباعدة، في محاولة لاستعادة المكانة والدور الروسي، عن طريق دعم نظم تتحدى الولايات المتحدة، وإن اندلعت فيها انتفاضات من أجل التغيير، مستغلة حالة تأجج الصراع الإقليمي، واختلال التوازن، وتداعيات تفكك بعض التحالفات بعد تغيير الأنظمة في دول عربية، وتصعد بنية أنظمة أخرى.

تحاول روسيا والصين أن تستخدم ما لالأوضاع في المنطقة لإنهاء عصر القطب الواحد الأمريكي، وتدركان جيداً أن الأزمة السورية هي مسألة تحول في النظام الدولي، وتستخدمها كمدخل لتدشين نظام دولي جديد، وتغيير القطبية الدولية.

المشهد، بشكل عام، يُعبر عن أن ثمة متغيرات هامة أحدثها الحراك الثوري، الذي انطلق في بداية العام ٢٠١١، أثرت على طبيعة البيئة الإقليمية، وبدلت أوضاع لاعبيها الأساسيين، وفي هذه البيئة تزايدت حدة التنافس الإقليمي، وانتظر الجميع تغيراً في وضعية مصر الإقليمية، واتجاهات سياستها الخارجية، بما يحولها إلى لاعب رئيسي، وعلى الرغم من طول الانتظار فإن إعادة تموضع مصر في النظام العربي والإقليمي،

وبناء سياستها الجديدة وفق اعتبارات أفرزتها حركة التغيير، يتعين على صانع القرار دراسته جيداً، وهو يضع صياغة جديدة للسياسة الخارجية المصرية، حيث لن ترسم وتنفذ هذه السياسة بعيداً عن المعطيات الجديدة للبيئة الإقليمية والدولية.

ثانياً - إعادة ترتيب أولويات دوائر وقضايا السياسة الخارجية بعد الثورة:

تغيرت أولويات دوائر السياسة الخارجية المصرية تغيراً جوهرياً، إبان فترة الرئيس المصري الأسبق، محمد أنور السادات، حين تغيرت رؤيته كصانع سياسة لأمن مصر ولنوع نظامها الاقتصادي، وهو ما حرف بوصلة السياسة الخارجية ناحية الولايات المتحدة والغرب؛ بتبني سياسات اقتصادية حرة ومنفتحة، والتخلي عن المشروع النهضوي القومي؛ الذي تبناه الرئيس جمال عبد الناصر، القائم على التنمية الاقتصادية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، وبالتبعية استقلالية القرار والإرادة الوطنية، ودور مصري إقليمي فاعل ومؤثر. ومن السادات، حيث الانسحاب من الساحة العربية والإقليمية وتهميشها على مستوى الدوائر والقضايا، إلى مبارك الذي استمرت سياساته في إطار رد الفعل، والتبعية، والوسيط الموجه في الصراع الأكبر في المنطقة، (الصراع العربي - الصهيوني)، مع تبني أجندة أولويات عامة تصدرها الحفاظ على «استقرار نظام الحكم» بأية أثمان، ما أدى إلى اختفاء الحركة تماماً في دوائر شديدة الأهمية للدولة المصرية، وعلى رأسها الدائرتين العربية والأفريقية.

بعد قيام ثورة يناير/ كانون الثاني المجيدة على سياسات مبارك، التي لم تُخطَط وفق المصالح الوطنية العليا، ولم تراع أمن مصر ومكانتها ودورها، ثار الجدل حول ترتيب أولويات دوائر السياسة الخارجية، الناتج عن ارتفاع صوت المطالب بدور خارجي جديد لمصر، (العربية، الإسلامية، الأفريقية)، الواقعة في قلب منطقة «الشرق الأوسط»، وفي حوض البحر المتوسط، وفي المركز بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومصر الدولة النامية المنتمية للعالم الثالث.

ومن استعراض مسار السلوك الخارجي لمصر، في الفترة ما بين خلع الرئيس مبارك، وتولي الرئيس محمد مرسي، يتضح أنه في بداية هذه الفترة، وفي خضم الزخم الثوري، وارتفاع سقف الطموح لدى القوى الثورية، والشارع المصري، والحكومة التي كثر الحديث عن انبثاقها من الميدان (حكومة عصام شرف)، بدأ أن ثمة تغير ما في أولويات السياسة الخارجية، وترتيباً مختلفاً لدوائرها، واستمر ذلك لفترة محدودة، عبر عدة ممارسات ونشاطات في أكثر من ملف (فلسطين: المصالحة، أزمة دول حوض النيل)، وبدأت أجندة الأولويات المصرية مزدحمة ومرتبكة، لكن تلك الممارسات أعطت بريق أمل بإمكانية تحول إيجابي في توجه السياسة المصرية لصالح الدوائر الأهم استراتيجياً، والأقرب بحسابات التاريخ والجغرافيا، وحدود الانتماء، فملئ العرب، تحديداً، أملاً في إعادة الديناميكية للسياسة المصرية والدور المصري القومي، بيد أن مؤشرات التحول لم يبنئ مسار تطورها بتغيير حقيقي وجوهري في الاستراتيجية وأولوية الدوائر، حيث ووجهت داخلياً بما فرغها من مضمونها، فهذا النوع من التغيير في سلوك الدول الخارجي يرتبط بتغيير ثوري داخلي، وهذا لم يحدث نتيجة تصاعد نشاط الثورة المضادة، وتوجهات القائمين على الحكم المحافظة على استمرارية طبيعة الحركة ومستواها في الدوائر الخارجية، كونهم جزءاً من بنية النظام القديم، وملتزمين بذات توجهاته في إدارة السياسة الخارجية، خاصة في بعض الملفات.

لذلك أديرت السياسة الخارجية في «الفترة الانتقالية» وفق الترتيبات السابقة، على الرغم من بعض مظاهر التغيير الشكلية، التي طالما جاءت محاطة باستمرار استخدام ذات المفاهيم المؤطرة لتوجه السياسة الخارجية للنظام السابق، في حين أن التغيير يتطلب استراتيجية تُبنى على إعادة تعريف الحلفاء والخصوم، ومفهوم المصالح العليا والأمن القومي، كما أن التغيير يتطلب إعادة النظر في مفهوم الدولة المصرية للـ «السلام في الشرق الأوسط»، وهو ما يحدد سياستها، ومستوى حركتها، وطبيعتها في أهم دوائر السياسة المصرية، وهي الدائرة العربية، ومواقفها تجاه أهم قضاياها، وهي قضية فلسطين. وهو ما يوضح أيضاً الحدود التي يبدأ منها الأمن القومي المصري.

إنه بات واضحاً مع قرب نهاية الإدارة الانتقالية أن ما حدث من سلوكيات خارجية في ملف أو آخر لم يتعد نطاق التغيير الشكلي غير الاستراتيجي، الذي فرضه الظرف الثوري الملح على ضرورة نجاح الثورة ونفاذها إلى كل مؤسسات الدولة المصرية، وبالتالي المؤسسة المنوطة بالسياسة الخارجية، وأضحى الأمل معقوداً على النظام الجديد الذي ستأتي به الانتخابات، وبصعود الرئيس مرسي «الإسلامي»، ووعوده بتغيير شامل في السياسة الخارجية المصرية، وإن كان لم يقدم رؤية واضحة لمسارها وأولويات دوائرها، إلا أن خلفيته الإسلامية فرضت تكهنات بالدوائر التي ستصدر أجندة السياسة الخارجية، فيما أعطت وعوده باتباع سياسة تستعيد الدور الإقليمي لمصر، وتراعي «مصالح مصر العليا»، وتفتح على كل القوى، الأمل في ترتيب الأجندة المصرية وفقاً لرؤية الثورة وأهدافها، لا أهداف جماعة الإخوان المسلمين، ومشروعها السياسي، وخلفياتها الأيديولوجية.

لقد هدفت الثورة إلى نقل السياسة الخارجية المصرية من رد الفعل إلى المبادرة، ومن التبعية إلى الاستقلال، والمبادرة تعني التوجه بفعالية إلى الدوائر الأكثر حيوية للأمن والمصالح المصرية، وتكثيف التحرك فيها، وطرح الرؤى والحلول للمشكلات العالقة، وصياغة تصورات للتعاطي الإيجابي مع الأمور المرشحة للتصاعد حتى مرحلة الأزمة، ووضع الخطط لتعميق العلاقات، وليس التعامل مع هذه الدوائر في إطار إدارة الأزمة فحسب، وهو ما يعني التوجه صوب دول طالما تجاهلها وهمش الاهتمام بها النظام السابق، على الرغم من أهميتها الجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية لمصر، بما يعيد ترتيب تلك الدول في أولويات السياسة الخارجية. والاستقلال أيضاً سينعكس على أجندة هذه السياسة، حيث تنطلق تجاه هذه الدولة أو تلك وفق مصالح الدولة المصرية، وأهدافها، ورؤيتها، واستراتيجيتها لتحقيق هذه الأهداف، دون تدخل من طرف خارجي يُملّي عليها أجندة خاصة، فيدفعها إلى دول، ويباعد بينها وبين دول أخرى، ويقحمها في ملفات، ويخرجها من المعادلات التي تحكم ملفات أهم.

لنبدأ من الشرق، الجهة التي طالما شكلت عبر التاريخ مصدر الخطر على الأمن القومي المصري، وحيث يوجد الكيان الاستعماري التوسعي المتربص على الحدود، فم منذ قيام ثورة يناير/ كانون الثاني، وثمة تغيير منتظر في سياسة مصر تجاه فلسطين والصراع العربي-الصهيوني، حيث تعتبر السياسة المصرية تجاه هذا الصراع ترمومترًا لقياس حجم التغير في أجندة السياسة الخارجية، بل في استراتيجيتها. وعلى الرغم من إعلان جماعة «الإخوان المسلمين»، إبان «الفترة الانتقالية» أن موقفها من «إسرائيل» يقع في إطار الحفاظ على «اتفاقية السلام»، فإن وجود الرئيس مرسي في الحكم فتح الباب أمام إمكانية تغيير السياسة المصرية على الأقل في التعامل مع حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، التي تنتمي إلى الإخوان المسلمين، وإخراج مصر من مؤامرة حصار غزة بفتح معبر رفح الحدودي، ما يعني انتقال الحكومة المصرية من موقف الانحياز التام لـ «إسرائيل»، إبان فترة مبارك، ومحاصرة المقاومة الفلسطينية، والضغط عليها، والسعي لإضعاف قدرتها على الاختيار بين البدائل، وإجبارها على قبول تسوية بشروط إسرائيلية، إلى موقف داعم للمقاومة الفلسطينية ممثلة في حركة «حماس»، بحكم الانتماء الأيديولوجي والسياسي.

كما تمثل الموقف الجديد في استمرار رعاية القاهرة لملف المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، على أسس جديدة، تختلف عن التي اتبعتها جهاز المخابرات المصرية بقيادة اللواء عمر سليمان، والتي أدت إلى تغذية الصراع بين الحركتين، على نحو وفر كثير من الفرص لـ «إسرائيل». أيضًا فُتح معبر رفح الذي كان قد فُتح مع وجود نبيل العربي، أول وزير خارجية بعد الثورة، ثم عاد إلى سابق عهده قبل الثورة، من حيث عدد ساعات فتحه، وعدد الفلسطينيين المسموح لهم بالمرور منه، واستخدام قوائم للممنوعين من الدخول تعدها الأجهزة الأمنية المصرية، فكان قرار الرئيس مرسي بفتح المعبر في إطار اتباعه سياسة جديدة مع غزة، وتوافد القادة الحماويون على القاهرة، ما أعطى مؤشرات على وضع جديد لفلسطين في الأجندة المصرية. وعاد الأمل في أن تكون قضية فلسطين، كما كانت قبلاً، من أقوى دوافع وعوامل التوجيه العربي للسياسة الخارجية المصرية، حين انطلقت مع بدء الاستقلال والتحرر بعد ثورة يوليو/ تموز،

كاسرة نطاق العزلة السياسية الذي ضربه الاستعمار حولها؛ لتستعيد على أوسع نطاق علاقاتها العربية، حيث كانت فلسطين نقطة تجمع ولقاء، أو إعادة تجمع ولقاء العرب المعاصر^(٢٣)، لكن تقدم مصر من دائرة السياسة المحلية إلى دائرة السياسة الإقليمية انتهى ببداية حكم السادات لمصر، الذي عزلت سياساته مصر عن محيطها العربي، وأخرجتها كعنصر حسم من معادلات الصراع والقوة في المنطقة، وهو ما استمر مع حكم مبارك، مع كثير من الانحياز لصالح المشروعات الغربية لتميع الشخصية الدولية المستقلة للعرب، وأمن «إسرائيل»، وتقدم مشروعاتها.

بيد أن تطور الأحداث بعد تولي الرئيس مرسي كشف عن عدم وجود استراتيجية جديدة كاملة واضحة تتعلق بفلسطين، وبالعلاقات مع «إسرائيل»، وبالموقف المصري من الصراع العربي-الصهيوني عموماً، فجاءت أحداث رفح في الخامس من أغسطس/ آب ٢٠١٢، التي قتل فيها ١٦ جندياً مصرياً من حرس الحدود في هجوم مسلح استهدف نقطة تفتيش قرب الحدود مع كل من غزة و«إسرائيل»، فيما أدى هذا الحادث إلى كثير من التدايعات الداخلية والخارجية، لكن أهمها في هذا السياق هو دخول قوات مصرية إلى سيناء، بما يخالف الملحق الأمني لـ «اتفاقية السلام»، وذلك في إطار عملية الجيش المصري للقضاء على «البؤر الإرهابية» في سيناء، وبدا في الأفق نذر تغيير أو تعديل لاتفاقية السلام التي تهدد أمن مصر، والتي طالما خرقتها الإسرائيليون بالاعتداء على جنود مصريين، ومع ذلك اعتبرها نظام مبارك «خط أحمر»، لا مساس به، سواء بالإلغاء أو التعديل.

تبدى الارتباك المسيطر على صانع القرار وانعدام الرؤية واستراتيجية التغيير، في تداعيات أحداث رفح، بداية من فشله في مواجهة الآلة الدعائية الضخمة التي شنت حملة مسعورة ضد الفلسطينيين، والتي يمتلكها رجال النظام القديم، وأصحاب المصالح في عدم تغيير نمط العلاقات مع «إسرائيل»، وحتى إعلان القوات المسلحة المصرية عن نتائج العملية العسكرية الواسعة في شبه جزيرة سيناء، حيث أكدت أن هذه العملية لا تعد اختراقاً لاتفاقية السلام مع «إسرائيل»، ولا تزال مصر متمسكة

باحترامها «دون المساس بالأمن القومي المصري»!^(٢٤)، وأن العملية تمت بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، وهو ما يؤكد عدم تخلي الحكم الجديد عن السلام كـ «خيار استراتيجي»، الذي تجاهل ما قامت به «إسرائيل» من مجازر في فلسطين، وأدى إلى اصطفاف النظام المصري السابق مع الكيان الصهيوني في مواجهة الشعب الفلسطيني، وفي تضاد مع مصالح مصر وأمنها القومي، الذي لا يُختلف على أن وجود كيان غير شرعي، لم يتخل عن مشروعه الاستعماري الكبير الذي تدخل مصر في إطاره، على حدود الدولة المصرية، يهدده ويعرضه لمخاطر كبيرة، تهدد وجود هذه الدولة ورفاهية شعبها بالأساس.

تمسك الحكم الجديد بالاستراتيجية ذاتها في التعامل مع الكيان الصهيوني، والحرص على علاقات دافئة معه، حتى بعد كارثة رفع، والتي أظهرت الدولة المصرية متحالفة مع الكيان الصهيوني في مواجهة أبناء سيناء على أرض مصر، وأيضًا تعيين الإدارة الجديدة خامس سفير مصري لها في «إسرائيل» في أول سبتمبر/ أيلول، كل هذا يدل على استمرار نمط العلاقات مع «إسرائيل»، تذرعًا بأسباب أمنية، كان من الممكن أن تشكل حجبًا دامغة لتغيير شكل هذه العلاقات وطبيعتها، وهو ما ينعكس بالطبع على موقف مصر من القضية الفلسطينية، واحتمالية تصدرها الأجندة الخارجية، وفق استراتيجية جديدة تضمن لمصر دور فاعل ورئيسي، يغير موازين القوى في معادلة الصراع العربي - الصهيوني برمتها.

لكن سلوك الحكم الجديد، بداية مما أعلنه الرئيس مرسي في قمة عدم الانحياز في طهران في ٣٠ أغسطس/ آب، وفي خطابه في افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخامس من سبتمبر/ أيلول، من أن مصر تدعم القيادة الفلسطينية (محمود عباس) في نهجها، بالإضافة إلى التنسيق الأمني بين مصر و«إسرائيل»، وصولاً إلى الدور المصري، والإطار الذي تحركت فيه الإدارة المصرية، للتدخل من أجل تهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار في حرب غزة الأخيرة، كل ذلك لا يعني سوى التزام الإخوان المسلمين بما أعطوه من ضمانات لجهة الصراع مع الإسرائيليين، فهذا السلوك يدل على القبول

ضمنًا بعملية السلام الإسرائيلية-الأمريكية، والاعتراف بحل الدولتين، والالتزام بالأطر الأمريكية التي وُضعت لمصر ومُنعت من التحرك خارجها، وهو ما يعني أيضًا عدم وجود تغيير يخرج السياسة الخارجية من التبعية إلى الاستقلال، ويضع قضية فلسطين على رأس أولويات السياسة الخارجية المصرية، والذي يفرضه مقتضيات الأمن القومي المصري ومصالح الدولة المصرية بالأساس، وليس مجرد مقتضيات الانتماء العربي والموقف القيمي الذي أعلنه الرئيس مرسى الالتزام به، والتحرك على أساسه.

وبالنسبة للدائرة العربية في العموم، يفرض سقوط نظام مبارك عبر ثورة شعبية التطهر من سياسات منفصلة عن ثوابت التاريخ والجغرافيا تجاه تلك الدائرة، وهو ما تبناه خطابيًا وبرنامجيًا، أول رئيس مصري منتخب بعد الثورة، بعد أن أُفشل ذلك عمليًا من قبل الحكومات المؤقتة التي قادت «الفترة الانتقالية». فيما يرتبط التحرك داخل الدائرة العربية بمدى جدية وحجم مساعي القيادة المصرية الجديدة لاستعادة الدور المصري الفاعل في كل قضايا الأمة وأزماتها، وهو ما أكد عليه الرئيس مرسى في برنامجه الانتخابي، وفي خطاب تنصيبه، ما عبّر (مبدئيًا) عن وقوع الدائرة العربية في مقدمة دوائر حركة السياسة الخارجية، التي يعتزم النظام الجديد تبنيها، الأمر الذي يقف أمامه كثير من العقبات؛ فالتحرك عربيًا يتعين أن يأتي وفق استراتيجية جديدة للعلاقات المصرية-العربية، بأدوات أكثر فعالية، من أجل ضخ الحرارة فيما هو مجمد في العمل العربي المشترك، والتكامل (الاقتصادي، والسياسي، والعسكري)، واضطلاع مصر بمسؤولياتها تجاه الدول العربية، هذه الاستراتيجية لا بد أن تحدد موقف مصر من الدول التي لم تحسم الثورة فيها أمرها بعد، وتناضل من أجل إسقاط أنظمة استبدادية، وطبيعة وحجم ما يمكن أن تقدمه للدول التي تخلصت من مستبديها، وتواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية خطيرة، كي تحافظ على وحدتها واستقلالها وأمن مواطنيها، وتحدد موقفها من الدول التي لم تنتفض شعوبها، وتنعم أنظمتها بالاستقرار النسبي، وهي دول منطقة الخليج العربي، التي طمأنها الرئيس مرسى بعدم وجود نية «للتدخل في شئون أية دولة عربية ... وأن القاهرة لن تسعى لتصدير الثورة»^(٢٥).

لكن يبدو أن تلك الاستراتيجية لم تُعد بعد، فمن مسار مرتبك طوال «الفترة الانتقالية» إلى تحرك أكثر عشوائية وأكثر زخمًا، بعد تولي القيادة الجديدة، وإن كان التحرك في الجزء الخليجي من الدائرة العربية هو الأكثر وضوحًا وثباتًا، فليس مصادفة أن تكون الزيارة الأولى للرئيس مرسى إلى العربية السعودية، والثانية أيضًا، وهو ما فُسر في البداية على خلفية علاقة السعودية التاريخية بجماعة الإخوان المسلمين، التي صُدّرتها للواجهة صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، عندما نشرت قبل الزيارة يومين صورة حسن البناء، مؤسس «جماعة الإخوان المسلمين»، وهو يُقبّل يد الملك عبد العزيز آل سعود، في زيارة الأول للسعودية عام ١٩٣٦^(٢٦). لكن ما صرح به الرئيس المصري في نهاية الزيارة من أن مصر والسعودية تحميان مشروع «الإسلام الوسطي السني»، وسكوت الرئيس المصري عن فتح واحدًا من أهم الملفات بين البلدين، وهو ملف المعتقلين المصريين في سجون السعودية، علاوة على تجاهل البُعد القيمي في تحديد أولويات دوائر حركة السياسة الخارجية بعد الثورة، بجعل السعودية أول محطاته الخارجية، على الرغم من موقفها المعادي للثورة الذي عبر عنه محاولاتها منع محاكمة مبارك، وأزمة المعتمرين المصريين، كل هذا أعطى زيارة السعودية دلالات أخرى تتعلق بشكل تحالفات مصر داخل دوائرها العربية، كما يراه الرئيس المصري، ومن ورائه حزبه أو جماعته، وهو التوجه شطر الخليج، والتمسك بإعلان أمنه «خطأً أحمرًا»^(٢٧)، ما سيُقي السمت الاستقطابي للنظام العربي، ويُعزز طابعه الطائفي وانقسامه ما بين (سنة وشيعة)، مع حقيقة أن اندماج نظام مبارك في حلف إقليمي مع السعودية، في مواجهة التحالف الشيعي بقيادة إيران، لم يكن بدافع ديني مذهبي، بل سياسي محض.

إذن، تجاوز الرئيس مرسى مواقف السعودية المناهضة للثورة في أعقاب اندلاعها، فيما لم تزل رواسب التوتر والأزمة بين مصر وباقي دول الخليج التي يزعجها وصول «جماعة الإخوان المسلمين» إلى الحكم، خشية من دعم الجماعة لإخوان الخليج؛ ما قد يؤدي إلى تحول تنظيمات الإخوان المسلمين في دول الخليج من العمل الدعوي إلى السياسي، خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن زيارتي السعودية، وفتح

آفاق جديدة للتعاون معها، وتعهدات القيادة المصرية الجديدة بعدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وحجم الحركة النشطة للدبلوماسية المصرية في هذه المنطقة، قد تزيل مخاوف دول الخليج، وتكتمل دائرة التعاون الخليجي - المصري التي يسعى لتشكيلها الرئيس المصري، سواء على أرضية أيديولوجية (عقائدية)، أو بذريعة اقتصادية، حيث المساعدات والاستثمارات السعودية، التي تأتي على رأس قائمة الاستثمارات الأجنبية في مصر، وأيضًا الدعم القطري للاقتصاد المصري الذي تمثل في الإعلان عن إيداعها ملياري دولار وديعة في المصرف المركزي المصري، فضلًا عن عرضها استثمارات بقيمة ١٨ مليار دولار في غضون خمس سنوات، إبان زيارة رئيس وزراء ووزير خارجية قطر، حمد بن خليفة لمصر في ١١ أغسطس / آب ٢٠١٢، وهو توقيت ذو دلالة، فقد جاءت أول زيارة لأمير قطر لمصر بعد الثورة في أعقاب حادث رفع، وتصاعد الدعوة لمظاهرات مناهضة للإخوان المسلمين في ٢٤ أغسطس / آب، ما يعد دعمًا سياسيًا لا اقتصاديًا فحسب للإخوان المسلمين، الذين اختاروا ورئسهم الدائرة الأهم للتحرك داخل الدائرة العربية في سياسة مصر الخارجية، وهو ما سيلقي بظلاله على شكل وحجم التحرك في باقي أجزاء الدائرة العربية، وفق ما يفرضه حجم وقوة العلاقات المصرية - الخليجية، والتي ستحدد أيضًا طبيعة الحركة، وترتيب الدوائر الأخرى غير العربية في أجندة السياسة الخارجية المصرية. بيد أن توازن حجم الحركة في كل مكونات الدائرة العربية هو ما سيساعد مصر على استعادة ديناميكية الدور المصري في محيطها العربي، من المغرب العربي حتى بلاد الشام، فالعرب قدر مصر حسب القاعدة الديجولية التي تقول بأن الجغرافيا قدر الأمم.

الدائرة الثانية التي يتعين أن تصعد من أسفل أجندة السياسة الخارجية لتصدر أولويات تلك الأجندة، وأن يتوازي التحرك في المحيط العربي مع التحرك داخلها، هي الدائرة الأفريقية، التي سقطت من حسابات صانع السياسة المصرية طوال عقود مضت، لذا فقد شكل الحديث عن تفعيل الدور المصري في القارة الأفريقية جزءًا مهمًا من الجدل حول إعادة هيكلة السياسة الخارجية بعد الثورة، من حيث الاعتبارات التي لا بد أن تحكم الموقف السياسي المصري تجاه دول القارة، وبالتبعية التحرك في تلك

الدائرة وكيفية صنع استراتيجية جديدة لسياسة مصر تجاه أفريقيا عمومًا، ودول حوض النيل تحديدًا، في ضوء الحقائق الأساسية الخاصة بالوضع السياسي والاستراتيجي لتلك الدول، وأهميتها للأمن المصري، وبالتبعية تحديد أدوات جديدة تتحرك بها الدبلوماسية المصرية داخل هذه الدائرة؛ بما يحقق الأهداف المصرية، ويطيّل أذرع مصر في كل أبعاد المنطقة، حيث حلول قوى أخرى محل الوجود المصري، وملء الفراغ الذي تركته مصر بانسحابها من القارة وتخليها عن كل التزاماتها تجاه دولها؛ التي تفرضها وضعية الدولة المصرية جغرافيًا وتاريخيًا واستراتيجيًا وحضاريًا في القارة السمراء، الأمر الذي تسبب في إلحاق أشد الضرر بالمصالح الوطنية المصرية، وبشكل مباشر بأمن مصر المائي المهدد الآن، وبالتالي أمنها القومي.

شهدت «الفترة الانتقالية»، وفي أعقاب إسقاط رأس نظام مبارك مباشرة، ومع تولي حكومة عصام شرف، تحركات على المستوى الخارجي أثّرت إلى أن ثمة تغير في سياسة مصر تجاه أفريقيا، بما يضع الدائرة الأفريقية كأولوية للسياسة الخارجية المصرية، حتى أن أفريقيا كانت وجهة رئيس الحكومة في نشاطه الخارجي الأول؛ حيث زار السودان وأثيوبيا وأوغندا، فضلًا عن زيارات وفود الدبلوماسية الشعبية التي سعت إلى تدفئة العلاقات مع الدول الأفريقية، لا سيّما دول حوض النيل، هذا التحرك الإيجابي في الدائرة الأفريقية، والمطلوب وضعه في إطار استراتيجي محدد، جاء في سياق تلمس خطورة تداعيات إهمال أفريقيا في عمومها، وتحديدًا الدول التي تشكل مجالًا حيويًا لمصر، وهو ما يفرض ضرورة توجيه بوصلة السياسة الخارجية جنوبًا صوب القارة السمراء، لا سيّما مع بروز قضيتين رئيسيتين يتعين الاهتمام بهما لارتباطهما الوثيق بأمن مصر ومصالحها المباشرة.

القضية الأولى هي قضية مياه النيل، التي شهدت تصعيدًا أثناء انشغال مصر بالثورة، خاصة عقب توقيع بوروندي على الاتفاقية الإطارية لدول المنبع في أواخر فبراير/ شباط ٢٠١١، ليكتمل النصاب القانوني لتلك الدول (٦ دول)، مستغلة عدم استقرار الوضع السياسي في مصر، ومثيله الحرج في السودان بعد انتخابات التقسيم، وفرض

على مصر مواجهة أزمة حقيقية تتمثل في المساس بحصتها المائية وتهديد أمنها المائي، لا سيّما مع مُضي أثيوبيا في إقامة عدد من السدود الضخمة من أهمها سد الألفية، الذي تقيمه لتوليد الطاقة الكهربائية، وحيث أن الدولة المصرية لم تكن حددت خطتها في السياسة الخارجية بعد، ولم تتجاوز رؤيتها مجموعة من الزيارات لرئيس الحكومة، التي تفوقت عليها الرحلات المكوكية للدبلوماسية الشعبية في المجال الأفريقي، وخاصة دول الحوض؛ للدفع من أجل تأجيل تصديق برلمانات دول المنبع على الاتفاقية الإطارية، حتى إرساء قواعد نظام مصري جديد. وعلى الرغم من وعود رئيس وزراء أثيوبيا (آنذاك)، ميليس زيناوي، بأن إنشاء سد الألفية لن يضر بمصر، وترحيبه بالثورة المصرية التي قال عنها أنها أعادت لمصر صورتها الحقيقية، وستعيد دورها في المنطقة - وهو ما عبر عنه أيضًا الرئيس الأوغندي، يوري موسيفيني، في لقائه مع الوفد المصري الساعي لتجميد التصديق على الاتفاقية في أوائل أبريل / نيسان ٢٠١١ - فإن هذا لم يثن أثيوبيا عن الاستمرار في مشروع سد الألفية، سواء رحب المصريون أو لم يرحبوا^(٢٨). كما أن طبيعة التحرك في هذا الملف ظلت في إطار رد الفعل، الذي اعتادت عليه الخارجية المصرية كمنهج في تعاملها مع القضايا الحساسة والأزمات، وأثبت فشله. وفي هذه القضية تحديدًا تمثلت هيمنة المكون الفكري القانوني، أحد الأسباب الرئيسية في فشل المنهج المصري في التوصل إلى صيغة توافقية للتعاون مع دول المنبع، فقد أدى هذا المكون القانوني المهيمن إلى أن أصبحت الدبلوماسية المصرية تفهم العلاقات الدولية باعتبارها مجموعة من الحقوق المكتسبة والالتزامات والمبادئ الأخلاقية العامة، على حساب مفاهيم توازن القوى والمصالح المتبادلة، فارتكنت مصر إلى المعاهدات التي تحفظ لها حصتها المائية وحقوقها في الحفاظ عليها، ولم تحاول أن تطور علاقاتها بدول الحوض^(٢٩)، وهو ما كان جزءًا من إهمال عام للبعد الأفريقي في السياسة الخارجية المصرية، حتى وصل تراجع مكانة أفريقيا في أجندة تلك السياسة ذروته، ما خلق آثارًا سلبية خلفت بدورها أزمات على رأسها أزمة مياه النيل.

لقد تجاهل المنهج المصري السابق في التعامل مع قضية مياه النيل عدة حقائق أساسية هي:

أولاً - إن نهر النيل أبًا كان وضعه الأمني، هو جزء من جغرافية المنطقة التي يجب أن يكون لدولها اليد الطولى فيما يحدث في هذا المجرى المائي الهام.

ثانيًا - إن هناك من القضايا الخاصة بدول حوض النيل ما لم تصل أطراف النزاع فيها إلى حل نهائي وشامل، مما يجعل حوض النيل مصدرًا لقلق يحمل بين طياته تربص دول ببعضها إقليميًا، وترقب القوى الخارجية لمجريات الأحداث به دوليًا.

ثالثًا - إن الوجود الأجنبي في المنطقة قد ساعد، إلى حد كبير، في تغير شبكة العلاقات الإقليمية والتوازنات الاستراتيجية في منطقة حوض النيل.

رابعًا - إن أي تهديد لحصة مصر من مياه النيل، هو تهديد مباشر لأمن مصر القومي، يدفع بمصر لاستخدام كل الوسائل لإزالته^(٣٠).

وقد فرض تطور الأحداث في مصر وأثيوبيا ضرورة تفعيل خطة جديدة للتحرك في إطار دول الحوض، ودول القرن الأفريقي، ففي مصر قيادة جديدة تحكم البلاد، وفي أثيوبيا «دولة المنبع»، رحل فجأة رئيس الوزراء زيناوي، صاحب الدور الأكثر فعالية في أزمة توقيع دول المنبع على الاتفاقية الإطارية، وهو ما خلق فرصة جديدة أمام مصر لإعادة هيكلة علاقاتها بأثيوبيا، وإعطائها مزيدًا من الاهتمام والنشاط والتفاعل، فقد طرح رحيل زيناوي، حليف الغرب والمؤسسات الاقتصادية الدولية القوي، عدة تساؤلات تتعلق بطبيعة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي، والدور الأثيوبي الفاعل في قارة أفريقيا بشكل عام، وتأثيرات هذا على مصالح الغرب وطبيعة التفاعلات بين وحدات المنطقة، وعلى مستقبل العلاقات بين مصر وأثيوبيا، وإدارة ملف الصراع على مياه النيل، الذي لعبت فيه أثيوبيا دورًا تناقض مع مصالح مصر، وانعكس سلبًا عليها، بل وضعها في مواجهة أزمة حقيقية، فشلت الإدارة السابقة في إدارتها، ويتعين على الإدارة الحالية وضع خطة للتعامل معها، على أساس المبادرة وليس رد الفعل،

ومن منطلق استعادة حيوية الدور المصري في أفريقيا عمومًا، وفي منطقة حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي، وذلك لعدة ضرورات:

أولاً - للحفاظ على حصة مصر من مياه النيل، وبالتالي ضمان أمنها المائي.

ثانيًا - لضمان أمن جنوب البحر الأحمر؛ حيث تغيب البحرية المصرية عن مراقبة مضيق باب المندب، ومتخلفة عن قوات ٢٥ دولة، على الرغم من أهمية أمن البحر الأحمر لتأمين طرق الملاحة الدولية المتجهة إلى قناة السويس.

ثالثًا - لتأمين وحدة الصومال كأحد عوامل الاستقرار في منطقة شرق أفريقيا، الذي ينعكس على تأمين مياه النيل من منابعه الرئيسية في تلك المنطقة.

رابعًا - للإحلال محل العدو الصهيوني الذي تمدد نفوذه في تلك المناطق، كجزء من صراع نفوذ ضاري لمعظم القوى الدولية في أفريقيا كلها، التي تقلصت فيها حركة الخارجية المصرية، على الرغم من أنها إحدى دوائر المجال الحيوي لمصر.

أما القضية الثانية في الدائرة الأفريقية تتمثل في تهديد أمن مصر من الجنوب، بعد التصويت بانفصال جنوب السودان (العمق الاستراتيجي لمصر)، وإعلان قيام دولة فيه، وهو ما يفرض إعادة ترتيب للأولويات المصرية، وقضايا الاهتمام الرئيسية، فما تم تجاه السودان، أيضًا، في أعقاب الثورة، لم يقع خارج نطاق الزيارات مثل باقي الدول الأفريقية، مع توقيع تسع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين، وذلك أثناء زيارة رئيس الوزراء المصري، عصام شرف، للسودان في مارس/ آذار ٢٠١١.

فيما برز غياب مصر عن قضية الانفصال تمامًا، وأصبحت مضطرة للتعامل مع قضية شديدة الخطورة كان انسلاخها عن محيطها الأفريقي أحد أسباب تأزمها، فقد ابتعدت مصر عن تسوية الصراع الدائر بين الشمال والجنوب، وتغيت عن مفاوضات هذه التسوية، والتي تمت برعاية كينية، بل إنه بعد الإعلان عن اتفاق «مشاكوس» الإطاري، بدا واضحًا عدم إلمام مصر بمجريات التفاوض، أو إحاطتها علمًا بها لا من

الحكومة السودانية، ولا من الوسطاء، وظهر ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية المصري الأسبق، أحمد ماهر، الذي قال: «إن مصر علمت بالاتفاق من وكالات الأنباء»، وأعلن أن مصر تؤيد وحدة السودان. وبعد الاستفتاء الذي جري في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، أصبحت مصر أمام كيان دولي جديد قد يشكل خطراً على الأمن القومي المصري، من ناحية اتفاقية مياه النيل الموقعة عام ١٩٥٩، وحصص الدول، حيث إن هذه الدولة الجديدة لم تكن طرفاً في هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات. هذا، فضلاً عن حقيقة أن السودان (شماله وجنوبه) يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر جنوباً، وأن تفككه، أو عدم استقراره، سوف يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في الإقليم، سواء في القرن الأفريقي، أو البحر الأحمر، مما قد يؤثر سلباً على أمن مصر ودورها ومكانتها^(٣١).

يتعين من جهة أخرى أن تتحرك الإدارة المصرية الحالية في مختلف أرجاء القارة بفاعلية وأدوات نافذة، وأن يستقر في مدركات صانع القرار خطورة تداعيات انحسار الدور المصري الإفريقي، الذي أسهم في إتاحة الفرصة لدى الكيان الصهيوني لتنشيط علاقاته التاريخية مع دول القارة الأفريقية، عبر مداخل تنموية واقتصادية، آخرها كان توقيع الكيان الصهيوني لاتفاقية التعاون في مجال الأمن الغذائي، وإدارة المياه في أفريقيا، مع منظمة «الأمم المتحدة للتنمية الصناعية» «اليونيدو» لتدعيم أنشطة الأمن الغذائي والمائي، وتطوير استخداماتها في دول أفريقيا، وتنص الاتفاقية على تمويل الكيان الصهيوني لمشروعات إنمائية بتلك الدول، وهو ما يزيد من هيمنة الدور الصهيوني، ويؤشر على خطورة التحرك الصهيوني في أفريقيا عبر اتفاقية «اليونيدو»، وما يفرضه من تحديات مستقبلية، قد تواجه السياسة المصرية في المجال الإفريقي، وربما يعكس أيضاً مكانة القارة في الإدراك الصهيوني، باعتبارها مجالاً حيوياً يمكن وصفه بـ«الاستراتيجي»، بمعنى أن أفريقيا تعد أحد مصادر القوة الكامنة في تحركها دولياً من ناحية، وأيضاً بديلاً لمواجهة الضغوط الدولية والعزلة الإقليمية من جانب آخر. حيث تمثل قارة أفريقيا مسرحاً استراتيجياً حيوياً للكيان الصهيوني في إدارة صراعه وعلاقاته مع الدول العربية، لا سيّما مصر. وقد تلخص الآثار المستقبلية لتوقيع الكيان

الصهيوني اتفاقية إدارة المياه والموارد الاقتصادية في أفريقيا مع منظمة «اليونيدو» في ظهور الكيان الصهيوني كفاعل إقليمي في قارة أفريقيا، والضغط على مصر عبر ملف مياه النيل، وفتح الأسواق الأفريقية أمام منتجات المستوطنات الصهيونية^(٣٢).

على ذلك فإن الدائرة الأفريقية لابد أن تصدر قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية، للتعامل مع تلك القضايا، وطرح البدائل والخيارات، وأن تأخذ زمام المبادرة في التحرك الاستراتيجي، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وليس انتظار تطور الأزمات حتى تبحث الخارجية المصرية عن طرق لإدارتها، ووسائل حلها، أو التقليل من آثارها السلبية. فالدولة المصرية تحتاج إلى تحركات لتحقيق وتعظيم المكاسب، وليس التحرك لتقليل الخسائر.

لقد قام الرئيس محمد مرسي، عقب توليه الحكم، بزيارة إلى إثيوبيا لحضور القمة الأفريقية (التي لم تشترك فيها مصر على مستوى الرئيس لمدة ١٧ عاماً)، وعكس تركيز خطابه على أن مصر الجديدة ستعود داعمة للأفارقة في تحقيق التقدم والاستقرار، التوجه العام الواضح بعد الثورة المصرية؛ لإعادة ترتيب العلاقات مع أفريقيا، والاهتمام بها، وهو المطلوب بلورته في استراتيجية شاملة تتعامل مع أفريقيا من منظور مقتضيات الأمن والمصالح القومية، وتضعها في قمة الأولويات الثابتة للسياسة الخارجية المصرية.

الدائرة الثالثة التي يتعين تنشيط حركة السياسة الخارجية المصرية الجديدة فيها هي الدائرة الإسلامية، وهو ما يفرضه انتماء مصر الإسلامي (دينًا وحضارة)، وقد شهد النشاط المصري في هذه الدائرة تحديداً تراجعاً ملحوظاً إبان الحكم السابق، وبردت العلاقات بين مصر ودول العالم الإسلامي، لا سيّما ذات الثقل السكاني، والنفوذ الإقليمي، مثل إيران وتركيا وإندونيسيا وماليزيا، فيما أعادت طبيعة المشهد السياسي المصري حالياً إلى الصدارة أهمية مراجعة علاقات مصر بتلك الدول، بما يستعيد مكانتها المميزة والرائدة.

وقد تصدرّ الجدل والنقاش وضع استراتيجية جديدة للتحرك في الدائرة الإسلامية خاصة مع إيران وتركيا، الدولتان الأكبر والأكثر نفوذًا، والتتان تقودان محوران إسلاميان، على أرضية مذهبية تعاضمت مساحتها مع غياب مصر من المعادلة الإقليمية عمومًا، وتخيلها عن دورها الريادي في هذا المحيط؛ ما أسفر مع تزايد الاستقطاب المذهبي إلى تنامي قوة ونفوذ - ماديًا وأدبيًا - دولة مثل تركيا التي أدارت وجهتها صوب الشرق الأوسط في محاولة للتمدد في محيطها العربي والإسلامي، مستغلة ندائيات تصاعد الصراع المذهبي، وإفرازه نمطًا من السلوك والثقافة الطائفية، الذي دفع ببعض العرب للبحث عن دولة سنية قوية (عسكريًا واقتصاديًا)، في مواجهة ما اعتبروه تمددًا للنفوذ الشيعي في المنطقة بقيادة إيران. وقد تماهى هذا مع أهداف تركيا (العدالة والتنمية) في أن تكون لاعبًا أساسيًا، ومؤسسًا لنظام إقليمي جديد يُثقل وزنها كقوة (إقليميًا)، ويعطيها كثيرًا من أدوات الضغط والتأثير (دوليًا)، فانطلقت تركيا مستغلة الفراغ الاستراتيجي نتيجة اختفاء الدور المصري، ومستخدمة قوتها الاقتصادية والناعمة، حتى تبدو قوة إسلامية سنية كبرى، عارضة نموذجًا طمحت في أن يكون مثالًا يُحتذى في المنطقة، كدولة إسلامية ديمقراطية تمثل الإسلام المعتدل، وتقوم بدور رائد في العالم الإسلامي والعربي، عبر تعدد وتنوع وفعالية أنشطتها في هذا الإطار، في حين تقلص النشاط المصري، وهو ما يفرض على صانع القرار اليوم التوجه إلى الدائرة الإسلامية في العمل الخارجي، بشكل فعال، يسترد المكانة المصرية، ببدء تنشيط الدور المنوط بمصر، وفي إطار التنافس، لا التصادم، مع تركيا أو غيرها، وأيضًا بما يحقق المصلحة القومية لمصر، فالتحرك إسلاميًا تحت مظلة تركيا، وداخل إطار نموذجها، سيفقد الدور المصري خصوصيته، ويربط مصر بدائرة سياسات تتناقض مع أهداف ومشروع الثورة المصرية، وهي السياسات التي تمثل النسق السياسي التركي، والصدام مع تركيا يعرقل المحاولات المصرية لخلق معادلة قوة جديدة في الساحة الإقليمية والدولية، ويصعب من مهمة إزاحة تركيا عن مواقع ليست لها، وأدوار اختطفها نتيجة غياب مصر، فتبلور النموذج التركي في السياسة والريادة.

كما أن التعاون المصري - التركي، وفعالية الحركة المصرية في العالم الإسلامي يجب ألا يُخطط له على أساس الخصومة العدائية مع الدولة الرائدة الأخرى وهي إيران، فثمة عدة روافع من شأنها دفع العلاقات الإيجابية مع إيران إلى الأمام، منها وجود العدو المشترك (الكيان الصهيوني)، والمصالح الاقتصادية، وحاجة القيادة المصرية إلى إحداث توازن فعلي، لا شكلي، في علاقاتها الإقليمية والدولية، يحفظ لها عدم تفوق تركيا عليها في المنافسة على الريادة والنموذج، إسلامياً وإقليمياً، ويضمن لمصر أيضاً دور رئيس وفاعل في إدارة الصراع العربي - الصهيوني، ويخصم من حساب الهيمنة الأجنبية في المنطقة، في حال تجاوزت الدولتان (مصر وإيران) الاختلافات الأيديولوجية، ووسعت مساحات التعاون والتفاهم، ووضع العلاقة إقليمياً في نطاق المنافسة لا الصراع، وفقاً للمعطيات الحالية.

وفي الحقيقة فإن القوتان الإقليميتان (تركيا وإيران) تعلمان جيداً أن تنشيط الدور المصري في العالم الإسلامي، سيغير موازين القوى ومعادلاتها، ويأتي في غير صالح الاستقطاب الطائفي، إذا تحركت مصر (الحرية والعدالة) على أرضية غير مذهبية، تُحييد مصر في الصراعات الطائفية والمذهبية الدائرة في المنطقة حالياً، لا سيما التي تشكل تركيا وإيران طرفان رئيسيان فيها، وفي إطار محوران يواجه كل منهما الآخر، تحديداً في سوريا والخليج والعراق.

يتطلب التحرك المصري في الدائرة الإسلامية أيضاً أن تعمق مصر علاقتها مع الدول الإسلامية، صاحبة تجارب النمو والانتقال الديمقراطي الناجحة، مثل إندونيسيا وماليزيا، فتوطيد العلاقات الاقتصادية والفنية، وتبادل الخبرات مع الدول الإسلامية، هو الوسيلة الأنجع لتعزيز النفوذ المصري في العالم الإسلامي. كما أن ثمة منظمات إقليمية إسلامية يمكن أن تعمل مصر من خلالها في هذا الإطار مثل «منظمة المؤتمر الإسلامي»، التي في حال تولي مصر رئاستها، سيتمنحها (مصر) إمكانات هائلة للحركة، مرتبطة بإمكانات المنظمة المالية والبحثية والإدارية. كما أن المنظمة تضم دولاً عربية

وأفريقية متراجعة في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحرك مصر داخل هذا الإطار سيكسبها زخمًا، لا سيّما بعد تمدد حركات التغيير في المنطقة.

الدائرة الرابعة: وفي تحديد الأولويات وترتيب دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية تأتي دول إسلامية، مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران، في المقدمة، داخل إطار نمط تفاعل إسلامي بالأساس، وإن كانت هذه الدول تشكل جزءًا من الدائرة الآسيوية، التي يتعين التحرك فيها بفعالية أيضًا، لكن ثمة دول آسيوية أخرى يتعين على الإدارة المصرية الحالية الاهتمام بالتفاعل معها، وتعميق علاقاتها على كافة الصُّعد، لا سيّما الدول التي حققت تجارب تنموية ناجحة يمكن الاستفادة منها، مثل سنغافورة، واليابان، وكوريا، والهند، والصين، المرشحة لأن تحتل مكانة الولايات المتحدة بين اقتصاديات العالم، خلال العقدين القادمين، والتي من الممكن أن تنافس الولايات المتحدة على مسرح السياسة العالمية. وثمة عدة فرص أمام مصر لاستفادة من تطوير العلاقات معها؛ بما يصنع توازنًا في علاقات مصر الدولية، ويفرض واقعًا مختلفًا يحدد شكل علاقات مصر بالقوى الغربية، لا سيّما الولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن الغرب ذاته يُولي اهتمامًا زائدًا بالتعاون مع الدول الآسيوية، ويتحرك بفاعلية في هذه المنطقة؛ ما يتعين أن تفعله الإدارة المصرية في إطار سعيها لتحقيق أهدافها الوطنية، ومصالحها الخاصة.

تستطيع مصر أن تستغل الإمكانيات الهائلة الموجودة في الدول الآسيوية، على مستوى الموارد والسكان، وتُفعل إمكانيّة التعاون الفني، وتدعم علاقات التبادل التجاري، وتدخل في تكتلات آسيوية، أو بدايةً فتح حوار مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الآسيوية، وبحث سبل إقامة شراكة مع الفاعلة منها، مثل «منظمة شنغهاي للتعاون» (...)، والآسيان «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (...). وغيرها. وهذا يتطلب خططًا محكمة، تحدد حجم وبدايات انطلاق التحرك ومساره.

ثمة دائرة خامسة، تقريبًا، لا تتحرك فيها الخارجية المصرية، وتهملها، وتهملها من دوائر حركتها، وهي أمريكا اللاتينية، على الرغم من وجود كثير من المشتركات

الاقتصادية والسياسية، التي تجمع مصر، كجزء من العالم العربي، بتلك المنطقة البعيدة القريبة، فضلاً عن تصاعد أسهم بعض الدول اللاتينية عالمياً، على المستويين الاقتصادي والسياسي، فثمة تغيير حقيقي في بنية الأنظمة اللاتينية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، عبّر عن تحول بعض الدول اللاتينية إلى الديمقراطية، وبلورة وجودها على خريطة العالم كقوى اقتصادية ضخمة، خاصة الأرجنتين والبرازيل، والتي تتبنى الدعوة إلى تعميق تعاون الجنوب - الجنوب، في إطار الاهتمام بصنع تكتل اقتصادي من الدول النامية، يحمي مصالحها الحيوية، ويخوض المنافسة مع التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، في ظل تسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج، تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال عالمياً؛ لذا فإن الانفتاح المصري على أمريكا اللاتينية، والتعاون مع دولها، التي تمتد يدها منذ عدة سنوات للدول العربية، من أجل خلق قوة دبلوماسية تتبنى سياسات مناهضة للعولمة، ولسياسة القطب الواحد التي تحكم القرار الدولي، يتعين أن يكون أحد أولويات السياسة الخارجية المصرية، المفترض أن تسعى إلى تعزيز وجودها ونشاطها، بما يدعم التحالفات بين الدول النامية في المنتديات الدولية، ويخلق قوة مناهضة لسياسات غربية طالما عانت منها مصر والمنطقة بأكملها، فضلاً عن ضرورة اهتمام مصر بنقل خبرات بعض الدول اللاتينية في التحول الديمقراطي والتنمية، خاصة البرازيل، التي أضحت اليوم أحد أهم القوى الاقتصادية في العالم، ودول أخرى تمثل نموذجاً فريداً في الانتقال إلى الديمقراطية مثل تشيلي. والتعاون مع دول تنحاز للقضايا العربية، مثل: بوليفيا، ونيكاراجوا، وكوبا، وفنزويلا، التي يحكمها هوجو تشافيز، أحد أكبر مناهضي الولايات المتحدة وسياساتها، وزعيم الحلف اللاتيني «مناهضو الإمبريالية»، وقائد الثورة الاشتراكية الجديدة، «اشتراكية القرن الحادي والعشرين»، في الحديقة الخليفة لزعيمة العالم الرأسمالي.

تنشيط الحركة في كل الدوائر السابقة، وترتيبها وفقاً لمقتضيات الأمن والمصلحة القومية، واعتبارات الجغرافيا، والانتماء، وأيضاً التحولات الاقتصادية الكبرى في العالم، سيضع حجم وطبيعة الحركة والعلاقات المصرية مع (الاتحاد الأوروبي -

الولايات المتحدة) في إطار جديد، تحدده وضعية مصر الجديدة (الاقتصادية والسياسية والثقافية) في محيطها العربي والإقليمي، وهو ما ينعكس بالتبعية على وضعيتها الجديدة في النظام العالمي. وفاعلية دورها في المؤسسات الأممية، كجزء من قيادات عربية جديدة، مفترض أنها تلتقي مع القيادة المصرية في كون وجودها هو التعبير العملي عن حركة التغيير الجارفة التي اجتاحت المنطقة العربية، وتتماثل في تبنيها مبادئ وأهداف ثورات شعبها وطموحاته، هذه القيادات وفي مقدمتها القيادة المصرية يتعين أن تسعى خلال المنظمات الدولية للتأكيد على وجودها، وقطع صلتها بالماضي المرتهن للقرار الغربي، واستعادة استقلال قرارها الوطني، ومحورتها في السياسات العالمية.

ثالثاً - عملية صنع السياسة الخارجية .. مأسستها وأدواتها

تعني عملية صنع السياسة الخارجية تخطيط ورسم السياسات ومجمل النشاطات، التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للدولة، من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة. وبهذا تفترض مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة، رسمية غير رسمية. كما تعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين. أما تنفيذ السياسة الخارجية فيعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج، وآليات، ونشاطات، ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

أ - مأسسة صنع السياسة الخارجية

في إطار السعي لإعادة هيكلة السياسات المصرية الداخلية، وبالتالي الخارجية، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً، بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، فقد باتت مأسسة صنع القرار الخارجي ضرورة تفرضها التغيرات الداخلية، التي أفرزتها الثورة، وأيضاً التبدلات الإقليمية، التي تعد أحد محددات سياسات الدولة الخارجية. وقد يتجاوز الأمر إجراء تعديلات مؤسسية لأجهزة السياسة الخارجية إلى إعادة صياغة قواعد تخطيط السياسة الخارجية، وهيكلة أجهزتها، وبناء منظومة من المفاهيم والمناهج لعمل تلك الأجهزة،

بما يضمن مأسستها بشكل حقيقي وفاعل ومُخطّط، يتجاوز اقتصار دائرة عمل تلك الأجهزة على التعامل مع الأزمات، ومتابعة الأحداث والقضايا الجارية، ويرسم إطارًا ناظمًا لعملها، كمؤسسة تصنع الخطط والسياسات على المديين المتوسط والطويل. بما يعبر عن أهداف الدولة الثابتة ومصالحها، ويحدد دورها في واقع إقليمي ودولي سريع التغير، ويتسم بالسيولة، وإعادة الترتيب والتموضع.

مقاربة عملية صنع السياسة الخارجية في العهود الثلاثة الماضية، ومقارنتها بما يتم في الدول الديمقراطية، طرحت الأسئلة الواجبة اليوم، التي تركز عليها محاور مناقشة مقومات صناعة جديدة لسياسة خارجية مختلفة، وهي تتعلق بالجهات والأجهزة المنوطة بالصناعة، والأخرى المنوطة بالتنفيذ، والثالثة المراقبة والمقيمة والمحاسبة، تلك الجهات التي لم تشكل عناصر فاعلة في صنع السياسة الخارجية طوال الإدارات السابقة، على عكس الدول الديمقراطية التي تصنع سياستها الخارجية في إطار منظومة مؤسسية، تشكل الكثير من الهيئات والوزارات والسلطات عناصرها.

ثمة سمات مشتركة جمعت العهود الثلاثة الماضية في عملية صنع السياسة الخارجية، أهمها تهميش دور المؤسسة، والإدارات المعنية بالتخطيط السياسي، والدور المنوطة به، وحدود بداية ونهاية عملية التخطيط، ففي السبعينيات أنشأت إدارة البحوث والتخطيط السياسي (١٩٧٧)؛ لمتابعة مجريات الأحداث العالمية والسياسية الدولية من وجهة نظر المحافظة على المصالح المصرية، ومدى تأثير الأحداث السياسية على تلك المصالح، وفي سبيل ذلك، فإن الإدارة كانت تعد دراسات لمواجهة التطورات المختلفة، وتقديم الاقتراحات والبدائل، ويستشيرها الوزير في شأن قضية معينة، بما في ذلك مشاركتها في إعداد السياسة التي توصى بها الوزارة تجاه قضية معينة، ما جعل الدور الذي تضطلع به إدارة التخطيط السياسي أقرب إلى مفهوم حل المشكلات الراهنة من بين المفاهيم المطروحة لتخطيط السياسة الخارجية. ويمكن القول أن إنشاء إدارة البحوث والتخطيط السياسي لم يغير كثيرًا من مجمل التوجه العام للسياسة الخارجية المصرية، وهي أنها سياسة غير مخططة منذ العام ١٩٥٦،

فقد تبلور في مصر نظام سياسي رئاسي يقوم على الدور المركزي لرئيس الجمهورية، وعلى اعتبار السياسة الخارجية من مجالات اختصاصه، دون أن تنازعه أية مؤسسة أخرى، بما فيها المؤسسة العسكرية، ووزارة الخارجية، ومن ثم، فإن عملية السياسة الخارجية تبدأ وتنتهى برئيس الجمهورية.

كما أن عملية تخطيط السياسة الخارجية كانت تتم في ذهن رئيس الجمهورية، ومن خلال تشاوره مع بعض مستشاريه، وبهذا الأسلوب اتخذت معظم قرارات السياسة الخارجية في عهدي عبد الناصر والسادات. وقد كان عبد الناصر يخطر المجلس بقراراته السياسية الخارجية، كما اقتصر دور وزارة الخارجية على رصد الأحداث العالمية، وتقديم التوصيات الفنية إلى الرئيس وتنفيذ قراراته. فيما غاب الدور الرقابي للهيئة التشريعية تمامًا. وفي عهد السادات تكون مجلس الأمن القومي ليكون بمثابة الجهاز الأعلى لصنع وتخطيط السياسة الخارجية المصرية، لكن المجلس بقى جهازًا استشاريًا، حيث أدار السادات بالكامل سياسة مصر الخارجية، منذ مجيئه إلى الحكم، بعيدًا عن أية مؤسسة، ولم يكن هناك تخطيط للسياسة الخارجية، بمعنى وجود خطة تغطي فترة زمنية طويلة نسبيًا، تحدد أهداف السياسة الخارجية، ووسائل تنفيذها، وتشترك فيها المؤسسات المختلفة، وإن جاز القول بأنه كان تخطيط للسياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة، فإنه كان تخطيطًا شخصيًا من جانب الرئيس السادات في إدارته للسياسة الخارجية؛ فقد كانت علاقات مصر الخارجية تتحدد بإلهام الزعيم وأفكاره، نتيجة لقاءاته مع القيادات الدولية، وكانت وزارة الخارجية مجرد جهاز منفذ غير قادر على المشاركة في اقتراح السياسات^(٣٣).

لم يتغير أسلوب صنع القرار الخارجي بمجيء مبارك؛ حيث إن النظام ذاته بقي كما هو، في حين أن مبارك زاد من عدد المستشارين المحيطين برئيس الدولة، لكن ظل رئيس الدولة هو صانع القرار الأول في السياسة الخارجية دون شريك أو رقيب، فلم يكن مجلس الوزراء يلعب أي دور في صياغة السياسة الخارجية، وإنما يحاط علمًا بما يجري على الساحة الدولية، من خلال مناقشة تقارير وزير الخارجية، ولا تمارس

المجالس التشريعية دورًا يذكر سواء في المشاركة في صنع السياسة الخارجية، أو الرقابة اللاحقة علي تنفيذها^(٣٤)، بل لم توجد بنية مؤسسة واضحة لعملية صنع السياسة الخارجية، ولم يتعد الأمر وجود مستشارين دون صلاحيات محددة، أو كجزء من مؤسسة تصنع فيها السياسة، واقتصر دورهم على تكليف بعض المتخصصين الذين يختاروهم، أو ترشحهم الهيئات المعنية لدراسة قضايا محددة، أو بلورة بدائل في مواقف معينة. فضلاً عن تزايد دور رجال الأعمال في الشؤون الخارجية حيث كثيراً ما اصطحبهم الرئيس السابق في زيارته الخارجية، ما عكس دورهم الداخلي والخارجي، ونمط النظام الاقتصادي، وتأثيراته على صياغة السياسة الخارجية.

فضلاً عن أنه في ظل سياسة نظام مبارك، التي سعت إلى تقزيم كل المؤسسات لصالح السلطة التنفيذية، وعلى رأسها «الرئاسة» وشخص الرئيس، تسيّدت مؤسسات الأمن الموقوف، واتسعت مساحة نفوذها، وكان من الطبيعي أن يمتد هذا كله إلى وزارة الخارجية التي افتقدت أهم أدوارها، وجارت مؤسسات الأمن والمخابرات على أبرز وأهم ملفاتها، وتحولت إلى مجرد جهاز تنفيذي لأوامر الرئيس، التي لم تكن أكثر من كونها تقارير «مشوهة» و«مخرقة»، تتقدم بها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. كما غابت المشاركة الوطنية، وأدوار القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومراكز البحوث في صنع قرار السياسة الخارجية، بغياب الديمقراطية الحقيقية، واحتكار السلطة للرئيس وأعوانه، وهيمنة الدولة البوليسية على كل مؤسسات الحكم^(٣٥).

بشكل عام، يمكن أن ندرج عملية صنع قرار السياسة الخارجية في العهود الثلاثة السابقة، تحت نمط «القائد المسيطر»، وذلك على الرغم من الاختلاف بين القادة الثلاثة في الأسلوب والتوجهات، فثمة مركزية ومحدودية دور المؤسسات، وتوقف مدى نفوذ الأشخاص المختلفين في عملية صنع القرار على علاقتهم الشخصية بالقائد، وليس على موقعهم الوظيفي في الوزارة أو الجهاز البيروقراطي. فالقائد يتخذ القرارات بمفرده، أو دون الحاجة إلى مشورة شخصيات أو مؤسسات معينة باستثناء مجموعة من المستشارين المقربين، ممن يعينهم القائد بمحض إرادته، دون أن يحوزوا أية مصادر

مستقلة للقوة، وفي هذا النمط الذي يتسم بضعف دور المؤسسات والأجهزة التنفيذية، تلعب السمات الشخصية للقائد دورًا مهمًا في عملية صنع القرار^(٣٦).

وبعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، وارتفاع المطالب بالتغيير الشامل في هيكلية كل مؤسسات الدولة، وإعادة النظر في توزيع السلطات، وانتهاج سياسات تنحاز للثورة وأهدافها، وبالتالي التخلص من مبدأ الفردية في الحكم، والقائد المسيطر، فإن انعكاس ذلك على وضعية القائد في عملية صنع القرار أمر حتمي، فإذا كان القائد هو المسؤول عن صياغة التوجهات المعبرة عن المطالب الوطنية لمرحلة ثورية، والتي غالبًا ما تكون مبلورة لنضالات حركة وطنية طويلة، وذلك من خلال تفاعله المباشر مع الأحداث، وربطها في نسق واحد ورؤية شاملة لمساحات الدور الخارجي الفاعل، فإن وضوح الرؤية في ذهن صانع القرار لا يُفضي دائمًا وبالضرورة إلى سياسة خارجية قابلة للترجمة إلى مواقف وبرامج وخطط متجانسة وفعالة، إذ تتوقف قدرة السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف الموضوعية، والوصول إلى الغايات المرجوة على متغيرات كثيرة، بعضها يتعلق بشخصية صانع القرار، ومدى قدرته على اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت المناسب، وبعد قراءة دقيقة لمجمل معطيات الموقف، وخاصة في أوقات الأزمات؛ وبعضها الآخر يتوقف على هيكل عملية صنع القرار، ومدى قدرة المؤسسات المعنية بصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف، والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها^(٣٧).

في «الفترة الانتقالية» لم تُطرح عمليًا إعادة هيكلة صنع القرار الخارجي، نظرًا لسهولة المرحلة، وتسارع وتيرة أحداثها، وعدم الاستقرار الداخلي من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه لم يُؤسس لنظام سياسي جديد تتضح أركانه ومبادئه ومنطلقات سياساته، بيد أنه ومع تولي الرئيس مرسى الحكم، ظهرت ازدواجية السلطة كأحد أهم المعضلات السياسية، فقد ظل المجلس العسكري مشاركًا قويًا للرئيس منتقصر الصلاحيات، وهو ما طرح السؤال حول حدود دور المؤسسة العسكرية، تحديدًا، في

رسم وصياغة السياسة الخارجية، في ذلك الوقت، وفي الفترة التالية، ومآل الصراع على السلطة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية.

بالنسبة لدور المؤسسة العسكرية، بشكل عام، في صنع السياسة الخارجية، فإنه مثار جدل كبير لجهة حدود هذه الدور، وما يمكن أن يدلل عليه، من وجود نفوذ سياسي للعسكريين من عدمه، فالمؤسسة العسكرية حظيت بوضع خاص نظرًا لما اعتُبر «حق شرعي» من مكتسبات ثورة يوليو/ تموز، ما زاد من الأثر العسكري في الحياة المصرية ومؤسسات الدولة^(٣٨)، لكن بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، وضرورة الاتجاه إلى المؤسسة في صنع السياسة الخارجية، والتزام الجيش بمهامه الرئيسية (العسكرية)، يتعين تحديد دور المؤسسة العسكرية في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية، كجزء من مؤسسات الدولة المطلوب إشراكها في صناعة السياسة الخارجية، فوزارة الدفاع هي واحدة من أهم الوزارات المطلوب تنسيقها مع الخارجية وتكاملها معها، لا سيّما وأن ثمة مطالب أساسية لرسم وصياغة سياسة الدفاع، والتي تؤثر بالضرورة في السياسة الخارجية، وأهمها: توجهات السياسة الخارجية للدولة، والعلاقات الدولية بينها وبين أية دولة أخرى في فترة زمنية محددة، وتحالفات الدولة، وتحالفات خصومها، ودرجة الاعتماد على هذه التحالفات، والالتزامات الدفاعية والخارجية الواقعة على الدولة، والتهديدات الموجهة للدولة، والمخاطر والتحديات السياسية والدفاعية، التي يحتمل أن تواجهها. كما أن رسم السياسة الدفاعية يتطلب البناء الاستراتيجي للقوة المسلحة، ويتعلق بمدى توافر نظم التسليح السائدة والمطلوب منها، وبالتالي الدول المطلوب توثيق التعاون السياسي والدبلوماسي معها لصالح سياسة الدفاع. أيضًا مطالب إنشاء تحالفات سياسية واستراتيجية جديدة لإصلاح التوازنات الاستراتيجية السائدة في المنطقة الإقليمية، ومطالب دعم قوة الدولة (بمفردها ومع حلفائها)، وما يمكن الحصول عليه من مصادر أخرى، ومطالب إضعاف الخصم، مثل فض تحالفاته مع آخرين، ومحاولة استمالتهم لجانب الدولة، أو على الأقل تحييدهم، وبناء رأي عام عالمي وإقليمي مضاد للخصم ومؤيد للدولة^(٣٩).

هذه الأهمية للتنسيق والتأثير المتبادل بين الخارجية والدفاع، يعطي المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في رسم السياسة الخارجية، لكن كعنصر في مؤسسة أخرى منوطة بالتخطيط للسياسة الخارجية، وفي إطار توزيع مدني - عسكري متوازن للأدوار، ويضمن الحفاظ على مدنية النظام السياسي، وبما يؤدي إلى كفاءة ممارسة هذه الأدوار، وبالتالي كفاءة السياسة الخارجية، وتعظيم قدرات الدولة لتعظيم تأثيرها دولياً وإقليمياً، وضمان تحقيق أهدافها ومصالحها القومية. لذا يتعين أن يكون دور المؤسسة العسكرية تابعاً، ومسانداً للقدرات الأخرى للدولة في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية، وفق صيغة تقوم على التكامل والاندماج فيما بين تلك القدرات في إطار رؤية سياسية واضحة.

لقد ظلت عملية صنع السياسة الخارجية منذ ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١، وحتى تسلم الرئيس محمد مرسي الحكم محصورة في «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، وهو مجلس، بطبيعة مهنته الرئيسية، محافظ، ويستهدف استمرار الاستقرار الإقليمي كهدف أقصى للدولة المصرية، ومن ثم لم يتم اتخاذ أية قرارات قد تشير إلى تغير كفي في صنع قرارات السياسة الخارجية، هذا فضلاً عن العزوف الواضح عن التقدم بأية مبادرات إقليمية أو دولية تعكس المكانة الجديدة للدولة المصرية. لكن ووجهت السياسة الخارجية بازدواجية السلطة التي أعقبت تسلم الرئيس مرسي الحكم، حتى جاء قرار الرئيس بالانقضاء على سلطة قيادات المؤسسة العسكرية، وإلغاء الإعلان الدستوري الذي جعله رئيس بلا صلاحيات، في ١٢ أغسطس/ آب، ليعلن انفراده - شخصه وجماعته - بالقرار السياسي المصري، وهو ما اعتبرته بعض الدوائر في الكيان الصهيوني قراراً أفقد «إسرائيل» أوراقها المؤثرة في صنع القرار المصري، وتحديداً في صنع السياسة الخارجية، حيث سبق أن طمأنّت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، بأن الرئيس مرسي لن يتدخل في تصميم السياسة الخارجية، وأنه ستركها للعسكريين.

وإذا تجاوزنا تفسير البعض بأن دلالة هذه التصريحات أن قرارات الرئيس لم تكن بتفاهم إقليمي ودولي، وبعلم الولايات المتحدة، فإن الدلالة الأهم هي بداية التأسيس

لإقصاء الطرف العسكري عن المشاركة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، والانفراد به.

وإن كانت تعد بمثابة المطرقة التي هدم بها الرئيس جزءاً من أهم أركان النظام السابق، فإنها لم تمثل بداية لتدشين استراتيجية جديدة لعملية صنع قرار السياسة الخارجية، لجهة المؤسسة، بل انتقلت من ازدواجية صناعة القرار إلى أحاديته، حيث انتقلت إلى الرئيس.

وقد عبّرت الرحلات المكوكية للرئيس إلى دول مختلفة، دون برنامج واضح، وخططاً موضوعة سلفاً، وأهداف مرحلية على المديين، المتوسط والبعيد، عن انفراد الرئيس بالقرار، مع مشاركة جماعة الإخوان المسلمين، وعدم وجود نية لمأسسة صناعة القرار الخارجي، حتى أن التهميش والتناقض في التصريحات حول الشؤون الخارجية وصل إلى مستشاريه، وتحديدًا ما أثير عن «كامب ديفيد». فيما تم اختيار بعض هؤلاء المستشارين لقربه السياسي أو الأيديولوجي، دون أن تكون دائرة صنع القرار التي تحيط بالرئيس تضم شخصيات تمثل مؤسسات الدولة، بدلاً من أن يكونوا مستشارين في ملفات تعد من الاختصاص الأصيل لمؤسسات أخرى. وهو ما يطرح التساؤل حول صنع السياسة الخارجية في الدستور الجديد^(٤٠). ولعل ثمة أطروحات ورؤى واقتراحات قدمت في أعقاب نجاح الموجة الأولى من الثورة، تتعلق بإصلاح وزارة الخارجية، وإنشاء مجلس أو هيئة جديدة، تنصهر فيها كل الخبرات والتصورات، مخرجة بدائل وخيارات، بل خططاً لسياسة خارجية فاعلة.

يبدأ الاتجاه إلى مأسسة السياسة الخارجية من وزارة الخارجية، وتوسيع دائرة حركتها، وفي الدستور المصري (١٩٧١)، فإن مؤسسة الرئاسة هي المسؤولة عن تحديد وصياغة السياسة الخارجية، ووزير الخارجية مع وزارة الخارجية هو المسئول الرئيسي عن تنفيذ تلك السياسة، وصياغة الدبلوماسية اللازمة لتنفيذها، ودراسة كافة الشؤون المتعلقة بها.

والحقيقة أن الكثير من القوانين واللوائح في مختلف دول العالم تفرد مهام وزارات الخارجية ومسئولياتها، وهى في الإجمال - وهو ما ينطبق أيضًا في الحالة المصرية - تقديم الرؤية والرأي لرأس السلطة التنفيذية، واقتراح البدائل عليه، على أنه من المنطقي أن تكون سلطة اتخاذ القرار النهائي في القضايا الخارجية، كما في الداخلية، هي لرأس السلطة التنفيذية؛ باعتباره المسئول دستوريًا أمام الشعب، وما يمثله من مؤسسات نيابية، في ضوء كونه منتخبًا من هذا الشعب. يضاف إلى ذلك بالطبع اختصاص أصيل لوزارة الخارجية، وتتعاون معها فيه مؤسسات أخرى بالدولة، وهو المتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية التي يقرها رأس السلطة التنفيذية، وهو في الحالة المصرية، منذ إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٣، رئيس الجمهورية. على ذلك، فإن دور وزارة الخارجية، وهامش الحركة المتاح لها في الإعداد لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وتقديم الخيارات والبدائل لصانع القرار، أو في تنفيذها، قد ارتبط بالمساحة التي سمحت فيها القيادة السياسية لهذه الوزارة بالتحرك، وهو أمر خضع أحيانًا لاعتبارات موضوعية، مثل النصوص الدستورية، أو القانونية، أو مدى نجاح وقدرة وكفاءة جهاز الدبلوماسية المصرية في القيام بمهامها، وأحيانًا أخرى لاعتبارات ذاتية، مثل طبيعة العلاقة بين القيادة السياسية ومن يشغل منصب وزير الخارجية، وطبيعة شخصية الوزير^(٤١).

هذا بخلاف ضرورة تطوير وزارة الخارجية من الداخل، ورفع درجة مهنتها ومستوى كوادرها، للتجاوب مع توقعات الدور المطلوب منها والمنوطة به، بحيث يتم إعادة النظر في معايير القبول، والتقويم، والترقي، والتنقلات بالسلك الدبلوماسي، وإعداد برامج دورية للتطوير المهني، والتخلص من القيود الأمنية، والمعايير الطبقية في تعيين الدبلوماسيين والسفراء، ووضع معايير جديدة تتواءم وروح الثورة المصرية، وتلبي مطالب واحتياجات المصريين في الخارج، مع ضرورة إعادة توزيع ميزانية وزارة الخارجية، فكل مستشار في الدول الأوروبية له مكتب يؤجره بـ ٢٠ ألف يورو، مما يؤثر على ميزانية الدولة.

وإذا كان من المفترض أن وزارة الخارجية هي المؤسسة المختصة بتوجيه السياسة الخارجية المصرية، فإن واقع الأمر يوضح أن هناك مؤسسات أخرى تقوم بوظائف تؤثر على عملية تخطيط السياسة الخارجية، ولعل أهم تلك المؤسسات هي وزارة الدفاع، ووزارة الاقتصاد، والمخابرات العامة، كما أن التفاعل الأفقي بين عمل الأجهزة التخطيطية في هذه المؤسسات محدود، فكل جهاز يتعامل رأسيًا مع رئاسة الجمهورية، وهي المؤسسة التي تتجمع في يدها كل الخيوط في النهاية.

وهذا واضح بالتحديد في إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، فيما تُضعف محدودية التفاعل الأفقي بين الأجهزة التخطيطية في مختلف المؤسسات المؤثرة على السياسة الخارجية وبين تلك المؤسسات ذاتها، من عملية تخطيط السياسة الخارجية، فاشترك الأجهزة التخطيطية في توظيف الموارد المتاحة لكل منها، وفي تبادل الخبرات المتخصصة، من شأنه أن يزيد من كفاءة تلك الأجهزة جميعًا، ومن ثم فإنه من الضروري توافر إطار مؤسسي للتفاعل بين إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، وبين الأجهزة التخطيطية العاملة في المؤسسات الأخرى، التي يمس عملها تخطيط سياسة مصر الخارجية، والأهم من ذلك، توافر إطار مؤسسي مركزي على مستوى رئاسة الجمهورية؛ للتنسيق بين أعمال وزارات، الخارجية، والدفاع، والاقتصاد، والمخابرات العامة، في ميدان السياسة الخارجية، والإشراف على تخطيط قومي للسياسة الخارجية المصرية^(٤٢).

إذن، فالتحول في عملية صنع السياسة الخارجية من رئيس الدولة منفردًا إلى المؤسسات ذات الصلة، وعلى رأسها وزارة الخارجية، يرتبط بتمكين إدارة التخطيط، وإدارة الأزمات بالوزارة، من القيام بدور أكثر إيجابية. وإعادة هيكلة التمثيل الدبلوماسي الخارجي في مصر، لكي يعكس مصر الجديدة، بما يعنيه ذلك من إعادة توزيع الاختصاصات، ودمج المكاتب الفنية، وإزالة النافق منها، كالمكاتب الزراعية، والصحية، والإعلامية، ومثيلاتها. بالإضافة لإعادة فتح قنوات الاتصال بين المراكز

البحثية ومراكز الدراسات من ناحية، ووزارة الخارجية من ناحية أخرى، مع تنشيط الدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية الأبواب الخلفية.

إجمالاً، فإن التخطيط في مجال السياسة الخارجية هو عملية مركبة تشمل تحليل تطور دور الدولة الخارجي، بهدف استخلاص أنماطه، واحتمالات تطوره، واستشراف المستقبل، وصياغة برامج محددة للتعامل مع القضايا المستقبلية في إطار الأهداف العامة التي يحددها صانع السياسة الخارجية، والتنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا الميدان، وتقديم المشورة لصانع السياسة الخارجية فيما يتعلق بقضايا محددة، ومن ثم فإن تخطيط السياسة الخارجية يتضمن عدة أبعاد هي صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة، وتخطيط البرامج، أي وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة، وتخطيط الطوارئ، أي وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التي قد تظهر في المستقبل، والتخطيط المؤسسي، ويقصد به تنسيق أداء المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، وتنظيم جهاز تخطيط تلك السياسة بما يمكنه من أداء وظائفه. وسيتطلب ذلك من وزارة الخارجية دراسة تجارب الوزارات الأخرى، وإعادة هيكلة إدارة التخطيط السياسي، بمدها بكفاءات دبلوماسية وأكاديمية استشارية^(٤٣).

وفي سياق أهمية وجود إطار مؤسسي لصنع السياسة الخارجية، قدمت عدة اقتراحات من دبلوماسيين ومتخصصين ومفكرين مصريين، لكيان أو مؤسسة وطنية تؤمّن المشاركة الفعالة والديمقراطية لكل القوى والتيارات السياسية الوطنية، وتضع نهاية لعهد احتكار عملية صنع قرار السياسة الخارجية. مثل (مجلس للأمن القومي)^(٤٤)، يُمثل فيه كل الوزراء المعنيين بالسياسة الخارجية، بالإضافة إلى مجموعة من الخبرات بهدف التعامل مع التطورات، وصياغة السياسات الفعالة في مواجهتها، ويرأسه رئيس الجمهورية، ومستشار أمن قومي يقوم بالتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات وأجهزة الدولة^(٤٥).

فيما جاء اقتراح آخر بأن تحمل هذه المؤسسة اسم «المجلس الأعلى للسياسة الخارجية»، بحيث يكون هذا المجلس أحد مؤسسات «مجلس الأمن القومي»، الذي

يمكن أن يضم مجلساً أعلى للتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومجلساً أعلى للتخطيط الإعلامي والتنمية الثقافية، إلى جانب «المجلس الأعلى للدفاع والأمن الوطني». ويشمل الطرح أن يضم هذا المجلس الأعلى للسياسة الخارجية ممثلين لوزارات الخارجية، والدفاع، والداخلية، والمخابرات العامة والحربية، ومراكز البحوث الاستراتيجية، والخبرات الوطنية والأكاديمية، وممثلين للقوى السياسية المختلفة، وتكون مهمته التخطيط للسياسة الخارجية، ومراقبة وترشيد أداء الدبلوماسية المصرية، وتعميق مشاركة الدبلوماسية الشعبية في خدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية، وتأمين الربط بين هذه الأهداف والاستراتيجية الوطنية العليا، التي يجب أن تأتي معبرة عن المشروع الوطني الجامع للنهضة، وأهداف ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، مع الأخذ في الاعتبار كل تلك التطورات المتسارعة، سواء على الصعيد العربي والتأثيرات المحتملة لربيع الثورات العربية على النظام العربي ومستقبله، أو على الصعيد الإقليمي، وخاصة ما يتعلق بخرائط التحالفات والصراعات الإقليمية الجديدة، والدور المصري ضمن هذه الخرائط^(٤٦).

ب - أدوات السياسة الخارجية (الصلبة والناعمة)

حتى تكتمل مقومات بناء سياسة خارجية ناجحة وفعالة، يتعين أن تحدد الدولة حجم قدرتها، ومستوى وطبيعة أدواتها لصياغة وتنفيذ سياستها الخارجية. فثمة مجموعة من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها السياسة الخارجية وهي: الأداة الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، التي تستطيع بها الدولة تحقيق أهداف سياستها الخارجية، والتأثير في محيطها الخارجي، وحماية مصالحها، وتعتبر مصادر قوتها التي تصنف ما بين القوة الصلبة ()، والقوة الناعمة (). فكلما ازدادت مقومات القوة القومية الشاملة لدى الدولة، ازداد اتجاهها نحو تبني سياسة خارجية فعالة على المستويين الإقليمي والدولي.

بالنسبة للقوة الصلبة: فهي تتألف من عناصر القوة المادية: العسكرية، والاقتصادية. وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة القوة العسكرية، بفكر المدرسة الواقعية، في حين تبني جوزيف ناي () تعريفًا أوسع للقوة الصلبة^(٤٧)، لا يقتصر على القوة العسكرية فحسب، حيث رأى أنها تعني أيضًا «القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية، بهدف التأثير في سلوك الآخرين». وبالتالي، يمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة، يتمثل المكون الأول في القوة العسكرية، وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخدامًا لتحقيق أهداف الدولة. وتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية، على نحو يمكن معه التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحًا^(٤٨).

على ذلك، فإن الأداة العسكرية هي من أهم المدخلات المؤثرة في عمله صنع السياسة الخارجية، بل إنها من أهم أدوات إدارة السياسة الخارجية لأية دولة، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية. وإن كانت قدرتها على الإسهام في تنفيذ السياسة الخارجية من دولة لأخرى تتوقف على حجم الدولة، وقدراتها التكنولوجية والعسكرية، وطابع علاقتها الخارجية، ومدى إحساسها بهامش الأمن القومي، وكذلك أهدافها في مواجهه القوى الدولية الأخرى، فالدول الكبرى ذات القدرات التكنولوجية، والإمكانات التسليحية العالية تستخدم الأداة العسكرية كوسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية، وتحقيق أهدافها في مواجهه الدولة الأخرى، خاصة التي لا ترضخ بالوسائل الدبلوماسية^(٤٩).

وعلى الرغم من أن الأداة العسكرية تعتبر باهظة التكاليف، إذا ما قورنت بالأداة الدبلوماسية، وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، فإنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى كل الحكومات، حيث إن الأداة العسكرية تهيب خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية، والتفاوض من مركز القوة يحقق المكاسب، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع

عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية، إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها.

والأداة العسكرية هي القوات العسكرية المقصود بها مجموع المقدرات الخاصة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم من جانب دولة معينة ضد الدول الأخرى، وتشمل الأداة العسكرية إنشاء قوات مسلحة، وتسليحها، وتدريبها، وتنظيم عملية التوزيع، أو الفتح الاستراتيجي لها، واستعمال أو التهديد باستعمال هذه القوات، وتنظيم عملية الحصول على الأسلحة والمعدات والتطوير العسكري. فيما تتراوح أشكال استخدام القوة العسكرية ما بين الهجوم المسلح، أو الغزو العسكري، أو تقديم المساعدات العسكرية، أو المشورة العسكرية، أو إبرام التحالفات العسكرية^(٥٠).

وأية دولة ليست مضطرة للاستخدام الفعلي للقوة المسلحة حتى توظف الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، فقد يكون الهدف هو منع الوحدات الدولية الأخرى من التفكير في الإقدام على مغامرة عسكرية ضد تلك الوحدة الدولية، ومن هنا يكفى الردع كوسيلة لوقف تلك الوحدات عما تنوى القيام به، لذلك فإن زياده الدولة لإنفاقها العسكري، أو تحسين مستوى قواتها المسلحة هو في حد ذاته أحد أشكال التعبير عن سياستها الخارجية. فامتلاك الدولة لقدرات عسكرية يمكنها من حمايه استقلالها السياسي، وإفساح المجال لمرونة أكبر، وخيارات أوسع لسياستها الخارجية تجاه مصادر التهديد الخارجي. بينما غياب تلك القدرات يحد من بدائل الحركة الخارجية في مواجهة التهديدات الخارجية، ويحاصرها في البدائل الدبلوماسية، دون احتياطي عسكري يستخدم عند فشل البديل الدبلوماسي؛ مما يؤثر بالسلب على قدرة تلك الدولة على حماية استقلالها السياسي، وبالتالي التقليل من مكانه الدولة في النظام الدولي^(٥١).

ويأتي الدور الكبير الذي تلعبه الأداة العسكرية في السياسة الخارجية، عمومًا، من وجود عدد من عناصر الالتقاء بين السياسة الخارجية والقدرات العسكرية للدولة، ويتمثل أهمها في:^(٥٢)

أولاً - إن الدول التي تنتهج سياسة خارجية نشطة، أو هادفة إلى التغيير في المحيط الإقليمي أو الدولي، عادة ما تتبع سياسة تقوم على امتلاك المزيد من الأسلحة والمعدات، وتنبع هذه العلاقة من أن تعزيز القدرات العسكرية للدول يفيداً في العديد من النواحي، سواء من أجل تعزيز مكانتها ومصداقيتها الإقليمية والدولية، أو حتى من أجل تبوء مكانة القوة العظمى في العالم، أو على الأقل مكانة القوة الإقليمية العظمى في محيطها الجغرافي، كما أن القوة العسكرية تفيد أيضاً في خوض أي صراعات ربما تدخلها هذه الدول، أو على الأقل التلويح بهذه القوة، أو استخدامها في أغراض الردع، والتخويف، والابتزاز في العلاقات مع الدول الأخرى.

ثانياً - إن امتلاك الدولة لجيش كبير قد يغري صناع القرار فيها باستخدام الأداة العسكرية في سياستهم الخارجية، حيث إن ازدياد القدرة العسكرية لهذه الدولة في مواجهة خصومها، أو على الأقل في تعاملاتها مع الدول الأخرى بشأن القضايا الخلافية، أو المنازعات القائمة فيما بينهم، ربما يغريهم باستخدام قدراتها العسكرية من أجل تعزيز موقفها التفاوضي، أو من أجل فرض شروطها ورؤاها بشأن القضايا محل النزاع. وربما يتخذ استخدام القوة العسكرية هنا شكلاً مباشراً أو غير مباشر. لذلك، فإن امتلاك الدولة لقدرات عسكرية كبيرة، نسبياً، يجعل فكرة الاستخدام الفعلي لهذه القوة وارداً ومطروحاً، بدرجة أكثر قوة، من جانب القيادة السياسية في هذه الدولة.

لقد كان للقوات المسلحة المصرية عبر التاريخ الحديث والمعاصر دوراً مهماً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية، لا سيما في فترات وجود مشروع قومي نهضوي، ومصر الثورة التي من المفترض أن تتأهب لتدشين مشروع وطني كبير، يعيد بناءها داخلياً، ويسترد دورها ومكانتها خارجياً، تحتاج إلى بناء استراتيجية عسكرية مُحكَّمة (دفاعية وهجومية)؛ لتقوية وتطوير القدرات الدفاعية المصرية جواً وبراً وبحراً، بحيث تصبح مصر قوة عسكرية دفاعية قادرة على صد أي هجوم من أي نوع، ومن أية جهة، وتكبيد المهاجم خسائر فادحة.

ويتعين أن تعتمد هذه الاستراتيجية الدفاعية على وجود نظام دفاع جوي قوي ومركب ليغطي كل مصر، وقادر على مواجهة كل أنواع التهديدات، سواء طيران معادي، أو صواريخ باليستية، أو صواريخ كروز، ومدعوم بطيران يمتلك قدرات اعتراضية عالية، سواء من حيث نوع وكم الطائرات، أو من حيث درجة تدريب الطيارين. كما يتعين أن تمتلك مصر نظاماً للدفاع الساحلي قادر على صد أي تهديد بحري للسواحل المصرية، وبالتأكيد أسطول قوي، موجه بالأساس للعمل بالقرب من السواحل المصرية. ويريًا، لا بد من وجود قوات برية كبيرة الحجم، وحديثة التسليح، وتتمتع بمستوى عالي من الكفاءة، لكي تشكل رادعاً لأي عدو قد يفكر في اختراق الحدود البرية المصرية.

وفي إطار وجود خطة لسياسة مصرية جديدة فاعلة وممتدة، ودور قيادي منتظر أن تؤديه في ظل تغير معادلات السياسة الدولية والإقليمية، بعد أن أضحت القوة العسكرية أحد أكثر الوسائل استخداماً فعلياً؛ لدعم أو فرض السياسات الخارجية للدول، وحماية المصالح الاستراتيجية. يتعين وضع استراتيجية عسكرية (هجومية)، تركز على إعطاء مصر القدرة على بدء حرب هجومية شاملة، وكذلك القدرة على خوض نزاعات إقليمية بعيدة عن الحدود والأراضي المصرية، بصورة منفردة أو بالاشتراك مع دول أخرى، وفي هذه الحالة لا بد من أن تمتلك مصر أدوات مختلفة قادرة على نقل الصراع إلى قلب العدو، منها قدرات صاروخية كبيرة من حيث المدى والدقة، وقدرات جوية هجومية ذات مدى بعيد، وقوات بحرية كبيرة قادرة على القيام بعمليات عسكرية لمدد غير قصيرة بعيداً عن موانئ مصر، دون الإخلال بالقدرات الدفاعية الأساسية عن السواحل المصرية. وكلتا الاستراتيجيتين يتطلبان سياسة تسليحية تسعى لامتلاك أسلحة متطورة ومتنوعة (طائرات - صواريخ - غواصات - دبابات). وبشكل عام، العمل على رفع الكفاءة القتالية في الأفرع المختلفة للقوات المسلحة، والتدريب الدائم للوصول إلى درجة عالية من الاحتراف لجنودها، بما يضمن جاهزيتها، واستعدادها الدائم للدفاع عن أرض مصر ومقدراتها.

القوة الاقتصادية هي المكون الثاني للقوة الصلبة، وتعني استخدام الدولة الأدوات الاقتصادية، لتحقيق مصالحها وأهدافها. وترتكز القوة الاقتصادية للدولة علي الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الدخل، ومستوي التقدم التكنولوجي، والموارد الطبيعية والبشرية، ومؤسسات السوق. وقد أضاف إلين فروست عناصر أخرى للقوة الاقتصادية، تشمل الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة^(٥٣).

وتأتي أهمية الأداة الاقتصادية وهي تعنى استخدام وتوجيه بعض الموارد الاقتصادية المختلفة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، نظرًا لاحتلال الرفاهية الاقتصادية للشعوب مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. وأيضًا لزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وألوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية. وثمة عدة أشكال لاستخدام الأداة الاقتصادية في السياسة من أهمها العقوبات، سواء المنع أو المقاطعة، فقد تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي كأداة للسياسة الخارجية. والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية. وقد يكون الحظر كليًا، أي منعًا شاملاً لتصدير السلعة، أو جزئيًا، أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة.

أيضًا المقاطعة، أي رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة. وهي تُفرض إما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية، لكنها كثيرًا ما تُفرض لاعتبارات سياسية، مثل مقاطعة الدول العربية للكيان الصهيوني. وثمة أداة اقتصادية أخرى شديدة الفعالية في السياسة الخارجية، وهي المنح والمساعدات الخارجية، وهي أداة للدول القوية تستخدمها لسيطرتها وسيطرتها، وإملاء سياسات معينة تخدم مصالحها وأهدافها الخارجية على الدول الممنوحة.

فيما يعتبر التكتل الاقتصادي أحد أدوات السياسة الخارجية، إذ أنه عن طريق التكتل والاندماج مع دول أخرى تحقق الدولة بعض المكاسب الاقتصادية، وتواجه التحديات الاقتصادية التي يفرضها وجود تكتلات دولية كبرى، وتنامي النزعة نحو بناء التكتلات

الاقتصادية الإقليمية، وتساعد حدة التنافس الاقتصادي، ومخاطر التهميش التي تنتظر الكيانات الصغيرة غير القادرة والمؤهلة للمنافسة.

وحتى تستطيع مصر استخدام الأداة الاقتصادية كأحد أدوات سياستها الخارجية، يتعين بناء قوة اقتصادية، وبناء نموذج تنموي داخلي ناجح. في إطار تبني مشروع وطني نهضوي شامل، يُثقل حجمها، ويُعيد تموضعها إقليمياً ودولياً، بما يغيئها عن تلقي مساعدات ومنح خارجية تُوجه قرارها السياسي، ويساعدها على امتلاك عناصر القوة التي توفرها الإدارة الجيدة والاستغلال الأمثل للموارد، ويمنحها كثيراً من أدوات الضغط الاقتصادية في إدارة الأزمات والتفاوض حولها، ويوسع من حجم نفوذها في محيطها الخارجي لا سيما مجالها الحيوي.

وبجانب الأدوات الصلبة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، هناك الأداة الدبلوماسية التي تتنوع أنماطها، وتتعدد أشكالها مثل «دبلوماسية القمة»، ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة، وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول، واهتمام حكومات دول العالم في البُعد الدولي. كما أن هذه اللقاءات تعد وسيلة لوضع حلول جذرية، أو اتفاقيات هامة بين الدول؛ بما توفره من الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة. وهناك دبلوماسية التحالفات، وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية. وقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات؛ ففرضت الطبيعة الفوضوية، وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر، أهمية التحالفات العسكرية. كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية، والدول القوية في المجتمع الدولي. ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها، فقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى. وتعد «دبلوماسية الأزمات» شكلاً آخر للدبلوماسية، وهذا النوع من النشاط

الدبلوماسية يوجه لحل أزمة دولية طارئة. وقد أصبحت إدارة الأزمات الدولية إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، حيث إن المجتمع الدولي المعاصر يتعرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول، ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

وفي إطار تطوير مفهوم قوة الدولة وأدواتها لتنفيذ سياستها الخارجية، وتجاوزها القوة الصلبة، يأتي الحديث عما يُسمى: «القوة الناعمة»، كأحد أشكال القوة، التي عرفها جوزيف ناي بأنها: «قدرة الدولة علي الحصول علي ما تريد عن طريق الجاذبية والاستمالة، بدلاً من الإكراه. وكلما كانت سياسات الدولة مشروعة، ازدادت جاذبيتها»^(٥٤). فيما جاء الاهتمام بمفهوم القوة الناعمة وتطويره مع التحولات الدولية التي بدأت إرهاباتها في ظل «الحرب الباردة»، وظهور رؤى نقدية للمفهوم البسيط للقوة كعلاقة بين طرفين، فقد بدأ الالتفات لذلك المفهوم كمتغير متطور في أبعاده، وقد سبق ستيفن لوكس ناي في تعريفه للقوة الناعمة بأنها القدرة على تحديد الأجندة، وتوجيه دفة العلاقة الدولية، والتأثير النهائي في صياغة الأطراف المختلفة لأهدافها^(٥٥).

إذن فالقوة الناعمة هي أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في قنوات ومعتقدات الآخرين بالجذب، والإقناع، أي دون اللجوء للعنف، لتوسيع مساحة نفوذها، وتمدد حضورها؛ من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها على المدى الطويل، وعبر أدوات تشكل عناصر قوة الدولة الناعمة، وعناصر «النموذج» الذي تسعى إلى أن يُحتذى به. فيما لا تقلل من أهمية القوة الصلبة، بل ترتبط بها بعلاقة توافقية، تبادلية، تكاملية. مع الأخذ في الاعتبار أن القوة الناعمة هي الأصعب في: المفهوم، وحصد ولمس النتائج.

بالنسبة لمصر، فإن البنية الاستبدادية لنظام مبارك وممارساته كادت أن تجهز على عناصر قوتها الناعمة، والتي طالما شكلت أدوات تفردتها، وريادتها، وتأثيراتها في محيطها، ما خلق أزمات باتت اليوم تهدد الأمن المصري، ومصالح الدولة المصرية في

العمق. ومع ذلك، فلا تزال مصر تمتلك عناصر القوة الناعمة التي تمكنها من استعادة دورها الإقليمي، وبناء سياسة خارجية فعالة، سواء من حيث الرصيد الحضاري، والتاريخي، وموقعها ذي الأهمية الاستراتيجية.

فالثقافة المصرية التي أسهمت بشكل كبير في صياغة وجدان الأمة العربية، عبر فنها، وأدبها، وفكر رموزها، ونوابغها، وعلمائها، تستطيع الاضطلاع بالدور الذي طالما قامت به. كما أن مصر لا تزال معقل أهم مؤسسة دينية رسمية، وهي الأزهر الشريف، الذي كان أحد أهم أدوات قوتها الناعمة لا سيما في أفريقيا التي انحسر فيها النفوذ المصري تمامًا.

لذا فإن إعادة تموضع القوة الناعمة المصرية في استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية كأحد أهم أدوات هذه الاستراتيجية، يتطلب ضخ الحرارة في عناصر القوة الناعمة «الخاملة»، التي أوشكت على التحلل. والأهم هو أن يستقر في مدركات صانع القرار خطورة تبدد موارد قوة مصر الناعمة، التي تشكل أحد الضمانات والأدوات لاستعادة المكانة الإقليمية، وإزاحة قوى أخرى إلى مواضعها الأصلية، بعد أن أتاح لها الغياب المصري فرصة للتمدد؛ بما لا يتوازي مع حجم تلك القوى ومواردها، ووضعها، وحسابات الجغرافيا، والتاريخ، والحضارة، والريادة الفكرية والثقافية.

رابعاً - التحديات التي تواجه مستقبل السياسة الخارجية المصرية

يواجه مستقبل السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير/ كانون الثاني العديد من التحديات الداخلية والخارجية، التي تقف أمام صنع سياسة خارجية جديدة تعبر عن مشروع قومي جديد، فرضت ثورة يناير/ كانون الثاني أهمية وجوده، من أجل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة.

مواجهة هذه التحديات، والتعامل معها داخل إطار تدشين مشروع وطني كبير، تشكل السياسة الخارجية جزءاً منه، هو ما سيسهم في صياغة تصور عام، ورؤية استراتيجية من أجل سياسة خارجية فعالة تنتقل بمصر، إقليمياً، من موقع الدولة

«الكبيرة»، لكن «العاجزة»، التي تتبع سياسات دول وكيانات بعضها مستحدث الوجود، والآخر مستحدث الأهمية، إلى الدولة الأكثر تأثيراً في قيادة النظام الإقليمي العربي، وبناء شبكة تحالفاته. وبالتبعية الدولة ذات الثقل في النظام العالمي. من سياسة خارجية يتسم أداء أجهزتها بالسطحية، والجمود، والانحصر في دائرة رد الفعل المقيّد ومحدود الهامش، إلى سياسة تقوم على المبادرة، وصنع التوازنات، واتساع دوائر الحركة، ومساحة المناورة، واستقلالية المعايير ودقتها، وبالتالي القرار.

في سياق المشروع الوطني تُبنى السياسة الخارجية، فثمة علاقة عضوية بين قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحرر والاستقلال الوطني، ولا يمكن إغفال أهمية البعد الاقتصادي في تراجع السياسة الخارجية قبلاً، وأهميته في بناء دولة قوية داخلياً، مؤثرة ومستقلة في سلوكها الخارجي بعد الثورة. فما من شك أن التبعية الاقتصادية والعسكرية المستندة إلى سياسة تبريرية - ثبت فشلها - تربط «السلام» بالازدهار والرخاء الاقتصادي، تعد العامل الرئيس للخلل القيمي، وانعدام التوازن، وغياب مصالح الوطن العليا في صنع وتنفيذ سياسة مصر الخارجية للإدارتين السابقتين للثورة.

على ذلك، ووفقاً لنظرية ربط الداخل بالخارج في صنع السياسة الخارجية، فصناعة سياسة خارجية تعبر عن رؤية العالم لمصر الجديدة، ورؤيتها لنفسها، ولدورها ومكانتها في نظام إقليمي جديد، وعالمي متغير، تتطلب وجود مشروع وطني ورؤية شاملة تنصهر فيها، وفي إطار نظري تحدده معطيات الواقع والإمكانات، مواقف الدولة وقراراتها التي تعبر عن أهدافها ومشروعها الخاص، هذا المشروع - إذا أراد صانع القرار والجماعة الحاكمة بناء عناصر القوة الداخلية، وبالتالي استقلال القرار الخارجي - يتعين أن يُبنى على قاعدة تؤسس لضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل غير تابع، يعتمد على موارده الذاتية، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لا اقتصاد ريعي يعتمد على المعونات الخارجية، وتوفير الامتيازات للاستثمار الخارجي، ويرهن القرار السياسي بمصالح الدول المانحة.

الاستقلال يتطلب أيضًا تنمية القدرات العسكرية المصرية، والحصول على تكنولوجيا عسكرية متقدمة، والنهوض بالإنتاج الحربي والتصنيع العسكري، حتى تستطيع مصر أن تغير (باعتبارات قوتها) معادلة القوة في المنطقة، وهو ما سيفرض دورًا مصريًا مؤثرًا، غير خاضع لحسابات ومصالح دول وكيانات أخرى، وفي الأغلب متناقضًا معها.

على ذلك، فإن أهم ما يواجه النظام الحالي، داخليًا، هو كيفية مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تُشكل جزءًا من تركة النظام السابق، وتغوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى يبدأ في عملية تخصيص الموارد واستغلالها، وتوظيف موارد القوة الوطنية لتحقيق الفاعلية، خارجيًا، هذا إذا توفرت الإرادة السياسية لتنفيذ هذه العملية، في سياق مشروع قومي كبير لبناء دولة قوية مستقلة.

سياسيًا، يشكل عدم التوافق الداخلي، واشتداد الصراع بين الجماعات الوطنية عقبة أمام تبني سياسة خارجية فعالة، فمن غير الطبيعي أن تنتهج دولة تتسم بنيتها السياسية الداخلية بالهشاشة، وغلبة وهيمنة فصيل سياسي واحد على كل مصادر القوة والسلطة، سياسة خارجية متزنة ومؤثرة، وتعكس مكانة إقليمية ودولية مرموقة.

لذا فإن عملية الانتقال الديمقراطي، التي تشكل المكون السياسي في المشروع القومي، تتطلب نظامًا سياسيًا قادرًا وفعالًا، يعبر عن كل مكونات المجتمع المصري، بكل تفاصيله وقواه، ويدرك البُعد القيمي للدولة المصرية، ووجود بيئة سياسية تعددية تعمل في مسرحها كافة التيارات والقوى السياسية في المجتمع، باختلاف أيديولوجياتها، وتوجهاتها؛ الأمر الذي سيخلق داخل قوي يعكس في سياسة خارجية مأمولة، متخطية الأيديولوجيات والمواقف السياسية، ومستعلية على المشاريع الشخصية، أو الحزبية والتنظيمية، مستندة إلى مبادئ ثابتة لا ترحلها، أو تستبدلها، جماعة أو تيار يمتلك مفاتيح السلطة والقوة.

التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية هو الضامن لأن تتمكن مصر في سياستها الخارجية من حرية الحركة والمناورة في المجال الدولي، بما يضمن لها

تحقيق مصالحها وفق استراتيجية جديدة تحدد أهدافها وآلياتها مبادئ ثورة يناير/ كانون الثاني، وما تفرضه من وضعية جديدة للدولة المصرية في محيطها، وعلى المستوى الدولي، مع الوضع في الاعتبار أن القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة - والتي طالما حافظ النظامان السابقان على الدوران في فلكها، بذريعة امتلاكها كل أوراق اللعبة - كل ما تريده من الحكم الجديد هو الحفاظ على مكتسبات «كامب ديفيد»، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وأيضًا الحفاظ على بقاء مصر داخل المنظومة الرأسمالية العالمية، ومرتعًا للاستثمارات الأمريكية، والحفاظ على تماسك بنية نظام مبارك الاقتصادية، التي تقوم على سياسات اقتصاد السوق.

لذا فإن توافر الإرادة السياسية للشروع في بناء مشروع وطني مستقل يتحرر من كل سياسات التبعية، هو الظهير الذي سيضمن حرية الحركة الخارجية واستقلالها، حتى وإن تناقض هذا مع مصالح ومشاريع الغرب في المنطقة، بيد أن ذلك لا يعني الصدام، المُعطل لعملية البناء الداخلي، مع الولايات المتحدة، ولا يمنع أيضًا تطوير العلاقات مع بعض القوى الكبرى مثل «الاتحاد الأوروبي»، لكن على أساس من الالتزامات التي تضمن التكافؤ، مع ضرورة مراجعة الاتفاقات الخارجية؛ لتحديد أوجه القصور والتميز فيها. وأيضًا صنع التوازن في إدارة العلاقات الدولية بالاتجاه شرقًا، حيث الصين وروسيا، وهو ما يشكل أحد التحديات أمام صانع السياسة الخارجية، فأحادية النظام العالمي سياسيًا، وتعددته اقتصاديًا، يجعل صنع التوازن بما يحقق الأهداف، عملية ليست سهلة، فالمصالح والأهداف القومية تتطلب تنويع الارتباطات، والتفاعلات، والتحالفات، لكن تعقيد شبكة المصالح، ومعادلات توازن القوى الدولية، يفرض وضع استراتيجية محكمة للتحرك الدولي، بآليات فاعلة، تتطلب وعي كامل، ودراسة عميقة لطبيعة النظام العالمي، وكل أبعاد مسرحه، وتكوينات وإمكانات لآعبه.

هذا أيضًا سيضمن دورًا إقليميًا تشكل عملية استعادته واحدة من أهم تحديات السياسة الخارجية المصرية، بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، وفي خضم عربي ماج بفعل رياح التغيير والثورة، لكن مصر ناءت بنفسها على التفاعل بين أمواجه، منذ

بداية هبوب العاصفة التي استهدفت تقويض البنى الاستبدادية الشمولية، فقد انحصر موقف مصر الرسمية من الثورات والانتفاضات العربية، بعد نجاح الموجة الأولى من الثورة، وإسقاط رأس النظام، وانفجار الأمل في أن تمضي الثورة المصرية في طريق صناعة النموذج، انحصر في تصريحين رسميين، الأول أنه لا تعليق، والثاني أن هذا شأن داخلي لا يجوز التدخل فيه.

فالأعتبارات حددها وصاغها القائمون، حينذاك، على حكم مصر وحدهم، فالتزمت مصر الصمت، ووقفت مكبلة أمام كل ما يحدث في ليبيا، واليمن، وسوريا، والبحرين، ومع اختلاف درجة أهمية كل من تلك الأقطار بالنسبة لأمن مصر ومصالحها، فإنها الأقطار المكونة للوطن العربي، الذي انتظر طويلاً نهوض مصر من غفوتها، التي طالت أربعة عقود، وكانت الثورة الضوء والمصباح الذي ملّكها إياه أبنائها الثوار، حتى تتحسس طريقها، وترى من جديد، فتعلن عن نفسها، حية، حرة، منطلقة، ملتزمة بما عليها، مقتنصة ما لها.

انتظر الثوار العرب، سريان روح الميدان في كل أرجاء الوطن العربي، الميدان الذي انطلقت منه لحظة الإلهام الكبرى، ونقطة التحول الرئيسية في تاريخ العرب المعاصر، وكان من المتوقع أن تصاغ مواقف مصر مما يدور حولها في محيطها العربي بذات الروح الدافعة، المتمردة، الكاسرة لكل سلاسل الطغيان الصلبة، وانتظر مصر موقعها، حتى تملؤه مادةً وروحاً، لكن أبى من تحكموا في قرارها إلا أن يقيدوا أذرعها بذات السلاسل.

واستبد التناقض المؤسّس بالمشهد، ففي حين ألح وزير الخارجية المصري، محمد العربي، مكرراً التصريحات، في يوليو/ تموز ٢٠١١، التي تؤكد أن أمن دول الخليج مسألة حيوية بالنسبة لمصر، وأنه لا تفريط ولا مساومة فيه، ومحاولة الوزير الدؤوبة طمأنة حكام الخليج، وحلفائهم، بأن مصر كما هي، فقد التزم الصمت إزاء الإجراءات المتسارعة التي اتخذها السلطات الإسرائيلية للتوسع في الاستيطان، وتهويد القدس، كما لم يتحدث عن انفصال الجنوب في السودان، أو قصف طائرات الناتو لليبيا،

أو شبح الانفصال المخيم على اليمن، أو مآلات الوضع في سوريا، وغير ذلك من تجاوزات الخطوط الحمراء، التي يُفترض أن تكون مقلقة لمصر، ولها تأثيرها على أمنها القومي. وبالمقابل، ومنافاة لادعائه عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، صرح الوزير بأن مصر حرصت على «تحقيق العدالة» في لبنان، وعلى احترام عمل المحكمة الدولية، متجاهلاً وضعها الاستثنائي وتسييسها، ومصطفاً إلى جانب فريق «١٤ آذار»، الذي يقوده سعد الحريري، وتقف وراءه الولايات المتحدة، والدول الغربية، والكيان الصهيوني، ومعها دول «الاعتدال» العربي؛ وهو الموقف ذاته الذي التزمت به السياسة الخارجية المصرية طوال عهد الرئيس السابق^(٥٦).

وفي تصور أحد المفكرين المصريين أن الدبلوماسية المصرية أضاعت الفرصة، في الشهور التي أعقبت انطلاق الثورة المصرية، وشهدت تطورات في المنطقة العربية، لتنفيذ مهمتين كلتاهما تخدم ضرورات وأهداف الأمن القومي المصري في المستقبل. الأولى: «تمهيد شعوب الجوار، وقواها السياسية، لاستقبال أقوى وأهم رسالة حملتها مصر، منذ أن طرحت وقادت حملة النضال من أجل تحقيق الاستقلال الوطني لجميع أقطار المنطقة. أما المهمة الثانية، فكانت العمل على تكوين رأى عام مصري مستعد للدفاع عن المكانة المتميزة، التي أثمرتها الثورة لمصر في الخارج، ومقتنعاً برسالة مصر الجديدة». لكن صناع السياسة الخارجية المصرية رفضوا أداء هاتين المهمتين، رغم أن أدوات تحقيقهما توفرت، وبدون جهد من جانبهم. وكانت الطاقة الثورية متوفرة، بل كانت متدفقة وجاهزة؛ لتحمل شتى المخاطر. وبدت الشعوب المجاورة مستعدة ومرحبة بالرسالة الجديدة التي انطلقت من تونس، واحتضنتها مصر. وكان في صفوف وزارة الخارجية المصرية، وغيرها من أجهزة صنع السياسة، جيل من الشباب متفهم لضرورات العودة، بشرف وبرأس مرفوع، ورضاء عن الذات، إلى الدائرة الإقليمية. فتوفرت الأدوات الكافية لنقل أية دولة من موقع متدنٍ دولياً إلى موقع متقدم، لكن ضُيِّعت الفرصة؛ لأن من كان بيده قرار السياسة الخارجية المصرية، اعتقد بأن ثورة لم تقع في مصر، أو بأن ثورة ربما وقعت ولكن لا تحمل رسالة، أو بأن ثورة وقعت في

مصر، وتحمل رسالة، ولكن الأمن القومي، كما صاغته مدرسة مبارك، يحضنا على الفصل بين الثورة والرسالة^(٥٧).

استمرت العشوائية، والتردد، وعدم الوضوح أهم سمات الموقف المصري من الثورات العربية والتغيرات الإقليمية، طوال «الفترة الانتقالية»، وكان هذا من الطبيعي لدى البعض لأنها «مرحلة انتقالية»، فكان منتظر مع تدشين نظام سياسي جديد أن تبدأ الإدارة الجديدة تنفيذ استراتيجية؛ لاستعادة وضع مصر الإقليمية، وازدانة في الاعتبار مواجهة عدة تحديات، لكن لم يتضح، مع انقضاء عدة شهور، وجود هذه الاستراتيجية، وإن بدا تحركاً نشطاً من الرئيس مرسي، لكن تأتي ضرورة وجود استراتيجية ليس فحسب لكونها الإطار الذي تشكل أية دولة داخله سلوكها الخارجي (طبيعته واتجاهاته)، لكن لضخامة التحديات التي تواجه مصر، إذا شرعت بجدية في عملية استعادة الدور والمكانة، هذا الدور، وحجم تلك التحديات، يتعين أن يستقروا في مدركات صانع القرار، وترسم السياسات انطلاقاً منهم.

من هذه التحديات الاحتمالات القائمة بتفتت عدد من الأقطار العربية، تحت وطأة الصراعات الإثنية، والقبلية، والدينية، والقومية، منها سوريا، والسودان، والعراق، وقد تمتد لأقطار أخرى كثيرة. وهو ما يهدد الأمن المصري، ويعرض الدولة المصرية لمخاطر عظمى. الأمر الذي يلزم مصر في خطابها وتحركها، لا سيما لجهة سوريا وأزمته المتصاعدة المعقدة، التي تهدد بنية النظام العربي برمته، بأن تحرص على ألا تنزلق في أن تكون طرفاً في صراع إقليمي طائفي، أفرزته الأزمة السورية، فثمة ضرورة تفرض على مصر التزامها وتمسكها، وهي تبني تحالفاتها الإقليمية وسياستها الخارجية المفترض فعاليتها في ظل هذا الصخب والسيولة الإقليمية، بدور (الوسيط) في النزاعات الطائفية، التي تتزايد وتيرتها في كثير من المجتمعات العربية، بعد انطلاق الثورات والانفصالات، فثمة خطورة على إمكانية استعادة مصر لمكانتها في محيطها الإقليمي، في حال تبنت السلطة القائمة خطاباً طائفيًا، أو غاب عنها في رسم السياسات

حجم وطبيعة النزاعات والاختلافات والحساسيات الطائفية في المنطقة، حيث يجردها هذا من كثير من أدوات التفرد، والقيادة، والاحتواء.

تُشكل سوريا اليوم، بما تعبر عنه أزمته، من تعقد المصالح والمآرب السياسية والاقتصادية والجيو- استراتيجة، المرتبطة بموقع سوريا في منظومة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، تحديًا كبيرًا أمام الإدارة المصرية الحالية، في سعيها لدور إقليمي فاعل، وفي واجبها في الحفاظ على الأمن القومي المصري، والنأي بمصر عن الانحدار في أتون التجاذبات المذهبية والطائفية والاستقطاب الإقليمي، القائم في جزء كبير منه على أسس طائفية، وعرقية، ودينية. أزمة سوريا هي التحدي أيضًا الذي يحسم معادلات توازن القوة الإقليمية، ويسهم كعنصر رئيس في صياغة مصر لتحالفاتها الإقليمية، والأخطر أنه سيؤثر على مسار الصراع العربي- الصهيوني، الذي لم تحدد مصر موقفها وموقعها بعد فيه، ومآل الأوضاع في سوريا سيكون محدد رئيس لواقع ومستقبل هذا الصراع.

موقف مصر من الصراع، ومن «إسرائيل»، ورؤية الإدارة الجديدة لها، كمصدر التهديد الرئيس لمصر وللمنطقة، والذي يحدد سياستها تجاه هذا الكيان، من تحديات السياسة الخارجية، فمن غير المنطقي أن تبدأ دولة في حجم مصر بناء قوتها الذاتية، والاستعداد لانطلاق إقليمي كدولة مؤثرة وفاعلة، دون أن تحدد موقفها تجاه عدوها الأول، وما يمثله من تناقض رئيسي في المنطقة، ككيان سرطاني، استعماري، مُهدد للأمن العربي، وللأسف، يشكل أحد عناصر تشكيل التحالفات الإقليمية، ويلعب دور إقليمي جاء، بالأساس، على حساب دور مصر، وفي تناقض مع مصالحها، ومهددًا وجودها.

في هذا السياق إذا لم تتوفر الإرادة السياسية للخروج عن طوق الولايات المتحدة، ومواجهة هذه التحديات، فستزداد خطرًا وتعقيدًا، وسيستمر تدهور وضع ومكانة مصر في النظامين، الإقليمي والعربي. لكن حين تتوفر لقيادتها هذه الإرادة السياسية، ستظهر الحاجة الماسة لتغيير بوصلة سياسة مصر الخارجية، انطلاقًا من عدد من الأسس، منها

التعامل مع «إسرائيل» باعتبارها مصدر التهديد الرئيسي على أمن مصر وأمن العالم العربي، والذي يسبق أي خطر آخر؛ مما يفرض عليها السعي لحشد كل الطاقات، وتعبئة كل الجهود لمواجهته بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك دعم المقاومة المسلحة، والعمل على إعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية، من خلال المساعدة على إعادة بناء «منظمة تحرير فلسطينية»، لتصبح أصدق تمثيلاً للشعب الفلسطيني، وحرصاً على ثوابت نضاله. وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران، تبدأ بإعادة العلاقات على مستوى السفراء، ودعم علاقات التعاون مع تركيا، وتمهيد الطريق لحوار عربي- تركي- إيراني، يستهدف البحث عن حلول إقليمية متوازنة لمشكلات الأمن في المنطقة^(٥٨).

استنهاض الدور المصري يأتي بضخ الحياة فيه، بعد أن انتفت عنه في أعقاب اتفاقية «كامب ديفيد» صفتا «الفاعلية»، و«التأثير»، وتحول إلى دور «وظيفي» يصب في صالح الطرف الآخر وهو «إسرائيل»، وذلك من خلال الضغط لتكليف القيادات الفلسطينية مع المقتضيات، والشروط، والمعايير الإسرائيلية، التي تضمن قيام كيان فلسطيني يعمل كأداة وظيفية في ضبط المجتمع الفلسطيني، وبأقل كلف الاحتلال المقنع في تاريخ الاستعمار كله في العالم^(٥٩)، فيما يتيح الوضع الراهن، الإقليمي والداخلي، فرصة أمام الإدارة المصرية لاستعادة ما فرطت فيه إدارة السادات بتوقيعها على «معاهدة السلام» مع الكيان الصهيوني، لا سيما ما يحدث في سيناء، البقعة الساخنة إقليمياً، والتي يمثل وضعها الأمني الحالي، وفقاً لهذه الاتفاقية، خطورة على أمن الدولة المصرية، العاجزة عن حمايتها، فضلاً عن أن الكيان الصهيوني، طالما انتهك الاتفاقية، واشتعلت أحداث بعد الثورة، يمكن استخدامها في تصفية هذه العلاقة المشينة، والتي تمثل جرحاً في الكرامة المصرية والعربية.

سيناء في حد ذاتها، تحد كبير، أمام إدارة الإخوان، بما فيها من أوضاع، وما تعانيه من تهديد^(٦٠)، وما تمثله من ضعف سيطرة الدولة المصرية على جزء من أراضيها، يجاور العدو، ويتعرض لغدره المباشر. فسيناء، وتنميتها، وتعميرها، وتأمينها، عامل

رئيس في تحصين مصر، وحمايتها من العدو المتربص على بعد خطوات من رمال سيناء، وفي خطتها المقبلة المُحددة لموقفها من هذا العدو.

على الجانب الآخر تأتي تحديات، إذا لم تسعد الإدارة المصرية لمواجهتها؛ فستعرض بقاء مصر للخطر، هي لجهة مصادر المياه، والعلاقات مع دول حوض النيل، بالإضافة إلى الفراغ الأمني في ليبيا على حدود مصر الغربية، وتهديده للأمن القومي المصري، وأيضًا السودان، شديد التوتر، متصاعد الصراعات، وفوق كل شيء المنقسم.

يتعين أن تدرك الدبلوماسية المصرية حجم المخاطر المحيطة بالدولة المصرية والتحديات التي تواجهها، وتدرك أيضًا حجم التغيير، وتسهم فيه في الدول التي بصدد تحولها إلى الديمقراطية، وتعرض لعبث أيادي دولية وإقليمية كبرى وصغرى، وتشكل أهمية كبيرة لمصر، وتحتاجها، مع مراعاة أن يتم هذا، ليس من منطلقات استعلائية، وبخطاب فوق منفر، ولكن من منطلقات الدور، والتاريخ، والجغرافيا والمصالح المتبادلة. مع التأكيد على أن اتساع حركة الرئيس مرسي، منذ توليه أمور البلاد، لا تعني الفاعلية والاتساع لدور مصري جديد على المستويين، الإقليمي والدولي، فالحركة يتعين أن تكون في ضوء رؤية استراتيجية واضحة المنطلقات، ملتزمة بمصالح الدولة المصرية، ومُحددة آلياتها لتحقيق هذه المصالح، وإلا تكون الحركة صفرية النتائج، وغير معبرة عن موقف مستقل وواضح، ومتخطة في مساراتها، وبالتبعية غير قادرة على المضي في اتجاه تنفيذ، على الأقل، الأهداف القريبة للسياسة الخارجية المصرية، التي تفرضها اللحظة الراهنة، الداخلية والخارجية.

الهوامش

١. Wanjohi Anthony M.: **State's Foreign Policy: Determinants and , Constraints.**

KENPRO Online Papers Portal. Available online at www.kenpro.org/papers, 2011

٢. محمد السيد سليم، تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية. السياسة الدولية (القاهرة)، يونيو

(حزيران)، ٢٠٠٥، <http://digital.ahram.org.eg/articles>

٣. بولمكاحل إبراهيم: تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة

الخارجية. ٢١/٥/٢٠١١،

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3062.html>

٤. انظر: برنامج «حزب الحرية والعدالة» لأهداف الأمن القومي والسياسة الخارجية،

<http://hurryh.com/Uploadedimage/files/mainsystem.pdf>

٥. المصدر نفسه.

٦. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص ١٥٤.

٧. المرجع نفسه، ص ١٥٩ - ١٦٠.

٨. محمود عوض، وعليكم السلام.. مصر وإسرائيل والعرب: الجذور والمستقبل. القاهرة، دار

المستقبل العربي، ط٢، ١٩٨٦، ص ٤٥٧.

٩. المرجع نفسه، ص ٤٦٠.

١٠. جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، القاهرة، دار الهلال، د.

ت، ص ٧٧٠.

١١. محمود عوض، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٣.

١٢. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١١-١١٢، ١١٦-١١٧.
١٣. أحمد محمد أبو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، المستقبل العربي، (بيروت)، العدد ٣٩١، سبتمبر (أيلول) ٢٠١١، ص ١٣٥.
١٤. صلاح سالم زرنوقة، انتقال السلطة والتغير في السياسة الخارجية، الأهرام، (القاهرة)، ٣٠/٦/٢٠١٢.
١٥. بلال عبد الله، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة)، ١/٦/٢٠١١.
١٦. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠-٢٤١.
١٧. نادية محمود مصطفى، السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (٢٥ كانون الثاني/يناير - ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١)، في: عبد الإله بلقزيز (محرر): الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٣)، ٢٠١١ ص ٢٥٠-٢٥١.
١٨. Sharp, Jeremy M., Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, December 6, 2012
١٩. محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ص ٣٠-٣١.
٢٠. هاني خلاف: الضاغظون: أبعاد تأثير قوى الشارع في السياسات الخارجية للدول العربية. السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، (القاهرة)، العدد ١٨٧، يناير (كانون الثاني) ٢٠١٢، ص ٣٧.
٢١. حسن نافعة، رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية في ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، في: مصطفى علوي (محرر): المدرسة المصرية في السياسة الخارجية. أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، (١٣-١٥ يناير / كانون الثاني ٢٠٠١)، المجلد ١، ٢٠٠٢، ص ص ٣٩-٤٢.
٢٢. بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ٢١/٢/٢٠١١، <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3062.html>.
٢٣. جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٧١٩.
٢٤. موقع قناة الحرية

<http://www.alhurra.com/content/egypt-sinai-military-operation/211232.html>, 8/9/2012.

٢٥. انظر خطاب الرئيس محمد مرسي في افتتاح فعاليات الدورة الـ ١٣٨ لوزراء الخارجية العرب، بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ٥/٩/٢٠١٢.

<http://www.alhurra.com/content/morsi-egypt-interfere-countries-affairs-revolution/210997.html>

٢٦. الشرق الأوسط، (لندن)، ٩/٧/٢٠١٢.

٢٧. تصريح الرئيس محمد مرسي لصحيفة «عكاظ» السعودية، ١٠/٧/٢٠١٢.

٢٨. جوزيف رامز، التوجهات الأفريقية لثورة ٢٥ يناير، آفاق أفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.e

٢٩. بلال عبد الله، مرجع سبق ذكره.

٣٠. أحمد عبد الحليم: دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الري والمؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية، في: مصطفى علوي (محرر): مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٦-٣٧٧.

٣١. نانيس عبد الرازق فهمي، سياسة مصر الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها في محيطها الأفريقي، آفاق أفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٥، www.sis.gov.eg

٣٢. شريف شعبان مبروك، تحركات الكيان الصهيوني في أفريقيا بعد اتفاقية الأمن الغذائي، الحملة العالمية لمقاومة العدوان (قاوم) ١١/٠٨/٢٠١٢، AR.QAWIM.NET

٣٣. محمد السيد سليم، تخطيط السياسة الخارجية في عالم متغير. السياسة الدولية، (القاهرة)، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216695&eid=306>

٣٤. حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠-٩١.

٣٥. محمد السعيد إدريس، مطلوب تأسيس مجلس أعلى للسياسة الخارجية محمد السعيد إدريس، الشروق (القاهرة)، ٢٠/٩/٢٠١٢.

٣٦. أحمد تهامي، آليات صنع السياسة الخارجية المصرية، السياسة الدولية، (القاهرة)، يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٠

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219712&eid=2233>

٣٧. حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦ - ٥٧.

٣٨. ظهرت جمهورية الضباط في الأصل في أعقاب إطاحة النظام الملكي على يد القوات المسلحة المصرية في العام ١٩٥٢، وخصوصاً بعد تثبيت العقيد جمال عبد الناصر رئيساً للبلاد عن طريق الاستفتاء الشعبي في العام ١٩٥٦. وقد جرى نزع الصبغة العسكرية جزئياً عن مجلس الوزراء إلى حد كبير في عهد خلفه أنور السادات في السبعينيات، واستمر هذا الاتجاه في ظلّ تهيمش سياسي ظاهري للقوات المسلحة المصرية خلال رئاسة حسني مبارك، التي بدأت في العام ١٩٨١، وهو رابع عسكري يشغل هذا المنصب منذ أن تعيّن اللواء محمد نجيب رئيساً للوزراء في العام ١٩٥٢، ثم رئيساً للجمهورية في العام ١٩٥٣. لم تُزل جمهورية الضباط يوماً، بل توسّعت بأشكال جديدة لتصبح الدعامة الأساسية لنظام مبارك القائم على المحسوبيات، فبعد العام ١٩٩١، وسّعت القوات المسلحة المصرية توغلها التام في كلّ مجال، تقريباً، من مجالات نظام حسني مبارك القائم على المحسوبيات. وجرّت استمالة كبار الضباط عبر وعدهم بتعيينهم بعد التقاعد في مناصب رئيسة في الوزارات، والهيئات الحكومية، والشركات المملوكة للدولة، ومنحهم رواتب إضافية، وفرصاً مربحة تُمكنهم من كسب دخل إضافي، وزيادة موجوداتهم المادية، وذلك مقابل ولائهم للرئيس. جمهورية الضباط هذه شكّلت أداة أساسية للسلطة الرئاسية، ولا تزال تحتفظ بنفوذها السياسي المتغلغل حتى بعد سقوط مبارك، مخترقة جهاز الدولة والاقتصاد على السواء، لا على مستوى القيادة وحسب، بل أيضاً على المستويات كافة. إلى أن خرجت من ظلّه لتتولّى السلطة الكاملة في أوائل العام ٢٠١١. انظر: يزيد صايف، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، ورقة كارنيجي، أغسطس (آب) 2012 <http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=48996>

٣٩. أحمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧١.

٤٠. ياسمين فاروق، السياسة الخارجية في الدستور الجديد، الشروق، (القاهرة)، ٨/٩/٢٠١٢.

٤١. وليد محمود عبدالناصر، الدبلوماسية المصرية والسياسة الخارجية، الشروق، (القاهرة)، ١٠/١٠/٢٠١٢.

٤٢. محمد السيد سليم، تخطيط السياسة الخارجية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره.

٤٣. محمد السيد سليم، نحو سياسة خارجية جديدة للثورة المصرية (١ من ٢)، العربي الناصري، (القاهرة)، ٤/١٩/٢٠١١.

٤٤. تم تأسيسه في العام ١٩٦٩، كجهاز للتخطيط الاستراتيجي وقضايا الأمن القومي، ويشمل في عضويته - بجانب من يختارهم الرئيس - الرئيس، ونائبه، ووزيري الدفاع والخارجية، ومدير المخابرات،

وليس للمجلس اختصاصات محددة، ويجتمع بناء على دعوة الرئيس، ونادراً ما أعلن عن اجتماع للمجلس في فترة حكم الرئيس مبارك.

٤٥. انظر: مؤتمر الحوار الوطني، ٢٢-٢٤ مايو (أيار) ٢٠١١، تقرير عن فعاليات جلسات محور علاقة مصر مع الخارج بعد ثورة ٢٥ يناير، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي.

تنص المادة (١٩٣) من الدستور الجديد على: ينشأ مجلس للأمن القومي يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب والشورى، ووزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية، والمالية، والعدل، والصحة، ورئيس المخابرات العامة، ورئيسي لجنتي الدفاع والأمن القومي بمجلسي الشورى والنواب. وللمجلس أن يدعو من يرى من ذوى الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاته دون أن يكون لهم صوت معدود. ويختص بإقرار استراتيجيات تحقيق الأمن في البلاد، ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بشتى أنواعها، واتخاذ ما يلزم نحو احتوائها، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري، سواء في الداخل أو الخارج، والإجراءات اللازمة للتصدي لها على المستوى الرسمي والشعبي. ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى وقواعد أداء عمله.

٤٦. محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره.

٤٧. جوزيف ناي هو مفكر أمريكي معروف صاحب النظريات السياسية الرائجة عن «القوة الناعمة»، ومستقبل القوة في القرن الحادي والعشرين. انظر:

Nye, Joseph, Power in the Global Information Age: From Realists to Global, New York, Routledge, 2004.

٤٨. ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١ أبريل (نيسان) ٢٠١٢.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887254&eid=7805>

٤٩. عمرو حسن هاشم الناظر، الأداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية بالتطبيق على (الحرب الروسية على جورجيا حول أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اغسطس ٢٠٠٨)، الحوار المتمدن، العدد: ٣٥٦٤، ٢/١٢/٢٠١١، ٢٨٥٧٥٢٨٥، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285750>

٥٠. أحمد إبراهيم محمود، القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٠.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219702 & eid=4285>

٥١. عمرو حسن هاشم الناظر، مرجع سبق ذكره.

٥٢. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره.

٥٣. ريهام مقبل، مرجع سبق ذكره.

٥٤. المرجع نفسه.

٥٥. هبة رؤوف عزت، القوة الناعمة المهذرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118872345213170.htm>

٥٦. فهمي هويدي، هل يدير مبارك السياسة الخارجية لمصر؟ الجزيرة نت، ١٢ / ٧ / ٢٠١١.

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/e7eacad7-fb05-4a81-8e77-135220d7d078>

٥٧. جميل مطر، وجاء دور الخارجية المصرية، الشروق (القاهرة)، ٥ / ٧ / ٢٠١٢.

٥٨. حسن نافعة، أسس ومركزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm>

٥٩. زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟ سلسلة تحليل السياسات: وحدة تحليل السياسات، (الدوحة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٣ / ٦ / ٢٠١٢، ص ٧.

٦٠. Fahmy, Mohamed F., Egypt's Wild West, Post-revolution score-settling between the native Bedouin and Egypt's security services has brought chaos to the Sinai Peninsula, Foreign Policy, August 24, 2011

الدور المصري في أفريقيا الواقع الراهن وآليات التفعيل

د. أيمن السيد شبانة (*)

مقدمة

تُمثل أفريقيا، من منظور الأمن الوطني، أحد أهم دوائر الحركة الأساسية للسياسة الخارجية المصرية. فمصر بحكم الموقع وحقائق الجغرافيا دولة أفريقية، كما تقع على مفترق طرق بين القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وهو الأمر الذي يضيف عليها مسحة من عبقرية المكان. وإذا كانت العروبة بالنسبة لمصر هي اللسان، وكان الدين هو الوجدان، فإن أفريقيا هي البنيان.

ولعل الانتماء المصري لأفريقيا، وعبقرية موقع مصر علي أرضها، وارتباط مصالحها وأمنها الوطني بالقارة، يفرض على مصر متابعة ما يجري علي أرض أفريقيا والمشاركة في صنع حاضرها، وبناء مستقبلها من منطلق الأمن الوطني المصري من ناحية، والالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية الأخرى في القارة.

وقد مر الدور المصري في أفريقيا في العصر الحديث بمراحل مختلفة، تقلب فيها بين القوة والضعف. فكانت البداية بالتوسع المصري في شرق وجنوب القارة، واكتشاف منابع النيل، مرورًا بالدور المصري في دعم حركات التحرر الوطني، ومواجهة

* مدرس العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة

العنصرية، ودعم جهود التكامل الإقليمي في العهد الناصري. ثم الهبوط التدريجي في منحى الدور المصري، مع انشغال القيادة المصرية بتحرير الأرض في عهد الرئيس السادات، إلى أن بلغ التراجع ذروته في النصف الثاني من عهد الرئيس مبارك.

ومع سقوط نظام مبارك، دعا الكثيرون إلى استعادة الدور المصري الفاعل في القارة، ليس من أجل الروابط التاريخية والحضارية فحسب، وإنما من منطلق الضرورة الحتمية التي باتت تفرض على مصر ذلك، إذا كانت تشد الأمن والرخاء في الحاضر والمستقبل.

وعلى ذلك، تركز هذه الورقة البحثية على خمسة محاور أساسية، تبدأ برصد المصالح المصرية في أفريقيا، مرورًا بتطور الدور المصري في القارة في العصر الحديث، ومظاهر تراجع الدور المصري في أفريقيا، وأسباب التراجع في الدور المصري، وصولاً إلى اقتراح الآليات المناسبة لإعادة تفعيل دور مصر في القارة الأفريقية، بما يتناسب بالطبع مع القدرات المصرية في الوقت الراهن.

أولاً - المصالح المصرية في أفريقيا

تحتل القارة الأفريقية مكانة خاصة بالنسبة لمصر، لا سيّما بالنسبة لدائرة حوض النيل، التي تحتل مكان الصدارة في منظومة الأمن الوطني المصري، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وما تتمتع به القارة من ثقل سياسي على المستوى الدولي، بالنسبة للمواقف والقضايا المصرية والعربية، والإمكانات الواعدة للاستثمار والتبادل التجاري بين مصر وغيرها من دول القارة. وفيما يلي يتم تناول أبرز مصالح مصر في أفريقيا:

١. المصلحة المائية

يعتبر تأمين حصة مصر في مياه نهر النيل هي المصلحة المصرية الأولى في أفريقيا. وليس من قبيل المبالغة القول بأنها تمثل مصلحة «مصرية»، ترتبط بوجود الدولة المصرية، بقاء وعدمًا. ومن ثم فإن تأمين تدفق مياه النيل هو دفاع عن بقاء مصر وحياة المصريين^(١).

ولعل خطورة قضية المياه بالنسبة لمصر ترجع إلى ندرة الموارد المائية الداخلية، وأنها تعد أكثر دول حوض النيل اعتمادًا على مياه النيل، سواء لأغراض الزراعة أو الصناعة أو الملاحة، حيث تصل نسبة اعتمادها على مياهه إلى نحو ٩٥٪^(٢)، بينما تقل هذه النسبة جدًا في دول منابع النيل، حيث تتراوح بين ١٪ لإثيوبيا إلى ١٥٪ للسودان. في حين يتركز استخدام مياه النيل في دول المنابع في توليد الطاقة الكهربائية^(٣).

وتزداد وطأة المشكلة المائية مع تزايد مطالبات دول منابع النيل بإعادة تقاسم المياه بين دول الحوض، ورفض التقسيم الراهن للمياه، ومن يرتبط به من حقوق تاريخية مكتسبة لمصر. وإعلانها عدم الالتزام بمسألة الإخطار المسبق، وتنامي مطالباتها بتسعير المياه، والتحريض المستمر ضد مصر من جانب قوى دولية عديدة في مقدمتها إسرائيل، وكذا دخول مصر إلى مرحلة الندرة المائية، ووقوعها تحت خط الفقر المائي «ألف متر مكعب للفرد سنويًا»^(٤).

فبعد أن كان نصيب المواطن المصري من المياه، في أواخر الستينيات من القرن الماضي، حوالي ١٧٠٠ م^٣ سنويًا، فقد انخفض نصيب المواطن، حاليًا، إلى ٧٥٠ م^٣ سنويًا. ومن المنتظر أن يصل هذا المعدل إلى ٦٣٠ م^٣ عام ٢٠٢٠، ثم ٥٠٠ م^٣ عام ٢٠٢٥. كما أن الحصة المصرية السنوية في مياه النيل (٥, ٥٥ مليار م^٣) لم تزد منذ العام ١٩٥٩، حيث كان عدد سكان مصر، آنذاك، لا يتجاوز ٢٦ مليون نسمة، أما الآن فقد بلغ عدد سكان مصر ٩٠ مليون نسمة^(٥).

وتؤكد الدراسات أن حاجة مصر إلى استكمال خططها التنموية، وتلبية احتياجات استصلاح الأراضي، والتوسع الصناعي، وإنشاء المدن الجديدة، سوف تتطلب زيادة حصتها في مياه النيل، بما يفوق المتاح لها من المياه، الأمر الذي يعنى زيادة العجز المائي في مصر، والذي قدرته الدراسات عام ٢٠١٧ بما يتراوح بين ٢ مليار م^٣ إلى ١٠ مليار م^٣^(٦).

ولعل ذلك هو ما يدفع مصر إلى التمسك بحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل، مع العمل في ذات الوقت على زيادة حصتها المائية، من خلال تطوير أطر للتعاون مع شركائها في حوض النيل، لزيادة حصصها من المياه، ومنع أي طرف خارجي من التدخل لتحريض دول المنابع ضد مصر. وهو ما يفسر أسباب الاهتمام المصري بدول حوض النيل على اعتبار أن موضوع مياه النيل موضع أمن وطني لا يمكن التهاون فيه.

٢. تأمين الحدود الجنوبية والملاحة في البحر الأحمر

يدخل تأمين الحدود الجنوبية لمصر مع السودان، وكذا تأمين الملاحة في البحر الأحمر في صميم الأمن الوطني المصري.

بالنسبة للسودان فهي تتمتع بعلاقات خاصة مع مصر، بما يجعل كل دولة بمثابة «عمقًا وطنيًا» للدولة الأخرى. ومن ثم تحرص مصر على استمرار وتوطيد علاقاتها المتميزة من السودان، للاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد، الذي يجعل منها محورًا أساسيًا للربط بين بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء^(٧).

كما تحرص مصر على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في جارتها الجنوبية السودان، وذلك لأن وقوع أي اضطراب أو صراع فيها من شأنه تهديد الأمن والاستقرار في مصر. نظرًا لما يرتبط بذلك من تهديد لحدود مصر الجنوبية، بفعل تدفق موجات اللاجئين المحتملة، وعرقلة حركة النقل والتجارة بين الدولتين، والحيلولة دون تنفيذ مشروعات التعاون المائي، وغير ذلك من تداعيات سلبية^(٨).

ومن جهة أخرى، فإن تهديد الملاحة في البحر الأحمر من شأنه عرقلة حركة التجارة العالمية عبر الطريق التجاري الدولي (خليج عدن - البحر الأحمر - قناة السويس - البحر المتوسط)، وكذا عرقلة تدفق حركة التجارة المصرية مع دول آسيا وشرق أفريقيا التي تتم عبر البحر الأحمر، وكذا التأثير سلبياً على الدخل القومي لمصر، والذي يتحقق من خلال إيرادات قناة السويس، مثلما حدث من قبل مع تصاعد عمليات اختطاف السفن في خليج عدن قبالة السواحل الصومالية، خاصة خلال المدة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠. انطلافاً من ذلك، تحرص مصر على استقرار الأوضاع في السودان، ومنطقة البحر الأحمر، عبر تأسيس علاقات قوية مع السودان، ودول القرن الأفريقي، والعمل على تسوية الصراعات في تلك المناطق، ومن ذلك الصراع الصومالي، والنزاع الإثيوبي - الإريتري.

وهنا تبدو أهمية الحيلولة دون إقامة أية ترتيبات أو أطر تنظيمية في إقليم البحر الأحمر والقرن الأفريقي بعيداً عن التنسيق مع مصر، مثلما حدث من قبل بالنسبة لـ «تجمع صنعاء»، والذي لم تشارك فيه مصر. بالإضافة إلى ضرورة عدم سماح مصر بانفراد أية قوة إقليمية منافسة بترتيب الأوضاع في الإقليم وفق مصالحها، التي قد تتعارض مع المصالح المصرية.

٣. تأمين الحصول على المواد الخام النفيسة والاستراتيجية

تعتبر أفريقيا مصدرًا أساسيًا للمواد الخام النفيسة والاستراتيجية، التي تعتمد عليها الصناعات المدنية والعسكرية المصرية، حيث تملك أفريقيا زهاء ٣٠٪ من احتياطي الثروات المعدنية في العالم، ومن ثم يتعين على مصر الحرص على تأمين احتياجاتها من هذه المواد الخام عبر الاستيراد من أفريقيا.

فبالنسبة للمعادن النفيسة، تبلغ نسبة الإنتاج الأفريقي من البلاتين نحو ٨١٪، من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى ٦١٪ من الماس، و ٢٣٪ من الذهب. كما تملك أفريقيا ٩٠٪ من الاحتياطي العالمي من البلاتين، و ٥٠٪ من الاحتياطي العالمي للماس.

أما المعادن الاستراتيجية، فتعتبر أفريقيا هي المنتج الأول عالمياً لليورانيوم، حيث يبلغ إنتاجها ٤, ١٨٪ من الإنتاج العالمي. كما تبلغ نسبة الإنتاج الأفريقي إلى الإنتاج العالمي من الكوبالت ٨, ٤٠٪، ومن المنجنيز ٢, ٣٤٪، والفانديوم ٣١٪، والفوسفات ٣٠٪^(٩).

كما يأتي النفط الأفريقي على رأس المعادن الاستراتيجية التي تجود بها أراضي القارة، حيث يبلغ الإنتاج الأفريقي زهاء ١١٪ من إنتاج النفط العالمي. بما يعادل حوالي ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل من النفط الخام، ذي الجودة العالية. كما تملك أفريقيا قدرًا من الاحتياطات النفطية يصل إلى ١٠٪ من الاحتياطي العالمي^(١٠).

وثمة موارد أخرى في أفريقيا، يأتي في مقدمتها المحاصيل الغذائية، مثل الأرز والقمح والذرة وقصب السكر، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية، والأخشاب، والمطاط، وغيرها من الموارد التي يمكن لمصر تأمينها عن طريق الاستيراد من الدول الأفريقية.

٤. فتح المنافذ أمام المنتجات المصرية

يبلغ عدد سكان القارة الأفريقية زهاء مليار نسمة، وفق تقديرات العام ٢٠١٢، ومن ثم تمثل القارة قاعدة استهلاكية عريضة، تتسم بالتنوع الكبير في الدخل، والاحتياجات، ومواسم الطلب. وهو ما يجعلها سوقاً كبيرة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية، ومن أهمها صناعة الغزل والنسيج، والأسمدة، والأدوية، والمنتجات الغذائية، والأجهزة المنزلية.

ولعل ما يميز السوق الأفريقية أنها لا تشترط مواصفات معقدة، تتعلق بالجودة مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى، لا سيما السوق الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي يتيح لمصر ميزة نسبية تنافسية تحتاج إليها لمجابهة المنافسة التجارية في القارة.

في هذا الإطار، يتعين وجود مصر بقوة في السوق الأفريقية، وإزالة القيود التي تعوق الحركة المصرية في هذا الاتجاه، والتي لم يعد من الممكن التذرع بها كسبب لضعف الوجود المصري التجاري والاستثماري في أفريقيا.

٥. اكتساب التأيد الأفريقي في المحافل الدولية

تمثل أفريقيا ثاني أكبر كتلة سياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد الكتلة الآسيوية، حيث يبلغ عدد أعضائها في الأمم المتحدة ٥٤ دولة، بعد انفصال جنوب السودان في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١. ومن هنا تأتي أهمية استفادة مصر من الثقل التصويتي للقارة في حشد التأيد لقضاياها وللقضايا العربية، ولضمان تكوين موقف تفاوضي أفريقي متسق إزاء القضايا الدولية، مثل المفاوضات مع «منظمة التجارة العالمية»، والمفاوضات الخاصة بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وتخفيض أعباء الديون وغيرها.

وقد سبق لمصر استثمار القوة التصويتية الأفريقية في عزل حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، وكذا عزل إسرائيل دبلوماسيًا في القارة الأفريقية، من خلال إقناع معظم الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكذا استطاعت مصر، بالتعاون مع المجموعة العربية والدول الأفريقية، استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥، باعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية.

غير أن القدرة المصرية على تأمين الأصوات الأفريقية اللازمة لتأييد المواقف المصرية والعربية قد تراجعت بشكل ملحوظ، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن هرولت الدول الأفريقية باتجاه استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. وكانت البداية هي إلغاء قرار اعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية عام ١٩٩١، مرورًا بالمواقف الأفريقية المساندة لإسرائيل في بعض القضايا، مثل قضية الجدار العازل في فلسطين. وكذا الترشح المصري لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٠، وترشح مصر لاستضافة مقرات أجهزة الاتحاد الأفريقي، وصولاً إلى خسارة المرشح المصري، فاروق حسني، لمنصب مدير عام اليونسكو عام ٢٠٠٩. وهو ما يتطلب المراجعة المصرية للأسباب التي تفسر هذا التوجه التصويتي للأفارقة^(١١).

ثانيًا - تطور الدور المصري في أفريقيا

ارتبطت مصر تاريخيًا وحضاريًا ببعدها الأفريقي، إذ تظهر نقوش معبد الدير البحري أن الملكة حتشبسوت أقامت علاقات اقتصادية مهمة مع بلاد بونت. كما بدأت مصر في استكشاف كل سواحل أفريقيا بالأسطول التجاري للملك نخاو (الأسرة الـ ٢٦) في أول رحلة بحرية طافت حول أفريقيا، للتعرف على سواحلها والكشف عن الطرق التجارية، والبحث عن بلاد جديدة للتجار معها.

وفي العصر الإسلامي، أخذت العلاقات المصرية - الأفريقية بُعدًا جديدًا، حيث تعلم في الأزهر الشريف، وعاش في رحابه العديد من أبناء القارة، فبرز عبد الرحمن ابن خلدون من تونس، والجبرتي من الحبشة، والزيلي والهري من الصومال، والتكروري من غرب أفريقيا. هذا إلى جانب الأسماء الأفريقية التي حملتها بعض أروقة الأزهر، وعبرت عن الروابط المصرية - الأفريقية. ومن أشهرها رواق التكرور (غرب أفريقيا)، ورواق المغاربة (شمال أفريقيا)، ورواق البوروندية (تشاد)، ورواق الجبرتية (الحبشة)، ورواق الزيالة (الصومال)، ورواق الفور، ورواق السنارية (السودان) ^(١٢).

وباعتبار مصر دولة نيلية، فقد سعى حكامها إلى اختراق قلب القارة، باجتياز حاجز الشلالات العليا، بهدف كشف النقاب عن أسرار النيل، لمعرفة طبوغرافية حوض النيل، وأحواله المناخية، واستكشاف منابعه، وكذا من أجل إقامة علاقات وثيقة مع سكان وادي النيل في أقصى جنوبه.

وقد استطاع محمد علي وخلفاؤه توسيع حدود الدول المصرية في أفريقيا، وذلك بداية من العام ١٨٢١، حيث تم فتح الأقاليم الواقعة جنوب مصر، بهدف استكشاف منابع النيل، وتأمين الحصول على المواد الخام، ومكافحة تجارة الرقيق، وأصبحت هذه الأقاليم تعرف فيما بعد ببلاد السودان، والتي سيطر محمد علي عليها، بداية من النيل الأزرق وسنار، مرورًا بإقليم التاكا والقضارف، والقلابات، والأبيض، وكردفان، ودارفور.

كما أسس محمد على مدينة الخرطوم، بين عامي ١٨٢٠ - ١٨٢٥، لتصبح في عام ١٨٣٠ عاصمة السودان، إلى جانب إنشاء عدد من المدن الأخرى مثل كسلا، التي أصبحت عاصمة السودان الشرقي، فضلاً عن إنشاء العديد من المنشآت الحكومية، والثكنات العسكرية، والمساجد، الأمر الذي ساهم في زيادة الرقعة العمرانية بها. كما أصدر محمد على فرماناً يحظر تجارة الرقيق في السودان في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٣٧^(١٣).

وخلال عهد أسرة محمد على، قامت كثير من الحملات المصرية إلى السودان، والصومال، وإريتريا، والحبشة، وشمال أوغندا، لاستكشاف وتأمين منابع النيل، بهدف التوفيق بين مصر الدولة ومصر الطبيعة، لأن مصر الطبيعة هي حوض النيل. وكذا لمنع السيطرة على منابع النيل من جانب أية قوة من القوى الاستعمارية المتنافسة آنذاك، بما يعنى تهديد المركز السياسي والاقتصادي لمصر.

هنا سعت حملات سليم قطان الثلاث، خلال المدة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢؛ لاستكشاف منابع الاستوائية للنيل، فيما واصل الخديوي إسماعيل المسيرة، بالاستعانة بالمكتشفين الأوروبيين، فتمكنت مصر في عهده من بسط سيطرتها على عدد من المدن والموانئ الواقعة على البحر الأحمر، ثم تطورت الحركة الكشفية مع إنشاء الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، فامتدت السيطرة المصرية إلى زيلع وبربرة على البحر الأحمر عام ١٨٧٥، ثم كسمايو «بورت إسماعيل» على المحيط الهندي. كما توغلت بعثاتها الكشفية في شمال وشرق الحبشة، مما أدى إلى نشوب الحرب المصرية - الحبشية (١٨٧٥ - ١٨٧٦)، وتوقيع المعاهدة المصرية - البريطانية في سبتمبر/ أيلول ١٨٧٧، والتي اعترفت فيها بريطانيا بسيادة مصر على الساحل الصومالي حتى رأس خافون على المحيط الهندي^(١٤).

وعلى الجانب الاستوائي، تمكنت الحملات المصرية من الوصول إلى منابع النيل الاستوائية حتى بحيرة فيكتوريا، مروراً بكل من بحيرة «نو»، وبحر الجبل، وبحر الغزال، ومدينة بور. وكان من المعتاد آنذاك إطلاق أسماء حكام مصر على بعض المدن

والظواهر الطبيعية، فسميت مدينة غندكرو في السودان بـ«الإسماعيلية»، وأطلق على بحيرة كيوجا في أوغندا «بحيرة إبراهيم»^(١٥).

لكن الوجود المصري في أفريقيا لم يكن يروق للقوى الاستعمارية، فعملت بريطانيا، بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢، على إنهاء هذا الوجود. واستطاع الإمبراطور الإثيوبي، منليك الثاني، إنهاء الدور المصري في هرر، بدعم من بريطانيا وفرنسا وروسيا. كما ضغطت بريطانيا من أجل إخلاء السودان من الوجود المصري. وانسحبت مصر من مناطق نفوذها في منابع النيل الاستوائية. ولم يبق إلا سواكن والبحر الأحمر تحت الإدارة المصرية شكلياً، وفعلياً تحت الإدارة العسكرية البريطانية^(١٦).

بالرغم من ذلك، فقد تبوأَت مصر، آنذاك، مكانة مهمة في القارة الأفريقية، ومن ثم فقد اختيرت كعضو في عصبة الأمم. كما كانت أول دولة أفريقية تمثل القارة في مجلس الأمن الدولي، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٤٦ وحتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٧. ثم شغلت هذا المنصب مرة أخرى خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٤٩ وحتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٠^(١٧).

١. الدور المصري في أفريقيا خلال العهد الناصري

منذ ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢، سعت مصر إلى القيام بدور إقليمي فاعل يدعم استقلالها السياسي. وفي هذا الإطار شهد الدور المصري في أفريقيا تطوراً كبيراً، حيث استحدثت الثورة مبدأ التضامن الأفريقي، وقتنته في سلوك حضاري لدعم ومساندة شعوب أفريقيا، التي كانت تتن تحت هيمنة سبع إمبراطوريات استعمارية.

كان التأكيد على البُعد الأفريقي للسياسة الخارجية المصرية واضحاً في كتاب «فلسفة الثورة»، الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر، والذي حدد وضع أفريقيا بين دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية، فكانت أفريقيا هي الدائرة الثانية، بعد الدائرة العربية، وقبل الدائرة الإسلامية، التي جاءت في المرتبة الثالثة.

وقد انطلق الدور المصري في أفريقيا، آنذاك، من عنوان واضح هو: محاربة الاستعمار، ومناهضة سياسة التفرقة العنصرية. وظل الدور المصري في هذا الشأن محكوماً بمجموعة من المبادئ، أهمها: المساواة، واحترام الاستقلال الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام القوة، واتباع الوسائل السلمية في التعامل الدولي وتسوية المنازعات ... إلخ. وهو ما ظهر من خلال الجهود المصرية في أفريقيا آنذاك.

فعلى مستوى المحور الأول، وهو محاربة الاستعمار، اعتبرت ثورة ١٩٥٢ أن تحرير أفريقيا هو استكمال تحرير مصر. ومن ثم بذلت مصر الناصرية جهداً كبيراً في دعم حركات التحرر الوطني في مواجهة النظم الاستعمارية، فساندت، على سبيل المثال، جهود لومومبا للحفاظ على استقلال الكونغو، وثورة ماو ماو في كينيا، والثورة الجزائرية، ووقفت ضد حركة الانفصال في بياfra، وقاومت النشاط الإسرائيلي في القارة، وساهمت في تسليح الدول الأفريقية، لكسر احتكار الدول الاستعمارية لتجارة السلاح ... إلخ^(١٨).

في هذا السياق، تأسست الإذاعات الموجهة منذ العام ١٩٥٣، لى تبث برامجها بحوالي ١٦ لغة أفريقية، منطلقاً من شعار «سلام بين الشعوب، واستقلال كريم للجميع». كما أنشئ نحو ١٥ مركزاً ثقافياً مصرياً في القارة الأفريقية، من بين ٢٧ مركزاً ثقافياً مصرياً عبر العالم. وتم إنشاء الرابطة الأفريقية بالقاهرة عام ١٩٥٥، والتي كانت مقراً لحركات التحرر الأفريقية، وداعماً لهم في الكفاح من أجل الاستقلال، حيث كانت الملتقى لقادة التحرر الوطني. وكانت منبراً لهم يشنون من خلاله أفكارهم، ويشحذون همم أبناء أوطانهم ضد الاستعمار، قبل أن تتحول في أبريل/ نيسان ١٩٧٢ إلى ما سمي «الجمعية الأفريقية»، وذلك إثر استقلال معظم الدول الأفريقية. ولا تزال الجمعية الأفريقية قائمة حتى الآن؛ لى تمارس دورها توطيد العلاقات بين الشعوب الأفريقية^(١٩).

كما كانت مصر أيضاً أحد أهم الأعضاء المؤسسين لـ «لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا»، المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، وهي لجنة العمل العسكري، والتي شاركت فيها مصر بدور كبير وإيجابي في تنشيط حركات التحرر من خلال تقديم التدريب العسكري اللازم ودعمها بالسلاح^(٢٠).

وعلى المحور الثاني، بذلت مصر جهداً سياسياً ودبلوماسياً كبيراً في مجابهة النظم العنصرية في أفريقيا؛ ففتحت أبوابها للمناضلين ضد التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، ومنحت حق اللجوء السياسي للهاريين من ويلات العنصرية. وفي العام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب سياسي بالقاهرة للمؤتمر الوطني الأفريقي. كما قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا في مايو/ أيار ١٩٦١ عقب مذبة شارفيل. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ أعلنت مصر المقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، وأعلنت إغلاق جميع الموانئ البحرية والجوية المصرية في وجه سفن وطائرات جنوب أفريقيا في مارس/ آذار ١٩٦٤. كما طالبت باعتبار العنصرية في جنوب أفريقيا وغيرها تهديداً للسلم والأمن في العالم. وجاء أول قرار إدانة تصدره الأمم المتحدة ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بدعم قوي من مصر، وعدد من الدول الأفريقية والآسيوية الأخرى^(٢١).

وقد استمر نضال مصر ضد العنصرية إلى أن تخلت جنوب أفريقيا عن سياستها العنصرية، وآل الحكم فيها إلى الأغلبية السوداء عام ١٩٩٤. ونظراً للدور الذي قامت به الجمعية الأفريقية في توضيح مشكلة العنصرية وأبعادها، فقد حصلت على جائزة رسول السلام من الأمم المتحدة، تقديرًا لدورها التاريخي في هذا الصدد.

وبالنسبة لقضية الوحدة الأفريقية، فقد دعمت مصر حركة الوحدة الأفريقية، التي رفع لواءها قادة أفارقة، أمثال كوامي نكروما، وأحمد سيكوتوري. فاستضافت القاهرة مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث عام ١٩٦١، ووقفت بقوة إلى جانب إنشاء «منظمة الوحدة الأفريقية» عام ١٩٦٣. واستضافت مصر القمة الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية

في يوليو/ تموز ١٩٦٤، والتي شارك فيها رؤساء دول وحكومات ٣٤ دولة أفريقية، وصدر عنها بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم^(٢٢).

ولم تدخر مصر جهداً طوال سنوات المنظمة الـ ٣٧ في دعمها في كافة المجالات، بدءاً من مساندة حركات التحرر، ومحاربة سياسة الفصل العنصري، وحتى السعي الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما ساهمت مصر بقوة في وضع أسس التضامن الأفرو-آسيوي، وذلك من خلال دورها الفعال في تأسيس كتلة باندونج في الخمسينيات من القرن المنصرم.

وقد انعكست هذه الجهود على دور مصر في القارة، خاصة فيما يتعلق بأمنها المائي، حيث نجحت مصر في الاحتفاظ ببعثة دائمة في منطقة جنجا في أوغندا، تتولى مراقبة المخزون المائي، وإجراء الدراسات عن منسوب المياه. واتفقت مصر مع كل من السودان وأوغندا وتنزانيا عام ١٩٥٦ على إجراء الدراسات على بحيرتي، كيوجا وألبرت. كما وقعت اتفاقاً عام ١٩٥٩ مع السودان، يؤكد مسألة "الانتفاع الكامل بالمياه"، ويقر مبادئ الحقوق المكتسبة، وقواعد ضبط النهر، وتوزيع فوائده، والتحكم في منع انسيابه إلى البحر، كما أنه يمنح مصر والسودان حصة مائية إضافية قدرها ٥, ٧ مليار م^٣، بالنسبة لمصر، و٥, ١٤ مليار بالنسبة للسودان^(٢٣).

كما شاركت مصر في مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية «هيدروميت»، والذي بدأ عام ١٩٦٧، مستهدفاً دراسة الميزان المائي لهضبة البحيرات الاستوائية وتجميع البيانات الهيدرولوجية الخاصة بالهضبة، وإعداد نماذج رياضية توضح استخدامات الدول في الحاضر والمستقبل.

كما نجحت مصر في التصدي لمزاعم دول حوض النيل بشأن عدم اعترافهم بالاتفاقات المنظمة للانتفاع بمياه النيل، خاصة اتفاقيتي (١٩٢٩) و (١٩٥٩)، بدعوى أنها اتفاقات تم توقيعها من جانب الدول الاستعمارية نيابة عن دول حوض النيل، التي لم تكن دولاً مكتملة السيادة آنذاك، وأن تلك الاتفاقات جاءت متحيزة لبريطانيا، أو بالأحرى لمصر^(٢٤).

٢. الدور المصري في أفريقيا في عهد السادات

عندما تولى الرئيس السادات السلطة في مصر، كانت سيناء واقعة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي. وهنا سعت مصر إلى استقطاب التأييد الأفريقي في مواجهة هذا العدوان. وبالفعل ساندت كثير من الدول الأفريقية الموقف المصري العربي. فقطعت معظم دول القارة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣. كما أيدت الموقف العربي الذي نجح في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية أيديولوجية عنصرية عام ١٩٧٥^(٢٥).

وسعت مصر خلال هذه المرحلة أيضًا إلى تدعيم العلاقات العربية - الأفريقية؛ فاستضافت القاهرة مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في مارس/ آذار ١٩٧٧، والذي صدر عنه إعلانات، وقرارات، وبرنامج عمل التعاون العربي - الأفريقي في المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تضمنت أيضًا آليات التعاون وأجهزته المشتركة^(٢٦).

بيد أن القيادة السياسية اتخذت مجموعة من السياسات التي أضرت بدور مصر في أفريقيا، حيث وثقت مصر علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي غلب فيه التوجه الاشتراكي على معظم حركات التحرر الوطني، والنظم الحاكمة في القارة^(٢٧). كما وقفت مصر موقفًا سلبيًا من حركات المقاومة للنظم العنصرية في القارة. بل إنها تورطت في سياسات وصراعات «الحرب الباردة»، مما دفعها إلى الصدام مع الدول الأفريقية، وحركات التحرر الوطني، فكادت مصر أن تخوض الحرب في إثيوبيا، والكونغو، وأنجولا، نيابة عن المصالح الغربية ضد الشيوعية الدولية^(٢٨).

في هذا السياق، انشغلت مصر بعملية السلام مع إسرائيل، وبدأ تراجع الدور المصري التاريخي في القارة. وتوترت العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، خاصة إثيوبيا، وذلك إثر اقتراح السادات بإمكانية توصيل مياه النيل لإسرائيل، من أجل

ري صحراء النقب والقدس، لتصبح مياه النيل على حد تعبير الرئيس السادات هي «آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة»^(٢٩).

لذلك لم تتمكن مصر، خلال هذه المرحلة، من تفعيل التعاون مع الدول الأفريقية، بما في ذلك التعاون المائي، باستثناء بدء المرحلة الثانية من مشروع «هيدروميت»، في مارس/ آذار ١٩٧٦، وبدء شق قناة جونجلي في الجنوب السوداني عام ١٩٧٨، والحديث عن مشروعات التكامل المصري - السوداني.

٣. الدور المصري في أفريقيا في عهد مبارك

خلال النصف الأول من عهد مبارك، سعت مصر إلى استغلال الفضاء الأفريقي لتعويض المقاطعة العربية لها ومحاولات عزلها، إثر زيارة السادات للقدس، وتوقيع «معاهدة السلام» مع إسرائيل عام ١٩٧٩. في الوقت الذي لم تصدر فيه أية إدانة من دول أفريقيا جنوب الصحراء لعملية السلام المصرية - الإسرائيلية.

في هذا السياق، برز الدور المصري في «منظمة الوحدة الأفريقية»، فتولى الرئيس مبارك رئاسة لجنة تحرير أفريقيا عام ١٩٨٦. ثم انتخب مبارك نائباً لرئيس المنظمة في يوليو/ تموز ١٩٨٦، ثم رئيساً لها مرتين. الأولى خلال الدورة الخامسة والعشرين (يوليو/ تموز ١٩٨٩ - يوليو/ تموز ١٩٩٠)، والثانية خلال الدورة التاسعة والعشرين (يوليو/ تموز ١٩٩٣ - يوليو/ تموز ١٩٩٤).

كما عادت مصر إلى تفعيل دورها في التصدي لقضايا الاستعمار والعنصرية؛ فأسهمت في دعم استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠. وترأست لجنة الجنوب الأفريقي. وساهمت في صدور «إعلان هراري»، في أغسطس/ آب ١٩٨٩. وهو الإعلان الذي طالب بمجابهة النظام العنصري في بريتوريا، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا. وقد تحقق ذلك بالفعل في فبراير/ شباط ١٩٩٠. كما شاركت مصر، كعضو مراقب، في دعم حوار الكوديسا، في جوهانسبرج عام ١٩٩١ - ١٩٩٢، وذلك من أجل الإصلاح السياسي في جنوب أفريقيا، وهو ما تحقق بإجراء

الانتخابات في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، لتسفر عن تولى المؤتمر الوطني والأغلبية السوداء الحكم في البلاد.

ومع انتهاء «الحرب الباردة»، وما ارتبط بذلك من متغيرات سياسية واقتصادية، تعين على مصر أن تؤدي دورًا جديدًا في أفريقيا، في إطار معطيات الواقع العالمي والأفريقي، وبروز قضايا أخرى أكثر إلحاحًا، ومن أهمها: تعزيز الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، وإقرار السلم والأمن، والتنمية والتكامل الإقليمي، وحماية البيئة.

على المستوى السياسي، حرصت مصر على فتح قنوات اتصال بين مختلف القوى السياسية في أفريقيا، لذا تم توقيع اتفاقيات عديدة لتكوين لجان عمل مشتركة، وكذا توقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي بين «الحزب الوطني الديمقراطي» في مصر، وبين الأحزاب السياسية الأفريقية. ومن ذلك الاتفاق بين الحزب الوطني وكل من: «الحركة الشعبية للثورة في زائير» (الكونغو الديمقراطية الآن) عام ١٩٨٨، و«حزب العمل الإثيوبي» في مارس/ آذار ١٩٨٩، و«حركة المقاومة الوطنية الأوغندية» في يونيو/ حزيران ١٩٨٩^(٣٠).

كما أسهمت مصر في مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من الدول الأفريقية، ومنها: جنوب أفريقيا، وجيبوتي، ونيجيريا، وموزمبيق، وناميبيا، وأوغندا، وأخيرًا الانتخابات العامة في السودان في أبريل/ نيسان ٢٠١٠.

وعلى المستوى الأمني، تم توقيع آلية فض المنازعات الأفريقية في القاهرة عام ١٩٩٣. كما شاركت مصر في معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلم في أفريقيا، ومن ذلك بعثات الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، والكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وجنوب السودان، ودارفور، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، وساحل العاج، بما يقارب ٥٥٠٠ عنصر عسكري وشرطي مصري. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصر جاءت في المرتبة الثانية في القارة الأفريقية بعد نيجيريا، من حيث حجم قوات حفظ السلام في أفريقيا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠^(٣١).

وفي مجال التنمية والتكامل الإقليمي، وقعت مصر اتفاقية إنشاء «الجماعة الاقتصادية الأفريقية» في أبوجا عام ١٩٩١. وانضمت إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي «كوميسا»، في يونيو/حزيران ١٩٩٨. وأصبحت عضواً مراقباً في الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا «إيجاد». كما انضمت إلى تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير/شباط ٢٠٠١، وذلك باعتبار أن تلك التجمعات الإقليمية الفرعية تمثل خطوة ضرورية نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشودة^(٣٢).

كما شاركت مصر في تأسيس وإطلاق مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا «نيباد» عام ٢٠٠١. وكانت أيضاً أحد مؤسسي «الاتحاد الأفريقي»، وأحد المساهمين الخمسة الكبار في ميزانية الاتحاد، حيث تسهم مصر بما يقرب من ١٥٪ من الميزانية العادية للاتحاد^(٣٣).

وعلى مستوى الأمن المائي، أقامت مصر تجمع «أندوجو» عام ١٩٨٣، كإطار لتدعيم التعاون المائي، وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لصالح كافة شعوب دول الحوض. كما بدأت العمل بالمرحلة الثالثة لمشروع «هيدروميت» ١٩٨٨ - ١٩٩٢. ووقعت اتفاقاً مع أوغندا في مايو/أيار ١٩٩١، لأجل توسيع محطة كهرباء خزان أوين، ومشروع مقاومة الحشائش المائية بالبحيرات العظمى في أوغندا. كما وقعت مصر إطاراً للتعاون مع إثيوبيا عام ١٩٩٣، ومشروعات لحفر الآبار الجوفية في كينيا. بالإضافة إلى تدشين لجنة التعاون الفني لتدعيم التنمية وحماية البيئة في حوض النيل «تكونايل» في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢. ثم إنشاء مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩، والتي قوبلت بقدر كبير من التفاؤل، واعتبرها الكثيرون بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين دول حوض النيل^(٣٤).

وبالنسبة للتعاون الفني، وقعت مصر العديد من اتفاقيات التعاون لدعم التعاون، الفني والاقتصادي والعلمي والثقافي، مع الدول الأفريقية. وخلف هذه الشبكة من الاتفاقيات كان هناك العديد من المؤسسات والمراكز البحثية والتدريبية لعل أهمها: «المركز المصري الدولي للزراعة»، و«معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة»، بالإضافة

إلى الاتحادات المهنية المختلفة، كـ «اتحاد الفلاحين الأفارقة»، و«اتحاد المحامين الأفارقة»، و«اتحاد الصحفيين الأفارقة»، وغيرها.

كما أنشأت مصر «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، والذي بدأ نشاطه في القارة منذ العام ١٩٨١، وقدمت مصر من خلاله أشكالاً مختلفة من الدعم للدول الأفريقية، وذلك عبر عقد اتفاقات التعاون الفني مع الحكومات، والمؤسسات المهنية، والجامعات، والمعاهد العلمية الأفريقية، وإيفاد الخبراء في مختلف التخصصات، وتقديم المنح التدريبية للمتدربين الأفارقة في مجالات مختلفة.

ثالثاً - مظاهر تراجع الدور المصري في أفريقيا

رغم الجهود السابقة، ورغم تصريحات القيادة المصرية بشأن أهمية تفعيل الدور المصري في أفريقيا، ورغم تعدد مؤسسات العمل المصري في أفريقيا، فإن مصر في عهد مبارك فقدت الكثير من نفوذها وتأثيرها في القارة، مقارنة بدول أخرى مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وليبيا، وربما الجزائر، في بعض القضايا التي تصدى لها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة^(٣٥).

إذ كانت مصر أكثر تركيزاً في دائرة الشرق الأوسط، وذلك بالانساق مع السياسات الأمريكية الغربية. ولم يكن ممكناً الاعتماد فحسب على اتفاقيات التعاون الفني، أو اللجان المشتركة، كبديل للدور المحوري الذي كانت تقوم به الدولة المصرية في أفريقيا. كما غلب على التحرك المصري في القارة الطابع البيروقراطي الروتيني، والتحرك بأسلوب رد الفعل الذي يفتقر إلى المبادرة والفاعلية. وفي هذا الإطار يمكن رصد العديد من المؤشرات على تراجع العلاقات المصرية - الأفريقية، حجمًا وكثافة وتنوعًا، وأهمها ما يلي:

١. ضعف التمثيل المصري في الفعاليات الأفريقية

كان التمثيل المصري في كثير من الفعاليات الأفريقية تمثيلاً ضعيفاً. سواء في إطار قمم «منظمة الوحدة الأفريقية»، أو «الاتحاد الأفريقي»، أو غيرها من الفعاليات

الأخرى، مثل قمم التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة، ومباحثات تسوية الصراعات الأفريقية، والقمم الأفريقية - الدولية، والزيارات الرسمية، وحضور مراسم تنصيب الرؤساء الأفارقة.

ففي إطار «منظمة الوحدة الأفريقية»، و«الاتحاد الأفريقي»، كان التمثيل المصري في القمم السنوية لهذه المنظمات غالباً أقل من المستوى الرئاسي، حيث كان رئيس الوزراء، أو وزير الخارجية، أو أي وزراء آخرين، هم الذين ينوبون عن الرئيس في حضور القمم السنوية للمنظمات الإقليمية.

فلم يحضر الرئيس المصري أي قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، خلال المدة التالية لمحاولة الاغتيال التي تعرض لها في أديس أبابا عام ١٩٩٥، حتى القمة الأخيرة للمنظمة في لوساكا (العاصمة الزامبية) في يوليو/ تموز ٢٠٠١. وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، فقد عقدت ١٦ قمة عادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، خلال المدة من يوليو/ تموز ٢٠٠٢ حتى يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، بيد أن مبارك لم يشارك بالحضور إلا في خمس قمم منها هي: سرت ٢٠٠٤، أبوجا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، سرت في يوليو/ تموز ٢٠٠٥، أكرا في يوليو/ تموز ٢٠٠٧، شرم الشيخ في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨^(٣٦).

وقد أثار ذلك تساؤلات القيادات الأفريقية، الذين تولد لديهم شعوراً بعدم اكتراث القيادة المصرية بخدمة قضايا القارة، خاصة عندما كانت مصر تمثل بأحد الوزراء في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. في الوقت الذي كان رؤساء الدول الأجنبية يحرصون على تلبية الدعوة للمشاركة في قمم الاتحاد الأفريقي.

ومثال ذلك غياب مبارك عن القمة الرابعة عشر للاتحاد في أديس أبابا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠، منبياً عنه وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، في الوقت الذي حظيت فيه القمة بمشاركة نحو ٢٠ رئيس دولة و١٥ رئيس حكومة أفريقية. كما حضرها الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، ورئيس الوزراء الإسباني، خوسيه ثاباتيرو^(٣٧).

وبالنسبة لزيارات الرئيس المصري للدول الأفريقية، فقد كانت قليلة للغاية. وقد رصد تقرير صادر عن «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» في مصر أن عدد الزيارات الرسمية وغير الرسمية التي قام بها مبارك إلى أفريقيا غير العربية، خلال المدة من ١٩٨١ حتى ٢٠١٠، هو ١٥ زيارة فقط، زار خلالها ١٠ دول، في حين أنه لم يزر، مطلقاً، أكثر من ٣٠ دولة أفريقية غير عربية أخرى^(٣٨). ويوضح الجدول رقم (١) الدول التي شملتها تلك الزيارات، وتوقيتها، والهدف الأساسي منها.

الجدول رقم (١)

زيارات الرئيس المصري لدول أفريقيا جنوب الصحراء

(أكتوبر ١٩٨١ - يناير ٢٠١١)

م	الدولة	تاريخ الزيارة	الهدف الأساسي للزيارة
١	زائير	٣١ يناير ١٩٨٤	دعم العلاقات الثنائية
٢	كينيا	٢ فبراير ١٩٨٤	دعم العلاقات الثنائية
٣	تنزانيا	٥ فبراير ١٩٨٤	دعم العلاقات الثنائية
٤	غينيا	٣٠ مارس ١٩٨٤	حضور جنازة الرئيس سيكوتوري
٥	إثيوبيا	٢٤ مايو ١٩٨٨	حضور القمة الأفريقية
٦	إثيوبيا	٢٣ يوليو ١٩٨٩	حضور القمة الأفريقية
٧	السنغال	٦ سبتمبر ١٩٨٩	الوساطة بين السنغال وموريتانيا
٨	نيجيريا	٣٠ يناير ١٩٩٢	دعم العلاقات الثنائية
٩	إريتريا	٢٦ مايو ١٩٩٣	التهنئة بالاستقلال
١٠	إثيوبيا	٢٦ يونيو ١٩٩٥	حضور القمة الأفريقية
١١	نيجيريا	٢٩ يناير ٢٠٠٥	حضور القمة الأفريقية
١٢	غانا	١ يوليو ٢٠٠٧	حضور القمة الأفريقية
١٣	السنغال	٣ أبريل ٢٠٠٧	تفعيل مبادرة نيباد
١٤	جنوب أفريقيا	٢٨ يوليو ٢٠٠٨	دعم العلاقات الثنائية
١٥	أوغندا	٣٠ يوليو ٢٠٠٨	دعم العلاقات الثنائية

المصدر (بتصرف): مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير بعنوان إطلالة مصرية على أفريقيا، ٢٠١٠، ص ص ٨٠-٨٢.

وتكشف مراجعة الدول التي شملتها تلك الزيارات، وأسبابها، وتوقيتها، أن الرئيس المصري لم يولى القارة الأفريقية الاهتمام المناسب، بالقياس إلى حجم المصالح

المصرية في القارة، وكذا بالقياس إلى عدد زياراته الخارجية، التي تجاوزت خمسمائة زيارة.

فبالرغم من أهمية البعد المائي في السياسة الخارجية المصرية، فإن مبارك لم يزر إثيوبيا إلا لحضور قمم «منظمة الوحدة الأفريقية»، ولم يزر إريتريا إلا مرة واحدة عام ١٩٩٣، بالرغم من أهمية تدعيم العلاقات معها، لموازنة النفوذ الإثيوبي في القرن الأفريقي، وتعزيز الأمن المائي. كما أنه لم يزر أوغندا إلا مرة واحدة عام ٢٠٠٨، في حين أنه لم يزر بعض دول حوض النيل، مطلقاً، مثل رواندا وبوروندي، في الوقت الذي حرص فيه أفيجدور ليرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي، على زيارة إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩، وذلك أثناء احتدام المشكلة المائية في حوض النيل.

وبالنسبة لبعض دول القارة المحورية، مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، فإن الرئيس المصري لم يزر نيجيريا لدعم العلاقات الثنائية، إلا مرة واحدة عام ١٩٩٢، في حين كانت زيارته الثانية لها من أجل حضور قمة «الاتحاد الأفريقي»، في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥. أما جنوب أفريقيا، فلم تتم زيارتها إلا في يوليو/ تموز ٢٠٠٨، أي بعد مرور أكثر من ١٤ عاماً على التحولات السياسية فيها.

ينطبق الأمر ذاته على العديد من الفعاليات الأخرى، ومنها غياب مبارك عن معظم مباحثات تسوية الصراعات الأفريقية، بما فيها الصراع في جنوب السودان ودار فور. ومن ذلك غيابه عن القمة الأفريقية المصغرة في أنجamina في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥، لبحث الصراع في دار فور، رغم أهميته القصوى بالنسبة لمصر. وغيابه شبه الدائم عن حضور القمم السنوية لكوميسا وتجمع الساحل والصحراء، وعدم مشاركته في معظم احتفالات استقلال الدول الأفريقية، أو احتفالات تنصيب الرؤساء الأفارقة، أو حتى مراسم تشييع جنازات القادة الأفارقة، باستثناء أحمد سيكوتوري عام ١٩٨٤.

بالإضافة لذلك فقد غاب الرئيس المصري عن كثير من القمم الأفريقية -الدولية مثل: القمة الهندية - الأفريقية (أبريل/ نيسان ٢٠٠٨)، والقمة التركية - الأفريقية (أغسطس/

آب ٢٠٠٨)، والقمة الأفريقية - الأوروبية الثالثة في طرابلس (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠). وغالبًا ما كانت مشاركة الرئيس المصري تقتصر على المؤتمرات التي تعقد داخل مصر (ممتدى التعاون الصيني - الأفريقي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩)، أو التي تعقد في العواصم الأوروبية (قمة إيفيان للدول الثماني العظمى يونيو/ حزيران ٢٠٠٣)، والتي عقدت في فرنسا للترويج لمبادرة نيباد.

وبالطبع فإن ذلك يعد نوعًا من عدم الاكتراث الذى لا يتسق مع حجم المصالح المصرية في أفريقيا، والذى لا يمكن تبريره بأية ذريعة، بما في ذلك اعتبارات الأمن الشخصي للرئيس، والذى حظى بالأولوية قبل الأمن المائي والاقتصادي للشعب المصري، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لدولة تسعى إلى القيام بدور قيادي في محيطها الإقليمي، أو يشعر قائدها بالمسؤولية السياسية أمام شعبه.

ومن المفارقات في هذا الشأن أن الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش الابن، قد دأب على زيارة أفغانستان والعراق، رغم المخاطر الأمنية في الدولتين. وكذا زار رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، الصومال، التي كانت تحميها قوات «الاتحاد الأفريقي»، أثناء أزمة المجاعة عام ٢٠١١، في حين لم يزورها الرئيس مبارك ولو مرة واحدة طوال ثلاثين عامًا.

وبالنسبة إلى زيارات الوزراء المصريين للدول الأفريقية، فقد كانت تلك الزيارات تزيد في أوقات الأزمات، مثل الأزمة المائية في حوض النيل. كما أنها كانت تتم في غياب أي استراتيجية للتحرك السياسي والاقتصادي، أو على الأقل بدون تخطيط مسبق، بدليل أن زيارات الوزراء كانت تتكرر لبعض الدول مثل السودان، وإثيوبيا، وأوغندا، في حين ثمة دول أخرى كانت غير مدرجة على خطة الزيارات.

ومثال ذلك حالة بوروندي، التي زارها د. بطرس غالى، وزير الدولة للشئون الخارجية عام ١٩٨٨، ولم تحظ بزيارة أي وزير مصري بعد ذلك، إلا وزير الموارد المائية والري عام ٢٠٠٤. كما أن الرئيس المصري لم يحضر حفل تنصيب رئيسها،

بيير نكورينزيزا، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥، وإنما أناب عنه أحد السفراء في الخارجية المصرية^(٣٩).

٢. ضعف التأييد الأفريقي للمواقف والقضايا المصرية

استطاعت مصر خلال العهد الناصري أن تستثمر ثقلها الإقليمي في حسم كثير من المنافسات والقضايا الخلافية مع الدول الأفريقية لمصلحتها، ومن ذلك تأسيس واستضافة العديد من الاتحادات ومراكز التدريب الخاصة بالأفارقة في مصر، وزيادة الحصة المائية المصرية، ومواجهة الاستعمار والعنصرية.

لكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة ضعف تأييد الأفارقة للمواقف والقضايا المصرية. وباتت مصر غير قادرة على خوض المنافسات مع دول القارة الأفريقية الأخرى، سواء بالنسبة لاستضافة مقرات التنظيمات الأفريقية الفاعلة، أو الفوز بمناصب قيادية في إطارها، أو حسم المنافسات في القضايا السياسية والثقافية والرياضية الأخرى.

وبالرغم من تعدد الأسباب التي تفسر هذا الأمر، ومنها اعتبارات التوازنات السياسية، والالتزامات الأفريقية مع القوى الدولية، وخاصة الدول المانحة، إلا أنه يعد مؤشراً على ضعف الدور الإقليمي لمصر، خاصة أن إسناد المقرات لدولة ما، أو إسناد المناصب القيادية لمسئوليها، غالباً ما يتم عبر عملية تنافسية، تؤخذ خلالها الترشيحات، ثم يجرى التصويت عليها.

فبالنسبة لمقرات التنظيمات الأفريقية، نجحت مصر في استضافة مقر «البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد» عام ١٩٩٣، وقت أن كان لها حضور على الساحة الأفريقية، إلا أنها أضحت تواجه صعوبة بالغة في هذا الشأن بعد ذلك، حتى أن طلبها بالانضمام إلى كوميسا عام ١٩٩٤، لم تتم الموافقة عليه، إلا في يونيو/ حزيران ١٩٩٨، بسبب معارضة السودان، وتحفظ إثيوبيا ورواندا، لأسباب سياسية بالطبع.

وفي إطار «الاتحاد الأفريقي»، لم تنجح مصر في استضافة أي مقر من مقرات الأجهزة الرئيسية للاتحاد، بالرغم من مساهمتها بنحو ١٥٪ من ميزانيته العادية. فتوزعت

هذه المقررات على النحو التالي: مفوضية الاتحاد (أديس أبابا / إثيوبيا)، و«برلمان عموم أفريقيا» (ميدراوند / جنوب أفريقيا)، و«البنك المركزي الأفريقي» (أبوجا / نيجيريا)، و«بنك الاستثمار الأفريقي» (طرابلس / ليبيا)، و«صندوق النقد الأفريقي» (ياوندي / الكامبيون)، و«محكمة العدل الأفريقية» (أروشا / تنزانيا).

وبالنسبة لمبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا «نيباد»، والتي كانت مصر إحدى الدول الخمس المؤسسين لها، فإن مقرها يقع في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا. بل إن إثيوبيا سعت لنقل مقر اتحاد الغرف التجارية الأفريقية من القاهرة إلى أديس أبابا. كما توجد حاليًا منافسة قوية بين مصر وأوغندا حول استضافة مقر مركز إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالمناصب القيادية، لم يحظ المسؤولون المصريون بمناصب فاعلة في إطار «الاتحاد الأفريقي»؛ فلم يفز الرئيس المصري برئاسة «الاتحاد الأفريقي»، منذ انطلاقه في يوليو/ تموز ٢٠٠١. ولم تحظ مصر بأي منصب من المناصب العشرة لمفوضية الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، باستثناء إسناد منصب مفوضية الطاقة والبنية التحتية إلى المرشحة المصرية، إلهام إبراهيم عام ٢٠٠٨، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ إنشاء الاتحاد. كما تولت مصر رئاسة «مجلس السلم والأمن الأفريقي»، عندما كان يتعين اختيار ممثل من الشمال الأفريقي لهذا المنصب.

وحتى القمة الوحيدة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات «الاتحاد الأفريقي»، التي استضافتها مدينة شرم الشيخ المصرية في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨، فقد أسند تنظيمها لمصر بالتزكية، حيث كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي تقدمت بطلب لتنظيم القمة، وذلك خلال اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة قبيل القمة العاشرة للاتحاد في أديس أبابا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بالمنافسات السياسية الأخرى، عبرت كثير من القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، عن دعم ترشيح جنوب أفريقيا ونيجيريا للفوز بمقعدَي أفريقيا في مجلس الأمن الدولي في حال الموافقة على توسيع العضوية الدائمة

بالمجلس. ويأتي هذا بالطبع على حساب مصر، التي سبق أن أعلنت ترشحها للفوز بأحد مقعدي أفريقيا الدائمين.

وعلى المستوى الثقافي، أخفقت مصر في تأمين فوز مرشحها فاروق حسني بمنصب مدير عام اليونسكو عام ٢٠٠٩، رغم وجود ١٣ صوتاً أفريقياً في المجلس التنفيذي لليونسكو آنذاك. وكانت الطامة الكبرى على المستوى الرياضي، عندما تعرضت مصر لموقف لا تحسد عليه لدى تقدمها للترشح لتنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام ٢٠١٠، في مواجهة كل من جنوب أفريقيا والمملكة المغربية، لتخسر مصر المنافسة، محقة صفر من الأصوات، في حين فازت جنوب أفريقيا بالسباق محقة ١٤ صوتاً، مقابل ١٠ أصوات للمغرب. ولعل هذا هو ما دفع مصر للانسحاب، بعدها مباشرة، من الترشح لاستضافة مقر «برلمان عموم أفريقيا»، تاركة المجال لجنوب أفريقيا، خوفاً من تكرار الخسارة.

٣. ضعف وتهميش دور مصر في تسوية الصراعات الأفريقية

باستثناء الدور المصري في تسوية النزاع الحدودي السنغالي - الموريتاني عام ١٩٨٩؛ فقد كان الدور المصري في تسوية الصراعات الأفريقية ضعيفاً، وربما غائباً في معظم الحالات. بما في ذلك الصراعات التي اندلعت في إقليم حوض النيل، بالرغم من ارتباطها بشكل مباشر وغير مباشر بالأمن الوطني المصري.

وبالنسبة لحالات الصراع التي سعت مصر إلى احتوائها، عبر مشاركة مسئولها في جهود الوساطة الحميدة، أو مباحثات التسوية السلمية، فإن الدور المصري افتقد بوجه عام إلى الفاعلية والاستمرارية، وكان شكلياً في الغالب، ولم يحظ بقبول بعض أطراف هذه الصراعات.

ففي جنوب السودان، تم طرح المبادرة المصرية - الليبية؛ لتسوية الصراع بين «المؤتمر الوطني»، و«الحركة الشعبية لتحرير السودان»؛ لكن هذه المبادرة تم تجاهلها، عندما تم توقيع بروتوكول ماشاكوس في يوليو/ تموز ٢٠٠٢، بوساطة أفريقية ودولية،

في ظل تهميش واضح للدور المصري. وهو الأمر الذي استمر خلال المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل في نيفاشا في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، ومن ثم انفصال الجنوب بموجب الاستفتاء الذي أجري في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

الأمر ذاته تكرر في الصراع في دار فور، والذي جرت مفاوضات تسويته في أنجامينا وأبوجا وأديس أبابا وطرابلس والدوحة، في ظل غياب الرئيس المصري، شبه الدائم، عن حضور مفاوضات التسوية السلمية، وتخوف بعض الأطراف من عدم حياد الدور المصري، وانحيازها لصالح النظام الحاكم في الخرطوم.

وفي القرن الأفريقي أيضاً، شاركت مصر بقواتها ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الصومال. واستضافت مفاوضات التسوية للصراع الصومالي عام ١٩٩٧. ثم ابتعدت كلية عن هذا الصراع، باستثناء تقديم بعض المساعدات الإنسانية على فترات متقطعة، تاركة المجال لكل من إثيوبيا وكينيا للتحكم في مجريات الصراع، في ظل إبعاد أو بالأحرى ابتعاد مصر، حتى أن الرئيس مبارك أعلن خلال لقاءه مع رئيس الوزراء الإثيوبي، ملس زيناوي، عن تفهمه للتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، دون محاولة المشاركة في تسوية الصراع.

وحتى بالنسبة للنزاع الإثيوبي-الإريتري، فقد جرت مفاوضات تسويته في الجزائر، بالرغم من أن الدولتين المتنازعتين تقعان في إقليم حوض النيل، ومن ثم أضاعت مصر على نفسها فرصة التأثير في مجريات الأحداث، وتوازنات القوى في هذه المنطقة الحيوية، ذات التأثير البالغ على الأمن المائي المصري.

بل إن مصر خلال فترة رئاستها لمجلس السلم والأمن الأفريقي، لم تقدم أية مبادرات إقليمية يعتد بها لحفظ السلم في القارة. ولم يشارك رئيسها، كوسيط للسلام، أو ميسر للحوار الوطني في أي صراع أفريقي، بما في ذلك الصراعات في حوض النيل. ففي بوروندي كان الرئيس نيلسون مانديلا هو ميسر عملية السلام، وفي الكونغو الديموقراطية، كان ميسر السلام والحوار الوطني هو الرئيس البوتسواني. كما كان ثابو

مبيكى، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، هو رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لتسوية القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان.

أما حالات الصراع التي شاركت مصر فيها بقوات لحفظ السلم، مثل الكونغو الديمقراطية، فإن ذلك لم يكن دليلاً على المشاركة المصرية الفاعلة في جهود تسوية هذا الصراع، خاصة أن مصر لم تطرح أية مبادرات للتسوية، ولم يشارك الرئيس المصري، أو حتى وزير الخارجية، في جهود تسوية الصراع. ولو كان الأمر بحجم القوات لكانت بنجلاديش والهند في المقدمة، حيث إن الدولتين من أكثر المساهمين بالقوات في عمليات حفظ السلم عبر العالم.

وبالنسبة لبرامج التدريب في إطار «مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على عمليات حفظ السلام وتسوية المنازعات في أفريقيا»، فبالرغم من الجهد المبذول في إطار هذه البرامج، إلا أنها تظل برامج نظرية في الغالب، وتفتقر إلى الجانب التطبيقي المتمثل في إجراء المناورات العسكرية، والتدريبات على القيام بعمليات حفظ السلم وتسوية المنازعات.

ويمكن تفسير الدور الضعيف والمهمش لمصر في تسوية الصراعات الأفريقية بعدد من العوامل لعل أهمها: التوحد الشديد بين السياسات المصرية والسياسات الأمريكية والغربية عموماً، وعدم وجود موقف مصري واضح حيال العديد من الصراعات في أفريقيا.

ففي الصومال مثلاً، أيدت مصر التدخل الإثيوبي ضد «اتحاد المحاكم الإسلامية»، في نهاية العام ٢٠٠٦. ثم عادت لتتواصل مع المحاكم، وتستقبل رئيسها شيخ شريف أحمد، بعد أن اكتسبت ثقة الولايات المتحدة، عندما قدمت نفسها كقوة معتدلة على الساحة الصومالية، مقارنة بالمعارضة الإسلامية، ممثلة في «حركة الشباب المجاهدين»، و«الحزب الإسلامي».

بالإضافة إلى ذلك، فلا تزال بعض الأطراف الأفريقية تتشكك في حقيقة الدور المصري، وتتخوف من انحيازه لطرف دون آخر. كما هو الحال بالنسبة للصراع في جنوب السودان، حيث تتخوف قيادات «الحركة الشعبية لتحرير السودان» من انحياز مصر إلى النظام الحاكم في الخرطوم، على حساب الجنوبيين.

كما يحاول بعض الأطراف، من داخل وخارج القارة، التعامل مع مصر، موضوعياً وليس جغرافياً، علي أساس كونها دولة عربية في المقام الأول، وشرق أوسطية في المقام الثاني، علي الصعيدين الموضوعي والجغرافي، وذلك قبل أن يأتي وجودها جغرافياً في شمال القارة الأفريقية.

وبالطبع، فإن هذا التعامل، يتخذ العديد من المظاهر والأشكال سواء علي المستويين الرسمي وغير الرسمي. منها على المستوى الرسمي إخراج مصر من مظلة القيادة الأمريكية الجديدة في أفريقيا (أفريكوم)، التي تشمل كل دول القارة عدا مصر. أما على المستوى غير الرسمي، فيتمثل في تصور كثير من الشعوب الأفريقية أن المصريين ليسوا أفارقة، وأن مصر ليست إلا دولة عربية أو شرق أوسطية.

٤. تصاعد التوترات بين مصر ودول منابع النيل

ينظر البعض إلى العلاقات بين مصر ودول حوض النيل الأخرى على أنها مؤشر على مدى قوة أو ضعف الدور المصري في القارة. وهنا يرى د. جمال حمدان أن السودان هي قلب البعد النيلي لمصر، وأن أطرافه هي الهضبة الإثيوبية وهضبة البحيرات، اللتان تمثلان قلب المنابع المائية المصرية، مؤكداً أن فقدان الاتصال مع هذه المحاور يمثل قمة الخطر الذي يفوق أي تعريف أو تأكيد، ومن ثم يتعين على مصر أن ترعى وتنمي بعدها النيلي؛ كشرط أساسي لصحتها السياسية^(٤٠).

وبالرغم من طغيان البعد المائي على العلاقات المصرية - الأفريقية، والذي جاء في كثير من الأحيان على حساب الاهتمام المصري بمتابعة القضايا الأفريقية الأخرى، أو تنمية العلاقات مع باقي أقاليم القارة، إلا أن مصر لم تستطع، طوال عهد الرئيس

مبارك، أن تدرش أي مشروع نوعي لاستقطاب الفوائد المائية في حوض النيل، بل إن علاقاتها بدول منابع النيل وصلت إلى مستويات غير مسبقة من التوتر^(٤١).

فمع بداية الألفية الثالثة، تعالت أصوات دول المنابع لتطالب بإعادة توزيع مياه نهر النيل بين دول حوض النيل، وتسعير مياه النيل، ورفض مسألة الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان، وذلك تحت وطأة الزيادة السكانية في تلك الدول، وتنامي احتياجاتها التنموية، ومعاناتها من موجات الجفاف والتصحر المتوالية، فضلاً عن استمرار التحريض من جانب القوى الخارجية.

ولذلك شن المسؤولون في دول المنابع حملات عديدة تروج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على نصيب الأسد من مياه نهر النيل، وأن الوقت قد حان لطلي صفحات الماضي، وفتح أبواب المفاوضات بشأن حصص دول حوض النيل في مياهه. ومن ثم طالبت بعض دول منابع النيل بنصيب أكبر في مياه النيل، مشيرة إلى عدم موافقتها على اتفاقية ١٩٢٩ بين الحكومة البريطانية وحكومات إثيوبيا والمستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا، بوصفها اتفاقية بين دول استعمارية وإدارات استعمارية في تلك الدول. كما أبدت تلك الدول اعتراضها على اتفاقية مياه النيل للعام ١٩٥٩م، المبرمة بين مصر والسودان، بذريعة أن أغلب دول المنابع كانت لا تزال مستعمرة، وأن حكوماتها الوطنية لم تكن طرفاً في هذه الاتفاقية^(٤٢).

وقد عبرت دول حوض النيل عن مطالبها بإعادة توزيع حصص دول حوض النيل، في إطار التصريحات التي أطلقها بعض الوزراء ونواب البرلمان في كل من: كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣. كما أعلنت إثيوبيا أنها بدأت في إجراء دراسات الجدوى لإنشاء سدود؛ لتوليد الكهرباء على نهر عطبرة، وبحيرة تانا، والنيل الأزرق.

وقد وصل الأمر إلى حد أن بعض دول المنبع سعت لطرح تلك القضية ضمن اجتماعات الاتحاد الأفريقي في ليبيا. كما طرحتها أيضاً خلال اجتماع دول حوض النيل في العاصمة الأوغندية كمبالا. لكن ذروة الخلاف عبرت عن نفسها مع عشر

الاتفاق بشأن الإطار المؤسسي لمبادرة حوض النيل، وتجميد المبادرة بعد أن وقعت ست من دول المنابع على اتفاق عنتيبي، الذي تم الإعلان عنه في ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٠، ثم إعلان إثيوبيا عن استكمال إنشاء سد تانا بليز، وإعلانها أيضًا عن الشروع في إنشاء سد النهضة في أبريل/ نيسان ٢٠١١.

٥. تدنى حجم التجارة البينية بين مصر ودول القارة

تحتل الدول الأفريقية مكانة هامشية في تجارة مصر الخارجية، وخاصة بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء. بالرغم من وجود كثير من اتفاقيات التعاون التجاري بين مصر وهذه الدول. إلا أن هذه الاتفاقيات ظلت قائمة من الناحية النظرية فحسب، ولم تجد سبيلها للتفعيل على أرض الواقع.

كما تفتقر مصر إلى وجود مكاتب للتمثيل التجاري مع معظم الدول الأفريقية. فحتى نهاية العام ٢٠١١، كان العدد الإجمالي لمكاتب التمثيل التجاري المصري في القارة الأفريقية يبلغ ستة مكاتب فقط، تقع في كل من السودان، وتنزانيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وليبيا، ونيجيريا. ويعنى ذلك افتقار مصر إلى هذه المكاتب في بعض دول حوض النيل المهمة مثل: كينيا، وإريتريا، والكونغو الديمقراطية، وكذا في الدول المحورية الأخرى مثل جنوب أفريقيا^(٤٣).

بالإضافة لذلك، فقد اتخذت السلطات المصرية قرارًا، غير مبرر، بتصفية أعمال «شركة النصر للاستيراد والتصدير» في أفريقيا، وهي الشركة التي تأسست عام ١٩٥٨، والتي كانت تملك ٢٥ فرعًا في القارة الأفريقية، والتي كانت تمد الشعوب الأفريقية باحتياجاتها من السلع والمنتجات الضرورية، وتجلب الواردات الأفريقية إلى السوق المصرية.

وقد انعكس كل ذلك على طبيعة العلاقات التجارية المصرية مع الدول الأفريقية الأخرى كمًا ونوعًا. فكان حجم هذه التجارة متدنٍ بشكل كبير، خاصة قبل انضمام مصر إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» عام ١٩٩٨. كما كان

الميزان التجاري في غير صالح مصر في أغلب الأحوال، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

حجم التجارة المصرية مع أفريقيا جنوب الصحراء
قبل الانضمام لكوميسا (القيمة بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الميزان التجاري	٣٨١, ٩-	٣٦٢, ٧-	٢٦٨, ٦-
الصادرات المصرية	١٧٦, ٣	٢٣٣, ١	٢٩٣, ١
الواردات المصرية	٥٥٨, ٢	٥٩٥, ٨	٥٦١, ٧

المصدر: د. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١ ص ٤١٧.

في هذا الإطار، يرى البعض أن هذا الحجم المتواضع للتجارة المصرية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، والذي لم يتجاوز ٢, ١٪ من حجم تجارة مصر مع العالم الخارجي، كان من الممكن أن تقوم به شركة مصرية واحدة متوسطة الحجم مثل «شركة النصر للتصدير والاستيراد». وأن هذا الحجم المتواضع لم يكن يتسق مطلقاً ما مع بدا من اهتمام القيادة المصرية بالقارة الأفريقية، حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي^(٤٤).

والأكثر من ذلك أن هذا الحجم المتواضع للتجارة كان يتركز مع ثلاث دول فقط هي: كينيا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا، والتي استأثرت بنحو ٧٣٪ من إجمالي تجارة مصر مع أفريقيا جنوب الصحراء خلال المدة المذكورة. وبإضافة أوغندا، وزيمبابوي، ومالاوي وساحل العاج، ونيجيريا لتلك الدول، فإن النسبة تصل إلى ٩٠٪. أما باقي الدول الأفريقية غير العربية فكانت تربطها بمصر علاقات تجارية محدودة جداً^(٤٥).

ولم يقتصر الأمر على التركيز الجغرافي فحسب، وإنما امتد أيضاً إلى التركيب السلعي للتجارة، حيث استحوذت سلعتان فقط، هما الشاي والنفط، على النسبة الأكبر من هذه التجارة، خلال المدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، بواقع ٤٥٪ للشاي، و ٤٠٪ للنفط^(٤٦).

وبعد انضمام مصر للكوميسا، تحسن الأمر بعض الشيء كأرقام مطلقة للتجارة. لكن بوجه عام ظلت واردات مصر من دول أفريقيا جنوب الصحراء أكبر من صادراتها في أغلب الحالات. وهو ما أدى إلى وجود حالة من العجز في الميزان التجاري المصري لصالح الدول الأفريقية، خاصة خلال المدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. إلا أن هذا الأمر تغير نسبياً بدءاً من العام ٢٠٠٧، ثم العام ٢٠٠٨. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

الميزان التجاري بين مصر والقارة الأفريقية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨)

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الميزان التجاري	١٢٠-	٢٨٣-	٣٣٩-	٢٥٢-	١٨٩	١٢٠٧
الصادرات المصرية	٥٠٦,٢	٤٩٧,٩	٧٣٨	٦٧٠,٤	١٠٥٥	٣١٤٠
الواردات المصرية	٦٢٥,٨	٧٨٠,٧	١٠٧٧	٩٢٢,٢	٨٦٦	١٩٣٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨.

لكن بالرغم من ذلك، استمر حجم التجارة المصرية مع أفريقيا جنوب الصحراء ضئيلاً للغاية، حيث كشفت بعض التقديرات أن صادرات مصر إلى الدول الأفريقية جاءت في المركز السابع بين صادرات مصر للعالم الخارجي عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وذلك بقيمة بلغت ٦٣٩,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ٢,٥٪ من قيمة الصادرات المصرية للخارج. وكذا فإن واردات مصر من الدول الأفريقية جاءت في المركز الثامن بين واردات مصر من العالم الخارجي، حيث بلغت قيمتها ٤١٠,٣ مليون دولار بنسبة ٨,٠٪ من قيمة واردات مصر من الخارج. وهو ما جعل الدول الأفريقية تأتي في المرتبة الثامنة من حجم تجارة مصر الخارجية، حيث تمثل ٤,١٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية^(٤٧).

وحتى بالنسبة للدائرة الأضيقة، وهي دول حوض النيل، والتي تشترك مع مصر في عضوية كوميسا، فإن حجم التبادل التجاري معها ظل محدوداً للغاية. ففي العام

٢٠٠٨ كان حجم التبادل التجاري بين مصر ورواندا ١٠ مليون دولار، ومع بروندي ١٢ مليون دولار، ومع تنزانيا ٤, ٢٢ مليون دولار، ومع أوغندا ٣٠ مليون دولار، ومع إثيوبيا ١٣١ مليون دولار، ومع كينيا ٢٠٥ مليون دولار، حيث ارتفعت أرقام التجارة نسبياً مع كينيا؛ بسبب تزايد صادرات الشاي الكيني إلى مصر^(٤٨).

وبالطبع هذه الأرقام تعتبر شديدة التواضع، ولا يمكن مقارنتها بحجم التجارة بين بعض القوى الإقليمية والقارة الأفريقية، مثل تركيا، التي بلغ حجم تجارتها مع الدول الأفريقية عام ٢٠١٠ نحو ٣٠ مليار دولار، بما يفوق حجم التجارة المصرية مع القارة بنحو ٣٠ ضعفاً^(٤٩). وهو ما يحدّض الحجاج التي يسوقها المسؤولون المصريون لتبرير ضعف حجم التجارة المصرية مع أفريقيا، من قبيل صعوبات النقل، وتكاليف الشحن، وضعف القطاع المصرفي، وعدم الأمن، وغيرها.

٦. ضعف الاستثمارات المصرية في أفريقيا

بالرغم من وجود مؤشرات على آفاق واعدة لفرص الاستثمار المصري في أفريقيا، لا سيّما في دول حوض النيل، لكن مازالت الاستثمارات محدودة بين مصر وأفريقيا، نتيجة الصعوبات العملية التي تواجه المستثمرين المصريين، ونقص الدعم الحكومي المصري لشركات القطاع الخاص المصري العاملة في أفريقيا. ومن ثم ظل حجم الاستثمارات المصرية في أفريقيا - بما في ذلك دول حوض النيل - أقل بكثير مقارنة باستثمارات المنافسين الإقليميين الآخرين مثل: تركيا، وإيران، وإسرائيل، ودول الخليج العربي.

وعلى سبيل المثال، مازالت مصر تركز في علاقاتها مع كل من: أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، على التبادل التجاري، وتقديم المساعدات المالية والفنية، مع إغفال تطوير قطاع الاستثمار. وحتى بالنسبة لإثيوبيا التي بلغ حجم الاستثمارات المصرية فيها مليار دولار عام ٢٠٠٨، فإن مصر جاءت في مرتبة تالية لإسرائيل والسعودية، من حيث حجم الاستثمار في إثيوبيا، حيث استحوذت إسرائيل على ما نسبته ١٨، ٧٪ من الاستثمارات

الأجنبية في إثيوبيا، مقابل ١, ٣٪ للاستثمارات السعودية. بالإضافة لذلك فقد سبق مصر كل من: الصين، والهند، وتركيا، إلى إنشاء منطقة صناعية في إثيوبيا^(٥٠).

وحتى في الحالات التي تم فيها توقيع عقود استثمارية جديدة، فإن تنفيذ هذه الاستثمارات فعلياً يواجه تحديات عدة. على سبيل المثال، فإنه بالرغم من زيادة حجم الاستثمارات المصرية في السودان إلى نحو ٥, ٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٨٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢، إلا أنه كانت ثمة كثير من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي أثرت على تنفيذ هذه الاستثمارات، حتى أن جملة ما تم تنفيذه، فعلياً، من المشروعات المصدق عليها، لم يتجاوز ١٥٪ من إجمالي العقود الاستثمارية^(٥١).

رابعاً - أسباب تراجع الدور المصري في أفريقيا

هناك العديد من الأسباب التي تُفسر تراجع الدور المصري في أفريقيا، على الأقل خلال العقود الثلاثة الماضية، ولعل من أهمها ما يلي:

١. غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف الإرادة السياسية

كانت العلاقات المصرية - الأفريقية، خلال عهد مبارك، تدار بشكل عشوائي ومتقطع؛ نتيجة لعدم وجود منهج واضح للعمل، والاعتماد على التكتيكات المؤقتة، وأسلوب رد الفعل، وليس المبادرة والتحرك الاستراتيجي.

ومن ثم كانت الدبلوماسية المصرية إزاء أفريقيا دبلوماسية «منسحبة»، ولم يكن ثمة خطاب مصري واضح ومتكامل، سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، إزاء القارة الأفريقية، طوال العقود الماضية، سواء في الوثائق أو الخطط الرسمية، أو حتى لدى أحزاب وتنظيمات المعارضة السياسية. بل كانت تدار العلاقات في كثير من الملفات المهمة،

مثل السودان والمياه، بشكل سرى غامض، من خلال إعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة الاستخباراتية، بعيداً عن الرقابة البرلمانية، وفي غياب أي دور حقيقي للمتخصصين^(٥٢).

لذا ظلت مصر غائبة عن أفريقيا، بمعيار الفاعلية؛ فأصبحت تتصرف وكأنها ضيفاً على القارة وليست جزءاً أصيلاً منها. وتأرجحت العلاقات بينها وبين كثير من دولها، خاصة في حوض النيل، بين القوة والضعف.

ولم تجد السياسات المصرية في أفريقيا من يحرص على صياغتها، أو تنفيذها، أو تقويمها، في ظل ضعف فاعلية كثير من المؤسسات الرسمية المعنية بأفريقيا، وكذا ضعف تنظيمات المجتمع المدني المعنية بتفعيل العلاقات الشعبية وغير الرسمية المصرية - الأفريقية، مثل أسرة وادي النيل. وتجمد نشاط البعض الآخر، مثل «المجلس المصري للشئون الأفريقية». هذا بالإضافة إلى تجاهل توصيات المراكز البحثية، والمؤتمرات والندوات الأكاديمية المعنية بتفعيل الدور المصري في القارة^(٥٣).

ومن أبرز الأمثلة التي تدل على غياب الرؤية الاستراتيجية للقيادة المصرية، مسألة استقلال إريتريا، وانفصال جنوب السودان. ففي الحالة الأولى، ظلت مصر تؤيد إثيوبيا ضد استقلال إريتريا، دون أن تعي تطورات الأوضاع على أرض الواقع، حتى فوجئت باستقلال إريتريا عام ١٩٩٣، الأمر الذي اضطر الرئيس المصري إلى زيارة إريتريا لتهنئة قياداتها بالاستقلال، في محاولة متأخرة لتحسين العلاقات معها، في الوقت الذي كانت القيادة الإريتريّة قد حسمت فيه موقفها، بالانضمام إلى «منظمة الوحدة الأفريقية»، وليس إلى «جامعة الدول العربية».

وبالنسبة لانفصال جنوب السودان، فقد ركزت مصر في تعاملها مع هذه المسألة على التعامل مع الحكومة السودانية، ولذلك فإنها تأخرت جداً في فتح قنوات اتصال مع قيادات «الحركة الشعبية لتحرير السودان». كما أن مصر ركزت على حماية الحفاظ على وحدة السودان، دون أن تضع استراتيجية مسبقة لتفعيل العلاقات مع جنوب السودان؛ إذا ما حدث الانفصال. ولذلك لا يزال المشهد مرتبكاً في العلاقات بين مصر وجنوب السودان بعد انفصاله في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

ويفسر البعض ذلك بأن القيادة المصرية اعتمدت على التاريخ المصري في أفريقيا. ولم تستوعب المتغيرات التي طرأت على القارة بعد «الحرب الباردة»، والتي كانت تستوجب صياغة استراتيجيات جديدة، وآليات مناسبة في التعامل مع قضاياها، مغايرة لمسألة محاربة الاستعمار والعنصرية، التي ارتكز عليها الدور المصري في أفريقيا خلال العهد الناصري^(٥٤).

بالإضافة لذلك فإن القيادة المصرية ظل نشاطها مشتت بين المنطقة العربية من جهة، والإسلامية من جهة ثانية، والأفريقية من جهة ثالثة. لكن تركيزها الأكبر كان في المنطقة العربية بطريقة. وحيث إن القضية الإسلامية كانت شبه غير موجودة على الأجندة المصرية في عهد مبارك، فكانت المنطقة الأفريقية تأتي دائماً في المرحلة الثانية بعد المنطقة العربية^(٥٥).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز المفاضلة بين الدائرة العربية والدائرة الأفريقية. فكلاهما محوري بالنسبة إلى مصر. فإذا تحدثنا عن المصالح المعيشية لمصر فتحتل أفريقيا الأولوية، وإذا تحدثنا عن مصالح مصر الحضارية والثقافية، فإن المنطقة العربية تحتل الأولوية، فحيثما تكمن المصالح تتحدد الأولويات.

٢. نقص وسوء تخصيص الإمكانيات للقيام بدور أفريقي فاعل

إن القيام بدور إقليمي فاعل في أفريقيا يتطلب دائماً من الدولة المصرية أن ترصد في سبيل ذلك الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، ولكن هذه الإمكانيات كانت قليلة جداً على المستويين، المادي والبشري. كما أسيء تخصيصها بشكل واضح.

وقد فسر البعض ذلك بعدم اكتراث القيادة المصرية بتخصيص ميزانية مناسبة للقارة الأفريقية في الموازنة العامة للدولة، حيث دأبت الخارجية المصرية على تأكيد دور العامل المادي في إضعاف قدرة مصر على القيام بدور فاعل في القارة، دون أن تستجيب القيادة السياسية بزيادة الموازنة الخاصة بالمؤسسات المصرية المعنية

بالعلاقات المصرية - الأفريقية، وفي مقدمتها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا».

وعلى مستوى الكوادر البشرية المتخصصة في الشأن الأفريقي، فإن مصر تعاني، تاريخياً، من نقص في هذه الكوادر، كمّا وكيفاً. ويعود ذلك إلى تراجع وضعية الدراسات الأفريقية في مصر، حيث لا يتجاوز عدد الأكاديميين المصريين المختصين في الشأن الأفريقي ٢٠٠ باحثاً، من ضمن ٩٠ مليون مواطن مصري. كما أن الطلاب والباحثين في الجامعات المصرية باتوا يهربون من دراسة هذه القارة. فضلاً عن ندرة الدوريات العلمية المتخصصة في الشؤون الأفريقية، أو عدم انتظام صدورها في كثير من الحالات^(٥٦).

وقد ساهم ذلك في نقص البيانات عن أفريقيا وتقادمها، بما في ذلك البيانات الخاصة بالدائرة الأهم في العلاقات المصرية الأفريقية، وهي دائرة حوض النيل. بل إن المجال الأفريقي بات يُنظر إليه كنوع من العقاب لمن يعمل فيه، وقد نجد هذا ماثلاً في وزارة الخارجية، حيث صار الاشتغال بالهم الأفريقي مشكلة للمسؤولين المصريين.

٣. عدم تنفيذ معظم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني

عقدت مصر المئات من الاتفاقيات الخاصة بدعم التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الأفريقية، لكن هذه الاتفاقيات لم يتم تفعيلها، أو العمل بمقتضاها في كثير من الأحيان؛ وهو ما يؤثر بالسلب على العلاقات المصرية - الأفريقية.

ولعل مراجعة هذه الاتفاقيات يوحى بعدم وجود سياسة واضحة، أو تخطيط مسبق قبل توقيعها. ففي إطار «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، بلغ عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول الأفريقية ٦١ اتفاقية، وذلك منذ انطلاقة عام ١٩٨١ حتى ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢. وبمراجعة هذه الاتفاقيات لوحظ أن نصيب دول حوض النيل منها لم يتجاوز ٨ اتفاقيات فقط، وأن الكثير من هذه الاتفاقيات لم يدخل حيز النفاذ الفعلي^(٥٧).

وعلى سبيل المثال، لم يتم تنفيذ معظم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، التي وقعتها مصر مع السودان، في إطار ميثاق التكامل بين البلدين. وحتى بالنسبة لاتفاق الحريات الأربع، الذي تم توقيعه بين البلدين، فإن كثير من بنوده لم تنفذ فعليًا على أرض الواقع.

وينطبق ذلك، أيضًا، على اللجان المشتركة بين مصر والدول الأفريقية، والتي تظل غير مفعلة في أغلب الأحيان. بل إنها لا تنتظم أساسًا في انعقادها، حيث تتأثر بتقلبات العلاقات السياسية بين مصر وتلك الدول. ومثال ذلك اللجنة المشتركة بين مصر وإثيوبيا، التي انعقدت للمرة الأولى عام ١٩٨٧، وظلت غير مفعلة لأكثر من ١٧ سنة متواصلة، قبل أن تعاود نشاطها في يوليو/ تموز ٢٠٠٦^(٥٨)، واللجنة المشتركة بين مصر والسودان، والتي توقفت عن الانعقاد لمدة عشرة أعوام، خلال المدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، إثر التوتر في العلاقات بين الجانبين، على خلفية الاتهامات التي طالت النظام السوداني بدعم محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا.

وحتى بالنسبة للمبادرات المصرية التي يتم طرحها في أفريقيا، فهي لا تعدو أن تكون نوع من المزايدة السياسية، أو الدعاية الإعلامية. بما في ذلك المبادرات الثلاث التي طرحها الرئيس المصري شخصيًا خلال قمة «الاتحاد الأفريقي» في أبوجا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، والتي تتعلق بإنشاء قناة فضائية أفريقية، والربط الكهربائي بين الدول الأفريقية، ومواجهة الأمراض المعدية والمستوطنة والإيدز. إذ طويت صفحة هذه المبادرات بمجرد طرحها، ولم تجد من يطبقها على أرض الواقع، ولم يسأل عنها أحد بعد ذلك.

٤. تصاعد أدوار القوى الأفريقية والإقليمية المنافسة

تعرض الدور المصري في أفريقيا لمنافسة شديدة من جانب قوى أفريقية وإقليمية منافسة، تسعى هي الأخرى للعب دور إقليمي فاعل، وفي مقدمة القوى الأفريقية

تأتى جمهورية جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وليبيا^(٥٩). أما القوى الإقليمية فأهمها: تركيا، وإيران، وإسرائيل.

بالنسبة للقوى الأفريقية، انطلقت جنوب أفريقيا في ربوع القارة بعد انتهاء النظام العنصري فيها رسمياً، يحدوها الأمل في محو صورة جنوب أفريقيا العنصرية، والقيام بدور إقليمي فاعل، بل وتمثيل أفريقيا بمقعد دائم مصحوب بحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي.

وهي بحق تملك الكثير من المؤهلات التي تكفل لها تحقيق أهدافها. فهي مسئولة عن ٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لجماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي «سادك». كما أنها صاحب أكبر ناتج محلي إجمالي في أفريقيا قاطبة، حيث تسهم وحدها بنحو ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، وهي أكبر قوة عسكرية وصناعية في القارة^(٦٠).

في هذا الإطار، تبنت جنوب أفريقيا سياسة خارجية تقوم على مبدئين هما: التعاون والأمن، تجاه جميع دول القارة الأفريقية، انطلاقاً من رؤية شاملة واسعة النطاق بالنسبة لمستقبل القارة، وسبل تحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم فقد انخرطت جنوب أفريقيا بقوة في تسوية الصراعات الأفريقية، في بوروندي، وأنجولا، والكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي، وليسوتو. كما أنها تعد من أهم الداعمين لجهود التكامل الإقليمي في إطار «سادك»، و«الاتحاد الأفريقي». بالإضافة إلى دورها في خدمة قضايا القارة، والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية، ومن ذلك «حركة عدم الانحياز»، و«لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، ورئاستها للمجلس المشترك لمحافظي «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، خلال عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، وعضويتها في مجموعة العشرين، واستضافتها لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، في الفترة من ٣١ أغسطس/ آب إلى ٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١^(٦١).

الأمر ذاته ينطبق على نيجيريا، فهي الدولة النفطية الأولى في القارة، وصاحبة ثاني أكبر احتياطي في أفريقيا بعد ليبيا، وسابع مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها تقوم بدور فاعل في تسوية الصراعات في القارة قاطبة، بالإضافة إلى قيادة عمليات التدخل العسكري لمواجهة الصراعات، وإقرار الديمقراطية في إقليم غرب أفريقيا، مثلما حدث من قبل في ليبيريا، وسيراليون، وساحل العاج، وغينيا بيساو؛ الأمر الذي جعلها تطالب بتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الدولي، في حال إقرار توسيعه، بالحصول على مقعد دائم في المجلس، مشفوعاً بحق الفيتو.

أما ليبيا، فقد سعت للعب دور إقليمي فاعل، منطلقة من طموحات العقيد الليبي معمر القذافي في القيام بدور رائد في وحدة القارة، من خلال «الاتحاد الأفريقي»، وتجمع الساحل والصحراء. وفي هذا السياق، لعبت المعونات والاستثمارات الليبية في أفريقيا دوراً مهماً في ظهور ليبيا كفاعل أساسي في القارة الأفريقية. وإن كان من المتوقع تراجع الدور الليبي في القارة بعد سقوط نظام القذافي في نهاية العام ٢٠١١.

وبالإضافة إلى القوى الأفريقية الصاعدة، شهدت القارة الأفريقية تنافساً قوياً من جانب عدد من القوى الإقليمية من خارج القارة، وفي مقدمتها تركيا، وإيران، وإسرائيل، وذلك من أجل الفوز بنصيب من السوق الأفريقية، وتأمين الحصول على المواد الخام، وزيادة استثماراتها في القارة، واكتساب تأييدها لقضاياها في المحافل الدولية المختلفة.

بالنسبة لتركيا، فهي تملك رصيذاً تاريخياً في أفريقيا الشمالية والشرقية، حيث دافعت عن المنطقتين في عهد الدولة العثمانية ضد الهجمات الإسبانية والبرتغالية، وذلك في عصر تجارة الرقيق. وهذا الرصيد إلى جانب كونها دولة مسلمة يسر عودتها لأفريقيا كقوة اقتصادية إقليمية. ومن ثم باتت تركيا تفضل المدخل الاقتصادي والتجاري إلى شعوب هذه القارة، التي تطلق عليها تركيا «أم البشرية»، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، حيث تسهم تركيا من خلال «وكالة التنمية الدولية والتعاون» في توفير المساعدات التنموية والإنسانية للدول الأفريقية المنكوبة بالصراعات، والحروب الأهلية، والكوارث الطبيعية.

أما إيران، فقد سعت في البداية إلى تصدير الثورة الإسلامية والمذهب الشيعي إلى أفريقيا، لا سيّما شرق القارة، القريب منها، وغربها. بيد أن ذلك لم يجد قبولا لدى الأفارقة المسلمين، الذين يعتنقون المذهب السني، سواء السنة الشافعية مثل مصر والصومال، أو السنة المالكية مثل المملكة المغربية.

ولذلك اتجهت إيران إلى مداخل جديدة للنفاذ إلى أفريقيا، أهمها: تقديم نفسها للأفارقة كنموذج تنموي، يتبنى رؤية متطورة للتحديث، ويسعى لتحقيق التنمية، بالاعتماد على المقدرات القومية والشباب الأكفاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. مع إبراز دور إيران كشريك تنموي، قادر على طرح المبادرات وتقديم المساعدات اللازمة، لدعم العملية التنموية في أفريقيا. بالإضافة إلى تدعيم دور المجتمع المدني في تفعيل العلاقات الإيرانية - الأفريقية، وتأكيد تضامن إيران مع قضايا القارة^(٦٢).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران تحرص على التركيز على القضايا وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفارقة وبمستقبلهم، مثل قضايا التنمية، ومحاربة الفقر، والاستثمار والتجارة، الأمر الذي لعب دورا مهما في خلق درجة عالية من التقبل الأفريقي للدور الإيراني في القارة، خاصة في ظل حرص إيران على عدم التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية.

أما إسرائيل، فقدت اعتمدت بداية على المداخل الأمنية والاقتصادية، ثم أدخلت إلى جانبها مداخل أخرى أهمها: المدخل العقدي، والمدخل الرياضي؛ حيث ينصرف المدخل العقدي إلى محاولة الربط الأيديولوجي بين الفكر السياسي والعقائد اليهودية والجماعات الأفريقية المختلفة مثل التوتسي في البحيرات العظمى، والدينكا في جنوب السودان، وكذا التركيز على الارتباط بين الحركة الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية، وأن كلا من اليهود والأفارقة قد تعرضوا لاضطهاد مشترك، وأنهما من ضحايا التمييز العنصري، ما يخلق أرضية مشتركة للتعاون بين الطرفين. أما المدخل الرياضي،

فيتمثل في السعي للمزاوجة بين استثمار المواهب الرياضية في أفريقيا، وتكريس الانتماء لإسرائيل، والتعاطف معها في نفوس الشباب الأفريقي^(٦٣).

ونتيجة لذلك، شهدت العلاقات بين هذه القوى الإقليمية والقارة الأفريقية تطورات مهمة، يمكن تبينها من خلال الزيارات المتبادلة، ورفع مستوى العلاقات بين بعض هذه القوى وأفريقيا إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وتنامى حجم التبادل التجاري كل مع الدول الأفريقية.

ولا شك أن تعدد المنافسين للدور المصري من داخل وخارج القارة، وغياب الرؤية والإرادة المصرية في القيام بدور فاعل في القارة، قد أسهم في زيادة تراجع الدور المصري في أفريقيا، في ظل أوضاع جديدة، يمارس فيها الاقتصاد دورًا حاسمًا في التأثير على سياسات الدول الأفريقية.

٥. السلبات المرتبطة بأداء المؤسسات المصرية

هناك الكثير من السلبات المرتبطة بعمل المؤسسات المصرية التي تعنى بالتعامل مع الأفارقة، سواء داخل أو خارج مصر، خاصة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام، وهي المجالات المرتبطة بتكوين الرأي العام والصور الإدراكية للشعوب.

ففي المجال التعليمي، على سبيل المثال، وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبه الأزهر الشريف في نشر الإسلام في أفريقيا، وأن الطلاب الأفارقة يمثلون نحو ٧٠٪ من الدارسين الأجانب بالأزهر الشريف، وأن نسبة مبعوثي الأزهر في أفريقيا تصل إلى ٦٥٪ من إجمالي المبعوثين الأزهريين في العالم؛ إلا أنه توجد الكثير من المعوقات التي تحد من دور الأزهر في أفريقيا^(٦٤).

إذ تكشف بيانات الطلاب الوافدين عن عدم وجود معيار محدد لتوزيع الطلاب الوافدين على التخصصات المختلفة، أو لتحديد عدد الطلاب من كل دولة، بالقياس إلى أهميتها للمصالح المصرية في أفريقيا. كما أن معظم المبعوثين يتركزون في الغرب

والوسط الأفريقي، وبعض بلدان شرق أفريقيا مثل: السودان، والصومال، وجيبوتي. في حين تقل أعداد الطلاب من دول مهمة أخرى مثل: إثيوبيا وكينيا، دون تقديم مبررات منطقية تفسر ذلك.

كما يلاحظ تدنى نسبة الطالبات الأفريقيات بين الحاصلين على المنح الدراسية في مصر، بما لا يتجاوز ١٠٪، وذلك بالرغم من أهمية دور المرأة في المجتمعات الأفريقية؛ ففي العام ١٩٩١/١٩٩٢، على سبيل المثال، كان عدد الطالبات الأفريقيات الملتحقات بجامعة الأزهر ١٨١ طالبة من بين ١٩٦٤ وافداً أفريقياً، وذلك بنسبة ٩,٢٪ فقط^(٦٥).

كذلك يلاحظ أن غالبية المنح التي تقدمها الجامعات المصرية للطلاب الأفارقة تنصرف إلى دراسة العلوم الشرعية، وهي على أهميتها الكبيرة، إلا أنها لا تعبر عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية من جهة، ولا تحقق للطلاب طموحاته العملية المستقبلية من جهة أخرى، كما أن مثل هذا الخريج بالتبعية لن يكون عنصرًا فاعلاً في مجتمعه بالشكل الذي يخدم المصالح المصرية من جهة ثالثة. وعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات المتاحة المتعلقة بتوزيع الطلاب الأفارقة على التخصصات الجامعية المختلفة عام ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ارتفاع عدد طلاب الدراسات الإنسانية إلى ١٥٨٨ طالباً وطالبة، وذلك مقارنة بطلاب العلوم الطبيعية، الذين بلغ عددهم خلال العام نفسه ١٩٥ فقط^(٦٦).

بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب وطريقة التعامل الجافة مع الطلاب الأفارقة الدارسين في مصر له انعكاساته الكبيرة، سلباً أو إيجاباً، على صورة مصر ودورها الأفريقي، ذلك أن افتقار الوعي بكيفية التعامل مع هؤلاء الطلاب، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث ساهمت بعض الممارسات العملية السيئة في تقويض الجهود الرسمية لكسب تعاطف شعوب الدول الأفريقية تجاه مصر.

ونتيجة لهذه السليبيات سجلت أعداد الطلاب الأفارقة الدارسين بالجامعات والمعاهد الفنية بمصر تراجعاً شبه مستمر، وصل إلى ذروته في منتصف الثمانينيات

من القرن المنصرم، حيث بلغ عددهم ٢٨٤٠ طالبًا وطالبة عام ١٩٦٦، ثم هبط العدد ليصل خلال العام الجامعي ١٩٨٥/١٩٨٦ إلى ٢٠٨ فقط^(٦٧).

وبالنسبة للمبعوثين المصريين للعمل في الدول الأفريقية، فإن الاعتماد على استيفاء شرط التخصص فحسب، وعدم مراعاة الكفاءة والخبرة بالشئون الأفريقية، قد ساهم في إيفاد مبعوثين يجهلون واقع المجتمعات الأفريقية، ولغات وعادات الشعوب الموفدين إليها، حيث يتعامل هؤلاء مع الأفارقة من منطلق الوظيفة، وليس من كونهم يؤدون رسالة سامية نحو الأشقاء الأفارقة؛ مما جعلهم غير قادرين على القيام بأي دور حقيقي في تعزيز العلاقات المصرية - الأفريقية، بل أدى ذلك إلى عزلهم عن المجتمعات الأفريقية في كثير من الأحيان، مما أعطى انطباعًا خاطئًا لدى الأفارقة بوجود نوع من الاستعلاء لدى المصريين العاملين بأفريقيا، ومن ثم تحقيق نتائج عكسية^(٦٨).

والأكثر أهمية من ذلك أنه لا توجد متابعة أو تواصل مع الطلاب والمتدربين الأفارقة في مصر، بعد انتهاء مهامهم التعليمية أو التدريبية، وعودتهم إلى بلادهم، ومن ثم يكون الأمر وكأن مصر «تحرث في البحر»، وأنها تحرم نفسها من مميزات التواصل مع الأفارقة من خريجي الجامعات المصرية، خاصة أن الكثيرين منهم يتقلدون مناصب مهمة في بلادهم.

وعلى سبيل المثال، فإن مصر التي خرجت الآلاف من أبناء السودان في جامعة القاهرة «فرع الخرطوم» لم تجد من هؤلاء الخريجين من يدافع عن فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عندما صادرتة الحكومة السودانية، وحولته إلى ما سمي بجامعة النيلين.

وعلى الصعيد الثقافي، اتخذت الحكومة المصرية قرارًا خاطئًا بإغلاق المراكز الثقافية المصرية في أواخر الستينيات، وذلك تحت وطأة الظروف الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في فقدان مصر لدورها الثقافي التقليدي في أفريقيا، خاصة في إقليم حوض النيل، وفي دول غرب أفريقيا الإسلامية.

إذ انخفض عدد هذه المراكز من ١٥ مركزاً، في منتصف الستينيات، إلى أربعة مراكز فقط في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بواقع مركز ثقافي في كل من: الصومال، ونيجيريا، وسيراليون، وموريتانيا. ثم توقف نشاط اثنين منها (الصومال - سيراليون)؛ نتيجة للحرب الأهلية في الدولتين، حتى أنه منذ العام ٢٠٠١، لم يعد هناك سوى مركزين ثقافيين لمصر في أفريقيا جنوب الصحراء، أحدهما في نواكشوط (موريتانيا)، والآخر في كانو (نيجيريا)^(٦٩).

وعلى المستوى الإعلامي، فبالرغم من الجهد الموجه نحو أفريقيا، سواء من خلال القنوات الفضائية المصرية، الرسمية والخاصة، ومن قبلها الإذاعات الموجهة، فإنه يلاحظ استمرار وجود بعض السلبات التي تقلل من فاعلية هذا الجهد.

ومن أهم هذه السلبات أن نسبة يعتد بها من إرسال البرامج الإذاعية الموجهة لا يصل إلى المستمع الأفريقي لاعتبارات تقنية. وأن كثير من الإعلاميين الذين يتناولون الشأن الأفريقي ليسوا من المتخصصين، لذا يقع هؤلاء في العديد من الأخطاء التي تسيء إلى العلاقات المصرية - الأفريقية. كما أن كثير من المؤسسات الإعلامية لا تزال تركز على إبراز الجوانب السلبية عن أفريقيا، مثل أنباء المجاعات، والتصحر، والأوبئة، والحروب الأهلية. بالإضافة إلى أن الاهتمام الإعلامي بالقارة يعلو لبعض الوقت، ويخبو في فترات كثيرة، نظراً لارتباطه في الغالب بتغطية الزيارات الرسمية للمسؤولين المصريين لأفريقيا، أو تنظيم المؤتمرات الخاصة بأفريقيا في مصر. كما يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على تقارير وكالات الأنباء الغربية، بكل تحيزاتها، وعدم موضوعيتها تجاه القارة الأفريقية وشعوبها^(٧٠).

ولذلك لا يزال الإعلام المصري غير قادر على بلورة منظومة قيم تخدم الدور المصري في القارة. بل إنه لا يراعى في كثير من الأحيان الخصوصية الثقافية الأفريقية، حيث تتضمن بعض المواد الإعلامية مضامين عنصرية تسخر من الإنسان الأفريقي، أو تتعامل معه باعتباره «الآخر»، الذي يقع في مرتبة أدنى من المصري أو العربي. وما لم

يتم مراجعة مثل هذه المواد يصبح العمل الإعلامي المصري عبئاً على الدور المصري في أفريقيا، بل ومحبطاً لأي جهود تستهدف تعزيز هذا الدور في القارة^(٧١).

خامساً - آليات تفعيل الدور المصري في أفريقيا

إذا كانت دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية تحددها الثوابت الجغرافية والتاريخية، والحقائق السياسية، فإن المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة تفرض على مصر صياغة استراتيجية متطورة؛ للقيام بدور إقليمي فاعل في القارة الأفريقية، إذا كانت القيادة السياسية حريصة على استعادة المكانة الإقليمية لمصر، وتحقيق التقدم والتنمية لشعبها.

ولعل الحديث عن تفعيل الدور المصري في القارة يستدعي كلمات ماثورة للدكتور جمال حمدان، عندما شدد على ضرورة ألا تترك مصر في أفريقيا فراغاً سياسياً، أو فراغ قوة، كي لا يشغله الاستعمار الجديد أو القوى العظمى، ويحاصرها به من الخلف. وكذا لمواجهة النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا ومحاصرة أخطوطه، حتى لا يضمها إلى جانبه، أو يؤلب دولها ضد مصر والدول العربية^(٧٢).

وقد أصبح المناخ مؤائياً للقيام بدور مصري فاعل في أفريقيا، بعد قيام ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، وذلك بعدما أكد المجلس العسكري، والحكومة المصرية، ضرورة تبنى استراتيجية جديدة للتوجه إلى الدول الأفريقية، على المستويين، الرسمي والشعبي، بهدف استعادة الدور المصري الرائد في القارة، على اعتبار أن ذلك يمثل أمن وطني مصري.

وهنا أكد رئيس الوزراء المصري الأسبق، د. عصام شرف، لدى تقلده المسؤولية في مارس ٢٠١١، أن مصر عازمة على أن تكون أفريقيا دائماً في القلب والعقل، وفي مقدمة أولويات السياسة الخارجية المصرية، مضيفاً أن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من الدفع للعلاقات المصرية - الأفريقية في جميع المجالات، وأن مصر لن تتوانى عن تقديم المساعدة لأشقائها الأفارقة. في هذا الإطار، قام د. عصام شرف

بخمسة زيارات إلى الدول الأفريقية، في غضون ثلاثة أشهر من توليه منصبه، فزار كل من: السودان، وأوغندا، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وجنوب أفريقيا.

ومع تولي الدكتور محمد مرسى رئاسة الدولة، أعلن عزمه تفعيل الدور المصري في القارة، وفي هذا السياق زار د. مرسى إثيوبيا؛ للمشاركة في فعاليات القمة الأفريقية التاسعة عشر في يوليو/ تموز ٢٠١٢. كما زار أوغندا للمشاركة في احتفالات تنصيب الرئيس الأوغندي، والتقى خلال زيارته بعدد من قيادات دول حوض النيل والبحيرات العظمى.

فضلاً عن ذلك فقد زار رئيس الوزراء المصري د. هشام قنديل إثيوبيا، لتقديم عزاء مصر في رئيس الوزراء الإثيوبي، ملس زيناوي. وكذا دعت الكنيسة القبطية رئيس الوزراء الإثيوبي، هيلاميريام ديسالجين، للمشاركة في احتفالات تنصيب البابا تواضروس، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية. كما تبني الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٢ فقرة بشأن اعتزاز مصر بانتمائها إلى القارة الأفريقية.

وانطلاقاً من هذه التفاعلات النشطة في العمل المصري في أفريقيا، سوف تركز الورقة البحثية فيما يلي على بعض المقترحات لتعزيز الدور المصري في القارة الأفريقية في مختلف المجالات، ومن أهمها ما يلي:

١. تعزيز قوة مصر الداخلية

يوجد ارتباط وثيق بين فاعلية الدور المصري في محيطه الإقليمي، وقوة الجبهة المصرية الداخلية، ومدى نجاح مصر في تقديم «النموذج» لدولة عصرية، تحافظ على تفرداها، وتقضي على عوامل القصور التي تهدد جبهتها الداخلية بالتفكك، بسبب بطء الإصلاح السياسي، والتردد في تعميق مسيرة الديمقراطية.

وقد كشفت الخبرة التاريخية صحة هذا الاستنتاج، حيث ارتبط الدور المصري الإقليمي، قوة وضعفاً، بقوة أو ضعف مصر في الداخل. ولنقارن مثلاً دور مصر

الإقليمي في عهد محمد على، بدورها في ظل الاحتلال البريطاني، ثم دورها بعد ثورة ١٩٥٢، الذى وصل إلى أوج مجده، قبل أن يأخذ منحني هذا الدور في الهبوط، خلال عهد السادات، والنصف الأول من عهد مبارك، ثم اتجه نحو الاضمحلال والتقزم في النصف الثاني من عهد مبارك، تحديداً.

من هنا يمكن أن نفهم لماذا يحاول البعض تقويض استقرار مصر، وإضعافها اقتصادياً، واستدراجها إلى الانغماس في مشكلات محلية، حتى تنكفى على نفسها، وتشغل بمشاكلها دون القيام بدورها الإقليمي الطبيعي في القارة الأفريقية.

٢. وضوح الرؤية والهدف بالنسبة لدور مصر الأفريقي

إن أي دور إقليمي فاعل لا بد أن تسبقه رؤية واضحة لطبيعة هذا الدور، وأهدافه، وأدواته، ومصادر تهديده. فبدون بدون وضوح الرؤية والهدف، فإن أي عمل سوف يكون عشوائياً، ولن يؤدي نتائج المرجوة، سواء بالنسبة لمصر أو أفريقيا.

ومن ثم فلا بد من أن يأتي التحرك المصري إزاء أفريقيا، من تحديد واضح لوضع الدائرة الأفريقية بين دوائر حركة السياسة المصرية في الوقت الراهن، مع التمييز داخل الدائرة الأفريقية بين مستويات فرعية من أهمها: السودان، وحوض النيل، و«الاتحاد الأفريقي»، والتنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى. كما تبدو أهمية وجود عنوان واضح للسياسة المصرية في أفريقيا، يكون بمثابة مظلة لتوجيه هذه السياسة. ومن العناوين المقترحة: «الأمن والتنمية»، و«الوحدة الوطنية»، وغيرها.

ولا بد أيضاً للتحرك المصري في القارة أن يكون تحركاً استباقياً، ومستمرًا، وليس مجرد ردود أفعال لسياسات القوى المنافسة، أو مجرد دور شكلي يتم عبر وسائل تقليدية، ويهتم بالمشاركة الرمزية في الفعاليات الأفريقية، وتضخيم الوجود المصري في القارة عبر التركيز الإعلامي، دون أن يصاحب ذلك طرح المبادرات الواقعية القوية، والمتابعة المستمرة، والتقييم الذاتي.

لكن المشكلة هنا أن القيادة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير / كانون الثاني ٢٠١١، وبالرغم من تأكيدها على أهمية استعادة مصر لدورها الفاعل في أفريقيا، إلا أنها لا تزال تتعامل في بعض القضايا بذات الأساليب التقليدية التي دأب نظام مبارك على اتباعها. ومثال ذلك بالنسبة لقضية الأمن المائي، والعلاقات مع جنوب السودان، فما زالت مصر تركز على مشروعات من قبيل حفر الآبار الجوفية، وتطهير القنوات المائية، وهي مشروعات - وإن كانت مهمة - إلا أنها ليست مشروعات نوعية من قبيل مشروعات البنية الأساسية في مجال الكهرباء، والنقل، والاتصالات. فهذه هي المشروعات المطلوبة للجنوبيين، والتي ربما تقنعهم بالموافقة على تنفيذ مشروعات لاستقطاب الفوائد المائية، بما يسهم في ضمان أمن مصر المائي.

في المقابل، اتخذت إسرائيل العديد من السياسات الاستباقية في جنوب السودان، عبر استخدام سلاح المساعدات المالية، وتنمية البنية الأساسية، من أجل إقناع جوبا بالتشدد في الموقف التفاوضي مع مصر، بحيث تكون المقايضة هي تنفيذ مشروعات مائية في جنوب السودان، بما يزيد من كمية المياه المتدفقة إلى مصر، في مقابل موافقة مصر على تزويد إسرائيل بحصة من مياه نهر النيل، وذلك بالتنسيق مع باقي دول المنابع الأخرى، خاصة إثيوبيا وأوغندا، التي تملك علاقات قوية ومتنامية مع إسرائيل.

٣. إزالة المدركات السلبية المتبادلة

تبدو أهمية هذا الأمر في ضوء أن المدركات السلبية المتبادلة بين مصر والشعوب الأفريقية الأخرى دائماً ما تعوق إمكانيات التعاون بين الجانبين؛ وبالتالي فإن تحسين الصورة الإدراكية المتبادلة يعتبر هو البداية الصحيحة، أو التمهيد الذي يمكن على أساسه الانطلاق نحو تأسيس علاقات سياسية واقتصادية وثقافية متنامية بين مصر والدول الأفريقية الأخرى.

فعلى الجانب الأفريقي، تأثرت الصورة الإدراكية الخاصة بمصر بالكثير من المغالطات التي دأبت الكتابات الغربية على ترويجها بقصد الإساءة إلى العلاقات

العربية - الأفريقية، ومنها الإصرار على تقسيم أفريقيا إلى قسمين منفصلين هما: أفريقيا العربية، التي تقع شمال الصحراء، وأفريقيا السوداء أو الزنجية، والتي تقع جنوب الصحراء، مع التقليل من أهمية الروابط التاريخية، والجغرافية، والإثنية، واللغوية، والدينية التي تربط بينهما^(٧٣).

كما دأبت الكتابات الغربية على التشكيك في حقيقة الانتماء الأفريقي لمصر والدول العربية في شمال أفريقيا، مع اتهام العرب دائماً بالتحيز للأطراف العربية في حالة حدوث نزاع بين دولة عربية وأخرى أفريقية، مثل النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا، وبين الصومال وإثيوبيا، وبين جيبوتي وإريتريا، واليمن وإريتريا، مع التوصيف الخاطئ لبعض الصراعات بأنها صراعات عربية - أفريقية، مثلما هو الحال في الصراع في دار فور منذ فبراير/ شباط ٢٠٠٣^(٧٤).

هذا بالإضافة إلى الحرص على تعميق مشاعر الكراهية والعداء وعدم الثقة عند الأفارقة تجاه العرب، وذلك من خلال تكرار وصف العرب بسمات من قبيل الاستعلاء، والعنصرية، والاستغلال للأفارقة. والزعم بأن العرب يريدون إعادة استعمار أفريقيا عبر نشر الثقافة العربية، والدين الإسلامي في القارة^(٧٥).

ففي السودان، على سبيل المثال، تتحدث كتب التاريخ عما يسمى: «الغزو المصري للسودان». وفي جنوب السودان يوصف العرب بـ «الجلابة»، في إشارة إلى دورهم في تجارة الرقيق في القارة الأفريقية. وفي أوغندا، وضع الإنجليز في مكان بارز في جامعة ماكيري لوحة تمثل الإرساليات التبشيرية الغربية، وقد جاءت لتخليص الأفارقة من أغلال الرق التي كبلهم بها العرب. وهناك أمثلة عديدة أخرى تصور العرب على أنهم متخلفون، ولا تتسق أقوالهم مع أفعالهم، وأنهم انتهازيون، ومن ثم فهم لا يقدمون المعونات للأفارقة، إلا في مقابل تأييد الأفارقة للقضايا العربية^(٧٦).

من هنا يمكن تفسير الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر والعرب بوجه عام، مثلما يحدث في إثيوبيا، خاصة قبيل الانتخابات العامة، حيث دعت بعض الصحف الإثيوبية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ووصفها بأنها «هبة إثيوبيا»، وأنها

تحريك المؤامرات لكى تحرم دول المنابع من حقوقها الطبيعية في النهر وإطعام شعوبها، والارتقاء بمستوى معيشتهم^(٧٧).

وعلى الجانب المصري، ترتبط أفريقيا في أذهان قطاع غير قليل من المصريين بالأوبئة والتصحر والمجاعات والحروب الأهلية، وأنها دائماً ما تمثل عبئاً على مصر، باعتبارها في حاجة مستمرة إلى المساعدات، وإلى المشروعات التنموية التي تنوء بها قدرات مصر. لدرجة أن البعض يطالب بالانغلاق على الذات المصرية، لبناء مصر أولاً، بدعوى أن القدرات الاقتصادية لمصر لا تكاد تكفيها، ولا تؤهلها للقيام بدور فاعل في القارة الأفريقية.

لذا فإن تفعيل الدور المصري في أفريقيا يقتضى توضيح صورة مصر الحقيقية، وإبراز كيف أن الهوية الأفريقية هي جزء أصيل من الهوية المصرية، وأن اللغة العربية تركت آثارها في اللغات الأفريقية مثل النوبية، والهوسا، والسواحلية، والصومالية، وأن مصر كانت وستظل جسراً للتواصل العربي - الأفريقي^(٧٨).

ومن المهم أيضاً كشف كافة أبعاد الواقع الأفريقي، وعدم الاعتماد على الكتابات الغربية وحدها في استقاء المعارف والبيانات عن أفريقيا، وضرورة إعادة كتابة تاريخ العلاقات في القارة الأفريقية، بالتأكيد على الروابط المشتركة العربية - الأفريقية.

ومثال ذلك تأكيد البعض أن سكان إثيوبيا الأوائل كانوا من القبائل الحامية التي زحفت إلى تلك البلاد عن طريق مصر والنيل والجزيرة العربية، وأن المصريين القدماء أقاموا صلات قوية معها، وأن المسيحية دخلت إليها عن طريق البطارقة المصريين في القرن الرابع الميلادي، وأن التقويم الإثيوبي مأخوذ عن التقويم المصري القديم، وأن التاريخ القبطي ذكر إثيوبيا باسم «أبيسي»، أي الأراضي المحاطة بالصحارى، في حين أن اللفظ الإنجليزي «ethiopia» أي الحبشة، هو في الأساس مأخوذ عن اللفظ العربي «حبش»، بمعنى مجموعة من الأقوام أو الأجناس المختلطة^(٧٩).

وتبدو أيضًا أهمية إبراز مساهمة مصر في كشف منابع النيل الإثيوبية والاستوائية. وتوضيح دور العرب الحقيقي في تجارة الرقيق الأفريقية، وأنهم عانوا من ويلات العبودية مثل الأفارقة. وكذا بيان دورهم المحوري في نشر الإسلام في ربوع القارة، من خلال التجار والدعاة. وكشف حقيقة الوجود المصري في السودان، وكيف أن مصر ساهمت في تحديد النطاق الجغرافي للسودان بحدوده الحالي، وأنها ساهمت في تنمية السودان، وكانت تسد العجز في ميزانيته، بالإضافة إلى دورها في توقيع اتفاقية الجلاء عن السودان^(٨٠).

ولا شك أن إزالة المدرجات السلبية المتبادلة من شأنه أن يعمق التواصل الحضاري والثقافي والسياسي والاقتصادي مع القارة. إلا أنه يشترط أن يصاحب ذلك جهود حقيقية متواصلة، تستفيد من الماضي وتعمل لأجل المستقبل.

وهنا تبدو أهمية إنشاء قناة فضائية مصرية موجهة لأفريقيا، حتى يمكن لمصر أن تبث منظومة قيمها إلى القارة بشكل أكثر حرفية واستمرارية وأقوى فاعلية، في عصر تتنافس فيه الدول على ممارسة التأثير والنفوذ السياسي والثقافي.

ومن اللازم أيضًا الاهتمام بتوعية المصريين وغيرهم من الشعوب الأفريقية بالتراث الحضاري والثقافي المشترك، وذلك عبر وسائل عديدة أهمها: تفعيل حركة ترجمة الكتب والوثائق الأفريقية إلى اللغة العربية، والعكس أيضًا. والتوسع في إصدار المطبوعات، وإنتاج الأفلام السينمائية والوثائقية، والبرامج الإعلامية، التي تؤكد الترابط الحضاري والثقافي والشعبي. بالإضافة إلى تخصيص صفحات عن أفريقيا وشعوبها في الصحف المصرية، وإقامة نصب تذكارية، أو متاحف في ربوع مصر، تخلد ذكرى القيادات والقضايا الأفريقية.

٤. تعزيز العلاقات الشعبية المصرية الأفريقية

تعتبر العلاقات الشعبية أكثر قوة واتصالًا من العلاقات بين النخب الحاكمة، التي تتقلب دومًا تبعًا للتطورات السياسية والأزمات التي تتعرض لها، مثلما حدث من قبل

عندما توترت العلاقات المصرية مع إثيوبيا والسودان، عقب محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا. ومن ثم فإن تعزيز العلاقات الشعبية بين المصريين وشعوب القارة الأفريقية، يمثل ضماناً قوياً لخلق علاقات أكثر قوة واتصالاً بين مصر ودول القارة^(٨١).

ويتحقق ذلك من خلق أمور عديدة لعل أهمها: تبادل زيارات الوفود الشبابية والنسائية، وإحياء الترابط بين الطرق الصوفية في مصر وأفريقيا، وتنظيم المعارض الفنية، وإقامة الأسابيع الثقافية المصرية والأفريقية، ومهرجانات الفنون الشعبية والموسيقى الأفريقية، التي يمكن أن تحقق تواصلاً بين الشعوب الأفريقية، يتجاوز حواجز اللغة، وسوء الفهم والمدرجات السلبيه المتبادلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة «لجنة الاتصال الطلابي»، التي أسسها «معهد البحوث والدراسات الأفريقية»، بجامعة القاهرة، من أجل دعم التواصل، وتبادل المعارف الإنسانية مع الدارسين الأفارقة بالجامعات المصرية، وإقامة صلات ثقافية مع الاتحادات الطلابية الأفريقية بالقاهرة.

كما تحركت مصر في هذا الاتجاه بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، وذلك بتنظيم ثلاث زيارات لوفود شعبية مصرية إلى كل من: أوغندا، والسودان، وإثيوبيا؛ بهدف تأكيد التوجه المصري الاستراتيجي الجديد نحو أفريقيا بعد الثورة، خاصة دول حوض النيل، وإزالة التوترات التي شابت العلاقات بين مصر وهذه الدول، وبحث أنسب السبل لتعميق الترابط المصري مع شركائها في حوض النيل.

وقد نجحت جهود الوفد الشعبي المصري في إقناع إثيوبيا وأوغندا بتأجيل التصديق على اتفاقية عنتيبي، إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر. وهنا صرح ملس زيناوي، رئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك، بأن بلاده ليس لديها مشكلة ما مع الشعب المصري، وأن حكومته لن تصادق على اتفاقية عنتيبي في المرحلة الحالية، وذلك تضامناً مع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. كما وافقت الحكومة الإثيوبية على تشكيل

لجنة ثلاثية من الخبراء المصريين والإثيوبيين والسودانيين، لبحث مشروع سد النهضة، وبيان مدى تأثيره على تدفق، وحجم، ونوعية المياه بالنسبة لدول حوض النيل.

الأمر ذاته تكرر عقب زيارة الوفد الشعبي المصري لأوغندا، حيث أكد الرئيس الأوغندي، يوري موسيفني، أنه سيعمل على استصدار قرار من قادة دول حوض النيل؛ لإجراء تصديق برلمانات هذه الدول على اتفاقية عنتيبي، لحين استقرار الأوضاع في مصر^(٨٢).

بيد أنه تظل هناك بعض الملاحظات المتعلقة بتطوير العلاقات الشعبية من أهمها: ضرورة وجود خطة عمل متكاملة لتحركها الوفود الشعبية في القارة، بما يراعى المصالح المصرية، والتوازنات السياسية في الأقاليم الأفريقية المختلفة. ومن المهم أن تستمر هذه العلاقات الشعبية على مدار العام بشكل متبادل، ولا تأخذ طابع العمل الموسمي أو المتقطع، مع مراعاة وجود المختصين في الشأن الأفريقي من الأكاديميين والخبراء ضمن العناصر المكونة للوفود الشعبية، بالإضافة إلى التركيز على إقامة علاقات مع وفود شعبية مماثلة في الدول الأفريقية، وعدم الاقتصار على إجراء لقاءات مع المسؤولين الرسميين في الدول الأفريقية، والتي غالباً ما تتقيد بقواعد البروتوكول، على حساب التفاعلات الحقيقية بين الشعوب.

٥. تطوير الرسائل الثقافية والإعلامية الموجهة لأفريقيا

في غياب دور ثقافي وإعلامي رشيد وفاعل، تصبح ممارسة السياسة الخارجية عملاً عشوائياً، وربما يكون مصيرها في النهاية الفشل. ومن ثم فإن تدعيم الدور المصري في أفريقيا يقتضى تبنى سياسة ثقافية وإعلامية واعية تحقق هدفين، أولهما مرحلي تكتيكي، يتمثل في تعزيز منظومة القيم المصرية ونشرها خارجياً. أما الهدف الثاني فيتمثل في حماية وتدعيم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بوجه عام^(٨٣).

وهنا يجب أن تحرص مصر على إيصال رسالة واضحة إلى الدول الأفريقية، تؤكد أن مصر الثورة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا تسعى إلى تصدير

الثورة إلى دول القارة. وهي رسالة تبدو أهميتها بصفة خاصة بعد وصول تنظيم الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، وتخوف العديد من الدول الأفريقية من امتداد رياح التغيير إليهم عبر مصر، وغيرها من دول الربيع العربي^(٨٤).

ومن المهم في هذا المقام أيضًا أن تحرص مصر على تطوير مضمون الرسائل الثقافية والإعلامية المصرية في أفريقيا، والحرص على تخلص تلك الرسائل من أية شوائب قد تحمل إيحاءات أو دلالات سلبية، ومراعاة الاتساق بين مضمون هذه الرسائل وطبيعة الدول والشعوب المستهدفة بها.

فبالنسبة للدول الأفريقية، التي يدين معظم شعبها بالإسلام، يجب أن تركز الرسالة الثقافية والإعلامية على تعزيز منظومة القيم الإسلامية، وإبراز التفاعل الحضاري والديني العربي - الأفريقي، ودور مصر الأزهر في نشر ودعم الإسلام في القارة.

أما الدول الأفريقية، التي تعاني مع مشكلات الاندماج الوطني وتداعياتها، فيمكن التقارب معها من خلال التركيز على إبراز النموذج المصري في تحقيق الوحدة الوطنية، والتعايش الإسلامي - المسيحي على مدار التاريخ.

كما يمكن التواصل ثقافيًا وإعلاميًا مع الدول الأفريقية غير الإسلامية، عبر التركيز على قيم الوحدة والتضامن العربي - الأفريقي، وإبراز الدور المصري في تعزيز الوحدة الأفريقية، ومواجهة مخاطر العولمة على الهويات الحضارية العربية والأفريقية. مع العمل على إيجاد رابطة قوية بين الحضارة المصرية والحضارات الأفريقية، خاصة أن ذلك يلقي قبولًا لدى العديد من المفكرين الأفارقة.

وهنا تبدو أهمية إعداد برامج ثقافية وإعلامية حول الحضارة الفرعونية، وإسهام الأفارقة فيها، والعمل على الاستفادة مما طرحه بعض المفكرين الأفارقة في هذا الشأن، مثل الشيخ أنتاديوب، وهو المفكر والمؤرخ السنغالي الأشهر، الذي جعل الحضارة الفرعونية مرجعية تاريخية للأفارقة، شأنها في ذلك شأن الحضارة اليونانية التي تعد مرجعية للتاريخ الأوروبي^(٨٥). كما يمكن الاستفادة من كتابات المفكر الكاميروني،

ديكا أكوا، الذى أكد المعنى ذاته في كتابه «أبناء الفراعنة عبر أفريقيا»، الصادر عام ١٩٨٥^(٨٦).

٦. تفعيل عناصر القوة الناعمة للدولة المصرية

من الضروري عدم الاعتماد على المسارات والآليات الرسمية فحسب عند التعامل مع القارة الأفريقية، حيث تملك مصر الكثير من عناصر القوة الناعمة، التي يمكن، من خلال إعمالها وتفعيل دورها، خلق قدر كبير من النفوذ والتأثير المصري في القارة. ومن أهم هذه الأدوات الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية.

فالأزهر يعد واحدًا من أهم أدوات القوة الناعمة، خاصة أنه أكبر مؤسسة دينية سنية في العالم. وهو المؤسسة التعليمية والدينية الأولى التي يُقبل عليها الطلاب الأفارقة الوافدين إلى مصر. كما ينتشر مبعوثو الأزهر في مناطق مختلفة داخل القارة؛ لتعليم اللغة العربية، ونشر الدين الإسلامي. فضلًا عن وجود مراكز ومعاهد عديدة تابعة للأزهر في الدول الأفريقية.

كما يتميز الأزهر عن غيره من المؤسسات الإسلامية التابعة لدول أخرى تعمل في أفريقيا، في طرحه لنموذج إسلامي معتدل، ووسطي يتلاءم مع المسلمين الأفارقة، الذين يربو عددهم على نصف سكان القارة. كما يملك الأزهريون زخمًا تاريخيًا في القارة، بفضل الدور التاريخي لمؤسستهم في نشر الإسلام، ودعم الحركات الإصلاحية المعارضة للاستعمار مثل: حركات عثمان بن فودي، والحاج عمر التكروري، وأحمدو لوابو في غرب أفريقيا، وكذا الحركة السنوسية في ليبيا^(٨٧).

الأمر ذاته ينطبق على الكنيسة القبطية (كنيسة الإسكندرية)، فهي أقدم الكنائس في أفريقيا، إذ أنشأها القديس مارمرقس عام ٦٤ م. وهي واحدة من الكنائس الأصلية الأربعة في العالم، وهي كنائس (أورشليم، أنطاكية، الإسكندرية، روما). وقد كان لها فضل كبير في نشر المسيحية إلى أفريقيا^(٨٨). ولمدة تزيد عن ١٦٠٠ عامًا كان رجال الكنيسة الأرثوذكسية في إثيوبيا يختارون من بين الأساقفة المصريين. وكانوا هم من

يتولون تنصيب الإمبراطور الإثيوبي^(٨٩). ومن ثم تحظى الكنيسة القبطية بثقل ديني وروحي كبير في القارة الأفريقية، ينبغي لمصر في أن تستثمره في تعظيم دورها في القارة، خاصة أن عدد الكنائس القبطية في القارة يصل إلى ٤٠ كنيسة^(٩٠).

وقد تحركت الكنيسة القبطية بالفعل في هذا الاتجاه، خاصة مع احتدام الأزمة المائية مع دول منابع النيل، حيث زادت خدماتها التعليمية والصحية للأفارقة، وتعددت الزيارات المتبادلة بين قياداتها ورجال الكنائس الأفريقية، لأجل التباحث حول القضايا الدينية والقضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك. ومن ذلك زيارات البابا شنودة، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية الراحل، لإريتريا ثلاث مرات خلال العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وزياراته لكل من ليبيا في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، والسودان في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وجنوب أفريقيا في مارس/آذار ٢٠٠٦، وإثيوبيا في أبريل/نيسان ٢٠٠٨. في المقابل زار الأنبا بولس بطريك إثيوبيا مصر في يوليو/تموز ٢٠٠٧^(٩١).

٧. تفعيل دور مصر في التنظيمات الإقليمية الأفريقية

بالرغم من أهمية الدور المصري في إنشاء التنظيمات الإقليمية في أفريقيا، إلا أن فاعلية مصر في إطار هذه التنظيمات أخذت تتراجع تدريجياً خلال السنوات الماضية، فصار الدور المصري في إطارها شكلياً أو رمزياً في كثير من الأحيان.

ففي إطار «الاتحاد الأفريقي»، كان التمثيل المصري دون المستوى المطلوب، مثلما سلف البيان. ولم تكن مصر تلتزم في كثير من الأحيان بتنفيذ القرارات الصادرة عن الاتحاد، فكانت تتأخر في التوقيع أو التصديق على معظم المواثيق الصادرة عن الاتحاد، رغم أن الاتحاد حاول التيسير على الدول الأعضاء في هذا الشأن، عندما أصدر قراراً ينص على معاملة القرارات الصادرة عنه معاملة استثنائية لدى التصديق عليها، بحيث تعقد لها جلسات استثنائية للتصديق عليها في برلمانات الدول الأعضاء، أو التصديق عليها في إطار برلمان عموم أفريقيا.

بالرغم من ذلك لم توقع مصر على الميثاق الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك، الذى أقرته القمة الرابعة للاتحاد في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥. واستمر هذا الموقف المصري بالرغم من انعقاد قمة الاتحاد الحادية عشرة في شرم الشيخ في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨. كما أن مصر لم توقع على الميثاق الأفريقي لتمكين الشباب، الصادر عن قمة الاتحاد في بانجول في يوليو/ تموز ٢٠٠٦، إلا بحلول أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨، أي بعد مرور ٢٧ شهرًا على صدوره. كما أنها لم تصادق على هذا الميثاق حتى اليوم. بل إن الأمر وصل إلى حد مطالبة مصر بتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الدولي من خلال مقعد دائم، مع الحصول على حق الفيتو، قبل أن تكون مصر عضوًا في مجلس السلم والأمن الأفريقي.

ينطبق الأمر ذاته على التنظيمات الإقليمية الأخرى، مثل تجمع الساحل والصحراء، حيث شاركت مصر في قمة طرابلس المنشئة للتجمع، بصفة مراقب، في فبراير/ شباط ١٩٩٨، ثم أعلنت انضمامها للتجمع عام ٢٠٠١، إلا أن البرلمان المصري لم يصدق على انضمام مصر للتجمع إلا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، وهو ما يعكس الوجود الشكلي وغير الجاد لمصر في هذا التجمع^(٩٢).

ومن ثم فإن القيام بدور مصري فاعل في أفريقيا يقتضى انخراط مصر، بشكل فاعل، في أعمال «الاتحاد الأفريقي»، والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى. ويتحقق ذلك من خلال رفع مستوى التمثيل المصري في المؤتمرات الدورية لتلك التنظيمات إلى المستوى الرئاسي كلما أمكن. وطرح المبادرات العملية لدعم التعاون الأفريقي. وتعزيز المواقف الأفريقية في المفاوضات بشأن القضايا الدولية، مثل مفاوضات الحد من الاحتباس الحرارى، والمفاوضات المتعلقة بتخفيض وجدولة الديون الأفريقية. والمساهمة الفاعلة في تسوية المشكلات والصراعات الأفريقية، مع الحرص على وجود مسئولين مصريين بين قيادات تلك التنظيمات، وإقامة علاقات متميزة مع الدول الأفريقية المحورية في إطارها، مثل: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وإثيوبيا.

من ناحية أخرى، فمن المهم أيضًا تكثيف عقد المؤتمرات الأفريقية في مصر في مختلف المجالات، وليس في مجال الشؤون السياسية فحسب، وذلك وفق خطة متكاملة تؤدي إلى قدوم كبار المسؤولين الأفارقة في جميع المجالات إلى مصر؛ للتعرف على إمكاناتها، حيث إنه توجد أجيال من المسؤولين الأفارقة لم يسبق لها الحضور إلى مصر ومعرفتها عن قرب، بل إن مصر لدى الكثير من هؤلاء تقف عند مصر الناصرية، ولا تتجاوزها.

ويقتضى ذلك أيضًا بذل الجهد من أجل توعية الشعب المصري بأهمية هذه التنظيمات، وأهمية تنشيط الدور المصري في إطارها، حيث يوجد قدر ما من القصور المعرفي لدى المصريين بالمنظمات الإقليمية الأفريقية. وقد اتضح ذلك لدى مناقشة مجلس الشعب المصري لمبادرة نيباد، حيث أوضحت المناقشات عدم إلمام نواب المجلس بالمبادرة وأبعادها، الأمر الذي دفع المجلس إلى تعيين هيئة استشارية للمبادرة من الباحثين المعنيين بالشؤون الأفريقية، وذلك لتوعية النواب بها.

٨. تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية

تبدو أهمية هذا الأمر في ضوء أن أفريقيا، بعد أن تحقّق لها الاستقلال السياسي، أصبحت تطوع في كثير من الأحيان علاقاتها السياسية علي أساس علاقاتها الاقتصادية والتجارية. وهو أمر مفهوم في ظل المشكلات الجمة التي تعاني منها دول القارة، مما يجعل قراراتها السياسية في الغالب مرتبطة بالمساعدات الخارجية، والدعم الاقتصادي والعسكري، الذي تتلقاه من هذا الطرف أو ذاك.

فمن غير المنطقي أن يستمر حجم التجارة والاستثمار المصري في القارة الأفريقية على ما هو عليه الآن. ولا يعقل أن تستورد مصر اللحوم من البرازيل والهند فحسب، في حين ترخر إثيوبيا والسودان وجنوب السودان والصومال وغيرها من الدول الأفريقية بإنتاج وفير من اللحوم. ولا يستقيم أن تعتمد مصر على النيل كمصدر لحياتها، دون

أن تقدم المساعدات اللازمة لدول المنابع، التي كثيرًا ما يعصف النيل باستقرارها الاقتصادي، نتيجة لتقلبه بين دورات الفيضان العارمة والجذب القاحلة.

وبالتالي يجب على مصر أن تعمل على تطوير وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، وذلك في مجالات التجارة البينية، والاستثمارات المشتركة، والمساعدات الاقتصادية، والمنح والقروض، خاصة في مجال الطاقة، والنقل، والاتصالات، ومشروعات إعادة الإعمار، بهدف خلق مشاركة اقتصادية حقيقية، وليس مجرد علاقات تجارية قائمة على عقد صفقات غير مخططة بين مصر وتلك الدول.

وبالرغم من أهمية اضطلاع مؤسسات الدولة الرسمية بالدور القيادي في تطوير السياسة الاقتصادية في القارة، فإن تشجيع انفتاح القطاع الخاص المصري على القارة الأفريقية بات أمرًا مطلوبًا أكثر من أي وقت مضى، في ظل احتدام التنافس الإقليمي والدولي في القارة الأفريقية.

ومن أهم الإجراءات التي يمكن للدولة أن تقوم بها من أجل تشجيع القطاع الخاص: توفير قاعدة بيانات متكاملة، يتم تجديدها بشكل مستمر، خاصة بفرص التجارة والاستثمار في أفريقيا، وتخفيف أعباء الرسوم والضرائب، وغير ذلك من التكاليف عن كاهل الصناعة المصرية، لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الأفريقية، وتوفير الخدمات التصديرية (دعاية وإعلان، وتسويق، ونقل، وشحن، وغيرها) بصورة ملائمة، وأسعار مناسبة للمصدرين المصريين، وبذل جهود ترويجية أكبر من خلال إقامة معارض دائمة للمنتجات المصرية، وزيادة التمثيل التجاري المصري في أفريقيا. بالإضافة إلى إنشاء فروع للمصارف المصرية في القارة؛ لضمان تيسير المدفوعات، وانتظام المعاملات التجارية، مع إنشاء أطر مؤسسية لتسوية المنازعات التجارية.

٩. تطوير سياسة الدعم الفني المصري لأفريقيا

يتحقق ذلك من خلال وضع خطة متكاملة لتقديم الدعم الفني لأفريقيا، تكون محددة الرسالة، والأهداف، والأنشطة، والميزانية، والتوقيت، والتقييم. وكذا تفعيل

عمل «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، عبر تحديد أولويات عمله، ومضاعفة ميزانيته.

بالنسبة لأولويات عمل الصندوق، فمن الضروري التركيز على القضايا وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفارقة، مثل التعليم، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، فيتم التركيز على إيفاد خبراء مؤهلين قادرين على إيصال رسائل التضامن المصرية إلى الشعوب الأفريقية، في مجالات تدريب المعلمين والإعلاميين والحرفيين، وتطوير إنتاج المحاصيل الغذائية، وتقديم الرعاية الصحية في الأماكن النائية، من خلال التحول إلى مستشفى الغرفة الواحدة، الذي يرأسه من طبيب إلى ثلاثة، على أن يعمل هذا المستشفى في المناطق التي تحتاج فعلاً إلى هذه الرعاية الطبية، وبالتالي تحدث المعونة أثرها الإنساني والسياسي.

ومن الضروري أيضاً أن يتعد الصندوق عن مجالات عمل معينة، ومنها: تعليم اللغة والمهام والأدوار الحضارية والدينية والثقافية واللغوية، والتي تقوم بها مؤسسات أخرى في مقدمتها الأزهر الشريف وكذا على الصندوق الابتعاد عن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، نظراً لأن موارده لا تتحملها، وأنها تحتاج إلى وقت وجهد يفوق قدرات الصندوق.

وهنا تبدو أهمية أن يقدم الخبراء والمبعوثين الذين يتم إيفادهم إلى الدول الأفريقية تقارير دورية بأنشطتهم، وباحتياجات الدول الأفريقية في مجال تخصصاتهم، حتى يمكن الاستفادة منها في فتح مجالات جديدة للعمل المصري في أفريقيا.

أما ميزانية الصندوق، فهي تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالدور المأمول لمصر أن تقوم به في القارة، حيث بلغت ٥, ٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ثم زادت إلى ٦٥, ٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥^(٩٣). لذا أوصت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، بضرورة رفع ميزانية الصندوق بنسبة ٢٥٪، وزيادة الباب الرابع لموازنة الصندوق، الخاص بالمنح والدعم والمزايا المنح، ليصل إلى ١٣٥

مليون جنيه. وبالرغم من ذلك أكدت السفيرة فاطمة جلال، أمين عام الصندوق، أن الميزانية الجديدة تبدو ضعيفة، مقارنة بما تقوم به الدول المنافسة الأخرى^(٩٤).

ويبدو هذا صحيحًا، إذا ما عقدنا مقارنة بين دور مصر في تقديم مواد الإغاثة الإنسانية إلى الأفارقة، والدور التركي على سبيل المثال، حيث تقدم تركيا تقدم معونات إنسانية لأفريقيا بشكل منتظم، وبمبالغ تفوق كل ميزانية الصندوق المصري، وذلك من خلال ثلاث مكاتب دائمة للشئون الإنسانية، تصل خدماتها إلى ٣٧ دولة^(٩٥).

ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى زيادة ميزانية الصندوق في الموازنة الحكومية، والبحث عن مصادر غير تقليدية لتمويله. ومن ذلك الاستفادة من قدرات الدول والجهات المانحة الأخرى العاملة في أفريقيا، فيما يعرف بالتعاون الثلاثي، من خلال تفعيل الاتفاقيات مع المانحين الدوليين مثل: «الوكالة اليابانية للتعاون الدولي» (جايجا)، و«وكالة المعونة النرويجية» (نوراد)، و«منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية» (يونيدو)، و«بنك التنمية الأفريقي»، وغيرها.

١٠. تطوير سياسة المنح الدراسية والتدريبية للأفارقة

تطوير قواعد موضوعية جديدة لتقديم المنح الدراسية والتدريبية للأفارقة، ومن ذلك: مراعاة احتياجات الدول الأفريقية للكوادر المؤهلة والخبرات في مجالات تنمية معينة، وفتح المجال أمام الأفارقة لدراسة العلوم التطبيقية، مثل الطب والهندسة والزراعة والعلوم، بالإضافة إلى العلوم الأمنية والعسكرية، حيث ينصب التركيز على اللغة العربية والعلوم الشرعية. وكذا إتاحة الفرصة للطلاب الأفارقة للالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات المصرية^(٩٦).

وفيما يتعلق بنوعية الطلاب المختارين لهذه المنح، تبدو أهمية مراعاة مدى قدرة الطالب أو المتدرب على تعزيز الدور المصري في أفريقيا، وهو ما يعنى بالضرورة

أن يكون فاعلاً في مجتمعه. وكذا من المهم التوسع في تقديم المنح للطلّابات، والتي تقل كثيراً عن تلك المقدمة للطلاب.

وكذا تبدو أهمية المراجعة المستمرة للمناهج الدراسية، لكي تتسق مستجدات العصر، بما يتناسب مع المبعوثين الأفارقة، مع العمل على تذليل المشكلات الإدارية التي تواجه الدارسين، من رسوم دراسية وإقامة وغيرها من العوامل، التي تجعل الطلاب يحجمون عن الدراسة في مصر.

وحتى تكتمل الفائدة في هذا المجال، تبدو أهمية إنشاء فروع للجامعات المصرية في ربوع القارة الأفريقية، على غرار فرع جامعة الإسكندرية في جوبا. وكذا وجود نوع من التبادل العلمي الحقيقي، يشمل تبادل الخبراء وأساتذة الجامعات والطلاب، فيتم إيفاد الباحثين المصريين للدراسة والبحث في الجامعات الأفريقية المتميزة، والتي يحتل بعضها ترتيباً متقدماً في التصنيفات الدولية على بعض الجامعات المصرية مثل جامعة جوهانسبرج، فلا يعقل أن يتم إرسال الباحثين المصريين إلى الدول الغربية فقط، لدراسة اللغات أو الموارد الأفريقية، فهذا الأمر يحتاج إلى المراجعة.

كما تبدو أهمية تحقيق أكبر قدر من التواصل مع الطلاب والمتدربين بعد عودتهم إلى بلادهم، على نحو ما تفعل الجامعات والمراكز البحثية في الدول الغربية وفي إسرائيل. ومن الأساليب الملاءمة لتحقيق ذلك أن تتم دعوة الخريجين المتميزين بشكل دوري لحضور المؤتمرات العلمية، والفعاليات الثقافية، والسياسية، والشعبية في مصر، وأن يتم متابعتهم بشكل مستمر من أجل التعرف على الأدوار التي يقومون بها في بلادهم، وكيف يمكن لمصر أن تستفيد من ذلك.

وهذه النقطة الأخيرة تحديداً تمثل أحد أبرز جوانب القصور التي يجب تداركها، حيث إن انقطاع الصلات مع الطلاب الأفارقة الوافدين يتنافى مع أحد أهم الأهداف المتوخاة من استقدامهم للدراسة بمصر، وهو خلق نخب متعلمة مثقفة، وجماعات مصالح واعية، متعاطفة وداعمة للسياسة المصرية في القارة.

١١. إنشاء هيئة عليا لتنسيق الجهود المصرية في أفريقيا

من غير المنطقي أن تتحمل وزارة الخارجية المصرية وحدها عبء النهوض بتفعيل الدور المصري في أفريقيا، حيث إن العديد من محاور تفعيل هذا الدور تقع في صميم اختصاص وزارات وهيئات أخرى، مثل وزارات، الإعلام والثقافة والتعاون الدولي، بالإضافة إلى الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية، وجمعيات رجال الأعمال.

وفي هذا المقام، يقتضى تفعيل الدور المصري في أفريقيا إنشاء هيئة لتنسيق جهود المؤسسات المصرية في أفريقيا، ولتكن تحت مسمى: «المجلس الأعلى للشؤون الأفريقية»، على أن يتبع هذا المجلس رئاسة الجمهورية بشكل مباشر، وأن يضم ممثلين عن مختلف الوزارات، والهيئات، والمجالس والاتحادات المصرية، الحكومية والأهلية، المعنية بأفريقيا، وأن يتولى صياغة استراتيجية متكاملة للوجود والتحرك المصري في أفريقيا، ومتابعة ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية في إطار خطط تفصيلية، على أن يختار لهذا المجلس «هيئة خبراء»، تضم الكوادر البحثية والعملية، المعنية بالشؤون الأفريقية.

ويأتي مقترح إنشاء مثل هذا المجلس الأعلى الجديد علي غرار ما قامت به الولايات المتحدة في بداية ٢٠٠٣، عندما أقر الكونجرس إنشاء ما سمي بـ «اللجنة الاستشارية للسياسات نحو أفريقيا، والتي ضمت عددًا من أهم الخبراء الأمريكيين في الشؤون الأفريقية، حيث عقدت اللجنة اجتماعاتها تحت رعاية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، وقدمت تقريرًا وافيًا يتضمن توصيات بشأن السياسات التي يجب أن تنتهجها الولايات المتحدة في أفريقيا.

ويرتبط بما سبق مسألة أخرى، وهي ضرورة تنشئة جيل مصري من الباحثين والمتخصصين والدبلوماسيين مؤمن بالانتماء المصري إلى أفريقيا، مع السعي لإيجاد واقع فعلى يعطي تميزًا ماديًا وأدبيًا لمن يدرس ويعمل بالشؤون الأفريقية، وعدم الاكتفاء بالشعارات.

وهنا فإن اقتراحًا بوجود شكل ما من أشكال التخصص في إطار الدبلوماسية المصرية، ينبغي أن يكون محل دراسة وافية، بمعنى أن يتم تعيين الممثل الدبلوماسي على أساس التخصص في العمل بمنطقة معينة، منذ بداية تعيينه حتى نهايته، لأن التنقل الدائم للدبلوماسيين المصريين، ربما يجعلهم يبدو أن من نقطة البداية في كل دولة يعملون بها.

خاتمة

تعتبر الدائرة الأفريقية واحدة من أهم دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية على الإطلاق. وينطلق دور مصر في القارة الأفريقية من وعيها بمصالحها، والتي يأتي في مقدمتها المصالح المائية، باعتبار أن مصر دولة نيلية الاستقطاب والتركيز، بالإضافة إلى السعي لتأمين الحدود الجنوبية لمصر، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، والاستفادة من الثقل التصويتي للقارة في المحافل الدولية، والتطلع إلى استثمار المميزات النسبية للسوق الأفريقية الواعدة، التي تربو على المليار نسمة، والاستفادة من ثروات القارة من الموارد الطبيعية.

في هذا الإطار، حرصت مصر على القيام بدور فاعل في القارة الأفريقية. فكانت البداية باستكشاف منابع النيل، والتوسع في ربوع القارة، وإقامة إمبراطورية مصرية في أفريقيا. ثم جاء العصر الذهبي للدور المصري في أفريقيا بعد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، والتي حددت موقع الدائرة الأفريقية كدائرة ثانية بين دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية، بعد الدائرة العربية، وقبل الدائرة الإسلامية. ومن ثم انطلق دور مصر في القارة من رؤية واضحة تقوم على أن استكمال استقلال مصر سياسيًا واقتصاديًا يقتضى مناهضة الحركة الاستعمارية والفرقة العنصرية في القارة، مع العمل على تدعيم التكامل الأفريقي من خلال «منظمة الوحدة الأفريقية».

خلال هذه المرحلة وظفت مصر كافة إمكاناتها المتاحة، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا، فاستطاعت أن تحقق معظم أهدافها في القارة، سواء بتصفية الاستعمار، أو

محاصرة النظم العنصرية في القارة، أو ضمان أمنها المائي، بعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩، وإنشاء السد العالي.

أخذ منحى الدور المصري في أفريقيا في التراجع النسبي خلال عهد الرئيس السادات، الذى كان أكثر انشغالا بتحرير الأرض، ثم بالسلام مع إسرائيل، وتدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ثم جاء مبارك إلى السلطة، ليجد في القارة الأفريقية فضاءً واسعاً للحركة في ظل المقاطعة العربية لمصر إثر توقيع «معاهدة السلام» عام ١٩٧٩.

ومن ثم تميز النصف الأول من عهد مبارك بقدر من الاهتمام بالقارة الأفريقية، فتم انتخاب مبارك لأكثر من مرة رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية، وانخرطت مصر في جهود التكامل الاقتصادي الأفريقي، والانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية. بيد أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في يونيو/ حزيران ١٩٩٥، أدت إلى نوع من الانقطاع في العلاقات المصرية - الأفريقية، فراجع الوجود المصري في القارة إلى أدنى مستوياته، وبات الحضور المصري في كثير من قضايا القارة، حضوراً شكلياً بعيد عن التأثير والفاعلية.

وقد تعددت مظاهر هذا التراجع، فكان أهمها ضعف التمثيل مصر في الفعاليات الأفريقية، وعدم قدرتها على خوض المنافسات مع الدول الأفريقية، سواء لدى استضافة مقرات المنظمات الإقليمية، أو تعيين مسئوليتها في المناصب القيادية في إطار التنظيمات الأفريقية والدولية، بالإضافة إلى تهميش دور مصر في تسوية الصراعات الأفريقية، وتدنى حجم التجارة والاستثمارات المصرية في القارة الأفريقية، وتوتر العلاقات بين مصر ودول حوض النيل.

أما عن أسباب تراجع الدور المصري، فتمكن في غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف الإرادة السياسية، وعدم توافر الإمكانيات البشرية المؤهلة أو الموارد المادية اللازمة للقيام بدور فاعل في القارة، مقارنة بإمكانيات القوى المنافسة من داخل وخارج القارة،

ووجود كثير من السليبيات المرتبطة بأداء المؤسسات المصرية المعنية بتدعيم العلاقات مع أفريقيا، بالإضافة إلى عدم تنفيذ معظم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني، ووجود كثير من المدركات السلبية لدى الأفارقة بشأن تاريخ مصر ومدى انتمائها إلى أفريقيا، وسياساتها في القارة الأفريقية.

وبالنسبة لآليات تفعيل الدور المصري في أفريقيا، فتكمن في ضرورة وجود رؤية واضحة وإرادة نافذة لدى صانع القرار المصري بأهمية استعادة دور مصر الريادي في القارة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتقوية الجبهة الداخلية المصرية، وتوفير الإمكانات المالية والكوادر البشرية المؤهلة من الخبراء القادرين على الارتقاء بالدور المصري في القارة، وإنشاء هيئة عليا لتنسيق وقيادة المؤسسات المصرية العاملة في أفريقيا، على أن تتبع هذه الهيئة رئاسة الجمهورية بشكل مباشر، وكذا ضرورة استثمار عناصر القوة الناعمة المصرية، وفي مقدمتها الأزهر والكنيسة القبطية، وتدعيم العلاقات الشعبية المستمرة مع الدول الأفريقية، وتطوير سياسة تقديم المنح الدراسية والتدريب للأفارقة، والاهتمام بمضمون الرسائل الثقافية والإعلامية المصرية في أفريقيا.

الهوامش

١. Nafaa, Hassan, "Egypt's foreign policy Challenges and Prospects for Correction ", Afro-Middle East Center, Johannesburg, South Africa, 9 February 2010

<http://amec.org.za/articles-presentations/north-africa/96-egypts-foreign-policy>

٢. محمد سلمان طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧، ص ٩٨.

٣. أميرة محمد عبد الحليم، «المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو (تموز) ٢٠١٠، ص ٨٠.

٤. أحمد إبراهيم محمود، «إشكاليات الأمن المائي في حوض النيل»، في د. أيمن السيد عبد الوهاب (محرر)، حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٩، ص ص ٩٦ - ٩٨.

٥. أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٤) ص ٢٨.

٦. محمد سلمان طابع، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

٧. Siyassa Al Dawliya ,Round Table titled: **Egypt's Relations with Africa: Past - Experiences, Future Possibilities**, Cairo, 27 July, 2007

٨. Nafaa, Hassan, "Egypt's foreign policy Challenges and Prospects for Correction ", Op.Cit

٩. عباس شراقي، «الموارد المعدنية في أفريقيا»، في: السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار الثاني، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ص ص ٤٤٦ - ٤٦٤.

١٠. أيمن شبانة، «النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد»، قراءات أفريقية، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد ١١، يناير/ كانون الثاني - مارس/ آذار ٢٠١٢، ص ٧٨.

١١. تطلب فوز المرشح المصري بمنصب مدير عام اليونسكو الحصول على ٣٠ صوتاً من أصوات المجلس التنفيذي لليونسكو البالغة ٥٨ صوتاً. وبالرغم من وجود ١٣ صوتاً أفريقياً و٧ أصوات عربية من بين أعضاء المجلس خلال هذه الدورة، إلا أن الدول الأفريقية لم تلتزم بترشيح المرشح المصري، بل إن بنين وتزانيا تقدمتا بمرشح عن كل دولة. وكانت النتيجة أن المرشح المصري لم يفز بهذا المنصب، الذي لم يتطلب أكثر من الأغلبية البسيطة أي ٥٠٪ + ١، وإنما فازت به المرشحة البلغارية المنافسة بعد حصولها على ٣١ صوتاً مقابل ٢٧ صوتاً للمرشح المصري. انظر: أحمد عجاج، «تحليل موقف الدول الأفريقية من المرشح المصري لرئاسة اليونسكو»، في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار السادس، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠) ص ٦٣٨ - ٦٤٤.

١٢. حورية توفيق مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٢٤٥.

١٣. شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ١٩٨٤، ص ٢٣ - ٣٣.

١٤. عبد العليم خلاف، كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٤٤، ط ١، ١٩٩٩، ص ٣٣ - ٤٣.

١٥. المرجع نفسه، ص ٦٣ - ٨٤.

١٦. يونان لبيب رزق، «تفكك الإمبراطورية المصرية في أفريقيا: رؤية تحليلية»، في: معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة للآثار السلبية للاستعمار، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ط ١، ١٩٧٧، ص ٢٦٠ - ٢٦٦.

١٧. Souare, Issaka K, *Egypt's Evolving Role in Africa: A Sub-Saharan Perspective*, ١٧

Apresentation at the Institute of Diplomatic Studies, Cairo, Monday, 7th April, 2008 P.4

<http://dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/1234567891/31079//EGYPROLEAFRICA.pdf?1>,

١٨. لمزيد من التفصيلات راجع: محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، بيروت، دار المستقبل العربي، ط ٤، ٢٠٠٢.

١٩. المرجع نفسه.

٢٠. وفي هذا المقام أكد الرئيس السابق لناميبيا سام نجوما في مذكراته الخاصة، أهمية الدور المصري في دعم التحرر الأفريقي، إذ يقول نجوما: «في عام ١٩٦٣ ذهبت مع مجموعة من المقاتلين النامبيين إلى القاهرة من أجل التدريب، وكان ذلك ممكناً بسبب دعم الرئيس عبد الناصر شخصياً لحركة التحرر الأفريقي».

٢١. د. شوقي عطا الله الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٩ - ٢١٣.

٢٢. المرجع نفسه، ص ١٦٤ - ١٧٤.

٢٣. د. أيمن شبانة، «السياسة المصرية والتعاون المائي في حوض النيل»، مجلة أحوال مصرية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، سبتمبر (أيلول) ٢٠١٠.

٢٤. لم تثمر مواقف دول حوض النيل من اتفاقات مياه النيل آنذاك عن أى نتائج فعلية لتغيير تلك الأطر القانونية أو إعادة النظر في الحصص المائية لكل من مصر والسودان. ويعود ذلك إلى جملة من الأمور أبرزها: ارتباط اتفاقات المياه بالاتفاقات الحدودية، لذا كان من الصعب نقض تلك الاتفاقات، خاصة مع وجود قرار منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار. كما كان للسياسة المصرية النشطة في أفريقيا دور فاعل في إجهاد تحركات دول المنابع، خاصة في ظل دعم مصر لحركات التحرر الوطني الأفريقية، ونقص خبرة تلك الدول بالمسائل الهيدروليكية، ومن ثم عجزها عن إدارة عمليات التفاوض في هذا الشأن، فضلاً عن أن بعض دول منابع النيل مثل الكونغو، ورواندا، وبوروندي لم تكن معنية بالأمر، لانشغالها بمشكلات الداخل، ووفرة مصادر المياه البديلة.

٢٥. Dayan, Arie, "The Debate over Zionism and Racism in Israeli View", **Journal of Palestine Studies**, California: University of California Press, Vol.22, No.3, Spring 1993

٢٦. حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط ١، ٢٠١٠، ص ٨٨.

٢٧. Fürting, Henner, Egypt: " A Regional Power between Pretention and Reality ", ٢٧ Conference Paper Titled: **Regional Powers in Asia, Africa, Latin America, the Near and Middle East**, GIGA German Institute of Global and Area Studies, Hamburg (Germany), December 11 and 12, 2006.p.5

٢٨. حلمي شعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في أفريقيا، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٠، ص ص ٨٤ - ٨٥.

٢٩. كامل زهيري، النيل في خطر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٥٦.

٣٠. سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلوم الاجتماعية، ط٢، ٢٠١٠، ص ٥٣.

٣١. وزارة الخارجية المصرية: مكتب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية، تقرير بعنوان: الحضور المصري في أفريقيا، ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٠.

<http://www.mfa.gov.eg/Arabic/MediaCenter/Articles/Pages>

٣٢. Fürtig, Henner , **Op. Cit.**, p.9.

٣٣. Kashgari, Tamim K., "The African Dimension of Egyptian Foreign Policy" , **Student Pulse**, Vol.3 ,No. 9, 2011. P.2

٣٤. Fürtig, Henner, **Op.Cit**, p.8.

٣٥. Nafaa, Hassan, "Egypt's foreign policy Challenges and Prospects for Correction", **Op. Cit**

٣٦. أحمد يوسف أحمد، «مصر ودبلوماسية القمم»، الشروق، القاهرة، ١ أبريل (نيسان) ٢٠٠٩.

٣٧. وفي هذا الإطار أكد لام أكوول وزير خارجية السودان السابق، في محاضرة له بوحدة دراسات السودان وحوض النيل بمؤسسة الأهرام في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، أنه شخصياً لم يكن ينتظر حضور مبارك لقمم الاتحاد الأفريقي، ولم يتوقع منه الكثير في التأثير على مجريات الأوضاع في السودان.

٣٨. مركز معلومات مجلس الوزراء، تقرير بعنوان: إطلالة مصرية على أفريقيا، نوفمبر ٢٠١٠.

٣٩. أحمد حجاج، «الدائرة الأفريقية في اهتمامات الرئيس مبارك»، الأهرام، القاهرة، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٠. جمال حمدان، نحن وأبعدنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، ص ٨٨.

٤١. Siyassa Al-Dawliya ,Round Table titled: Egypt's Relations with Africa: Past Experiences, Future Possibilities, **Op. Cit**

٤٢. Circle of Blue , Special Report Titled: **Egypt's Assets in Ethiopia May Help Ease**

Tensions Over Nile River, 14 October 2011, www.circleofblue.org/waternews/about/circle-of-blue-links

٤٣. يأتى ذلك فى الوقت الذى تعد فيه مصر هى الدولة العربية والأفريقية الوحيدة التى لها تمثيل دبلوماسى فى دولتي جواتيمالا وأروجويا بأمريكا اللاتينية، وفى نيبال فى آسيا، وفى كرواتيا وسلوفينيا بأوروبا (وهاتين الأخيرتين ليس لهما سفارات فى الشرق الأوسط وأفريقيا سوى بالقاهرة). انظر: ربيع شاهين، «ضغوط لتقليص التمثيل الدبلوماسى المصرى بالخارج»، الأهرام الاقتصادى، ١ أغسطس/ آب ٢٠١١.

٤٤. صبحى فنصوة، آفاق تفعيل الدور المصرى فى أفريقيا، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥.

٤٥. المرجع نفسه.

٤٦. المرجع نفسه.

٤٧. مركز معلومات مجلس الوزراء، تقرير بعنوان: إطلالة مصرية على أفريقيا، نوفمبر (تشرين الثانى) ٢٠١٠.

٤٨. صباح أحمد فرج، «الاستثمارات المصرية فى دول حوض النيل»، فى: محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ص ٧٥-٧٧.

٤٩. أيمن السيد شبانة، «العلاقات التركية الأفريقية»، فى: محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ص ٦٥٠-٦٥١.

٥٠. صباح أحمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٤-٧٥.

٥١. المرجع نفسه، ص ص ٧٣-٧٤.

٥٢. حلمى شعراوى، أفريقيا من قرن إلى قرن، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٧-٨٨، وص ١٤٧.

٥٣. ومن ذلك أن مركز معلومات مجلس الوزراء قد خطط لإجراء سلسلة من ورش العمل خلال العام ٢٠١٠، تعنى بتفعيل الدور المصرى فى أفريقيا. وقد عقد المجلس بالفعل أولى هذه الورش، بالتعاون مع المجلس المصرى للشئون الخارجية، ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية، ورفعت الورشة توصياتها إلى مجلس الوزراء المصرى، إلا أن المركز لم يستكمل عقد الورش الأخرى التى سبق التخطيط لها لأسباب غير معلومة. انظر: هبة جمال الدين، «دور مراكز الفكر المصرية فى أفريقيا»، فى د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٩/٢٠١٠، م. س. ذ. ص ٦٥٩.

٥٤. Siyassa Al-Dawliya ,Round Table titled: Egypt's Relations with Africa: Past Experiences, Future Possibilities, Op. Cit

٥٥. Souare, Issaka K. **Op. Cit**, p.2.

٥٦. أصدرت الجمعية الأفريقية ثلاث دوريات هي نهضة أفريقية، ورسالة أفريقية، ودراسات أفريقية، ولكنها توقفت بعد صدور أعداد قليلة منها، ثم أصدرت اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية مجلة أفريقية، ولكنها توقفت بعد صدور عددين منها، ثم أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات دورية آفاق أفريقية، وهي الدورية المصرية الوحيدة المعنية بأفريقيا حتى تاريخ كتابة هذه الصدور. وللمزيد من التفصيلات انظر: د. إبراهيم أحمد نصر الدين، «أفريقيا في الفكر السياسي المصري: رؤية أولية»، السياسة الدولية، ع ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ١٧٨ - ١٧٩.

٥٧. أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣٩.

٥٨. جوزيف رامز أمين، «زيارة د. أحمد نظيف رئيس الوزراء لإثيوبيا»، في: محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٩/٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

٥٩. Issaka K. Souare, **OP.Cit**, P.3.

٦٠. سامية بيرس، «جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة»، السياسة الدولية، يناير ٢٠٠٢.

٦١. المرجع نفسه.

٦٢. ومن ذلك تضامن إيران مع حكومة زيمبابوي عندما تعرضت لعقوبات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، إثر انتهاجها سياسة الإصلاح الزراعي، وانتزاع ملكية المزارع التجارية من المستوطنين البيض. انظر: أيمن السيد شبانة، «السياسة الإيرانية في أفريقيا: آفاق جديدة»، السياسة الدولية، ع ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥، ص ١٧٠ - ١٧٣.

٦٣. تعتبر معسكرات «حبقوق» أحد مظاهر استخدام المدخل الرياضي، فهي معسكرات تقيمها إسرائيل للموهوبين من الأفارقة، يتم خلالها تأهيلهم رياضياً وثقافياً، وغرس قيم الولاء لإسرائيل في نفوسهم، ثم تصديرهم إلى الأندية الأوروبية. والجدير بالذكر أن حبقوق هو أحد أنبياء بني إسرائيل، الذين يتمتعون بالقوة الجسمية والشجاعة. انظر: السيد فليفل (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٩.

٦٤. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العلاقات العربية الأفريقية، من قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة بعنوان «السياسة الثقافية المصرية في أفريقيا»، القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٨ - ١٩ فبراير ١٩٩٨، ص ٣٤٢ - ٣٤٤.

٦٥. المرجع نفسه، ص ٣٥٦.

٦٦. المرجع نفسه، ص ٣٨٥.
٦٧. وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للوافدين، إحصائيات الطلاب الوافدين خلال المدة من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٦.
٦٨. تغريد السيد عنبر، «العوامل الثقافية وتطور العلاقات العربية الأفريقية»، في د. إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٨٣.
٦٩. إجلال رأفت، «السياسة المصرية في أفريقيا»، آفاق أفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الأول، ٢٠٠٠، ص ٢٠.
٧٠. عواطف عبد الرحمن، «الإعلام المصرى وأفريقيا»، في: السيد فليفل (محرر)، العلاقات الثقافية العربية الأفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥، ص ٣٤٦.
٧١. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١، ص ٤١٥.
٧٢. جمال حمدان، نحن وأبعدنا الأربعة، م.س.ذ، ص ص ٦٤ - ٦٥.
٧٣. صبحى قنصوة، «قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربى»، في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨، ص ص ١٩٩ - ٢٠١.
٧٤. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٣ - ١١٦.
٧٥. في العام ١٩٦٠، حدث نوع من الفتور في العلاقات بين غينيا كوناكرى ومصر، وذلك عقب صدور بعض التقارير المغلوطة الصادرة عن الاستخبارات الفرنسية، بشأن رغبة مصر الناصرية في تكوين إمبراطورية إسلامية في أفريقيا، تحكم من القاهرة، وأن تكون نقطة البدء في ذلك هي الدول ذات الأغلبية الإسلامية مثل غينيا. انظر: محمد فايق، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.
٧٦. صبحى قنصوة، «قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربى»، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٩ - ٢٠٢.

٧٧. جوزيف رامز أمين، «الجوانب السيكلوجية المؤثرة على الموقف الإثيوبي تجاه مصر»، في: محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار السابع، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ص ١١٦-١١٨.

٧٨. عمر عبد الفتاح، «اللغة والهوية الثقافية لأفريقيا»، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ع ١١، خريف ٢٠٠٢) ص ١١١.

٧٩. محمد إمام فانتا، إثيوبيا بين الأمس واليوم والغد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٧، ص ١٢، ٣٢، ١٩.

٨٠. عبد العظيم رمضان، أكلذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٣، ١٩٨٨.

٨١. إثر محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ تم تعليق عمل اللجنة المشتركة بين مصر وكلا من السودان وإثيوبيا. ولم تشهد أديس أبابا أى زيارة رسمية لرئيس مصر أو لرئيس وزرائها، إلا بعد مرور أكثر من أربعة عشر عامًا على محاولة الاغتيال، عندما زار رئيس الوزراء الأسبق د. أحمد نظيف أديس أبابا في ديسمبر ٢٠٠٩.

٨٢. محمود منير حامد، «أوغندا ومسألة المياه والطاقة في عام الانتخابات الرئاسية»، في: محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، الإصدار السابع، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ٨٦.

٨٣. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٠.

٨٤. Nkrumah, Gamal, "Mursi's African debut", **Al-Ahram Weekly Online**, 19- 25 July 2012.

٨٥. Diop, C. A., "The birth of Negro Myth", in Gideon Cyrus, Mutiso & S.W. Rohio (eds.), **Readings in African Political Sought** (London: Heinemann Educational Books, Ltd., 1975) pp.255- 257

وانظر أيضًا: إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٠.

٨٦. حلمي شعراوي، «ملاحظات أولية عن العرب والأفارقة والنفى من التاريخ مجدداً»، في: إجلال رأفت (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨.

٨٧. خالد حنفى على، «تراجع دور الأزهر: أفريقيا نموذجاً»، المصريون، القاهرة، ٢٩ مارس (آذار) ٢٠٠٦.

٨٨. لمزيد من التفاصيل انظر: ماهر يونان عبد الله، الطوائف المسيحية في مصر والعالم، القاهرة، المركز المصري للطباعة، ٢٠٠١.

٨٩. ومن ذلك انتداب الأنبا يوساب مطران جرجا، على رأس وفد من رجال الدين، لتتويج الملك تفرى امبراطورا للحبشة، باسم هيلاسيلاسي الأول في نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٣٠. انظر: شوقي عطاالله الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ٦١-٦٦.

٩٠. جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، القاهرة، دار الحرية، ٢٠١٠، ص ٤١٠.

٩١. المرجع نفسه، ص ٤٩٠.

٩٢. وزارة الخارجية المصرية، تقرير بعنوان مصر والتجمعات الأفريقية، ٢٠١٠.

٩٣. أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

٩٤. «خارجية الشعب تطالب المالية برفع موازنة الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا»، اليوم السابع، القاهرة، ٥ يونيو (حزيران)، ٢٠١٢.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=69707495>

٩٥. أيمن السيد شبانة، «العلاقات التركية الأفريقية»، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥١.

٩٦. إبراهيم نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨.

مستقبل العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي ليبيا نموذجا

عبد الحليم المحجوب (*)

أولاً - مسيرة العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي

أ - العلاقات المصرية - الليبية.

ب - العلاقات مع باقي الدول المغاربية: تونس، الجزائر، المغرب.

ثانياً - المشهد المغاربي في إطار الربيع العربي

أ - مستقبل الوضع في ليبيا وتأثيراته المتوقعة علي الاستراتيجية الأمنية لمصر

- المشكلة الأمنية؛

- أزمة الفيدرالية؛

- مشكلة الاقتصاد؛

- التدخل الأجنبي.

ب - ربيع الجزائر والمغرب ... الواقع والاحتمالات.

ثالثاً - منطلقات الحركة المصرية في منطقة المغرب.

* خبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية.

مقدمة

في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الأول، الذي عقد في مدينة أنشاص المصرية في مايو/ أيار ١٩٤٦، بدعوة من الملك فاروق؛ لبحث التطورات الجارية علي أرض فلسطين، وردت فقرة هامة تم إدراجها بناء علي طلب مصر، نصت علي «اعتبار استقلال ليبيا ضرورة للأمن القومي المصري»؛ بما يستدعي توفير الدعم العربي اللازم لتحقيق هذه الغاية، في ليبيا وسائر الدول العربية الخاضعة للاستعمار الأجنبي في ذلك الوقت.

ربما كانت تلك من المناسبات القليلة التي يتم فيها الإشارة إلي الأمن القومي بأبعاده الجيوستراتيجية في هذه الفترة، التي كانت بريطانيا تتحكم خلالها في القدر الأكبر من قرارات الأمن القومي في مصر، وفي غالبية الدول العربية شبه المستقلة، في تلك الفترة^(١).

في هذا التوقيت كانت الحرب العالمية الثانية قد وضعت أوزارها، وبدأت مرحلة تصفية الحسابات بين المنتصر والمهزوم، وسارعت كل من بريطانيا وفرنسا بطرد القوات الإيطالية من ليبيا، وإخضاعها لما يشبه الاستعمار البديل، وبدأ بحث قضية استقلال ليبيا في كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والتي مثلت أيضًا العمق الطبيعي لحركات التحرر المغاربية، خاصة في تونس والجزائر والمغرب، والتي راحت تطالب بحقها في تقرير المصير من المستعمر الفرنسي، وكان الأمر يختلف بالطبع بين وضعية ليبيا؛ بسبب هزيمة إيطاليا في الحرب، وبين باقي دول المنطقة، ترتيبًا علي المقاومة العنيفة التي أبدتها فرنسا تجاه قضايا الاستقلال، حيث اعتبرت نفسها قوة منتصرة، ولا يجب أن تسلم بسهولة، أو تنسحب من منطقة تعتبرها امتدادًا طبيعيًا وضروريًا لأمنها القومي.

لكن هذه الإشارات لمتطلبات الأمن القومي، والمواقف الداعمة لحركات التحرر، تكررت بعد ذلك في ظل الحكم الملكي، بافتتاح مكتب المغرب العربي في القاهرة،

الذي كان مقصداً لزعماء الحركات الوطنية في كل دول المنطقة، والساعين لحشد التأييد العربي، وبالأخص المصري، لقضايا التحرر من المحتل الأجنبي في بلادهم، علي أن الانطلاقة الكبرى للدعم المصري، وتوفير قوة الدفع لهذه القوى، جاء بعد قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، التي أعلنت في مرحلة مبكرة مساندتها لمطلب الاستقلال، والتخلص من الهيمنة الأجنبية، بكل الآليات المتاحة، بما فيها المقاومة المسلحة، والتي مثلت الجزائر النموذج البارز لها في تلك الفترة.

أولاً: مسيرة العلاقات بين مصر ودول المغرب العربي

كانت الدعوة للتحرر، مضافاً إليها صوراً أخرى للحركة المصرية في كل من المشرق العربي، وشبه الجزيرة العربية؛ بمثابة تأمين للدور الإقليمي لمصر، خاصة في مواجهة تحكم القوى الغربية في سياسات المنطقة وثوراتها، وفي الوقت نفسه وفرت مصدر ضغط قوي لصالح حركات التحرر في دول المغرب العربي، بما يعني أن كلاهما - مصر والدول المغاربية - قدم عمقاً استراتيجياً للآخر، حتي بعد تحقيق الاستقلال، وعلى الرغم من افتراق السبل، في أحيان كثيرة، بين النظم الحاكمة، بما يتضح في الآتي:

١- كانت مصر هي وسيلة الربط المباشرة بين هذه الدول حكومات وشعوباً والإطار العربي العام، سواء من المنظور الأيديولوجي المتمثل في دعوة القومية العربية، أو بالنسبة لقضايا العرب الرئيسية، وعلي رأسها قضية فلسطين، فكان لكل دولة علي حدة - حتي في فترات أزمتها مع القاهرة - دوراً مميزاً تجاه القضايا العربية، والذي وفر لها في الوقت نفسه آليات مقاومة للمحاولات الفرنسية الحثيثة، التي استهدفت التمكين للثقافة الفرنسية، ومناهج الإدارة في دول المغرب الرئيسية، تونس والجزائر والمملكة المغربية، وهو ما كان يلقي تجاوباً في أحيان كثيرة من قبل بعض النخب الحاكمة^(٢)، أو الأقليات غير العربية، مثل البربر والطوارق وغيرهم.

٢- استعانت هذه المجموعة بالدعم المصري والعمق العربي، سواء في عملية إعادة بناء الدولة، كما حدث في الجزائر بعد الاستقلال، وفي ليبيا بعد الاستقلال،

ثم بعد وصول القذافي للحكم عام ١٩٦٩، أو في تصديدها لأزمات داخلية أو إقليمية أو دولية، حيث كانت مصر حاضرة باستمرار، مهما كانت حالة العلاقات الرسمية القائمة^(٣).

٣- كانت ليبيا معبراً لكل الأفكار والإيديولوجيات القادمة من الشرق العربي، فكما كانت في صدر الإسلام جسراً لعبور الإسلام إلى باقي شعوب الشمال الإفريقي، كانت أيضاً في العصور الحديثة مدخلاً لانتقال الإسلام إلى تشاد المتاخمة لحدودها الجنوبية، وخلال القرن العشرين وجدت كل التيارات الفكرية التي ظهرت في مصر ودول المشرق العربي، أصدقاء قوية لها بين المتعلمين ليبيا، حيث شهدت امتدادات لحركة الإخوان المسلمين، والبعث والقوميين العرب، كما حظيت الأفكار الناصرية، والدعوة للقومية العربية، بتأييد واسع علي أكثر من مستوي في ليبيا، وكان القذافي نفسه نموذجاً لامتداد هذه الأفكار، التي تلقاها علي يد مدرس تونسي، خلال دراسته الثانوية في مدينة سبها، جنوب ليبيا.

٤- وفي الجانب المقابل لعبت الدول المغاربية، وبدرجات متفاوتة- لكنها مؤثرة- دوراً حيوياً في فترة الصمود، بعد نكسة ١٩٦٧، ثم التحضير لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وكان ذلك يتراوح ما بين التنسيق السياسي والدبلوماسي في المحافل العربية والإقليمية والدولية، إلي دعم المجهود العسكري المصري بالسلاح، وبوحدات رمزية من القوات المسلحة، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية والمالية لمصر، سواء لتلبية الاحتياجات العسكرية، أو التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل.

وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تراجعاً بارزاً في مستويات التنسيق السياسي والاستراتيجي، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية والثقافية، والتي اقتصرت علي الجوانب الشكلية، أو المعاملات الخاصة بين الحكام؛ الأمر الذي أسهم في خلق بيئة من التربص، وعدم الاستقرار، التي تسمح في الوقت نفسه باشتعال الأزمات لأنفها الأسباب، دون اهتمام أي من الأطراف المعنية بتأثير ذلك علي المصالح الاستراتيجية المختلفة، أو التطلعات الشعبية لتطوير التعاون، وهنا يمكن أن نميز بين مسار العلاقات مع ليبيا، ومع باقي الدول المغاربية.

أ- العلاقات المصرية الليبية

ساندت مصر القضية الليبية حتي تحقق الاستقلال عام ١٩٥١، ثم واصلت هذه المساندة بإيفاد مجموعة من البعثات التي تعمل في المجالات، التعليمية والقضائية والصحية والدينية، وتحملت مصر تكاليفها طوال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، عندما كان يطلق علي ليبيا «مملكة من الرمال»، ثم تغير هذا الوضع تدريجيًا بعد ظهور النفط في بداية الستينيات. ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من سيطرة النفوذ الأجنبي في ليبيا، ممثلًا في القواعد العسكرية، البريطانية والأمريكية، وشركات النفط، وتناقض ذلك مع الدور الريادي الذي مارسه عبد الناصر في تجسيد فكرة القومية العربية والوحدة، فقد حرص البلدان علي تجنب الصدام المباشر بينهما، وكانت السمة البارزة للعلاقات هي الاحتواء، وعدم مطالبة الطرف الآخر بما قد يتجاوز طاقته^(٤).

ومع وصول القذافي للحكم عام ١٩٦٩، علي رأس تنظيم الضباط الوديين الأحرار، قدم نفسه علي أنه امتداد لأفكار ثورة يوليو/ تموز، وأن هدفه النهائي هو الوحدة مع مصر. وبالنظر لحساسية موقف ليبيا بالنسبة للغرب من الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية؛ فقد أسهمت مصر في تأمين نجاح الثورة بكل السبل الممكنة، وامتلك عبد الناصر اليد العليا في معظم القرارات الليبية، إقليميًا ودوليًا، باستثناء بعض الشطحات المحدودة التي تسبب فيها نقص الخبرة السياسية، أما بعد وفاة عبد الناصر فقد انقلب كل شيء؛ حيث سعي القذافي، ذو الخبرة المحدودة؛ لممارسة تأثيره علي السياسة المصرية، وفرض قرارات بعينها علي الرئيس السادات، وبدأ الافتراق تدريجيًا.

كان القذافي يواجه تناقضًا فكريًا واضحًا ما بين حاجته الملحة للدعم المصري اللازم لتأمين نظامه، وهو ما كان يدفعه لمحاولة احتواء الخلافات، أو حتي الصدام من وقت لآخر، وبين إيديولوجية تبناها، وسعي من خلالها إلي اكتساب زعامة شخصية، لا تؤهلها لها القدرات الاستراتيجية لليبيا، وتم حسم هذا التناقض بعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧؛ فانطلق في تصعيد عدائه لمصر مستخدمًا

كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك العمليات الإرهابية، وإثارة القلاقل في الصحراء الغربية، وتحريض قبائلها. ولم يتوقف هذا الخط إلا بعد أن تفجرت العديد من الأزمات الحادة في علاقاته الإقليمية والدولية، مما دفعه عام ١٩٨٩ للعودة إلى مصر، واستئناف العلاقات معها، ولكن علي أسس مختلفة عن الماضي، فلم يعد يطرح مشروع الوحدة، وكان يتملص مما يوقعه من اتفاقات مع القاهرة، ويخلق الأزمات من وقت لآخر حول العمالة المصرية، ثم راح، مع بداية الألفية الثالثة، يبحث عن أمنه لدى الغرب، مستسلماً لكل شروطه. وتحولت مصر إلى مجرد احتياطي استراتيجي يلجأ إليه عند الحاجة.

ب- العلاقات مع باقي الدول المغاربية: تونس، الجزائر، المغرب

كما أشرنا في البداية كانت هذه الدول الثلاث تتخذ من مصر مدخلاً لممارسة دور عربي نشط خلال عقد الستينيات، وحتى منتصف السبعينيات تقريباً، واكتسبت الجزائر سمات أكثر تميزاً، سواء في عهد بن بيلا، بحكم العلاقات الخاصة مع عبد الناصر، والدور الفعال الذي لعبته مصر في الوصول بها إلى مرحلة التحرر الكامل، أو في عهد بومدين، الذي تبني نهجاً قومياً وثورياً، مكنه من الاحتفاظ بدور عربي متميز، وبالعلاقات مستقرة، نسبياً، مع مصر، خصوصاً بعد نكسة ١٩٦٧. بينما حرصت كل من تونس والمغرب علي تحجيم علاقاتهما العربية عامة، ومع مصر بصفة خاصة، وإبقائها في حدود المصالح المباشرة، أو مواجهة الأزمات العاجلة، وتحولت بوصلة سياستهما العربية في اتجاهات مختلفة، وصلت إلي حد الانعزالية في كثير من الأحيان، وانضمت لهما الجزائر، بعد غياب بومدين، في هذا النهج بتأثير العوامل التالية:

١- الطفرة التي شهدتها أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي أسهمت في نقل مركز الثقل العربي إلي منطقة الخليج والسعودية، والتي بطبيعتها لا تولي اهتماماً كبيراً لفكرة الأمن الجماعي العربي، أو التكامل القومي، بصفة عامة؛ مما دفع دول المغرب لتنمية علاقاتها مع مركز الثقل الجديد.

٢- توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، والتي استتبع قطع العلاقات المصرية-العربية، بما فيها الدول المغاربية، لكنها في الوقت نفسه، وفرت عدداً من المكاسب

لهذه المجموعة؛ فإلي جانب انتقال مقر الجامعة العربية إلي تونس، وتعيين تونسي لمنصب الأمين العام، انتقلت مقار بعض المنظمات العربية المتخصصة إلي هذه الدول؛ مما كان له مردوده في تنشيط علاقاتها، نسبياً، بجامعة الدول العربية، ثم انتقال مقر قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية» إلي تونس، وفي الوقت نفسه هيأت الفرصة لتطوير العلاقات بين المغرب وإسرائيل، ولحقت بها تونس، مع بداية الألفية الميلادية الثالثة.

٣- تصاعد ظاهرة العنف والإرهاب كتعبير عن المعارضة السياسية في كل من تونس، والجزائر، والمغرب، وكان أكبر تجسيد لها ما حدث في الجزائر، بعد فشل عملية الإصلاح السياسي عام ١٩٨٨، وتدخل الجيش لمنع الإسلاميين من تولي السلطة، بعد الانتخابات التشريعية، التي جرت في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١؛ مما أدخلها في دوامة من العنف والعنف المضاد، استمرت ما يقرب من عشر سنوات، والظاهرة نفسها - وإن كانت أقل حدة - شهدناها في تونس إزاء إصرار الرئيس السابق، زين العابدين بن علي، على منع أية قوة سياسية، بخلاف حزبه، من المشاركة في السلطة، وأخيراً ظهور تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» في المملكة المغربية، منقداً لعدد من العمليات ضد النظام الحاكم.

واللافت أن هذه الظاهرة أفرزت نتيجتين بارزتين، الأولى هي اللجوء للغرب (أوروبا والولايات المتحدة)؛ لطلب المساندة الأمنية؛ للقضاء علي مصادر الإرهاب، ضمن الحملة العالمية التي تقودها واشنطن، منذ هجوم سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وقد انطوت استجابته علي اختراق كامل للأوضاع الأمنية والسياسية في دول الإقليم، أما النتيجة الثانية فهي انتشار الفساد داخل المؤسسات الحكومية، محتملاً بالسيطرة الأمنية، التي تمارسها السلطة من جانب، والدعم الغربي من جانب آخر، وتمثلت المحصلة النهائية لكل ذلك في مزيد من الانعزالية في السياسة الخارجية عامة، والبعد عن المشاركة في الاهتمامات العربية، بصفة خاصة، اللهم إلا ما يخص اجتماعات وزراء الداخلية العرب، من وقت لآخر.

٤- كثافة المبادرات الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، التي ترمي إلي بلورة صيغة للتعاون المتوسطي؛ مرة تحت مظلة «اتفاقية برشلونة»، التي وقعت عام ١٩٩٣، ومرة أخرى باسم «الاتحاد من أجل المتوسط»، وقد استهدف كلاهما تحقيق مصالح أوروبية تتعلق بالتصدي لظاهرة الهجرة بشقيها، الشرعي وغير الشرعي، أو تعلقت بسعي الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي؛ لاستعادة الزعامة الفرنسية في إقليم المتوسط، وبينما فشلت الصيغتان في تحقيق نتائج عملية، إلا أنهما كشفتتا عن عجز الدول العربية عن التنسيق المشترك، أو تشكيل قوة تكون نداً، ولو نسبياً، للجانب الأوروبي.

ثانياً - المشهد المغربي في إطار الربيع العربي

أكدت الثورة العربية، التي اجتاحت أكثر من دولة عربية، بما فيها دول المغرب العربي، بأن الظلم الاجتماعي يفتح الطريق، وبسرعة، للاضطراب السياسي، والمطالبة بضرورة إحداث إصلاح جذري وشامل في الدول التي تفتقد، لسبب أو لآخر، وجود مؤسسات مستقرة، وحكومة مدنية قوية.

لقد انطلقت الشرارة الأولى من تونس يوم ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، ونجح التونسيون في كسر حاجز الخوف لدي الجماهير العربية، غير المسيسة في الغالب، فانطلقت الثورة، بعد أن حسمت الأمر في تونس ومصر، إلي باقي الدول المغربية، لتشمل كل من ليبيا، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وجاءت جميعها، تقريباً، من خارج النخب التقليدية، وقوى المعارضة السياسية المعروفة، بل اعتمدت في الأساس علي قوة الشباب، المتضرر الأول من حكم الاستبداد، وشبكات الفساد المنتشرة في هذه الدول، تنهب ثرواتها، وتوفر الحماية للأنظمة السياسية القائمة، ومن هنا كان أبرز ما يميز هذه الثورات هو غياب القيادة، مما أتاح للقوى التقليدية أن تقفز إلي صدارة المشهد، الذي لم تكن حاضرة فيه في البداية.

وقد تم حسم الصراع في ليبيا في أغسطس/ آب ٢٠١١، بدخول قوات الثوار للعاصمة (طرابلس)، ثم مقتل القذافي، وحسم المعركة عسكرياً في أكتوبر/ تشرين الأول، لكن التكلفة التي تحملها الشعب الليبي كانت باهظة للغاية، ولا تقتصر علي سقوط الضحايا من الشهداء والمصابين فحسب، وإنما في الأعباء التي سوف تتحملها الدولة الليبية في المستقبل، أما في باقي دول الإقليم؛ فقد سارعت النظم الحاكمة في كل من الجزائر والمغرب؛ لطرح خطط للإصلاح السياسي؛ بهدف احتواء الاحتجاجات، لكنها لم تنجح في تهدئة الشارع، والعبور الكامل والأمن للأزمة، بما ينذر بتجدد المواجهات في أي وقت، برغم السيطرة الأمنية المحكمة، التي تفرضها النظم السياسية القائمة.

وما يعني في هذه الدراسة، هو استشراف المستقبل، وما قد يطرحه من أخطار علي أمن مصر، واستراتيجيتها الإقليمية عامة، ووفقاً لعنوان الورقة؛ فإن ليبيا سوف تحظي بالاهتمام الأساسي، بحكم تلاصقها الجغرافي مع حدودنا الغربية، والمصالح الاستراتيجية البعيدة المدى القائمة معها. مع الإشارة إلى واقع ومآل الاحتجاجات في الجزائر والمغرب.

أ- مستقبل الوضع في ليبيا وتأثيراته المتوقعة علي الاستراتيجية الأمنية لمصر

أدي تدخل «حلف الأطلسي» إلي حسم الصراع المسلح في ليبيا، لكن الأمر لن ينتهي عند هذا الحد، ففور انتهاء الحرب، بشكل رسمي، بدأ يظهر علي السطح مخزون تاريخي من مصادر الصراع في المجتمع الليبي، إلي جانب تأثيرات النظام السياسي الفريد الذي أوجده القذافي.

لقد ارتكز النظام الذي تأسس بعد ثماني سنوات من استيلاء القذافي علي السلطة، علي عدة مبادئ، مثل: «التمثيل تدجيل»، أي رفض السماح بأي تمثيل سياسي رسمي، و«كل من تحزب خان»، تعبيراً عن رفض تكوين الأحزاب، فيما صاحب ذلك بالطبع مقاومة وجود منظمات للمجتمع المدني، واستخدام سياسة «فرق تسد» في تعامله مع

القبائل، صغيرها وكبيرها، واستعداد بعضها ضد الآخر، كما لجأ إلي بناء عدة أحزمة أمنية لحماية النظام، وإضعاف الجيش النظامي، مع استخدام أقصى درجات القمع في مواجهة أية أشكال للمعارضة، وطالت إجراءاته، أيضاً، المؤسسة الدينية التقليدية، في مسعى لإضعاف علمائها.

وأسفر ذلك كله عن فراغ سياسي كبير، حيث اختفت المؤسسات، واعتمد القذافي علي حلقة ضيقة من الأقارب والمقربين، وفي مقدمتهم أبنائه، وقبيلته ذات الوزن الضعيف في النظام القبلي الليبي، واعتبر أن ما يطرحه من إيديولوجية هي مصدر شرعيته^(٥).

لقد تسببت هذه الممارسات في عسكرة الثورة، وانتقالها إلي صيغة الحرب الأهلية في مرحلة مبكرة، تعبيراً عن حجم السخط الشعبي ضد النظام، وفور سقوطه، بدأت المهمة الأصعب، والمتمثلة في نوعية المشكلات التي تنتظر الدولة في مرحلة التحول، فلا يكفي أن يصدر إعلان دستوري تجري علي أساسه الانتخابات، لتقدم نخبة جديدة تتولي وضع الدستور الدائم، وبناء نظام سياسي جديد - وهو إنجاز كبير بلا شك - بل الأهم بكثير، هو وضع معالجات جذرية بعيدة المدى للمشكلات المستعصية التي خلفها القذافي، أو ترتبت علي الحرب الأهلية، التي استمرت ما يقرب من عشرة أشهر، ونتناول فيما يلي أهم هذه المشكلات:

المشكلة الأمنية

الأمن هو مفتاح كل شيء في ليبيا، فهو الضمان لنجاح عملية الانتقال، وبناء المؤسسات، والبدء في عمليات البناء والتنمية، وغيرها من القضايا الهامة، وتنجم المشكلة الأمنية في ليبيا من واقع ما يلي:

١- أصبحت الميليشيات التي لعبت دوراً حاسماً في الإطاحة بالقذافي تمثل مشكلة كبيرة بحكم ما تملكه من سلاح ترفض تسليمه، وتحفظ لنفسها بأدوار أمنية تمارسها في مناطقها، بمعزل عن أية سلطة مركزية، في ضوء تفكك جهاز الشرطة،

وتشتت أفرادها، لكن التسرع في مواجهة هذه الميليشيات قد يحمل مخاطر متعددة، فقد تميزت الثورة الليبية بقدر كبير من اللامركزية، وبرغم اعتراف المجالس العسكرية والمدنية المحلية، بالمجلس الوطني الانتقالي، فإن التعامل بينهما محاط بالكثير من الشكوك، ويشعر أعضاء هذه المجالس بأنهم في حاجة للسلاح للدفاع عن مصالحهم، واحتواء مخاوفهم الأمنية^(٦).

٢- إن الطريقة التي تم بها إسقاط النظام السابق، والمتمثلة في التحرير التدريجي والمتقطع لأجزاء مختلفة من البلاد، اعتماداً على المتطوعين من القوات والميليشيات المحلية، خولت لهؤلاء حق الادعاء بأنهم ضحوا بدمائهم وثرواتهم من أجل المشاركة في التحرر الوطني، ودفعت بالبعض منهم إلى أن يعتقل خصومه، ويحاكمهم بنفسه.

٣- يعاني النظام القضائي في ليبيا، شأنه شأن كل المؤسسات الأخرى، من تضارب في الصلاحيات حول من يملك حق الضبطية القضائية، واحتجاز الأفراد، ولأي الأسباب، فالميليشيات تصر على امتلاك هذا الحق، بحكم الدور الذي لعبته وقت اشتعال الثورة، ولا يمكن حصر أعداد المعتقلين الذين تقدرهم «منظمة العفو الدولية» بحوالي ٧٠٠٠ معتقلاً، بينما المحاكم لا تمارس وظائفها، كما يصعب توجيه أي اتهام لأشخاص مارسوا نشاطاً مسانداً للثورة عن جرائم ارتكبوها^(٧).

٤- تحفز بعض المجموعات الإرهابية، وفي مقدمتها «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، للتواجد في ليبيا، والقفز على عملية التحول السياسي هناك، ومن المرجح أن تعمل على اختراق المناطق الجنوبية عبر الحدود مع الجزائر ومالي، وكما أن هناك إرهاب قادم من الخارج، فيوجد أيضاً إرهاب داخلي، يتمثل في بعض الجماعات التي تتمركز في المنطقة الشرقية، في الجبل الأخضر، وبنغازي، ودرنة، وهي معقل لبعض الجماعات السلفية المتشددة، وكانت نقطة تجنيد للمقاتلين المتجهين للعراق، وتنتشر فيها ثقافة الجهاد والتكفير، وكانت في الماضي القريب تنتشر في المناطق الجبلية الوعرة^(٨)، ومثال ذلك «جماعة أنصار الشريعة»، التي تري أن الانتخابات ليست من الشريعة الإسلامية، كما أعلنت

عدائها لأشكال الوجود الأجنبي، ونفذت هجمات ضد قنصليات الولايات المتحدة وبريطانيا، ومقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بنغازي.

٥- تبدو أيضاً أزمة الجيش وأسلحته مشكلة خطيرة، لا تقتصر تداعياتها علي الداخل الليبي فحسب، بل تمتد عبر حدود الدول المجاورة، وبخاصة مع مصر، ومن أهم شواهدا انهيار السيطرة المركزية علي القوات المسلحة الليبية، ومن ثم علي مخزونها من الأسلحة؛ مما هيا الفرصة لعصابات التهريب، وبعض القوي السياسية المنظمة، تكثيف أنشطتها الرامية للاستيلاء علي أكبر قدر من هذه الأسلحة، أيا كانت نوعيتها بما في ذلك صواريخ أرض / أرض، وأخرى مضادة للطائرات والدروع، وغير ذلك من النوعيات التي تحتاجها جيوش نظامية في الأساس، أو قوى تعد لتفجير الموقف العسكري في مناطق بذاتها، ومنها شبه جزيرة سيناء، وتبرز في هذا المجال قوى صاحبة مصلحة مباشرة في مثل هذا الفعل حالياً، أو مستقبلاً، يتبدى تورطها في عمليات عبر الحدود الليبية - المصرية.

٦- على الرغم من توافق غالبية القوي السياسية والقبلية في ليبيا علي توفير عناصر النجاح لتجربة الانتخابات، التي جرت في السابع من يوليو/ تموز ٢٠١٢، والبدء في خطوات بناء النظام الجديد، فإنه من الصعب احتواء موارث الماضي، ومضاعفات الحرب الأهلية، وما يطرأه ذلك من مخاطر أمنية، تتمثل في عملية تصفية حسابات في القبائل، وبعضها سعيًا لاستعادة التوازنات، التي كانت حاکمة لعلاقاتها قبل مجيء القذافي للحكم. يضاف إلي ذلك المواجهات المتوقعة بين التيارات الثورية وبين أنصار النظام السابق، والذين يدركون مفاتيح القوة، وإن لم يسيطروا عليها، واستخدامها لتأمين أنفسهم. وأخيراً المواجهات المنتظرة بين الجماعات الإسلامية المتشددة، وباقي التيارات السياسية الأخرى.

أزمة الفيدرالية

عُقد بتاريخ السادس من مارس/ آذار الماضي مؤتمر حضره ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص في بنغازي، تحت اسم «مؤتمر شعب برقة»، كما شارك فيه ممثلون دبلوماسيون

لكل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وتونس، وقطر، وجاءت نتائجه بمثابة مفاجأة كاملة لليبيين في الداخل، ولكل من يهتم بالشأن الليبي في الخارج، فقد أعلن المجتمعون قيام «كيان برقة»، والدعوة لإحياء النظام الفيدرالي، ودستور ١٩٥١، متجاهلين كل ما جرى بعد هذا التاريخ، وإعلان الملك إدريس السنوسي إلغاء هذا النظام، والعمل بنظام الدولة الموحدة، بتاريخ ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٦٣، وقد تسبب هذا المؤتمر ونتائجه في اندلاع مظاهرات عمت كل مدن ليبيا تقريباً، رفضت الفكرة شكلاً وموضوعاً، كما صدرت بعض ردود الفعل من بعض القوى الخارجية، فقد أعلنت تونس سحب قنصلها في بنغازي، الذي شارك في المؤتمر، وقدمت إيطاليا اعتذاراً رسمياً عن مشاركة أحد دبلوماسيها، بينما اكتفت الدول الغربية الأخرى ببعض البيانات الصحفية التي رفضت هذه الخطوة.

لكن ذلك لم يمنع المحرضين من عقد مؤتمر ثان، يوم ١٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٢؛ لإعلان مؤسسات إقليم برقة، بما فيها القوات المسلحة التي أطلق عليها مصطلح «قوة دفاع برقة» - وهو الاسم نفسه الذي سبق أن استخدمه الملك إدريس السنوسي - وأعلن المؤتمر عن تشكيل هيئة تأسيسية تعمل وفقاً لدستور ١٩٥١، ورفض قانون الانتخابات، بما يعني سحب الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

ويبقى السؤال: ما هو أصل الفيدرالية في ليبيا، ولماذا تطرح الآن؟

ظلت ليبيا كياناً موحداً طوال خضوعها للحكم العثماني، ثم تحت السيطرة الإيطالية بعد ذلك، ومع اشتداد المقاومة الليبية للاحتلال الإيطالي، غادر إدريس السنوسي إلى مصر عام ١٩٢٢، تاركاً أمر الجهاد وراءه، وكانت له علاقاته المعروفة بالإنجليز، وتعاون معهم بعد ذلك في إنشاء جيش صغير في أغسطس/ آب ١٩٤٠، باسم «الجيش السنوسي»؛ ليقاوم معهم في الحرب ضد دول «المحور»، وبعد انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، تمكن من العودة إلى ليبيا عام ١٩٤٤، أميراً البرقة، وهي الصفة التي كان قد حصل عليها من الإيطاليين، بموجب اتفاق رسمي في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٠؛ لتقاسم الإدارة في الإقليم، لكن إيطاليا ألغت هذا الاتفاق عام ١٩٢٩^(٩).

بعد احتلال بريطانيا لأجزاء من ليبيا، دعمت من سلطات إدريس في برقة، بينما سيطرت فرنسا علي الجنوب في فزان، واتخذت «الجمعية العامة للأمم المتحدة» قرارًا باستقلال ليبيا، بعد إحباط دعاوي التقسيم. في الوقت نفسه الذي حاول فيه إدريس السنوسي وضع شروط لإعاقه قيام الدولة الموحدة؛ مستهدفًا ربط الاستقلال بقيام نظام ملكي للأسرة السنوسية^(١).

كان قادة المقاومة يرفضون هذا المشروع، مدركين أن صاحبه لا يملك رصيدًا نضاليًا كبيرًا؛ مما دفع إدريس - مدعومًا من بريطانيا - لإعلان برقة «إمارة مستقلة»، في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩، في خطوة استباقية استهدفت إفشال الحوار حول نظام الحكم، ومن ثم أصبح الخيار ضيقًا أمام القوي الوطنية، بين إحباط الاستقلال وربما الحرب الأهلية، أو القبول بالملكية بعد إصرار إدريس علي تحويل برقة إلي ملكية مستقلة، إذا ما رفضت باقي القوى اعتلائه العرش متمسكًا بتسمية نفسه «ملك ليبيا وأمير برقة»، حتي بعد الاستقلال؛ الأمر الذي اضطر الحركة الوطنية لقبوله ملكًا في ظل نظام اتحادي بولايات ثلاث (برقة - طرابلس - فزان)، وقامت لجنة تابعة للأمم المتحدة بوضع دستور الدولة الوليدة، وأجبرت - رغم ضعف مواردها في ذلك الوقت - علي تحمل تكلفة باهظة لهذا النظام، فقد كانت هناك ثلاث حكومات، وثلاث برلمانات، وحكومة مركزية، وبرلمان مركزي بمجلسين، وبرغم ذلك فقد تحققت الوحدة بفعل التوافق الوطني الذي استوعب الدرس، وأسهمت الوفرة المالية، التي صاحبت ظهور النفط، في تعزيز الهوية، وتحقيق الاندماج الوطني.

وهنا يثور السؤال: لماذا التوقيت الآن، وماهي الأهداف الحقيقية والمخاطر؟

بداية الأمر المرجح بالنسبة لي ليس مجرد البحث عن صيغة للفيدرالية للدولة الجديدة، وإنما هو التمهيد لقيام مملكة في إقليم برقة، تمتد مساحتها من الحدود المصرية، وحتى مدينة سirt في الغرب، بحيث تسيطر علي الجزء الأكبر من موارد ليبيا النفطية، وتملك من الموارد الطبيعية والبشرية ما يؤهلها لتكوين دولة جديدة،

وترك الغرب (طرابلس)، والجنوب (فزان)؛ ليحسم اختياره بعد ذلك، وبحيث تشكل منطقة عازلة بين مشرق العرب ومغربهم.

أما عن عامل التوقيت؛ فلا شك أن حالة السيولة السياسية التي تعيشها ليبيا في مرحلة التحول الراهنة، وتحفز كل القوي السياسية والقبلية؛ لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وكسر كل المقدرات التي تراكت علي مدي التاريخ الليبي، تقدم الفرصة الملائمة لمثل هذه الدعوات، ويبدو هنا أن النموذج العراقي، بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، يمارس تأثيره بقوة علي الساحة الليبية.

ويصعب القبول بأي من المبررات التي يطرحها أصحاب المشروع، فلا الظلم الاجتماعي أو السياسي الذي عانت منه قبائل الشرق الليبي، واختلال التوازنات مع الغرب، بعد أن كان يتمتع بالتفوق في العهد الملكي، أو غياب التوزيع العادل للثروة، وإرجاع الحقوق للأسرة السنوسية، إلا مجرد غطاء وأوراق يتم اللعب بها، لتعديل المستقبل الليبي كله، وتعديل الخريطة الاستراتيجية في الشمال الإفريقي، بل والعالم العربي.

ولنا أن نتخيل شكل هذه الخريطة إذا ما قامت هذه المملكة «الخبیثة»

- ١- دولة نفطية تسيطر عليها الشركات الغربية العملاقة، ومن داخلها خبرات من دولة قطر، بما يعني انتقال النموذج الخليجي، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلي هذه الدولة، التي قد تكون العضو السابع في «مجلس التعاون الخليجي»، حتي قبل الأردن والمغرب، اللذين تم دعوتهما بالفعل لهذه العضوية.
- ٢- أجهزة أمنية تلعب فيها الخبرة الإسرائيلية الدور الرئيسي، إلي جانب الخبرات الأمريكية والأوروبية، والتي تتخذ من مكافحة «الإرهاب»، وفقاً لمفاهيم هذه القوى، مظلة لعملها.

- ٣- قوات مسلحة لا تحمل عقيدة عسكرية واضحة، أو تنظر إلي عدو بذاته، وإنما هي مجرد وعاء لتكديس الأسلحة، وفقاً لضوابط يحددها الموردون، وآلية لإعادة

تحويل أموال النفط لصالح دول الغرب، المستورد الرئيسي لنفط هذه المملكة، علاوة علي استقدام التواجد العسكري الغربي (أمريكي، فرنسي، بريطاني) علي أرض ليبيا مجدداً، لخدمة الاستراتيجيات الغربية في البحر المتوسط، والقارة الإفريقية.

٤- ظهور طبقات سياسية وقبلية يتم إغراقها برفاهية النفط، في مقابل عدم المساس بالمؤسسة الملكية الحاكمة، أو بالتزاماتها الخارجية.

٥- وأخيراً، سياسة خارجية خاضعة للتوجيه الغربي، تقلل من ارتباطاتها العربية، ولا مانع من افتعال المشكلات مع مصر، من وقت لآخر، أو تقديم بعض الإغراءات في شكل استثمارات مشروطة، أو تشغيل عمالة دون أية التزامات استراتيجية جادة تجاه القضايا القومية.

ذلك هو شكل الدولة المتوقع، والذي يحمل تهديداً مباشراً لأمن مصر القومي، والأمن العربي عامة.

مشكلة الاقتصاد

تمتلك ليبيا موارد طبيعية جيدة، حيث يشكل النفط ٩٥ ٪ من إجمالي الصادرات الليبية، وحوالي ٨٠ ٪ من موارد الدولة عموماً، وبغض النظر عن المشكلات التي أحاطت بصناعة النفط، خلال حكم النظام السابق، والمصاعب التي تعرض لها الاقتصاد الليبي خلال فترة الحرب الأهلية، فإن عبور هذه المصاعب والمشكلات هو أمر يسير، ويمكن أن يتم في فترة قياسية، خاصة في ضوء الدعم الغربي المتنامي، والذي أدى للإفراج عن ما يقرب من ١٦٠ مليار دولار من الأرصدة الليبية، التي سبق تجميدها وقت الحرب، وتواصل الإدارة الحالية للمرحلة الانتقالية جهودها للإفراج عن باقي الأرصدة، وبما يساعد علي تجاوز مشكلة نقص السيولة في وقت قياسي.

إذن فإن ليبيا لا تعاني من نقص حقيقي في الموارد، لكن المشكلة الحقيقية تنبع من أسلوب إدارة هذه الموارد، خاصة في ضوء المقترحات المثارة علي الساحة، إلي جانب بعض المخاوف التي تكتنف عملية الإعمار، ومنها:

- مقترحات بتعويض المصابين، وذوي الشهداء، والمضارين في ممتلكاتهم وأموالهم، نتيجة المعارك التي استمرت حوالي عشرة أشهر، وبرغم عدالة هذه المقترحات إلا أن ضخامة أعداد الأشخاص، والذي تجاوز عشرات الألوف، وارتفاع حجم المبالغ المطلوبة، تجعل من إمكانية الوفاء بها كاملة، في فترة قصيرة، أمراً معوقاً لأية برامج لإعادة البناء، وبما يقتضي ضرورة التوصل إلي صيغة متوازنة لتلبية هذه الاحتياجات، سواء التعويضات، أو إعادة الإعمار بشكل متدرج، وخطة منهجية يمكن للاقتصاد تحملها، دون أن يتعرض لعثرات كبيرة.
- سعي بعض القوي الثورية لتوجيه عملية إعادة الإعمار إلي المناطق التي انطلقت منها الثورة بشكل أساسي، وإهمال البلدان التي ظهرت فيها مقاومة للثورة، ومنها بني وليد وسيرت، مما قد يولد أسباباً جديدة للسلخ و التمييز، تحد من فرص المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام الاجتماعي^(١١).

إن الاقتصاد الليبي في حاجة ملحة لعملية إصلاح شاملة، فبرغم توفر الموارد إلا المجتمع الليبي يعاني من مشكلات حادة، مثل ارتفاع نسبة البطالة، وتدهور التعليم، والضعف الشديد في مجال الاستفادة بالتقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات الحياة المختلفة، خاصة الصناعة، وقطاع الاتصالات، والطاقة.

لقد أدي الشعب الليبي دوره في إحداث التغيير السياسي خلال عام ٢٠١١، وهو حالياً في انتظار مبادرات ومشروعات تطرحها الحكومة، وتؤكد من خلالها أنها اختارت الطريق الأفضل، سواء في إتاحة الفرصة للعمالة الوطنية بعد إعادة تأهيلها، والارتفاع بمستوي التعليم والتدريب، والالتزام بالشفافية، وتحديد الأهداف بوضوح، ومراعاة مقتضيات التوازن بين المناطق، والقبائل والأعراق، المختلفة، علي أن يتوازي ذلك كله بإصدار القوانين المنظمة للاقتصاد، والعلاقات الاقتصادية في المجتمع^(١٢).

التدخل الأجنبي

لعب التدخل الأجنبي الدور الحاسم في إسقاط نظام القذافي، وقد شارك «حلف شمال الأطلسي» في العمليات العسكرية ممثلًا في: فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، بينما اكتفت الولايات المتحدة بتقديم جانب من الدعم اللوجستي والاستخباراتي، وشاركت من خارج الحلف كل من: قطر، والإمارات، والأردن، وكان ذلك استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، والذي صدر بعد مطالبة مجلس جامعة الدول العربية بهذا التدخل بهدف حماية المدنيين.

وبغض النظر عن الشرعية الدولية التي توفرت لهذا التدخل العسكري المباشر، والتي لم تتوفر حتي الآن في الحالة السورية، بينما تركت الحالة اليمنية للمعالجة الخليجية المدعومة بالغرب فحسب، فإن نوعية الدول التي شاركت في هذه العمليات، والسرعة التي صاحبت تنفيذ القرار الدولي، تعكس مجموعة من الدلالات التي تتضح في الآتي:

١- جاء هذا التدخل بعد ما يقرب من شهر واحد من بدء الانتفاضة الليبية، ولكن بعد أن كان الموقف في كل من تونس ومصر قد حسم لصالح الثوار؛ مما زاد من مخاوف الدول الخليجية، ودفعها لقيادة تيار داخل جامعة الدول العربية، يدعو للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، ودعوة الأمم المتحدة للتصدي للأزمة الليبية، وتوفير الحماية للمدنيين كغطاء لرغبة هذه الدول، ومعها دول عربية، بضرورة التحكم في مسار الثورة الليبية، والسيطرة علي نتائجها مستقبلاً.

٢- حساسية موقع ليبيا بالنسبة للغرب، سواء في ضوء ثروتها النفطية، أو أهميتها الاستراتيجية في البحر المتوسط، أو بالنسبة لقربها من الشرق العربي، وانغماسها حكومة وشعباً - رغم ما يبدو من انعزالية علي السطح - في القضايا القومية، وتأثرها المباشر بما يجري فيه من تطورات، خاصة علي الساحة المصرية، وعليه فإن الهدف الرئيسي بالنسبة للدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، هو أن تصبح ليبيا الجديدة محوراً رئيسياً في سياسات الغرب تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن طريق السيطرة علي سياساتها النفطية، وضمان تعاونها في

قضية الهجرة من جنوب الصحراء إلى شمال المتوسط، والتحكم في قدراتها العسكرية مستقبلاً^(١٣).

٣- توافق توقيت انفجار الأزمة الليبية مع رغبة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، في ممارسة دور الزعامة لشخصه ولبلاده في حوض المتوسط، ورغم أن استجابته للحالة التونسية كانت بطيئة؛ فقد حاول تعويضها في ليبيا؛ فصعد من خطابه المعادي للعقيد القذافي، في محاولة لحسم الصراع علي النفوذ مع قوى غربية أخرى، لكن هذه الحدة لم يستخدمها مع أي من الجزائر والمغرب، فضلاً عن البحرين، بل إن هذه السياسة أثارت انتقادات من جانب ألمانيا، التي رأت فيها محاولة لصياغة العلاقات الأوروبية - المتوسطية وفقاً لأغراض ساركوزي؛ مما أدي لامتناعها عن المشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا^(١٤)، ومع ذلك، وعلى الرغم من تركيز الرئيس الفرنسي الجديد، فرانسوا أولاند، علي الدائرة الأوروبية، ومحاولة إصلاح العلاقات مع ألمانيا، فإنه لا يمكنه أن يتجاهل عائد الدور الفرنسي في ليبيا، والحرص علي الاستفادة منه لأقصى حد ممكن.

وفي ترجمة لهذه الأهداف، حرصت دولة قطر علي استمالة بعض قيادات الميليشيات، وإمدادهم بالمساعدات، إلي الحد الذي استفز القيادة الليبية، بل المسؤولين الفرنسيين الذين رأوا في التصرف القطري خروجاً علي المهمة التي جاءت من أجلها قطر، ومن جانب آخر اتجهت الولايات المتحدة، وبعض دول الغرب، لتتبع نوعيات معينة من الأسلحة الليبية، وتدميرها، بذريعة منع وقوعها في أيدي إرهابيين، ومن ذلك ٥٠٠٠ صاروخ أرض/ جو، من أصل ٢٠٠٠٠ صاروخ يجري البحث عنهم، كما عقدت تلك الدول اتفاقيات مع ليبيا للمعاونة في السيطرة علي الحدود، والحد من عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة، إلي جانب تدريب قوات الشرطة، وإدارة السيطرة علي الحدود، وبما ينبئ بطبيعة أهدافهم مستقبلاً بالنسبة للقدرات العسكرية الليبية^(١٥).

ب - ربيع الجزائر والمغرب ... الواقع والاحتمالات

اندلعت الاحتجاجات في الجزائر والمغرب في فبراير/ شباط ٢٠١١، وللأسباب نفسها التي حركت الثورة في باقي البلدان العربية، وهي الإحساس بغياب العدالة في توزيع الثروة والسلطة، وحرمان الأغلبية الساحقة من الشعب من أبسط حقوقها، في الوقت الذي تستخدم فيه الأنظمة أقصى درجات القمع للأصوات المعارضة.

كذلك لم يأت التحرك الثوري من جانب القوي السياسية والحزبية التقليدية، بل جاء من كتلة الشباب من الجنسين، بوصفه المتضرر الأول من سياسات الأنظمة، والتي تحول دون مشاركته بالقدر المناسب في مستقبل بلاده. وكالعادة حاول تيار الإسلام السياسي ركوب الموجة لكن قوة الشارع أحبطت مسعا، وكشفت أهدافه، فعندما حاول علي بلحاج، نائب رئيس «الجهة الإسلامية للإنقاذ» في الجزائر الانضمام إلى الاحتجاجات، قوبل بالرفض والطرد من الميدان، وعلي العكس من ذلك أعلن بعض ممثلي التيار الإسلامي في المغرب (حزب العدالة والتنمية) معارضتهم - من حيث المبدأ - للتحرك الاحتجاجي في الشارع.

وقد سارع كل من النظامين في الجزائر والمغرب؛ لمحاولة تبييض سياساته، لعله يتمكن من احتواء الاحتجاجات، وتجاوز الأزمة، وكان ذلك من خلال حزمة من التعديلات الدستورية، التي توحى بتعديل جوهرى في موازين القوة، والاستجابة لمطالب الشارع، ولكن سيطرة طبقات بعينها، واستحواذها علي مفاتيح السلطة، متمثلة في السيطرة الثلاثية لكل من الجيش، وجهاز الأمن، ومؤسسة الرئاسة في الجزائر، وما يطلق عليه في المغرب «المخزن» والذي يضم أيضًا المؤسسة الملكية، والجهاز الأمني، وقادة الجيش، قد حال دون إحداث تغيير جوهرى في التركيبة السياسية بعد الانتخابات البرلمانية، التي جرت في البلدين، تنفيذًا للتعديلات الدستورية، ففي الجزائر استحوذ حزب «جبهة التحرير الوطني» الحاكم، علي أغلبية المقاعد، مما قد يدخل عملية الإصلاح في حالة من الجمود، حتي تحل الانتخابات الرئاسية القادمة،

أما في المغرب فعلى الرغم من أن تيار الإسلام السياسي - معتدل وقريب من السلطة - قد حقق نصرًا في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، فإن العملية السياسية في مجملها لم تقنع الشباب، الذي قاد «حركة ٢٠ فبراير من أجل التغيير»، مما دعاه لمقاطعة الانتخابات، واعتبر أن نتائجها ذات تأثير محدود في تحقيق مطالبه، المتمثلة في تأسيس ديمقراطية دستورية حقيقية، تقلص من صلاحيات الملك، وتخضعه لمبدأ «يملك ولا يحكم»، واعتبر أن الانتخابات مجرد خطوة رمزية تعجز عن مواجهة التحديات العاجلة، ولا تقدم حلولًا جذرية^(١٦).

خلاصة الموقف أن الأزمة مؤجلة في البلدين، وما زالت عوامل انفجارها قائمة، لكن يمكن ترجيح قدرة الملكية المغربية على احتوائها، والحد من درجة اشتعال الموقف، بمزيد من التنازلات، والحوار العام مع كافة قوى المجتمع، مع تقديم مبادرات تستوعب جانب من مشكلات الشباب، بدعم من «الاتحاد الأوروبي»، وبعض الدول العربية النفطية، خاصة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفساد، نسبيًا، مع المحافظة على ثوابت النظام، المتمثلة في حرمة الإسلام كواجهة للدولة، وعدم المساس بالملكية المغربية، أو بهيمنة الدولة على إقليم الصحراء الغربية، وهي خطوط جامعة أكثر منها سببًا للفرقة في المجتمع المغربي، أما في الجزائر، فتبدو الفجوة أكثر اتساعًا بين مطالب الشارع، وقدرة النظام على التغيير، بما ينذر بمزيد من المواجهات، وآليات القمع.

ثالثًا - منطلقات الحركة المصرية في منطقة المغرب

أن الأوان أن نتجاوز أزماتنا الداخلية، أيًا كانت حداثتها، وتعتيقاتها، للانتقال إلى قضايا الأمن القومي، وما يواجهه من تهديدات، ودوائر السياسة الخارجية، وما تضمه من مصالح قومية، مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يتطلب شروطًا ثلاثة، يصعب التنازل عنها، وهي:

١- استحداث، وتفعيل هيكل مؤسسي واضح المعالم، يكون مسئولاً عن قرار السياسة الخارجية، والأمن القومي، ويأتي في مقدمة هذا الهيكل مؤسسة الرئاسة، التي يمكن أن تضم، إلي جانب تشكيلها الحالي، موقعاً لمستشار الأمن القومي، ومجتمع المخابرات، الذي يضم كل من المخابرات العامة والعسكرية، إلي جانب جهاز للأمن الوطني، يضم الأجهزة المسؤولة عن الأمن الوطني، وتأمين الجبهة الداخلية في كل من المخابرات العامة، ووزارة الداخلية، ثم وزارتي الخارجية والتعاون الدولي، المسئولان عن إدارة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، والأمن القومي.

٢- الاتفاق علي مرجعية جامعة تكون مرشداً لكافة عناصر الهيكل المؤسسي المشار إليه، وتأخذ في اعتبارها محددات السياسة الخارجية المصرية، الثابت منها والمتغير، عناصر القوة المتاحة، الناعمة والخشنة، مع الابتعاد تماماً عن قيود الإيديولوجيات الضيقة، أو محاولات الشخصنة، والتي تعد عنصر الفشل الرئيسي في أية استراتيجية للأمن القومي.

٣- آليات محكمة للتنسيق، ومنع التضارب بين المؤسسات ذات العلاقة، ونظام للمراجعة والتقييم للأداء من فترة لأخرى، وقنوات للتنسيق مع السلطة التشريعية، فيما يتعلق بتحركاتها الخارجية، أو طريقة تناولها لأسرار الدولة العليا.

إن توفر هذه الشروط يمكن أن يضيفي قدرًا عاليًا من الفعالية علي حركة مصر الخارجية، علي المستويات المختلفة، ومن بينها منطقة المغرب العربي.

وتبرز ليبيا في مقدمة أولويات التحرك المصري في هذه المنطقة؛ باعتبارها نطاق أمن مباشر، يمكن الاستفادة به كعمق للأمن المصري والعربي، ويمكن أن يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن مصر والعرب، ومع كل المتغيرات الجوهرية التي شهدتها، وتشهدها ليبيا حاليًا، فإن امتلاك دور مصري نشط في هذه التحولات، يمكن أن يخدم الطرفين، ويحول دون نجاح بعض المخططات الضارة بأمنها، في المدى الطويل. وفي هذا المجال يمكن طرح بعض الأسس لحركة مصر تجاه ليبيا، علي النحو التالي:

١- التصدي لمخطط تقسيم ليبيا، بكل الوسائل الممكنة، ودعم الحكومة المركزية في رفضها لهذا المخطط حتي لو احتاج الأمر للتدخل العسكري بالتنسيق مع القيادة الليبية واستجابة لمطالبها الرسمية والصريحة.

٢- بالرغم من كل المحاولات الخبيثة التي بذلها القذافي لإيجاد فجوة بين الشعبين، ردًا علي رفض الاستجابة لنزواته في الزعامة، وامتلاك نفوذ في القرار المصري، فإنه يمكن الإقرار، دون مبالغة، بأن العلاقة بين الشعبين هي الأقوى في علاقات الشعوب العربية ببعضها، وأنه من السهل تفعيل هذه العلاقة في شكل مشروعات عملاقة، تربط البلدين، وتوفر عائداً مشتركاً لكل منهما علي حدة، وعلينا أن نذكر فحسب أن مفاعل الضبعة، الذي يتعثر حتي الآن، كان مشروعاً مشتركاً لخدمة مصر وليبيا، خاصة في مجال تحلية المياه، وتوليد الكهرباء. كذلك هناك مشروع لربط البلدين بخطوط سكك حديدية؛ لتسهيل الحركة ليس مع ليبيا فحسب، وإنما مع دول الشمال الإفريقي كلها.

٣- لقد خاضت مصر تجربة ناجحة، بكل المقاييس، في خدمة الدولة الليبية، ففي العهد الملكي كانت إسهاماتها قوية في الارتقاء بعدد من القطاعات المدنية، مثل التعليم، والقضاء، والمؤسسة الدينية، ووعاظ المساجد، إلي جانب بعض القطاعات الاقتصادية، مثل الكهرباء، وتنمية موارد المياه، وبعد ثورة سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، توسعت المساهمة المصرية في عملية إعادة البناء لتشمل - خلال السنوات العشر الأولى علي الأقل - إلي جانب كافة القطاعات المدنية؛ القوات المسلحة، وجهاز الأمن والشرطة، لكن أهم ما يميز هذه المساهمة هو عدم تعرضها لأي نوع من الاتهامات السياسية، خلال المرحلتين، وكانت محل ترحيب من الشعب الليبي والمواطن العادي، وهذا ما يجعلنا نتطلع لتكرار التجربة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة، حيث تملك الخبرات المصرية العديد من المزايا، تتمثل في سهولة لغة التعامل، وتطابق التقاليد الاجتماعية، ومنظومة القيم بين الشعبين، والأهم عدم الإحساس بوجود مطامع للهيمنة، كما يحدث مع الغرب، الذي يحمل له الشعب الليبي تاريخاً من عدم الثقة، وبالطبع يرتهن

نجاح التجربة الجديدة بحسن إدارتها في القاهرة، والذي يقتضي اختيار أكفأ العناصر، ووضع اتفاقيات واضحة، تنظم آليات الاستعانة بالخبرة المصرية، وقواعد لمحاسبة أي من الجانبين، إذا ما وقعت أخطاء.

أما علي الصعيد المغاربي؛ فهناك مجموعة من المداخل التي يمكن أن تحقق المصالح المشتركة لكل الأطراف، وتتمثل في الآتي:

١- وضع آليات تنسيق منتظمة ومقننة بين القيادات السياسية العليا، وعلي مستوى الحكومات، بين مصر وبلدان المنطقة؛ لخدمة المصالح الوطنية المباشرة، والمصلحة القومية العربية العامة.

٢- دفع التعاون المشترك في مجال الأمن، وبخاصة في مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تحركها منظمة القاعدة في المغرب الإسلامي، أو المجموعات الإسلامية المتشددة، التي تستخدم العنف وسيلة لها؛ للتأثير علي استقرار المملكة المغربية، أو موريتانيا، أو مالي، أو نيجيريا، والتي تمتد تداعياتها إلي عديد من دول المنطقة.

٣- تجديد المبادرة المصرية للالتحاق بالاتحاد المغاربي، ورغم تقديرنا لمحدودية النجاح المتوقع للمحاولات التونسية الرامية لإحياء هذه الصيغة حالياً، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الأمني، إلا أن المساندة المصرية لبعثها مجدداً، والوجود داخلها، يمكن أن يدعم من فرص التنسيق بين هذه المجموعة، لبلورة مواقف منسجمة في علاقاتها مع «الاتحاد الأوربي». كما أنها تسمح بدور مصري نشط لتقريب المواقف تجاه قضية الصحراء الغربية، التي تمثل العقبة الكبرى أمام فرص تفعيل التعاون المغاربي.

٤- تملك كل من مصر ودول هذه المجموعة قدرات متميزة في مجال استثمار الثورة المعرفية والتكنولوجية؛ لصالح قضايا التنمية بصفة عامة، واحتواء العديد من المشكلات التي يعاني منها شباب هذه الدول بما فيها مصر، إذا ما أحسن التعامل معها، واستثمار القدرات البشرية والعلمية المتوفرة لدي كل دولة علي حدة، وخاصة في مجالات الصحة، والتعليم، والثقافة، والإدارة، والزراعة، وغيرها.

٥- وأخيراً من المؤكد أن الخطاب الديني في مصر والدول المغاربية في حاجة ملحة لإعادة النظر، وتقديم صياغة جديدة، وهو واجب أساسي لكل من الأزهر والمؤسسات الدينية في تلك الدول، بحيث يمكن من خلال إطار منظم للحوار والمناقشات المكثفة فيما بينها، بلورة رؤية مشتركة، ومحل ثقة لهذا الخطاب، بما يتفق ومقتضيات العصر، ودون تضارب مع ثوابت الدين؛ بهدف الحد من الشطط الديني من ناحية، وقيادة عملية تنوير منهجية داخل هذه المجتمعات علي تنوع عناصرها من ناحية أخرى.

الهوامش

١. علي سبيل المثال، حاولت بريطانيا في بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، استمالة إيطاليا تحت حكم موسيليني، والعمل علي إبعادها عن التحالف مع هتلر، وذلك بمبادلة مثلث الجغبوب علي الحدود المصرية الليبية، بجزء من هضبة السلوم في الشمال، حيث كان الطرف الإيطالي يرغب في ارضاء الحركة السنوسية، باستقطاع هذه النقطة من مصر، بوصفها مقرًا لأول زاوية سنوسية، ونقطة تحكم في طريق الحجاج القادمين من بلاد المغرب العربي متوجهين للأراضي الحجازية عبر مصر.

٢. كان الرئيس بورقيبة يردد دائمًا أن تونس إفريقية، موقعًا، وأوربية، حضارة، تعبيرًا عن ضعف اقتناعه بالانتماء للعروبة، وكان ذلك هو الدافع لتعديل بعض أحكام الأحوال الشخصية في القانون التونسي؛ لتتماشى مع الثقافة الأوربية.

٣. ساندت مصر المطالبات التونسية بإجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت، وشارك عبدالناصر في الاحتفال بإجلاء هذه القوات عام ١٩٦٥، وشاركت بجهود مكثفة في التوسط لاحتواء التوترات الناشئة بين المغرب والجزائر، بسبب قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٦، وزودت المملكة المغربية بالدعم العسكري والأمني، الذي طلبته بعد وقوع انقلاب عسكري في موريتانيا في أغسطس/ آب ١٩٧٩، كان ينذر باختلال التوازنات في الإقليم، وكانت العلاقات وقتها مقطوعة بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل، وأخيرًا فقد لعبت دورًا مهمًا في تخفيف المعاناة عن الشعب الليبي بسبب الحصار الدولي المترتب علي قضية لوكيربي.

٤. في يوليو/ تموز ١٩٦٤ وجه عبدالناصر نداء للملك إدريس السنوسي ضمن خطابه في عيد الثورة، يناشده عدم تجديد اتفاقيات القواعد العسكرية الأجنبية التي يحل موعد تجديدها في هذا العام، مما تسبب في اندلاع مظاهرات ضخمة تطالب النظام بالاستجابة لنداء عبدالناصر، لكن الملك أقر التجديد لعشر سنوات أخرى، متجاهلاً ضغط الشارع، ومستندًا للتأييد الأمريكي البريطاني لحكمه، ولم يترتب علي ذلك أي رد فعل عنيف من جانب عبد الناصر وقتها.

٥. مجموعة الأزمات الدولية: فهم الصراع في ليبيا، ٦ يونيو/ حزيران ٢٠١١.

٦. مجموعة الأزمات الدولية: المحافظة علي وحدة ليبيا، التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٥، ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

Chatham House, Mena programme: **Libya working Group meeting, Libya's ٧**
Recovery, Prospects and perils, February 2012

٨. فريديك ويرلي: انتخاب ليبيا جديدة، مؤسسة كارنيجي، برنامج الشرق الأوسط،
٢ يوليو/تموز ٢٠١٢.

٩. مركز الجزيرة للدراسات: ليبيا والفيدرالية؛ سياقات الماضي ومآلات المستقبل، أبريل/نيسان ٢٠١٢.

١٠. يذكر أن ليبيا هي أول دولة عربية عرفت النظام الجمهوري، بقيام أول جمهورية عربية في ١٦
نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨، باسم الجمهورية الطرابلسية، وكانت عاصمتها العززية، غرب مدينة طرابلس،
المرجع نفسه.

١١. ابتكر القذافي في مارس/آذار ١٩٩٧، قانون للعقاب الجماعي، تحت اسم «ميثاق الشرف»، وكان
يقضي بحرمان عائلة أو قبيلة المعارض من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية، بسبب عدم إدانتها
للأنشطة التي يمارسها أحد أبنائها، ووصل الأمر إلى قطع المياه والكهرباء، والحرمان من الغذاء، ويبدو
أن هناك بين الثوار من يتبنى هذه الثقافة، ولكن في الاتجاه العكسي.

١٢. Mikail, Brah: **The Multiple challenges of Libya's Reconstruction**, January 2012, www.fride.org

١٣. Center for strategic Studies(CSS): **New Libya: Political Transition and the Role
of the West**, September 2011

١٤. Mikail, Brah: **France and the Arab Spring: an opportunistic quest for influence**,
Think Tank for Global Action, October 2011

١٥. بول سالم وأماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، سلسلة أوراق كارنيجي، يونيو
٢٠١٢.

Morocco's New Political Face, Entielis, John P., 5 December 2011, pomed.org

العلاقات المصرية - الإسرائيلية ومستقبلها بعد ثورة ٢٥ يناير

د. عبد الفتاح ماضي (*)

أولاً: طبيعة الكيان الإسرائيلي ومدى قابليته للسلام

- طبيعة «دولة إسرائيل»؛
- مدى قابلية الدولة الصهيونية للسلام.

ثانياً: العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد اتفاقية ١٩٧٩

- اتفاقية ١٩٧٩: الأهداف والمنجزات؛
- معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»؛
- مصر عدو استراتيجي «لإسرائيل».

ثالثاً: «إسرائيل» والثورة المصرية

- الموقف من الثورة
- علاقات ما بعد الثورة
- خيارات «إسرائيل» الاستراتيجية

* أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإسكندرية

رابعاً: السياسة الخارجية المصرية: الفرص والإمكانات

تمهيد

تطرح هذه الورقة سؤالاً محورياً هو: ما هو مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية، في ضوء التغيير السياسي الذي شهدته مصر، في أعقاب ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تتناول الورقة أربع موضوعات رئيسية، يتناول أولها طبيعة الدولة الصهيونية، ومدى قابليتها للسلام، ومنظورها للسلام مع مصر؛ وذلك بهدف التعرف على جذور وجوهر هذه الدولة، ومقومات وجودها، ومحددات سياستها تجاه مصر، فهذه أمور يجب استحضارها، ولا يمكن تجاهلها، إن أردنا بناء سياسة خارجية فاعلة بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. أما الموضوع الثاني فيعرض للعلاقات المصرية - الإسرائيلية، بعد توقيع اتفاقية ١٩٧٩، بغرض الوقوف على ما أنجزه كل طرف من أهداف، وما قدمه من أثمان، ومعرفة حقيقة المعادلة التي سادت، وخلقت ميزان قوة إقليمي مختل لصالح الإسرائيليين، منذ ذلك التاريخ، وحتى انهيار النظام السابق، في فبراير/ شباط ٢٠١١. وفي القسم الثالث نعالج موقف الدولة الإسرائيلية من الثورة المصرية، وخياراتها المختلفة للتعامل معها. وفي القسم الرابع والأخير، ينصب الاهتمام على فرص ومتطلبات بناء سياسة خارجية مصرية جديدة تجاه الدولة الصهيونية، في ضوء التطورات التي شهدتها مصر، وتغيير النظام السياسي فيها.

أولاً: طبيعة الكيان الإسرائيلي ومدى قابليته للسلام

طبيعة «دولة إسرائيل»

نشأ الكيان الإسرائيلي، الذي أقامته الحركة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨، بدعم وتأييد قوى عالمية؛ ليُنظر له على أنه «دولة»، حال بقية دول عالمنا المعاصر، التي لها سكان وإقليم وسلطة سياسية، فضلاً عن وجود مُعترف به دولياً من ثانياً اعتراف

العديد من دول العالم بها، ومن خلال عضويته في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وبرغم هذا فلا يمكننا تجاهل، أو تجاوز طبيعة ذلك الكيان، أو نشأته التاريخية على يد الحركة الصهيونية، فذلك التجاهل، أو التجاوز، هو ما يريده رواد الحركة الصهيونية، وساسة الكيان، من خلال ما صار يعرف بالتطبيع^(١).

فالكيان الإسرائيلي - في حقيقته - كيان إستعماري، إستيطاني، إحلالي، عسكري، عنصري، توسعي، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تابع اقتصاديًا لها، غريب حضاريًا عن المنطقة العربية والإسلامية، وهو يسخر، فوق ذلك، مقولات دينية توراثية وتلمودية، وادعاءات تاريخية في خدمة أهدافه ومطامعه. وبهذا التصور يجب أن ننظر إلى كافة الأمور المتعلقة بهذا الكيان من أفكار، وسياسات، ومنظمات، وأحزاب، ومؤسسات، وغيرها. وهو بهذا المعنى يتسم بأربع سمات رئيسة، هي: كيان استعماري، استيطاني، إحلالي (كما وصفه العالم الراحل جمال حمدان)^(٢)، لأن إقليمه الجغرافي أغتصب من أهله، بعد عمليات قتل وإرهاب وتشريد، ولأن عنصره البشري تم جلبه من أوروبا في الأساس - ثم من العالمين العربي والإسلامي - دون أن يتسم بالتجانس العرقي أو اللغوي. وهو أيضًا كيان عنصري، لأنه يصدر قوانين عنصرية، ويمارس سياسات ترسخ كل صور التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني، صاحب فلسطين الشرعي، بل وضد اليهود غير الغربيين أيضًا. وهو كيان وظيفي عميل، لأنها يعمل كأداة في يد قوى استعمارية عظمى، حيث يقوم بدور الوكيل عن دول غربية؛ بهدف الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لهذه الأخيرة. وقد أخذ مقابلًا ماديًا لذلك، في صورة دعم مادي ومعنوي من بريطانيا وألمانيا وفرنسا في البداية، ثم من الولايات المتحدة الأمريكية (كما وصفه الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري)^(٣). وهو كيان استعماري عسكري توسعي، فبجانب عمالته للقوى العظمى، فهو كيان توسعي، لأنها يفترض أحقيته في البقاء والتوسع، ولو على حساب ماعده من الشعوب، و«إسرائيل الكبرى»، التي تمتد على حساب الغير هي هدف الصهيونية، وهو يُقنّع سياسته التوسعية تلك بأيديولوجيات متباعدة، مثل أيديولوجية المجال الحيوي، وأيديولوجية الحدود التاريخية، وأيديولوجية الحدود الطبيعية، (كما كتب الراحل الدكتور محمد طه بدوي)^(٤). ولتحقيق ذلك

التوسع كان لابد أن يكون جيش هذا الكيان هو سكانه، وسكانه هم جيشه، (كما كتب الراحل الدكتور جمال حمدان)، وأن يكون «أمن الدولة» هو مشكلتها المحورية^(٥).

مدى قابلية الدولة الصهيونية للسلام

إن أي دارس مدقق لجوهر الحركة الصهيونية يدرك جيداً أن الكيان التي أنتجته الحركة، كيان غير قابل للعيش في سلام مع جيرانه؛ نظراً لطبيعته، وظروف نشأته، ووظائفه التي يقوم بها. وهنا يمكن إضافة ثلاثة اعتبارات رئيسية، أولها أن الصهيونية أدركت أن الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين معناه القضاء على أساس جوهري من الأسس التي قامت عليها الصهيونية ذاتها، وهي أن «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ولهذا كانت الحركة الصهيونية أول من رفع لاءات ثلاثة هي «لا إعراف، ولا تفاوض، ولا سلام مع الفلسطينيين»، وفتحت قنوات حوار مع كافة الأطراف ماعد الفلسطينيين.

وقد سار الكيان الإسرائيلي على نفس النهج، فظل حتى نهاية الثمانينيات، يرفض حل المشكلة على أساس الاعتراف المتبادل، ويرفض قراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨)، ويطالب العرب بالاعتراف به، والتخلي عن الكفاح المسلح. ولعل عدم اعتراف رئيسة الوزراء جولدا مائير، بوجود الشعب الفلسطيني من أساسه؛ لأقوى دليل على تلك الاستراتيجية. كما أن كل مشاريع التسوية، التي قدمها ساسة الكيان، وقادة جيشه، لإظهار كيانهم في صورة الدولة الداعية للسلام، لا تعترف بالطرف الفلسطيني، ولا بحقه في تقرير مصيره، ولا تقضي بإزالة المستوطنات، ولا بعودة اللاجئين، وتمنع طرح مسألة القدس للنقاش. ولم يكن هذا بالأمر الغريب على الحركة الصهيونية (التي هي حركة استعمارية في الأساس)، فقد نفذ الأوروبيون الاستراتيجية نفسها في مواجهتهم لأصحاب البلاد الأصليين، فيما سمي «أمريكا» (أي استراتيجية عدم الإعراف بالآخر، وسياسة الإبادة)، وكذلك فعل البيض مع السود في جنوب أفريقيا^(٦).

وبرغم اعتراف الكيان الإسرائيلي بوجود شعب فلسطين، وبمنظمة التحرير، كممثل لهذا الشعب خلال مرحلة أو سلو، إلا أن هناك عوامل كثيرة لهذا الاعتراف، ليس أبرزها اختلاف صورة النسق الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو تنازل الإسرائيليين، أو نوايا رابين السلمية، كما يعتقد البعض. إن هدف الكيان الإسرائيلي، منذ نشأته، كان التفرغ لبناء قوته العسكرية بالاعتماد على قوى دولية - فرنسا وبريطانيا، ثم الولايات المتحدة - ثم تحييد الدول العربية باتفاقيات سلام منفردة، حتى يأتي اليوم الذي يفرض فيه «السلام» الذي يريده، أي فرض إرادته هو على من تبقى من الفلسطينيين، وقد خسروا الأرض في الداخل، والدعم العربي من الخارج. وهنا كانت أو سلو محاولة لتصفية ما تبقى، وإدخال الفلسطينيين إلى نفق مظلم من المفاوضات المطولة، مع دعم أمريكي واضح للإسرائيليين، ووسط عمليات بناء محمولة للمستوطنات والطرق الالتفافية^(٧).

أما الاعتبار الثاني، فهو أنه ليس بالإمكان التفاوض مع «دولة»، وإقامة علاقات سلام معها، وهي شهدت، منذ اليوم الأول لها، أمرين لا يدرك أهميتهما الكثيرون من الساسة والمثقفين العرب، وهما يتصلان في الأساس ببنية تلك الدولة، وطبيعة سياساتها. الأمر الأول يهودية الدولة، بإعلان وثيقة «إعلان دولة إسرائيل» أكد على أن الدولة ستكون «مفتوحة أمام هجرة يهود العالم»، في تناقض واضح مع ما جاء بالإعلان نفسه من ضرورة المساواة التامة بين جميع مواطنيها. وقد أكد هذا قانونا العودة (١٩٥٠)، والجنسية (١٩٥١)، وهما قانونان ليس لهما مثيل في عالمنا المعاصر) إذ يسمحان لأي يهودي في العالم الهجرة إلى «إسرائيل»، والحصول على جنسيتها^(٨). وقد نضجت الظروف عام ٢٠٠٤، حينما ضغط رئيس الوزراء، أرئيل شارون، على الرئيس الأمريكي آنذاك، جورج بوش؛ لتبني شرط ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، وهذا ما فعله بوش، فيما سمي رسالة التطمينات، وظل هذا الشرط يتكرر في الخطاب الإسرائيلي، من ذلك التاريخ حتى خطابات الرئيس باراك أوباما الأخيرة.

وهناك اعتبار ثالث هو أن الكيان الإسرائيلي دولة بلا حدود جغرافية، وهذا أمر يتعارض مع ما يجمع عليه فقهاء القانون العام، وعلماء السياسة، من أن لتحديد إقليم الدولة أهمية كبرى، حيث ترتبط سيادة الدولة بإقليمها. ولعل هذا ما يفسر الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الإسرائيلية، المتمثل في التوسع الخارجي، والهجوم على كل القوى التي تتحدى الدولة بجيش سُمي جيش «الدفاع» الإسرائيلي، وبدعم من الولايات المتحدة، التي تصور نفسها كمدافع أول عن قيم «الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان»^(٩).

وفي السنوات الأخيرة يتحدث ساسة الكيان الإسرائيلي عن حل «عنصري وتطهيري»، ليس على حساب اللاجئين فحسب، وإنما أيضًا عرب فلسطين ١٩٤٨، وعرب الضفة والقطاع، ويريدون من العرب عدم تضييع الفرصة التاريخية. يقوم هذا الحل على تحقيق أهداف ديموغرافية، يسيطر الكيان الإسرائيلي عن طريقها على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، بأقل عدد ممكن من السكان العرب، ويقيم الفلسطينيون دولة فلسطينية على أقل مساحة ممكنة من الأرض، وأكبر عدد من السكان الفلسطينيين^(١٠)، وذلك على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وبلا سيادة، وبدون التخلي عن المستوطنات، ولا حل مسألة القدس، وفي ظل وجود جدار للفصل العنصري، الذي يفصل، بمفرده، نحو ٩, ٥٪ من أراضي الضفة، ويضمها إلى الكيان الإسرائيلي، حسب تقرير منظمة «بتسيلم»، الحقوقية الإسرائيلية، عام ٢٠٠٥^(١١).

وبرغم ما تقدم، فقد وقّع الكيان الإسرائيلي، بوساطة أمريكية، اتفاقية سلام مع مصر، انتهت بموجبها حالة الحرب، فماذا كان دافع الإسرائيليين من وراء هذه الاتفاقية؟ وماذا حقق كل طرف منها؟

ثانيًا: العلاقات المصرية/ الإسرائيلية بعد إتفاقية ١٩٧٩

ظلت العلاقات بين مصر والكيان الإسرائيلي علاقات عدائية، منذ العام ١٩٤٨، وحتى توقيع اتفاقية ١٩٧٩، إذ خاضت الدولتان أربعة حروب، خلال ثلاثة عقود

تقريبًا. ومنذ العام ١٩٧٩، وحتى يومنا هذا، عرفت الدولتان علاقات سلمية، وصفت بالسلام البارد. وقد تمثل مفهوم الكيان الإسرائيلي للسلام مع مصر في عدد من الأمور الجوهرية، هي إلغاء حالة الحرب مع مصر، وإخراجها من دائرة المواجهة المسلحة معها، وإقامة علاقات كاملة معها لأجل ضمان مكاسب مادية وتجارية، وزرع ثقافة جديدة تتجاوز المقاومة، إلى جانب فتح الباب لاعتراف دول أخرى بدولة «إسرائيل» في العالم الثالث، وفتح قنوات للتعاون الإقليمي. ولهذا لم يكن ضمن محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا مناقشة قضية القدس، ولا وقف المستوطنات، ولا تقديم التعويضات عن سنوات الاحتلال، واستغلال الثروات، لا في سيناء، ولا في الضفة والقطاع، ولا بالطبع الطبيعة العنصرية التوسعية للصهيونية، وللدولة الصهيونية. وهنا يثور السؤال حول منجزات كل طرف من هذه الإتفاقية.

اتفاقية ١٩٧٩: الأهداف والمنجزات

استطاع الكيان الصهيوني استغلال استعداد الرئيس الأسبق، محمد أنور السادات، لزيارته، ورغبته في السلام، في فرض منطقته للسلام مع مصر، والدفاع عن محددات سياسته الخارجية تجاه مصر. كان السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، مؤمنًا بضرورة التفاوض المباشر مع الإسرائيليين؛ لاستعادة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بالكامل، وذلك بعد قناعته باستحالة تنفيذ «إسرائيل» للقرار الأممي رقم ٣٣٨، وإدراكه صعوبة ممارسة الولايات المتحدة أي ضغط حقيقي لدفع «إسرائيل» لتنفيذ القرار. واختلف السادات في هذا عن الرؤية السورية الراضية لأي تفاوض مباشر مع الإسرائيليين. أما في الكيان الصهيوني، فقد شهدت البلاد في ذلك الوقت وصول تكتل الليكود اليميني إلى الحكم، لأول مرة منذ نشأة الدولة عام ١٩٤٨، وهو المعروف بإظهار قدر أكبر من التشدد تجاه القضايا المتصلة بأراضي ١٩٦٧، مقارنة بالمواقف الأقل حدة لحزب

العمل. وفي الولايات المتحدة، اهتمت إدارة جيمي كارتر بإجراء محادثات متعددة الأطراف؛ للوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط.

في ظل هذه الظروف وَضَعَ كل طرف محددات وأهداف لمواقفه تجاه الطرف الآخر. وعلى الرغم من أن أجندة مؤتمر القاهرة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٧، كانت تتضمن المسألة الفلسطينية، وانسحاب قوات الاحتلال، فإن الوفد الإسرائيلي رَفَضَ مناقشة المسألة الفلسطينية، وبعد زيارته لأسوان في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨، انتهى جيمي كارتر إلى مفهوم للسلام يشبه مفهوم «إسرائيل»، والقائم على أساس إنهاء حالة الحرب، وتطبيع العلاقات بين البلدين؛ ما عزز موقف قوة المفاوض الإسرائيلي. وفي لقاء السادات مع شيمون بيريز، ومستشار النمسا في فيينا، في يوليو/ تموز ١٩٧٨، أكد المجتمعون على أن طبيعة السلام بين البلدين أهم من مسألة الانسحاب من الضفة وغزة^(١٢).

وبدون الدخول في كثير من التفاصيل التي لا تحملها هذه الورقة، فقد استطاع الطرف الإسرائيلي، في نهاية المطاف، الحفاظ على محدداته، وتحقيق معظم أهدافه، بينما حقق السادات الحد الأدنى من أهدافه. فعلى الطرف المصري كان موقف السادات واضحاً، فالهدف من السلام هو عودة كل الأراضي، التي احتلت من قبل الكيان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، على كافة الجبهات، مقابل الاعتراف المتبادل، وإقامة علاقات طبيعية بين هذا الكيان والدول العربية. لم يتحقق من هذا الهدف إلا عودة سيناء فحسب. أما الكيان الإسرائيلي فقد وضعت حكومته عدداً من المحددات، واستطاع تحقيقها، وهي إنهاء حالة الحرب بين البلدين، والاعتراف الدبلوماسي المتبادل، ورسم الحدود وتأمينها، وتطبيع العلاقات بين البلدين.

معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»

في واقع الأمر حققت الدولة الإسرائيلية أكثر من هذا، فقد أدت الاتفاقية إلى وضع أسس نظام إقليمي جديد، يحقق مصالحتين أساسيتين هما: أمن الدولة الإسرائيلية،

وبقاء أنظمة الحكم المستبدة العربية، بضمانة خارجية من قبل الولايات المتحدة، حليفة الدولة الإسرائيلية. ولهذا ظهرت معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»، أي تعاون هذه الحكومات مع الحكومات الإسرائيلية؛ لتوفير الأمن «لإسرائيل»، مقابل دعم الولايات المتحدة (حليفة الدولة الإسرائيلية الرئيسية) الأنظمة المستبدة العربية. ولهذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صادمًا، عندما وصف أحداث الثلاثاء، في الأول من فبراير/ شباط ٢٠١١ في مصر، والتي انتهت بإعلان الرئيس السابق، محمد حسني مبارك، عدم ترشحه للرئاسة مرة أخرى بالدراماتيكية، لكنه كان يكذب عندما قال إن: «التاريخ المعاصر علمنا بأنه كلما كانت أسس الديمقراطية أقوى، كلما كانت أسس السلام أقوى»^(١٣).

والسبب في هذا هو أن اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية أولى ثمار، وأحد أسس معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»؛ نظرًا لأنها حققت ثلاثة أهداف رئيسية، أولها عسكري - استراتيجي، وثانيها ثقافي - نفسي، وثالثها مالي - تجاري.

الهدف العسكري - الاستراتيجي هو تأمين الجبهة الجنوبية للدولة الإسرائيلية، وتكبير مصر بعدد من القيود العسكرية والسياسية، ما أدى إلى تخفيف العبء المالي على الميزانية العسكرية الإسرائيلية، وتوجيه الاعتمادات المالية إلى جبهات أخرى. كما أفضى هذا إلى تفرغ الدولة الإسرائيلية لبناء قدراتها العسكرية والاستراتيجية، وتحالفاتها الخارجية. ومع ضعف الأنظمة العربية، لعبت إسرائيل دور الوسيط بين هذه الأنظمة والدول الكبرى، فصار التعامل مع الإسرائيليين المدخل الأهم لإقامة علاقات، سياسية واقتصادية وتجارية، بين الدول العربية ودول أوروبا وأمريكا. وما اتفاقيات الكويز إلا مثال واحد على ذلك. وعندما اندلعت الثورة الشعبية ضد مبارك، قامت الدولة الإسرائيلية بحث الدول الغربية على عدم التخلي عنه، ومنع انهيار نظامه، بل واعتبر بعض الإسرائيليين بأن «التهرب خيانة يمكن أن تشكل سابقة، وتكرر نفسها ليس مع أنظمة أخرى فحسب، وإنما أيضًا مع إسرائيل نفسها»^(١٤).

لقد استطاعت الدولة الإسرائيلية - بعد أن أخرجت الجيش المصري من الصراع - التفرغ لاستهداف المقاومة الفلسطينية في لبنان، بل واحتلال لبنان، وارتكاب أفظع مجازر القرن العشرين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كما قصفت المفاعل النووي العراقي، وقامت بتصفية العشرات من قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» في الخارج. كما استمرت في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

أما الهدف الثقافي - النفسي فيتمثل في قيام نظام مبارك، ومعه بقية الأنظمة العربية التي تعاملت مع الإسرائيليين تبعاً، بزرع ثقافة التسوية السلمية المختلة، ومحاصرة وملاحقة كل أشكال المقاومة، واستهداف الناشطين فيها^(١٥). وخطورة هذا الهدف يتمثل في السماح بتغلغل آلة الدعاية الصهيونية في العقل العربي، وما ترتب على هذا من أثر نفسي وثقافي في غاية الخطورة، إذ نشأت أجيال في مصر، وفي غيرها من الدول العربية، لا تعرف أبجديات الصراع، وتحدث عن عبثية المقاومة، ولا ترى مانعاً من التعامل مع الإسرائيليين في مجالات مختلفة. وقد صاحب هذا جهد إسرائيلي، دبلوماسي وإعلامي؛ لتشويه المقاومة في الخارج، وربطها بالإرهاب، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. وقد تراكم هذا على الجهود الصهيونية والإسرائيلية المستمرة؛ لطمس الهوية العربية والإسلامية في فلسطين، وتهويد الأرض، منذ ما قبل ١٩٤٨، وحتى يومنا هذا.

ويشير الهدف المادي - التجاري إلى أن الإتفاقية مكنت الدولة الإسرائيلية من تحقيق مكاسب مادية أخرى، كالتطبيع في قطاعي، الزراعة والسياحة، والحصول على تفضيلات سياحية للأفواج الإسرائيلية، وتسهيلات أخرى تجارية في الحصول على النفط، والغاز، وفتح فروع لشركات إسرائيلية بالقاهرة، ثم توقيع اتفاقيات الكويز.

وربما يكون من المهم إجراء مقارنة سريعة بين ما حققته كل من الدولة الإسرائيلية ومصر بعد الاتفاقية، وخلال السنوات الثلاثين من حكم مبارك على وجه التحديد، فإنه يمكن القول أن «إسرائيل» استغلت هذه الفترة في بناء قدراتها السياسية والعسكرية،

مستغلة ضعف السياسة الخارجية المصرية تجاهها، وتبعية نظام مبارك للولايات المتحدة. فمن ناحية، خاضت «إسرائيل» عدة حروب ضد أهداف مختلفة في دول عربية، واستمرت في عدوانها المستمر والمفتوح على الشعب الفلسطيني الأعزل في الضفة والقطاع. في المقابل لم يخض الجيش المصري في عهد مبارك حرباً واحدة، والتزم مبارك بمعاهدة السلام على حساب «اتفاقية الدفاع العربي المشترك»، ولم يستطع أن يوقف، لا عسكرياً، ولا دبلوماسياً، آلة القتل الإسرائيلية مرة واحدة، والعدوان على غزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩) كان دليلاً على قدرة «إسرائيل» على تحييد مصر، ليس عسكرياً فحسب، وإنما دبلوماسياً أيضاً.

وفي الوقت الذي ألزمت فيه مصر/ مبارك نفسها، ومع معظم الدول العربية تقريباً، بما عُرف بـ «المبادرة العربية للسلام»، وجعلت «السلام خياراً استراتيجياً» (القمم العربية ظلت تجدد سنوياً تمسك الحكام العرب بالمبادرة منذ ٢٧/٣/٢٠٠٢!)، فقد رفضت «إسرائيل» هذه المبادرة، وتهربت من كافة مبادرات التسوية الدولية والعربية، وأفشلت مسار أوسلو، واعتدت عدة مرات على الضفة، وغزة، ولبنان، والعراق، وتونس، والسودان، وقتلت الآلاف من العرب.

والأخطر من هذا هو أن «اتفاقية السلام» مع مصر، لم تغير من الطبيعة العدوانية للمجتمع والنظام في «إسرائيل»، بل إن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التشدد، إذ يختار النخبون، منذ عقود، اليمين المتشدد (إسحاق شامير، ثم نتنياهو، ثم أرئيل شارون، ثم نتنياهو من جديد)، أو المتشدد من العمل (إسحاق رابين، ثم إيهود باراك)، هذا مع التأكيد على أن لا صقور، ولا حمامات هناك، فالكل يشترك في الإيمان بالأهداف العليا للصهيونية، وما الإختلاف إلا في الوسائل وطرق التعبير عن الأهداف^(١٦). وقد جاء في أحد استطلاعات الرأي أن ٨٩٪ من الإسرائيليين يرغبون في إعادة احتلال سيناء، إما بشكل كلي، وإما بشكل جزئي (٣٣٪ يودون احتلال كل سيناء، و١٩٪ يريدون احتلال معظمها، و٢٩٪ يرون ضرورة احتلال جزء كبير منها، و٨٪ يرغبون في احتلال جزء صغير منها)^(١٧).

كما أن «إسرائيل» استمرت في سياستها الإستيطانية في الأراضي المحتلة؛ الأمر الذي يؤكد ما سبق وأشرنا إليه من عدم قابليتها لإقامة السلام مع العرب^(١٨). فم منذ العام ١٩٦٧ شرعت الحكومات المتعاقبة في تنفيذ مخطط الاستيطان، وفرض الوقائع على الأرض، ولم توقف «اتفاقية السلام» مع مصر، ولا الاتفاقيات المماثلة مع الأردن، و«منظمة التحرير الفلسطينية» هذا الأمر، بل على العكس تمامًا، فإضعاف مصر وتحييدها أسهم، مع عوامل أخرى بالطبع، في استمرار «إسرائيل» في تأمين كافة الاحتياجات الأمنية؛ لإقامة مستوطنات بمواقع استراتيجية بالضفة، والقطاع، والقدس، والجولان، وبما يضمن وصل المستوطنات بعضها البعض، وفصل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، بأكثر من ٥٠٠ حاجز عسكري. وفي التسعينيات تم الاستيلاء على نحو ١٤ بالمائة من أراضي الضفة؛ لبناء طرق التفافية لربط المستوطنات، ومنذ العام ٢٠٠٢ أقيم الجدار العازل، لتتحول التجمعات الفلسطينية لجيوب منعزلة^(١٩).

وبالاستناد لمصادر «إسرائيلية»، فقد بلغ عدد المستوطنين أكثر من نصف مليون نسمة، يتوزعون على ١٢٤ مستوطنة بالضفة، و١٢ بالقدس، و١٦ بالقطاع، وأكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية. وبلغ معدل النمو السكاني عام ٢٠١٢، ٩، ٤ بالمائة، أي ما يوازي معدل نمو مجمل سكان «إسرائيل»، بمرتين ونصف تقريبًا. والأخطر أن نحو ٣٠ بالمائة من هذه الزيادة تأتي من الهجرة من الداخل الإسرائيلي إلى المستوطنات^(٢٠).

وحسب القانون الدولي، فإن الاستيطان، وطرده ونقل السكان الخاضعين للاحتلال، مخالف لاتفاقيات لاهاي (١٩٠٧)، واتفاقيات جنيف الرابعة (١٩٤٩)، ولميثاق الأمم المتحدة، وللعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمدنية والسياسية، ولميثاق حقوق الإنسان (١٩٤٨)، ولقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة، التي رفضت منح الشرعية للمستوطنات، ودعت إلى وقفه. كما أن اختراق الالتزامات التي حددتها منظومة القانون الدولي الإنساني لقوة الاحتلال تجاه سكان الأراضي المحتلة وممتلكاتهم، يعد من «جرائم الحرب»، حسب المادة (٥٨) من بروتوكول جنيف الأول. وقد تم هذا كله في ظل غياب أي رد فعل مصري، اللهم إلا الشجب والإدانة،

وظلت مصر/ مبارك عاجزة عن اتخاذ أي مواقف خارجية لدفع «إسرائيل» دفعًا نحو وقف الاستيطان، ولم تقم مصر، ولا أية دولة عربية أخرى، بأية حملات دبلوماسية أو دعائية؛ لفضح الممارسات الإسرائيلية أمام شعوب الأرض، وفي المحافل الدولية المختلفة.

وبرغم سياسات «إسرائيل» العدوانية والإستيطانية المخالفة للاتفاقات الدولية، استطاعت، طوال عقود، تعزيز علاقاتها مع حلفائها الغربيين، وأهمها ترقية عضويتها في «الاتحاد الأوروبي»، قبل أيام من عدوانها على غزة عام ٢٠٠٩. بجانب استغلالها علاقاتها الخارجية؛ لتحقيق تقدم كبير في مجالات التكنولوجيا، والتصنيع العسكري، وبفضل الدعم الأمريكي السخي لها، صارت «إسرائيل» تصدر الطائرات، وأقمار التجسس، إلى الصين والهند، وتحتل مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية^(٢١).

مصر عدو إستراتيجي «لإسرائيل»

في مقابل ما سبق لم تحقق مصر/ مبارك تقدمًا واحدًا لافتًا في الاقتصاد الوطني، والتصنيع، والبحث العلمي، ولا تزال مستوردًا للسلاح الغربي، والمنتجات الأجنبية، في الوقت الذي تدهورت فيه كافة قطاعات المجتمع، وصار الفساد مؤسسة تضرب بجذورها في كافة القطاعات^(٢٢). وراحت مصر، ودول عربية أخرى، تلهث وراء مشروعات، روج لها الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي، في المحيط الأورو متوسطي؛ ليبقى العالم العربي المنطقة الوحيدة التي لم يشهد تكتلًا إقليميًا واحدًا. أما متانة علاقات بعض العرب مع الولايات المتحدة، فلا يمكن اعتبارها دليلًا على مصالح متبادلة، بقدر ما هي ترسيخ للهيمنة الأميركية على القدرات العربية.

وبرغم أن «معاهدة السلام» أمنت الجبهة الجنوبية من الجيش المصري، ومنعت مصر، لأكثر من ثلاثة عقود، من أن تكون لاعبًا فاعلًا في الصراع، فإن مصر ظلت عدوًا إستراتيجيًا «لإسرائيل»، في استراتيجيتها العسكرية طوال هذه الفترة. «لإسرائيل»،

بوصفها كياناً عنصرياً وإمبريالياً، لا تعيش إلا في وجود عدو خارجي، أو مع أنظمة موالية. ولهذا تنظر «إسرائيل» إلى مصر بوصفها عدواً، وتريدها تابعة لها في الآن نفسه (قبل وبعد معاهدة السلام). وهذا لا يفهم فقط من استطلاعات رأي هنا أو هناك، وإنما من سياسات فعلية صارت غير سرية، منها أنشطة التجسس المتكررة، وزرع الفتنة الطائفية، وإغراق مصر بالمخدرات بأسعار مدعومة، كما تقول بعض المصادر الأمنية^(٢٣).

وكانت مجلة «Kivonim»، لسان حال «المنظمة الصهيونية العالمية»، قد نشرت في العام ١٩٨٢، مقالاً بقلم أوديد بينون، وهو صحفي كان يعمل بوزارة الخارجية، بعنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات» (انظر مقتطفات من المقال بملحق الدراسة). ومن الأمور التي انتهى إليها المقال، خطة تقوم على مفهومين رئيسيين، هما: «أن تصبح إسرائيل قوة إمبريالية مهيمنة»، و«تقسيم المنطقة بأكملها إلى دول صغيرة، بتفكيك جميع الدول العربية الموجودة حالياً. وأن هذا التفتيت هو الذي سيجعل الدول العربية مهيأة للخضوع للهيمنة الإسرائيلية». وبخصوص مصر جاء بالوثيقة: «إن استعادة شبه جزيرة سيناء، بما تحتويه من موارد طبيعية، ومن احتياطي، يجب أن يكون هدفاً أساسياً من الدرجة الأولى اليوم»، و«إن مصر لا تشكل خطراً عسكرياً استراتيجياً على المدى البعيد؛ بسبب تفككها الداخلي، ومن الممكن إعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه بعد حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بطرق عديدة»، «إن مصر بطبيعتها، وبتركيبتها السياسية الداخلية الحالية، هي بمثابة جثة هامدة فعلاً بعد سقوطها، وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين، والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل»، «إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة، هو هدف «إسرائيل» السياسي في الثمانينيات على جبهتها الغربية»، «إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هي عليه الآن، سوف لا تشكل أي تهديد لـ «إسرائيل» بل ستكون ضماناً للأمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم متناول أيدينا»^(٢٤).

ويكفي التذكير أيضًا بتصريحات الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، عاموس يادين، التي أشار فيها إلى نجاح دولته في مخطط بدأ عام ١٩٧٩، يستهدف «تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي؛ لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائمًا، ومنقسمة إلى أكثر من شطر، ولتعميق حالة الاهتراء داخل المجتمع والدولة المصرية..»^(٢٥). وفي هذا السياق يمكن أيضًا فهم خوف «إسرائيل» من أن تكون المعاهدة هي الضحية الأولى للثورة المصرية، وفهم الهلع الذي أصاب السياسيين بعد سقوط مبارك، وذلك على النحو الذي نعرض له في المبحث التالي.

ثالثًا: «إسرائيل» والثورة المصرية

الموقف من الثورة

بدأ الموقف الإسرائيلي من إرهابات الثورة المصرية بأخبار نشرتها صحيفة «معاريف»، نسبت إلى الاستخبارات الإسرائيلية، تقديرها أن مصر ليست لبنان، أو تونس، والسلطة فيها مستقرة^(٢٦). وبعد اندلاع الثورة، أرسلت «إسرائيل» رسائل إلى الولايات المتحدة، وعدد من الدول الغربية، تؤكد على أن مصالح الغرب هي في الحفاظ على استقرار النظام في مصر، واعترف رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غابي أشكنازي، أن الأوضاع الأمنية هشة، وأن الهدوء الذي تشهده الحدود قد يتغير في أي لحظة^(٢٧). وفي مكالمة هاتفية بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، ورئيس المخابرات العامة المصرية، عمر سليمان في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي على سليمان وضع إمكانات دولته تحت تصرفه، في حال شعر بخطر على النظام، وطالبه بضرورة السيطرة على الأنفاق مع غزة؛ لمنع تهريب الأسلحة^(٢٨). كما طلب مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية من كافة الناطقين الرسميين، ومن الوزراء، عدم التحدث إلى وسائل الإعلام، بشأن ما يحدث في مصر.

لكن بسقوط مبارك، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة، فقد صار طبيعيًا أن يخشى الإسرائيليون من حكام مصر المنتخبين، وتغيير السياسة الخارجية المصرية، بل وصل الأمر إلى أن صحيفة «هآرتس» تحدثت عن أن انتخابات مصر ستحدد مستقبل الشرق الأوسط^(٢٩). وبشكل عام، كان اهتمام الإسرائيليين منصبًا على عدد من الموضوعات الحيوية، أهمها مستقبل «معاهدة السلام»، وميزان القوة بالمنطقة، ووضع «إسرائيل» العسكري والاقتصادي، والمسألة الفلسطينية بملفاتها المختلفة.

وقد انعكس هذا جليًا في تصريحات عدد من الساسة الإسرائيليين، فنتياهو أشار إلى زلزال يهز أنظمة الحكم، ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد، معتبرًا أن حسنى مبارك «كان صديقًا عظيمًا لإسرائيل»^(٣٠). كما أكد أن هدف «إسرائيل» هو ضمان استمرار العلاقات بين البلدين^(٣١). واعتبر أيضًا أن هناك دورًا لإيران في الثورات العربية، وصرح لصحيفة «تليغراف» البريطانية بأن «الأنظمة الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني»^(٣٢).

وبعد تأكيد وزير خارجية مصر الأسبق، نبيل العربي، على أن إيران ليست عدوًا، وبعد لقائه رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، وتلقيه رسالة من نظيره الإيراني؛ بشأن إعادة العلاقات بين البلدين، تصاعدت المخاوف الإسرائيلية، ووصف باراك التحولات الثورية العربية بأنها «هزة أرضية تاريخية»، سوف تدفع نحو حدوث «تسونامي» سيفقد «إسرائيل» شرعيتها بالكامل^(٣٣). وقال: «ما يحدث في العالم العربي، صدمة تاريخية، إذ إن كل شيء انهار دفعة واحدة، مع كل ما يتضمنه ذلك من أخطار، وعدم استقرار، ونكسات»، مؤكدًا على أن «منطقة الشرق الأوسط صعبة، ولا مكان فيها للضعفاء»^(٣٤). ووصف رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية الإسرائيلية، شاؤول موفاز، ما حدث في تونس ومصر بأنه «إنذار استراتيجي بالنسبة لإسرائيل»، متوقعًا «أن يكون عام ٢٠١١ نقطة تحول في عدة أماكن أخرى بالمنطقة»^(٣٥).

أما بنيامين بن أليعازر، عضو الكنيست، والوزير السابق، وأحد أقرب أصدقاء مبارك، فقال إن «إسرائيل» خسرت واحدًا من أهم حلفائها، وأصدق أصدقائها، وأعرب عن حزنه وألمه، وحزن وألم كل الإسرائيليين، وهم يشاهدون انهيار مبارك «بعدما وقف

إلى جانب إسرائيل خلال ثلاثين عامًا.. وبلور علاقات شخصية وطيدة وقوية مع الزعامات الإسرائيلية المتعاقبة» على حد قوله^(٣٦).

وكتب البعض في «إسرائيل» أن مبارك منع قتل آلاف الإسرائيليين. واعتبر السفير الإسرائيلي السابق في مصر، تسيبي مازل، أن «إسرائيل بعد انهيار نظام مبارك، باتت في أزمة استراتيجية واسعة النطاق، إذ بقيت وحيدة.. لن نجد أحدًا آخر يقود مصر بصورة طبيعية براغماتية، مرة أخرى، بعد مبارك»، مضيفًا أن «الجيش (المصري) سيبقى ممسكًا بزمام الأمور لفترة طويلة»، وأنا «نمر بمشكلات عصبية، ومأزق كبير بعد مبارك»^(٣٧).

بل ووصل الأمر بالبعض إلى أكثر من هذا، فالكاتب آري شافيت كتب في «هآرتس» قائلاً إن انهيار الأنظمة العربية أشبه «بانهيار الاتحاد السوفياتي»، وهو يرتبط، عنده، بتهوي الإمبراطورية الغربية، مضيفًا أن «خيانة الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، لشاه إيران؛ جلبت للعالم نظام آيات الله، وستكون لخيانة الغرب لمبارك عواقب لا تقل خطرًا. ليست هذه خيانة لمن كان موالياً للغرب، وخدم الاستقرار، وشجع الاعتدال فحسب. إنها خيانة لكل حليف للغرب في الشرق الأوسط، وفي العالم الثالث. والرسالة واضحة وهي أن كلمة الغرب ليست كلمة، والحلف مع الغرب ليس حلفًا، لقد أضاع الغرب هذا. لم يعد الغرب هو القوة القائدة التي تجعل العالم الذي نعيش فيه مستقرًا»^(٣٨).

علاقات ما بعد الثورة

ثمة تباين واضح داخل «إسرائيل» تجاه مستقبل العلاقة مع مصر، فهناك من اعتبر أن العلاقات بين مصر و«إسرائيل» لن تشهد تغيرًا جوهريًا، لأن هناك مصلحة لدى البلدين في الحفاظ على «معاهدة السلام» المبرمة بينهما. وقد عوّل هؤلاء كثيرًا على الجيش المصري، وهم يقصدون بالطبع القادة البارزين بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة^(٣٩)، الذي استلم السلطة من مبارك حتى تم حله، وإحالة معظم قادته للتقاعد، في ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢، على يد أول رئيس مدني منتخب في مصر، الرئيس

محمد مرسي. فوزير الدفاع إيهود باراك راهن على متغيرين؛ لإفشال المد الثوري، وضبط أداء الحكم الجديد في مصر نحو «إسرائيل»، والحفاظ على قدر من التوازن، أولهما «قوة الجيش المصري، وإمساكه بمصادر القوة»، وثانيهما «التبعية الاقتصادية المصرية للغرب»^(٤٠). واعتبر باراك أن السلام مع مصر هو ذخر مهم لمصالح الطرفين، وأشار إلى أن الجيش المصري سيواصل لعب دور رئيسي في استقرار العلاقات بين «إسرائيل» ومصر، معتبراً أن القيادة الأمنية في مصر تدرك أهمية الحفاظ على الأمن والنظام في شبه جزيرة سيناء، وعلى «معاهدة السلام»^(٤١). أما تسيبي مازل، فقد اعتبر أن «الجيش سيقى ممسكاً بزمام الأمور لفترة طويلة» في مصر^(٤٢).

بينما هناك من رأى أن المنطقة ستشهد نظاماً جديداً ستكون فيها مصر مختلفة تماماً عن مصر/ مبارك، وخاصة في ظل توقعات بصعود تيار الإسلام السياسي إلى الحكم. وهنا يرى المحلل العسكري الإسرائيلي، رون بن يشاي، أن «على «إسرائيل» أن تستعد لوجود تركيا جديدة على الحدود الجنوبية»، ناصحاً القادة الإسرائيليين بقوله: «لا تظنوا أن مصر القديمة في عهد مبارك سوف تعود ثانية، وعليكم أن تستعدوا لمصر جديدة على الطراز التركي، وغير محبة لإسرائيل»^(٤٣). أما موشيه يعالون، وزير الشؤون الإستراتيجية بالحكومة الإسرائيلية، فقد تحدث عن قلق حكومته من الآثار بعيدة المدى للثورات الشعبية العربية، معتبراً أنها تشكل تهديداً حقيقياً لدولة «إسرائيل» لأنها ستؤدي إلى تصاعد الإسلاميين الأصوليين بالمنطقة.

وفي واقع الأمر فإن تفوق حزب «الحرية والعدالة» التابع للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية؛ أدى إلى تصاعد القلق، في الصحف الإسرائيلية، ودوائر صنع القرار، على مستقبل العلاقات المصرية- الإسرائيلية، إذ أشار البعض إلى عقيدة الحزب الهادفة إلى محو «إسرائيل» من الوجود، وإلى علاقات الإخوان المستقبلية بحماس وإيران. واعتبر البعض، حتى قبيل هذه الانتخابات كما الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن «إسرائيل ستواجه كارثة، وستصبح مهددة دائماً بالحرب مع الإخوان المسلمين في مصر، وسورية، والأردن،

إذا نجحت الثورة السورية في الإطاحة بنظام بشار الأسد، الذي يمثل وجوده مصلحة لإسرائيل،، مضيئاً أن «الفكر المعلن الذي تنتهجه جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والأردن، وسوريا، يهدف إلى تصفية ومحو دولة إسرائيل، وإقامة إمبراطورية إسلامية تسيطر على منطقة الشرق الأوسط»^(٤٤).

ولا شك أن تصريحات قادة حزب «الحرية والعدالة»، ثم الرئيس المنتخب مرسي، اتجهت نحو التهدة، والإشارة بشكل مباشر إلى إحترام مصر لكافة تعهداتها الدولية، دون الإشارة إلى «معاهدة السلام»، على وجه التحديد^(٤٥). إن المواقف التي أعلنها الرئيس مرسي في هذا الشأن لم يتم وضعها، حتى الآن، ضمن رؤى وسياسات محددة تجاه مجمل قضايا الصراع في المنطقة. وفي الجزء الأخير من هذه الورقة سنعود إلى الفرص، والخطوات المقترحة لتطوير مثل هذه الرؤى والسياسيات.

خيارات «إسرائيل» الاستراتيجية

كان من الطبيعي أن يستتبع هذا القلق تحركات إسرائيلية لمواجهة التطورات في مصر وبقية الدول العربية، على مستويين على الأقل حتى الآن، أولهما المستوى العسكري والإستراتيجي للتعامل مع التطورات الجديدة، التي أوجدتها الثورة المصرية، وسبل التعامل مع الثورة والتطورات في مصر، على المديين القريب والطويل. أما المستوى الثاني فيتصل بالتعامل الدبلوماسي والسياسي مع الفلسطينيين.

بالنسبة للمستوى العسكري والاستراتيجي، فأثناء أحداث الثورة المصرية، وقبل انهيار نظام مبارك، تناقلت الصحف الإسرائيلية أن بعض الجهات الأمنية والعسكرية، طالبت الجيش بعدة خطوات، على المدى القريب؛ لمواكبة التطورات في مصر، منها إعادة احتلال محور فيلادلفيا، على الحدود بين مصر وقطاع غزة؛ لاحتواء قوة حماس العسكرية، وإعادة بناء الجيش، ومده بمنظومات حديثة، والإنتهاء من إقامة الجدار على الحدود مع مصر؛ لمنع التسلل من سيناء، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من آبار

الغاز من المياه الإسرائيلية، وتعزيز محور «الاعتدال» المتبقي في الشرق الأوسط، والذي يضم الأردن والسلطة الفلسطينية^(٤٦).

لكن، وبمجرد انهيار نظام مبارك، بدأ الحديث عن ضرورة تغيير الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ونظرية الأمن الإسرائيلي، وبدأ الحديث عن «الجهة الجنوبية»، في عودة إلى النطاق القريب من الكيان الإسرائيلي، الذي ظل محمياً باتفاقيات سلام مع مصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية^(٤٧). بل وهناك من طالب بإلغاء «اتفاقية السلام»، وإعادة احتلال سيناء، كما فعل زعيم الحركة اليمينية الأصولية المتطرفة في «إسرائيل»، حاييم بن باتسح، الذي اعتبر أن سيناء تمثل ثلث «دولة إسرائيل الكاملة»، التي تمتد من النيل إلى الفرات، وأن تنازل الإسرائيليين عنها كان خسارة، داعياً إلى احتلال سيناء، والاستفادة من بترولها^(٤٨).

وقد لخص تقرير «مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات» مسارات العمل أمام «إسرائيل» في أمرين، أولهما العمل على إجهاض عملية التحول الثوري في مصر، من خلال التحالف مع قوى الثورة المضادة، والعمل على إيجاد نظام ديمقراطي إصلاحي غير ثوري، يحافظ على الاستقرار في مصر، ولا يكون له أجندة خارجية ثورية معادية «لإسرائيل». أما المسار الثاني، فهو الاستعداد الكامل لفتح جبهة صراع جديدة في الجنوب مع مصر؛ باعتبارها عدواً استراتيجياً، ومن ثم وضع أسس نظرية أمن جديدة، وخريطة جديدة من التحالفات والصراعات الإقليمية، بعد انهيار محور «الاعتدال العربي»، واحتمالات ظهور محور معاد جديد من مصر، وتركيا، وإيران^(٤٩).

ومن جهة أخرى، وجرياً على سياسة «إسرائيل» المعتادة، التي تقوم على قيام الحكومة الإسرائيلية باستغلال أي تطور أمني، أو اعتداء من جانبها على العرب؛ للحصول على الثمن (أو التكلفة) من الولايات المتحدة، فقد استغلت «إسرائيل» الثورة المصرية، والاتفاقيات العربية الأخرى في دعم ميزانيات الأمن، إذ طلبت وزارة الدفاع رصد ميزانيات إضافية للجيش تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار، كمرحلة أولى، ثم كتبت صحيفة «معاريف» عن زيادة في ميزانية الأمن والدفاع، بنحو ٧٠٠ مليون

دولار، وعن تطوير أنظمة صاروخية مضادة للصواريخ^(٥٠). أما باراك فقد تحدث عن نية «إسرائيل» طلب مساعدة أميركية بـ ٢٠ مليار دولار^(٥١).

وقد صور شلومو أفنيري، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية، بوضوح الأجندة الإسرائيلية الناتجة عن التحولات العربية الثورية، والتي اعتبر أنها تختلف عن الأجندة الغربية والأوروبية قائلاً: «إذا كُنْتَ تعيش في أوروبا، وقد تحولت مصر إلى فوضى فهذا سيء، أما هنا في «إسرائيل» فليس الأمر فقط سيئاً جداً، بل هو تغيير حياة»^(٥٢).

وفي واقع الأمر، ومع احتمال ظهور ديمقراطيات عربية في دول «الربيع العربي»، فإن أسطورة أخرى، كانت تروجها آلة الدعاية الإسرائيلية، منذ عقود في الغرب، والمحافل الدولية، قد تهاوت، وهي أسطورة أن «إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة وسط عالم عربي يسوده الاستبداد وقمع الحريات». هذه أسطورة، فلئن كان النصف الثاني المتعلق بالعرب صحيحاً، فإن نصفها الأول غير صحيح بالمرّة أيضاً، فكما أشرنا في بداية الورقة «إسرائيل دولة عنصرية توسعية»، ولا يمكن اعتبارها دولة طبيعية، ولا دولة ديمقراطية. إن سقوط هذه الأسطورة يكشف حقيقة الدولة الصهيونية، وسيحولها تدريجياً من حليف للغرب والولايات المتحدة، ودولة وظيفية عميلة تحقق مصالح الغرب، إلى عبء عليها. وفي هذا الإطار يمكن فهم إصرار الرئيس أوباما على دعم إعلان قيام دولة فلسطينية في ظل الحراك الثوري العربي، وفهم الهلع الذي أصاب الإسرائيليين من احتمالات قيام حكومات ديمقراطية في العواصم العربية الرئيسية.

ومن هنا فإن مجمل هذه التطورات الناتجة عن الثورات العربية، دفعت الإسرائيليين أنفسهم إلى التغيير. ولهذا لخص عاموس جلعاد، رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع، الأمر بقوله إن هذه التطورات توازي «إعلان حرب على وجود إسرائيل»، ومن ثم لابد من خوض «إسرائيل» الحرب ضد هذا الخطر الاستراتيجي الوجودي^(٥٣).

وعلى المستوى السياسي مع الفلسطينيين، ولمواجهة التطورات المصرية أيضاً؛ تصاعد الحديث عن ضرورة إنجاز إتفاق ما مع الفلسطينيين. إذ راح البعض يربط بين ما حدث في دول «الربيع العربي»، وبين ما يجب أن تقوم به «إسرائيل» تجاه مسألة

الأراضي العربية المحتلة. وخلال جلسات مؤتمر هرتزليا، في فبراير/ شباط ٢٠١١، قدمت دراسة من جبرائيل بن دور عن ما أسماه «تراجع المناعة القومية»، وتحتوي على مؤشرات للمناعة القومية، تعكس قدرة صمود الأفراد والمجتمع على مواجهة الضغوط والتحديات، وقد انتهت الدراسة إلى انخفاض جوهري في «وطنية اليهود في إسرائيل، وجاهزيتهم للقتال من أجلها»، وذلك على عكس نتائج استطلاعات الرأي، خلال العشرين عامًا الماضية^(٥٤). وقد أشارت الدراسة إلى اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، والفساد، وأزمة القيادات، وغيرها. وقد لخص أليكس مونتنس، مدير قسم الشؤون السياسية والاستراتيجية بمركز هرتزليا، ذلك بقوله: «إن الزمن لم يعد في صالح إسرائيل، التي كانت تراهن على ضعف العرب وخلافاتهم»^(٥٥). ودعا داني روتشيلد، رئيس مؤتمر هرتزليا، بلاده إلى استباق التطورات في المنطقة، واتخاذ قرار حاسم؛ بإبرام تسوية مع الفلسطينيين، قبل فوات الأوان^(٥٦).

وقد اعتبر الرئيس الإسرائيلي بيريز أن عدم الاستقرار في المنطقة، بعد الثورات الشعبية في تونس ومصر، «يجعل من المُلح عودة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات؛ للتوصل إلى السلام»، مضيفًا في افتتاح مؤتمر دولي حول الأمن في هرتزليا، أن «الأحداث المأساوية في الأيام الأخيرة تشير إلى ضرورة أن نزيل من جدول الأعمال النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بأقصى سرعة ممكنة؛ لأنه موضع استغلال على حساب الطرفين»^(٥٧). لكن هناك من يرى أن تصاعد المد الثوري العربي؛ سيؤدي إلى ظهور سياسات عربية أكثر تمسكًا بالحقوق العربية في مواجهة «إسرائيل»، الأمر سيدفعها إلى مزيد من التشدد، ومن ثم إلى صعوبة الوصول إلى حلول سلمية للصراع^(٥٨).

رابعًا: السياسة الخارجية المصرية: الفرص والإمكانات

وترتيبًا على ما تقدم، لابد من إدراك أن ضعف الدبلوماسية المصرية خلال العقود الأخيرة، كان لثلاثة أسباب رئيسية، أولها ضعف الإرادة السياسية للقيادة المصرية

السابقة، وتبعيتها الكاملة للغرب، وافتقادها الرؤية السياسية التي تحقق مصلحة مصر، وثانيها اختلال ميزان القوة بين مصر والعرب من جهة، والدولة الصهيونية من جهة أخرى؛ نتيجة ضعف أنظمة الحكم العربية من الداخل، ونفوذ اللوبي الصهيوني في الخارج، وثالثها تجاهل طبيعة الدولة الصهيونية ومقومات وجودها في الأساس، عند التعامل مع سياساتها وممارساتها تجاه مصر والمنطقة.

ولهذا فإن العمل على صياغة سياسة خارجية جديدة تجاه الصراع العربي - الصهيوني يقتضي الأخذ في الحسبان هذه الأبعاد الثلاثة، أي امتلاك رؤية جديدة تعمل على استيعاب حقيقة الدولة ومقومات وجودها، وتعمل على استخدام كل القدرات المصرية، وعلى رأسها الوضع السياسي الجديد في مصر، وبناء دولة المؤسسات الديمقراطية الجديدة بإرادة شعبية حقيقية، وتسخير كافة الإمكانيات من أجل إقامة نظام إقليمي جديد يُعيد صياغة ميزان القوة الإقليمي، بما يحقق المصالح الوطنية لمصر، والحقوق المشروعة لشعب فلسطين. ولتحقيق هذا اعتقد أن على واضعي السياسة الخارجية المصرية الجديدة تحويل الفرص الموجودة الآن إلى مواقف وسياسات حقيقية على الأرض.

وقد مثل الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ والذي اختير له اسمًا توراتيًا هو عمود السحاب) فرصة أمام السياسة الخارجية المصرية، لكنها انتهت بمجرد وساطة مصرية لإبرام هدنة. لكن، في اعتقادي، لا يجب أن تسعى مصر إلى مجرد إبرام هدنة بين الطرفين، أو حتى تحقيق مصالح سياسية فحسب بين «حماس» و«فتح»، وإنما لا بد أن تسعى مصر إلى تشكيل جبهة تحرير وطني فلسطينية تتكامل فيها الأدوار الدبلوماسية والعسكرية والإعلامية، بجانب إقامة جبهة إقليمية من مصر، وتركيا، وربما إيران، ووضع كل الدول العربية الأخرى، وعلى رأسها السعودية، أمام مسؤولياتها التاريخية في دعم المقاومة ومصر، وتجاوز «المبادرة العربية للسلام»، التي قُدمت ضمن نظام إقليمي مختل.

أي أن على حكومة مصر بعد الثورة أن تتصرف في ضوء الأوضاع الإقليمية الجديدة، وتسهم في تغيير ميزان القوة بين العرب والإسرائيليين، وتساعد المقاومة العسكرية برفع سقف سياستها الخارجية تجاه الصراع بأكمله. إن المطلوب من حكومة مصر هو استخدام الزخم الثوري، والضغط الشعبي في إعادة تعريف الصراع على حقيقته (احتلال أرض وتهويدها، حقوق مسلوقة، انتهاك القانون الدولي والقوانين الأمريكية المنظمة لتصدير السلاح للخارج، سن قوانين عنصرية على أساس ديني، حق تعويض الفلسطينيين والمصريين واللبنانيين والسوريين والأردنيين عن سنوات الاحتلال، خطاب صهيوني يزيّف الحقائق في الغرب..)، ثم التحرك لفرض هذه السياسة دبلوماسياً وشعبياً وإعلامياً، ودفع الإسرائيليين دفعاً إلى الدفاع عن أنفسهم. ويتطلب هذا تحركاً رسمياً وشعبياً في الغرب، فرسماً لا بد أن يتم ربط مصالح الحكومات الغربية بالمنطقة بتطورات الصراع، وإبراز ازدواجية الغرب الذي يضحّم المخاطر الأمنية الإسرائيلية، ويمنح الإسرائيليين دعماً معنوياً ومادياً للدفاع عن أنفسهم، مقابل تجاهل حقيقة الصراع وحقوق الشعب القابع تحت الاحتلال، وإظهار ما سترتب على هذه الازدواجية من نتائج سلبية على مصالحها بالمنطقة، وخاصة في ظل التحركات الشعبية الراهنة. وعلى المستوى الشعبي والإعلامي يجب رعاية وتشجيع مبادرات تفضح الممارسات الإسرائيلية أمام شعوب العالم، وخاصة بالغرب؛ لتعبئة الشعوب هناك ضد مواقف حكوماتهم، ودفع هذه الحكومات دفعاً إلى إعادة النظر في مواقفها.

وأيّن سلاح المقاطعة؟ بعد ساعات من العدوان على غزة، قام اتحاد طلاب جامعة كاليفورنيا بإيرفاين بتمرير قرار (بالإجماع)، يطالب الجامعة بسحب الاستثمارات من الشركات التي تتعاون مع الاحتلال بالسلاح، أو ببناء وحماية الجدار، أو ببناء المستوطنات. أين مؤسساتنا الرسمية والأهلية من هذا؟

لهذا فالمطلوب باختصار أن يتحول العرب من مجرد المطالبة بتوقف العدوان إلى اتهام المعتدى بما يستحقه، وبما يدفعه إلى الدفاع عن نفسه، وبما يخلق واقعاً

جديدًا أمام المدافعين عنه في أوروبا والولايات المتحدة. أمران يقلقان كثيرًا دولة الاحتلال: فضح ممارساتها العنصرية والاستعمارية أمام شعوب الحكومات التي تدعمها، ومقاطعتها اقتصاديًا. لسنا بحاجة في هذه المرحلة إلى تحريك الجيوش وإنما إلى تشغيل العقول.

ويمكن هنا ذكر ستة مهام كبرى أمام صناع السياسة الخارجية الجديدة:

الأول: استكمال بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بإرادة شعبية ووضع دستور ديمقراطي حقيقي، يمنع التلاعب بالقانون، والإقصاء، ويضع أسس الدولة الديمقراطية الحديثة؛ ما يؤدي إلى ظهور حكومات وطنية قوية، وتقوية الجبهة الداخلية.

الثاني: صياغة أسس السياسة الخارجية المنشودة انطلاقًا من التطورات السياسية التي شهدتها مصر في الداخل، واستغلال وجود دولة المؤسسات الديمقراطية، وتحويلها إلى فرصة لبناء سياسة خارجية مؤثرة. فالحكومة الوطنية المنتخبة، وصاحبة الشرعية الشعبية، هي التي تستطيع استخدام كل الكفاءات الوطنية، وكافة عوامل القوة الناعمة والصلبة؛ لتحويل مطالب الثورة (باسترداد الكرامة، وإنهاء التبعية للخارج، وتحقيق المصالح المصرية والعربية، وتغيير ميزان القوة المختل بين مصر والكيان الإسرائيلي) إلى سياسات فاعلة برؤى ووسائل محددة وواضحة. وقد يتطلب هذا تشكيل فرق عمل متعددة للعمل في ملفات ومستويات متعددة.

الثالث: البدء في صياغة هذه السياسة الخارجية من حقيقة الدولة الصهيونية، ومن الفهم الواعي لمقومات وجودها، فبدون هذا لن يكتب لأي سياسة خارجية النجاح، بل والأخطر أنها قد تسهم في ترسيخ دعائم شرعية هذه الدولة في المنطقة والعالم، تمامًا كما فعلت اتفاقيات السلام الموقعة من قبل. ولهذا فإن أجندة السياسة المقترحة لا بد أن ترفع سقف المطالب العربية، وتعيد تعريف الصراع العربي - الصهيوني على حقيقته، وذلك بفتح الملفات الكبرى الحقيقية مع الإسرائيليين؛ لدفعهم دفعًا إلى الدفاع عن النفس، وتقديم تنازلات حقيقية. فالسلام الحقيقي لن يتم إلا بتناول جوهر

الصراع الذي هو احتلال الأرض، وإقامة المستعمرات عليها، وانتهاك حقوق الإنسان، وممارسة العنصرية تجاه كل من هو غير يهودي. أي لا سلام بلا نزع صفتي «العنصرية» و«الاستعمارية» عن الدولة الصهيونية. هذا النوع من الدبلوماسية موضوعي وواقعي، وعلى أساسه تم تطبيق حلول مشابهة في مناطق أخرى كجنوب أفريقيا وأيرلندا. أما الحلول التي تتجاوز هذه الأسس فهي ناقصة، ولن تحقق السلام ولا الأمن، لأنها، ببساطة، تقوم على تنازلات طرف واحد، هو الطرف العربي.

الرابع: العمل على إعادة ربط كافة القضايا العربية، وتوحيد المطالب العربية تجاه الدولة الصهيونية في مسار واحد، وتفعيل دور الجامعة العربية، وقيادة الدول العربية لتحقيق هذه المطالب. لقد كان من أهم مساوئ اتفاقيات السلام المبرمة مع مصر، والأردن، ومنظمة التحرير، في اعتقادي، تقسيم قضايا الصراع العربي - الصهيوني إلى مسارات منفصلة، وقد حان الوقت لإعادة ربط هذه القضايا، وإيجاد صوت عربي واحد يعبر عنها. ولا شك أن إتمام ملف المصالحة الفلسطينية من الأمور الجوهرية هنا.

الخامس: استخدام الزخم الثوري الشعبي، ودولة المؤسسات الديمقراطية؛ لمواجهة السياسة الخارجية الأميركية، والغربية عموماً، التي تبدو منذ عقود غير قادرة، أو غير مقتنعة بإمكانية الضغط على الإسرائيليين. ولابد هنا للمؤسسات المنتخبة في مصر من ترجمة نبض الشارع المصري إلى أفعال ومواقف محددة أمام كافة المحافل الدولية، واستخدام الزخم الثوري في التفرقة بين الحل الوسط التاريخي المنشود، وبين ما عُرف بالمسيرة السلمية، التي ما دخلها رئيس الوزراء الأسبق، إسحاق شامير عام ١٩٩١، في مؤتمر مدريد، إلا بعدما أعلن أنه سيدخل «عملية تسوية» قد تمتد ١٠٠ عام وليس «سلاماً». والمجال هنا مفتوح لحملات دعائية ودبلوماسية، رسمية وأهلية، تفضح الممارسات الإسرائيلية في كل مكان. وإن لم نفعل هذا فلا أستبعد اليوم الذي يخرج فيه المصريون بالملايين لتحديد معالم سياستهم الخارجية، فهل يتصور الأميركيون والإسرائيليون أنه يمكن التصدي لمسيرة مليونية في القاهرة أو الإسكندرية، مطالبة بطرد السفير الإسرائيلي، وقطع العلاقات مع «إسرائيل»؟

السادس: استخدام الدبلوماسية المصرية كافة الأوراق التي تمتلكها، ويمكن استخدامها بشكل مدروس وواع ومتدرج، ليس من ضمنها تحريك الجيش في الوقت الراهن. فمعاهدة السلام ذاتها إحدى هذه الأوراق، فبجانب إمكانية طلب تعديلها ومراجعتها؛ لتعزيز الوجود المصري بسياء؛ لمواجهة تهريب المخدرات، والتسلل، ودفع الإسرائيليين إلى تنفيذ تعهداتها والتزاماتها، يمكن طرح ما يسمى «إطار الاتفاق لمعاهدة السلام»، الذي أشير له في ديباجة المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وينص بوضوح على انسحاب «إسرائيل» إلى حدود ١٩٦٧، وإقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة وغزة، والاتفاق على ترتيبات نهائية خلال خمس سنوات، وذلك كله في إطار قراري ٢٤٢ و ٣٣٨. لقد كان هذا هو المقابل الذي قدمه السادات - أو قدم له - حتى يبرر اتفاه مع الإسرائيليين، وتركه ساحة المواجهة معهم. وكما أشرنا من قبل، لم تكن «إسرائيل» صادقة في موافقتها على هذه الأمور، حتى لا يظن البعض أن هناك فرصة ضائعة كما يفهم البعض.

كما يمكن استخدام المادة الثامنة من المعاهدة التي تنص على إنشاء لجنة للمطالبات المالية، وقد أشار الدكتور نبيل العربي، وزير الخارجية الأسبق، إلى أنه تم في الماضي كتابة مذكرتين بهذا الشأن لكن تم وضعهما في الأدراج.

ولأن حملات الدعاية الإسرائيلية بالخارج أحد شرايين الحياة «لإسرائيل»، فإن الحملات الدبلوماسية والدعائية الكاشفة عن حقيقة الدولة الصهيونية لا بد أن تحتل مكاناً بارزاً في السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة. لقد حدد مؤتمر هرتزليا (٣١/١ - ٢/٣/٢٠١١) مخاطر استراتيجية ثلاثة «لإسرائيل» هي: تفاقم حملة النقد الدولي لسياسة «إسرائيل»، بجانب مشروع إيران النووي، وتعاطف تسليح سوريا و«حزب الله»، و«حماس». ولهذا فانضمام مصر، الرسمية والأهلية، إلى حملة النقد الدولي أداة ضغط مهمة.

ومجمل القول هنا أن أمام الدبلوماسية المصرية فرصاً تاريخية؛ لرفع سقف التعامل مع الدولة الصهيونية؛ ليشمل موضوعات، أهمها:

- ١- الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وتفكيك كافة المستعمرات اليهودية.
 - ٢- الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها حق تقرير المصير، وحق العودة.
 - ٣- إلغاء كافة القوانين والإجراءات العنصرية ضد غير اليهود داخل الكيان الإسرائيلي.
 - ٤- دفع تعويضات عن الانتهاكات التي ارتكبت منذ ١٩٤٨، وفي ظل الاحتلال في الضفة، وغزة، والجولان، وسيناء.
 - ٥- وقف تهويد القدس، وإعادة الممتلكات العربية المنهوبة.
 - ٦- فك حصار غزة، وإعادة بناء آلاف المنازل المهدمة، وإعادة الأراضي المنهوبة.
- كما أن هناك مجالات العمل، أو أوراق يمكن استخدامها على مستويات أخرى، وتتطلب فرق عمل متخصصة، فتتضمن أمور مثل:
- ١- قيادة حملة دعائية عالمية؛ لدعم الحقوق العربية، وحقوق شعب فلسطين، وفك الحصار.
 - ٢- تكليف لجنة من فقهاء القانون الدولي والعلوم السياسية بإعداد ملف عن جرائم الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم الدول الغربية؛ لملاحقة قادة الاحتلال أينما وجدوا.
 - ٣- قيادة حملة دبلوماسية ودعائية في الولايات المتحدة، وفي محاكمها؛ لوقف تصدير السلاح الأميركي إلى «إسرائيل»؛ لاختراق قوات الاحتلال الإسرائيلي قوانين تصدير السلاح الأميركي للخارج (قانون المساعدات الخارجية (FAA) لعام ١٩٦١، وقانون تصدير السلاح (AECA) لعام ١٩٧٦)؛ بالاستناد إلى أن «إسرائيل» استخدمت السلاح الأمريكي ضد المدنيين، وليس للدفاع عن النفس، وقامت كذلك بتصديره إلى طرف ثالث، ما يخترق القوانين الأمريكية.
 - ٤- التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية والغربية، التي تتسم بالحياد؛ لتحقيق الأهداف السابقة.

- ٥- القيام بحملات إعلامية - في الفضائيات العربية الرسمية والخاصة، وأمام الإعلام الغربي - لتعرية اختراق «إسرائيل» لأسس القانون الدولي، وحقوق الإنسان.
- ٦- إدخال مقررات مدرسية وجامعية في كافة مستويات التعليم؛ للتعريف بأبجديات الصراع العربي - الصهيوني، وكافة أبعاده، السياسية والعسكرية والحضارية والاقتصادية، وكشف اختراقات السياسات والممارسات الإسرائيلية لكافة الأعراف والقوانين، وفضح عمليات تهويد فلسطين.

ملحق

مقتطفات من مقال «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، نشر مجلة «كيفونيم» التي تصدرها «المنظمة الصهيونية العالمية» في القدس، عدد ١٤ فبراير/ شباط ١٩٨٢.

إن استرداد سيناء، بمواردها الحالية هو هدفنا الأولي. وعلينا أن نعمل على استعادتها. إن وضع مصر الاقتصادي، وطبيعة نظامها، وسياساتها العربية هي قنوات تصب في نقطة واحدة تستدعي من إسرائيل مواجهتها. ومصر وبحكم ازمتها الداخلية، لم تعد تمثل بالنسبة لنا مشكلة استراتيجية، وسيكون بالإمكان، خلال ٢٤ ساعة فقط، إعادتها إلى ما كانت عليه قبل حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧، فقد تلاشى تمامًا وهم مصر بزعامة العالم العربي. وقد خسرت - في مواجهة إسرائيل خمسين بالمائة من قوتها. وإذا هي استطاعت الإفادة - في المستقبل المنظور - من استعادتها لسيناء، فإن ذلك لن يغير في ميزان القوى شيئًا. كذلك فقد فقدت تماسكها ومركزيتها، وخاصة بعد تفاقم حدة الاحتكاك بين مسلميها ومسيحييها، لذا ينبغي علينا كهدف سياسي أساسي بعد التسعينيات على الجبهة الغربية، أن نعمل على تقسيم مصر، وتفتيتها إلى أقاليم جغرافية متفرقة.

وعندما تصبح مصر هكذا مجزأة، وبدون سلطة مركزية، سنعمل على تفكيك كيانات ودول إسلامية أخرى كليبيا والسودان وغيرهما، ونعمل على تشكيل دولة قبطية في أعالي مصر، وإقامة كيانات إقليمية انفصالية ضعيفة أخرى في كل البلدان الإسلامية، مما سيبدأ به تطور تاريخي حتمي على المدى الطويل. والمشاكل القائمة في الجبهة الغربية حاليًا، تقل كثيرًا عن مثيلاتها في الجبهة الشرقية. إن تقسيم لبنان إلى خمسة أقاليم، سيكون مقدمة لما سيحدث في مختلف أرجاء العالم العربي. وتفتيت سورية

والعراق إلى مناطق محددة على أسس المعايير العرقية أو الدينية، يجب أن يكون - على المدى البعيد - هدفاً أولاً لإسرائيل، علماً بأن المرحلة الأولى منه تتمثل في تحطيم القوة العسكرية لدى هاتين الدولتين. إن البنية الطائفية لسورية ستساعدنا على تفكيكها إلى دولة شيعية على طول الساحل الغربي، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وكيان درزي سيقاقل بدعمنا لتشكيل دولة انفصالية في الجولان - من حوران وشمال المملكة الأردنية. ودولة كهذه من شأنها أن تكون - على المدى البعيد - قوة لنا.

وتحقيق هذا الهدف هو في متناول أيدينا. والعراق الغني بنفطه، والفريسة للمصرعات الداخلية، هو في مرمى التسديد الإسرائيلي. وانهياره سيكون - بالنسبة إلينا - أهم من إنهاء سورية، لأن العراق يمثل أقوى تهديد لإسرائيل، في المدى المنظور. واندلاع حرب بينه وبين سورية سيسهل انهياره الداخلي، قبل أن يتمكن من توجيه حملة واسعة النطاق ضدنا، علماً بأن كل مواجهة بين عرب وعرب، ستكون مفيدة جداً لنا، لأنها ستقرب ساعة الانفجار المرتقب. ومن الممكن أن تعجل الحرب الحالية مع إيران.

ثم إن شبه جزيرة العرب مهيأة لتفكك وانهيار من هذا القبيل، تحت ضغوط داخلية. كما هو الحال في المملكة العربية السعودية بالذات، حيث يتمشى اشتداد الأزمات الداخلية، وسقوط النظام الملكي، مع منطوق بنيتها السياسية الراهنة. وتعتبر المملكة الأردنية هدفاً استراتيجياً لنا في الوقت الحاضر. وهي لن تشكل - في المدى البعيد - تهديداً لنا، بعد تفكيكها ونهاية حكم الحسين، وانتقال السلطة إلى يد الأكثرية الفلسطينية. وهو ما ينبغي على السياسة الاسرائيلية أن تتطلع إليه وتعمل من أجله. إن هذا التغيير سيعني حل مشكلة الضفة الغربية، ذات الكثافة الشديدة من السكان العرب. إذ إن هجرة هؤلاء العرب إلى الشرق نحو الأردن - سلمياً أو حرباً - وتجميد وتوقيف نموهم الاقتصادي والديموغرافي، هما ضمانات للتحويلات القادمة التي سنفرضها، وعلينا بذل كل الجهود من أجل الإسراع بهذا المسار. ويجب استبعاد ورفض خطة الحكم الذاتي، أو أي خطة أخرى تهدف إلى تسوية، أو إلى مشاركة، أو تعايش.

على العرب الإسرائيليين، وضمنًا كل الفلسطينيين، أن نجعلهم بالقوة يقتنعون أنهم لن يستطيعوا إقامة وطن ودولة إلا في المملكة الأردنية، ولن يعرفوا الأمان إلاّ باعترافهم بالسيادة اليهودية فيما بين البحر المتوسط ونهر الأردن. وفي عصر الذرة هذا، لم يعد ممكنًا قبول تراحم أرباع السكان اليهود داخل منطقة ساحلية مكتظة ومعرضة لتقلبات الطبيعة. لذا، فإن تشييت وإبعاد العرب هو من أولى واجبات سياستنا الداخلية. فـ «يهودا والسامرة والجليل» الضفة الغربية - هي الضمانات الوحيدة لبقائنا الوطني، وإذا لم نصبح الأكثرية في المناطق الجبلية، فيخشى أن نواجه مصير الصليبيين، الذين فقدوا هذه البلاد. كما أن إعادة التوازن على الصعيد الديموغرافي والاستراتيجي والاقتصادي، يجب أن يكون مطمحًا رئيسيًا لنا. وهذا ينطوي على ضرورة السيطرة على الموارد المائية في المنطقة كلها الواقعة بين بئر السبع والجليل الأعلى، والخالية من اليهود حاليًا.

أما مبادئ المخطط الصهيوني اليهودي فهي:

١- محاربة الدين، وإسقاط أنظمة الحكم غير الموالية لليهود، من خلال تمويل الحركات الهدامة والانفصالية، ذات الأفكار التحررية واليسارية، وتمويل المنتصر منها بالقروض.

٢- ضرورة المحافظة على السرية، يجب أن تبقى سلطتنا الناجمة عن سيطرتنا على المال مخفية عن أعين الجميع، لغاية الوصول إلى درجة من القوة لا تستطيع أي قوة منعنا من التقدم.

٣- إفساد الأجيال الناشئة لدى الأمم المختلفة، من خلال ترويع ونشر جميع أشكال الانحلال الأخلاقي لإفساد الشبيبة، وتسخير النساء للعمل في دور الدعارة، وبالتالي تنتشر الرذيلة حتى بين سيدات المجتمع الراقي اقتداءً بفتيات الهوى وتقليدًا لهن.

٤- الغزو السلمي التسليحي هو الطريق الأسلم، لكسب المعارك مع الأمم الأخرى. الغزو الاقتصادي لا غتصاب ممتلكات وأموال الآخرين، لتجنب وقوع الخسائر البشرية في الحروب العسكرية المكشوفة.

٥- إطلاق شعارات - يقصد بها العكس - الديمقراطية والحرية والمساواة والإخاء، بغية تحطيم النظم غير الموالية لليهود؛ ليلقى لصوص هذه المؤامرة بعدها شيئاً من التقدير والاحترام.

٦- إثارة الحروب وخلق الثغرات في كل معاهدات السلام التي تعقد بعدها؛ لجعلها مدخلاً لإشعال حروب جديدة. وذلك لحاجة المتحاربين إلى القروض، وحاجة كل من المنتصر والمغلوب لها بعد الحرب لإعادة الإعمار والبناء، وبالتالي وقوعهم تحت وطأة الديون اليهودية، ومسك الحكومات الوطنية من خناقها، وتسيير أمورها حسب ما يقتضيه المخطط من سياسات يهودية هدامة.

٧- خلق قادة للشعوب من ضعاف الشخصية الذين يتميزون بالخضوع والخنوع. وذلك بإبرازهم وتلميع صورهم من خلال الترويج الإعلامي لهم، لترشيحهم للمناصب العامة في الحكومات الوطنية، ومن ثم التلاعب بهم من وراء الستار بواسطة عملاء متخصصين لتنفيذ سياساتنا.

٨- امتلاك وسائل الإعلام والسيطرة عليها لترويج الأكاذيب والإشاعات والفصائح الملفقة التي تخدم المؤامرة اليهودية.

٩- قلب أنظمة الحكم الوطنية المستقلة بقراراتها، والتي تعمل من أجل شعوبها، ولا تستجيب للمتطلبات اليهودية. وذلك بإثارة الفتن وخلق فتن داخلية فيها لتؤدي إلى حالة من الفوضى، وبالتالي سقوط هذه الأنظمة الحاكمة وإلقاء اللوم عليها، وتنصيب عملاء اليهود قادة في نهاية كل ثورة وإعدام من يُلصق بهم تهمة الخيانة من النظام المعادي لليهود.

- ١٠- نشر العقائد الإلحادية المادية العلمانية من خلال تنظيم الجمعيات والأحزاب، تحت ستار التعددية، والتي تحارب كل ما تمثله الأديان السماوية، وتسهم أيضاً في تحقيق أهداف المخططات الأخرى داخل البلدان التي تتواجد فيها.
- ١١- استعمال الدبلوماسية السريّة من خلال العملاء للتدخل في أي اتفاقات أو مفاوضات، وخاصة بعد الحروب لتحويل بنودها بما يتفق مع المخططات اليهودية.

الهوامش

١. يذكر أن الحركة الصهيونية نشأت أولاً، ثم راحت تُجند أنصاراً ومؤيدين لها في أوساط الجماعات اليهودية في أوروبا، لتشرع - بعد ذلك وبدعم من بريطانيا في الأساس - في تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإرهاب وطرد أصحاب البلاد الشرعيين، بل وقتلهم وإبادتهم. ولهذا فالحركة الصهيونية حركة استعمارية نشأت في أوروبا كحل استعماري لما أسمته الحركة ذاتها في القرن التاسع عشر «المسألة اليهودية»، ولذلك لا يمكن فهمها خارج إطار الحضارة الغربية. هذا فضلاً عن أن أهداف ومطامع الحركة الصهيونية في إقامة دولة لليهود في فلسطين، قد التقت مع أهداف ومطامع القوى الاستعمارية الغربية في إقامة حاجز بشري غريب بين مشرق العالم العربي ومغرب، يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية تحل محل الخلافة الإسلامية العثمانية، تلك الأهداف والمطامع التي ارتبطت أيضاً بما سُمى الحركة الصهيونية غير اليهودية (الصهيونية المسيحية)، التي كانت من نتاج حركة الإصلاح الديني البروتستانتية في أوروبا، والتي آمن أتباعها بحرفية الكتاب المقدس ووعود الرب لإبراهيم ويعقوب، وبأن عودة اليهود إلى فلسطين هي المقدمة لعودة المسيح المنتظر وقرب بداية العصر الألفي السعيد. وقد انتقلت أفكار هذه الحركة مع المهاجرين الأوربيين البروتستانت إلى أمريكا حيث ظهرت منظمات الحركة المسيحية الأصولية، التي تؤمن إيماناً دينياً عميقاً بمساعدة «إسرائيل» وشعبها. وراحت الحركة الصهيونية في سعيها هذا تُسخر بدأب متصل أساطير دينية وادعاءات تاريخية لخدمة أهدافها. انظر: عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٩١ - ١١٠.

٢. انظر لمزيد من التفاصيل: جمال حمدان، اليهود انثروبولوجيا، القاهرة، دار الهلال، كتاب الهلال، عدد ٥٤٢، رمضان - فبراير ١٩٩٦، ص ٢٤ - ٢٨.

٣. انظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السابع، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩.

٤. انظر محمد طه بدوي، «الوضع الاستراتيجي الرهن للقضية الفلسطينية»، في حسن الساعاتي (محرر)، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٤٥٧ - ٤٦٤.

٥. جمال حمدان، مرجع سبق ذكره. وانظر في شأن حقيقة الدولة الصهيونية بتوسع: عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.
٦. المسيري، مرجع سبق ذكره.

٧. انظر بشأن مرحلة أوسلو: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثالث:

- سلام الأوهام أوسلو - ما قبلها وما بعدها، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
 - إدوارد سعيد، غزة - أريحا: سلام أمريكي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.
 - إدوارد سعيد، أوسلو ٢: سلام بلا أرض، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٥.
 - محمود وهبه، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤.
٨. انظر: عبدالفتاح ماضي، «حكماء العرب اليوم ومشكلة الفرص الضائعة»، الحياة، (لندن)، ٢٦ أغسطس ١٩٩٨.
٩. المرجع نفسه.

١٠. انظر: نور الدين مصالحه، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

١١. انظر القس المتعلق بالمستوطنات في موقع منظمة بيتسليم الحقوقية

(<http://www.btselem.org/arabic/topic/settlements>)

١٢. انظر لمزيد من التفاصيل: مذكرات مناحم بيجن، القاهرة، دار الخلود للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- مذكرات موشيه ديان: ١٩١٥-١٩٨١، القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
 - محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني: عواصف الحرب وعواصف

السلام، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦.

١٣. المصريون، (القاهرة)، ٢/٢ / ٢٠١١.

١٤. وذلك كما كتب حلمي موسى، «الموقف الأميركي من النظام المصري يثير مخاوف «إسرائيل» من تغيير الوضع الاستراتيجي بالمنطقة»، بيروت، السفير، ٧/ ٢ / ٢٠١١.

١٥. انظر «التقدير الاستراتيجي (٣٠): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة ٢٥ يناير»، بيروت، مركز.

(<http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html#.UENsscHiaqY>).

١٦. انظر: عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة، مرجع سبق ذكره، ١٣٢-١٣٧.

١٧. جريدة هآرتس، (تل أبيب)، أبريل ٢٠٠٩.

١٨. الاستيطان أحد الركائز المستمرة للمشروع الصهيوني الذي ما كان له أن ينجح دون الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ودون تهجير الجماعات اليهودية من أوروبا، ثم من الدول المشرقية. وقد أرسى هرتزل، مؤسس الصهيونية، هذا الأمر مبكراً، عندما كتب في «الدولة اليهودية» أنه «لا ينبغي أن نتصور أن رحيل اليهود سيكون رحيلاً مفاجئاً، وإنما سيكون رحيلاً تدريجياً ومستمرّاً على مدى عدة عقود من الزمان». انظر: تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، القاهرة، دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤. ويذكر أيضاً أن «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة التي أعلنت في وثيقة قيامها أنها ستكون «مفتوحة الأبواب» لما أسمته «الهجرة اليهودية». انظر حول الكيان الاجتماعي الاقتصادي للدولة الصهيونية: عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة، مرجع سبق ذكره، ١٩-٨٨.

١٩. انظر في شأن الجدار العنصري: عدنان حسين عياش، «جدار الفصل العنصري الصهيوني: آثاره السلبية على أراضي محافظة سلفيت»، مجلة الجامعة الإسلامية، (غزة)، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٩، ص ٢١٥-٢٥٠.

- «مخطط جدار العزل العنصري الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، معهد الأبحاث التطبيقية، (القدس)، مارس ٢٠٠٩.

[http://www.arij.org/publications\(9\)/Papers/2009/israeli%20segregation%20wall%20plan.pdf](http://www.arij.org/publications(9)/Papers/2009/israeli%20segregation%20wall%20plan.pdf).

ملف الجدار العنصري على موقع الجزيرة.نت:

(<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ac38a38e-87e24-fe9898-a-4732f21a334d>).

٢٠. موقع منظمة بيتسيلم، مرجع سبق ذكره.

٢١. هناك مراجع ومصادر كثيرة عن أوجه الدعم الأمريكي المختلفة، منها: جون ميرشايمر وستيفن والت،

اللوبى الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، لي أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل في بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.

- كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل: العروة الوثقى، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

- إدوارد تيفن، اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٩.

٢٢. انظر: عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤ - ٢٠١٠، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.

٢٣. لقاء مع مصدر أمني مصري فضّل عدم ذكر اسمه.

٢٤. مصدر هذه الاقتباسات هو محمد سيف الدولة، «استهداف مصر ثابت في كل وثائقهم»، مدونة ذاكرة الأمة محمد سيف الدولة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.

http://zakerataloma.blogspot.com/201011/blog-post_24.html

٢٥. ورد في المرجع السابق.

٢٦. القدس العربي، (لندن)، ٢٧/١/٢٠١١.

٢٧. وكالة سما الإخبارية، ٢/٢/٢٠١١.

٢٨. قدس برس، ٣١/١/٢٠١١.

٢٩. موقع عكا الاخباري، ٢٧/٦/٢٠١١.

٣٠. المصري اليوم، (القاهرة)، ٢١/٧/٢٠١١.

٣١. القدس العربي، لندن، ٣١/١/٢٠١١.

٣٢. الأخبار، (بيروت)، ١/٣/٢٠١١.

٣٣. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، مرجع سبق ذكره.

٣٤. المرجع نفسه.
٣٥. الأيام، ٢٠١١/٢/١.
٣٦. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١/٢/٧.
٣٧. الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠١١/٢/١٣.
٣٨. ورد في حلمي موسى، «الموقف الأميركي من النظام المصري يثير مخاوف «إسرائيل» من تغيير الوضع الاستراتيجي بالمنطقة»، السفير، (بيروت)، ٢٠١١/٢/٧.
٣٩. وعلى رأس هؤلاء ثلاثة، هم: وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ورئيس المخابرات العامة اللواء عمر سليمان.
٤٠. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، مرجع سبق ذكره.
٤١. الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠١١/٢/٧.
٤٢. الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠١١/٢/٧.
٤٣. الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠١١/٢/١٣.
٤٤. السبيل، (عمّان)، ٢٣/١١/٢٠١١. ويذكر أن المحلل أوري شفيط كتب في صحيفة هآرتس تحت عنوان «الإخوان المسلمون والإخوان اليهود»: «بعد ١٠ أشهر من الثورات التي تجتاح العالم العربي عامة، ودول شمال أفريقيا خاصة، تجلت الصورة بوضوح وانتصرت التوجهات الإسلامية في الانتخابات، واختفي شباب غوغل والمثقفون والليبراليون، ولم تتحقق ثورة شبيهة بالثورة الأميركية عام ١٧٧٦، ولا بالثورة الفرنسية عام ١٨٨٩، ولا حتى ثورة ربيع أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، وتبين إن الثورة العربية عام ٢٠١١ ثورة دينية، والقوى التي تستبدل الدكتاتوريات العلمانية التابعة لصف الضباط العرب الفاسدين هي القوى الإسلامية». ورد في: المستقبل، (بيروت)، ٣/١٢/٢٠١١.
٤٥. وكان الموقف الأخير للرئيس مرسي في هذا الاتجاه، قوله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «وأقول بوضوح، لمن يتساءلون عن موافقتنا مما أبرمناه من معاهدات، واتفاقيات دولية، أننا ملتزمون بما وقعنا عليه، كما أننا، في نفس الوقت، داعمون للحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، عازمون على مواصلة العمل الى جانب الفلسطيني؛ لينال كل حقوقه بإرادته الحرة لكل أبنائه وفصائله». خطاب الرئيس محمد مرسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، متاحة على:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/un_ga/html/link03.htm

٤٦. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧/٢/٢٠١١.
٤٧. ورد في حلمي موسى، الموقف الأميركي.. مرجع سبق ذكره.
٤٨. السبيل، عمان، ٨/٦/٢٠١١.
٤٩. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، مرجع سبق ذكره.
٥٠. معاريف، ٨/٣/٢٠١١.
٥١. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧/٢/٢٠١١.
٥٢. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، مرجع سبق ذكره.
٥٣. المرجع نفسه.
٥٤. المرجع نفسه.
٥٥. المرجع نفسه.
٥٦. المرجع نفسه.
٥٧. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧/٢/٢٠١١.
٥٨. انظر مثلاً ما انتهى إليه حلمي موسى، الموقف الأميركي.. مرجع سبق ذكره.

واقع ومستقبل العلاقات المصرية - السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير

إبراهيم غالي(*)

أولاً: إطلالة تاريخية.

ثانياً: العلاقات المصرية - السعودية قبل ثورة ٢٥ يناير

أ - المحددات السياسية والجيو - استراتيجية

١ - المحددات الخاصة بمصر؛

٢ - المحددات الخاصة بالسعودية.

٣ - المحدد الأمريكي.

ب - سمات المحور المصري - السعودي.

ثالثاً: العلاقات المصرية - السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير

أ - الموقف السعودي من الثورة المصرية؛

ب - البرجماتية والمصالح أولاً.

رابعاً: مستقبل العلاقات المصرية - السعودية

أ - سيناريو توثيق التحالف القائم؛

ب - سيناريو الاستقلال والتعاون؛

* باحث بمركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط

ج - سيناريو الانفصال والتنافس.

مياه كثيرة جرت في نهر العلاقات المصرية - السعودية، منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حينما اعترفت مصر رسمياً بدولة المملكة العربية السعودية، وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة، في ٧ مايو/ أيار ١٩٣٦، وتغيرات عربية وإقليمية ودولية عديدة، تبدل معها شكل ونمط التحالفات بالمنطقة العربية والشرق أوسطية عدة مرات، وتحولات في أوضاع البلدين الداخلية طوال هذه العقود السابقة، لم تمنع جميعها من أن تتميز هذه العلاقات بالاستمرارية والقوة، حتى وإن تفاوتت الأسس، والمقومات، والأهداف التي ارتكزت عليها تلك العلاقات بين فترة وأخرى.

ويؤكد تتبع السياسات العربية، طوال هذه العقود، أن مصر والسعودية يشكلان قطبا العلاقات والتفاعلات الأساسية داخل النظام الإقليمي العربي، وأن هناك عدة خصائص ومرتكزات ترسخت بمرور الوقت، وأضفت قدراً كبيراً من التميز والخصوصية على علاقات الدولتين، بحيث لم تؤثر الأزمات القليلة التي نشبت بينهما، سواء بسبب حرب اليمن في الستينيات، أو بسبب خروج مصر من النظام العربي في أواخر السبعينيات، على ذلك النمط الثنائي، المصري - السعودي الخاص، الذي ربما توافق بشكل، شبه كامل، على مجمل السياسات العربية والإقليمية، وخاصة خلال العقدين الأخيرين، حتى تشكل ما بات يعرف في الدائرة العربية والشرق أوسطية بـ «المحور المصري - السعودي».

لكن اللافت في تلك العلاقات هو تبدل الدور القيادي بين الدولتين، ففي حين قادت أيديولوجية الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر، «الثورية»، النظام العربي في الخمسينيات، وأفرزت تنسيقاً مصرياً - سعودياً - سورياً خاصاً؛ لمواجهة الأخطار التي تحيق بالأمّة العربية، وأبرزها إسرائيل؛ فإن الأيديولوجية «الثورية» ذاتها هي التي قادت إلى خوض الدولتين، مصر والسعودية، حرباً بالوكالة في اليمن في الفترة من عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٦٧، حين مُنيت مصر بنكسة عسكرية كبرى أمام إسرائيل، لينتهي معها بشكل فعلي المشروع الناصري، وتدخل مصر بعدها حقبة من الانزواء عن أداء

الدور القيادي العربي، وخاصةً بعد توقيع الرئيس السادات «معاهدة السلام» مع العدو الإسرائيلي، وبدء عدة دول عربية أخرى، أبرزها السعودية، البحث عن دور الدولة القائد؛ لينتهي الأمر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى اختلاف نمط العلاقات بين مصر والسعودية، بشكل متمايز عن مرحلة الخمسينيات، ولتبنى تلك العلاقات الاستراتيجية على قدر واضح من الخلل وعدم التوازن في عهد الرئيس السابق، حسني مبارك، الذي انتهى عهده بتراجع مكانة ودور مصر عربيًا، وإقليميًا، ودوليًا.

وعقب نجاح ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني في مصر، توقع كثيرون أن يحدث قدر ما من تغيير أنماط السياسات، والمصالح، والاستراتيجيات الحاكمة لسلوك مصر الخارجي، وبصفة خاصة تجاه الأطراف العربية والإقليمية، التي تجاوز دورها كثيرًا دور مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، ومنها المملكة العربية السعودية بطبيعة الحال. لكن الثابت خلال عامين من نجاح الثورة، أن الديناميات والخصائص ذاتها التي حكمت علاقات الدولتين، لم تتبدل بشكل ملحوظ، باستثناء قدر ما من الضغط الشعبي المصري؛ لإجبار صانع القرار السياسي على معالجة بعض من أوجه الخلل، الاجتماعي وليس السياسي، في علاقات البلدين والشعبين؛ حيث طغت على المستوى الرسمي اعتبارات المصالح، وبرجماتية التعاطي مع واقع متغير، في ظل بيئة إقليمية ودولية ضاغطة على الدولتين بشدة، خلال هذين العامين؛ ليم تقييد أية تحولات مفاجئة في علاقة الدولتين، وليثبت على الأمد القصير نفس علاقة التحالف القائمة بينهما، ولا سيما مع انتظار حجم المتغيرات الداخلية في الدول العربية، وكذلك حجم التغير في المعادلات الإقليمية، باعتبارهما أبرز المخرجات المتوقعة بعد الثورات العربية.

في هذا السياق تسعى هذه الورقة إلى بحث واقع العلاقات المصرية - السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، ومحاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية، يتناول أولها تاريخ العلاقات بين الدولتين، ويناقش المحور الثاني المحددات والسمات الأساسية لعلاقات الدولتين عشية ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، فيما يتناول المحور الثالث هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الثورة، من خلال

بحث الموقف السعودي من الثورة المصرية، وأسباب عدم حدوث تحولات راديكالية في طبيعة هذه العلاقات. أما المحور الرابع؛ فيسعى لاستشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين، والتي تتراوح بين ثلاثة سيناريوهات هي: سيناريو توثيق التحالف القائم، وسيناريو الاستقلال والتعاون، وسيناريو الانفصال والتنافس.

أولاً: إطلالة تاريخية

تعود بداية العلاقات المصرية-السعودية حديثاً إلى ما قبل نجاح الملك عبد العزيز آل سعود في تأسيس المملكة في العام ١٩٣٢، حينما تمكن من بسط نفوذه على كافة أقاليم الدولة السعودية الحديثة، حيث بدأ الملك اتصالاته مع الدولة المصرية في العام ١٩٢٣، عندما كان حاكماً على نجد، وذلك سعيًا منه لتثبيت الدعم والاعتراف المصري، بالنظر لما تتمتع به مصر من مكانة في العالم الإسلامي، وأرسل الملك في نهاية هذا العام برقية تهنئة إلى الملك فؤاد، بمناسبة افتتاح أول برلمان مصري بعد ثورة ١٩١٩. ودعت الحكومة المصرية في العام ١٩٢٦ الأمير سعود، ولي العهد السعودي، لتلقي العلاج في مصر من مرض الرمد. وفي العام ١٩٣٣ قام الاقتصادي المصري المعروف، محمد طلعت حرب، بزيارة إلى السعودية، دشن خلالها عددًا من المشاريع الاقتصادية المصرية، مثل إنشاء فرع لبنك مصر في السعودية، وافتتاح خط طيران تجاري بين جدة والقاهرة^(١).

وأثمر هذا التعاون عن توقيع رئيس الحكومة المصري، علي ماهر باشا، ووكيل الخارجية السعودية، فؤاد حمزة، معاهدة للصدقة والتعاون بين البلدين في ٧ مايو/ أذار ١٩٣٦^(٢)، تضمنت اعتراف مصر بالمملكة العربية السعودية، وإقامة تمثيل دبلوماسي معها، وتصفية المشكلات المثارة بين البلدين، والتي كان أبرزها يدور حول استئناف إرسال كسوة الكعبة من مصر، والإسهام في عمارة الحرمين الشريفين. ثم وقعت الدولتان في العام ١٩٣٩ اتفاقية التعمير، والتي قامت مصر بمقتضاها بتنفيذ عدد من المشروعات العمرانية في المملكة، حيث ساعدت مصر المملكة، خلال هذه الفترة،

في تأسيس الدولة ذاتها، من خلال المساعدات الاقتصادية، والمشروعات التنموية المتعددة في المملكة.

وقد تنامت هذه العلاقات، عقب تسلم الملك فاروق لسلطاته الدستورية، ففي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥ زار الملك فاروق المملكة لشكر الملك عبد العزيز آل سعود (٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٢ - ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣) على موافقته لدخول المملكة في الجامعة العربية، وتلبيةً لدعوة الملك فاروق؛ قام الملك عبد العزيز بزيارة مصر في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦، ثم تم توقيع أول اتفاق تجاري بين الدولتين في ٣١ مايو/ أيار ١٩٤٩. ولم تتسبب العلاقة التي جمعت بين الملك فاروق والملك عبد العزيز في أن تتخذ المملكة موقفًا سلبيًا من ثورة الضباط الأحرار في مصر، في يوليو/ تموز ١٩٥٢، إذ استقبل الملك عبد العزيز في الطائف في أغسطس/ آب ١٩٥٣ الرئيس المصري، محمد نجيب، وكانت تلك إحدى أولى زيارات الضباط الأحرار الخارجية في حينها، وضم الوفد المصري آنذاك كلاً من جمال عبد الناصر، وأنور السادات. وفي المقابل قام الملك سعود بن عبد العزيز (٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣ - ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤) بزيارة مصر في ٢٠ مارس/ آذار عام ١٩٥٤، في أول زيارة خارجية له بعد اعتقاله العرش، وكانت هذه أيضًا أول زيارة لرئيس دولة إلى مصر رسميًا بعد الثورة، وتم الاتفاق على تأسيس المؤتمر الإسلامي، كمنظمة تعني بشئون المسلمين، وتنسيق مواقف البلدين تجاه قضايا المغرب وتونس، والدفاع عنها في الأمم المتحدة^(٣).

بعد ثورة ١٩٥٢ برزت مصر باعتبارها القوة المركزية في العالم العربي، والمحرك الرئيس للسياسات العربية. وقامت سياسة الرئيس جمال عبد الناصر على توحيد الصف العربي سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا؛ لمواجهة إسرائيل، والأخطار الخارجية الأخرى. وبرز ذلك في تفاعلات السياسة العربية عبر قيام محور (مصري - سعودي - سوري)، كان يهدف إلى دعم الموقف المصري في مواجهات التحديات البريطانية والفرنسية، ودعم الموقف السوري في مواجهة تحديات تركيا وإسرائيل. وقد عارض هذا

المحور الثلاثي «حلف بغداد»، الذي سعت بريطانيا لتأسيسه في المنطقة؛ لتعويض خسارتها التي نجمت عن جلاء القوات المصرية في العام ١٩٥٤، حيث قامت مصر بعقد اتفاقيات دفاعية مع بعض الدول العربية الأخرى؛ لمحاصرة هذا الحلف. ففي ٢ مارس/ آذار ١٩٥٥ تم توقيع ميثاق عسكري مصري - سعودي. وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول عقدت اتفاقية للدفاع المشترك مع سوريا، وتلا ذلك توقيع اتفاق عسكري بين مصر والسعودية في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وميثاق للدفاع المشترك مع سوريا في ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، وفي ٦ مارس/ آذار ١٩٥٦ عقد مؤتمر ثلاثي بدعوة من الرئيس عبد الناصر، حضره العاهل السعودي الملك سعود، والرئيس السوري شكري القوتلي، تم فيه إقرار جميع الإجراءات الضرورية لإقامة جبهة موحدة ضد إسرائيل. وفي ٢١ إبريل/ نيسان تم توقيع اتفاقية عسكرية بين مصر والسعودية واليمن، ثم عقدت اتفاقية التضامن العربي بين مصر والسعودية وسوريا والأردن، لمدة عشر سنوات في ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧^(٤)، وذلك بعد العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦.

وبناءً على ذلك، وقفت المملكة إلى جانب مصر بعد إعلان الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٥٦، وذلك بعد تجميد الحسابات المصرفية المصرية في البنوك الدولية، بعد قرار التأميم، وسحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي؛ فقدمت المملكة، في أغسطس/ آب من العام نفسه، قرصاً بقيمة عشرة ملايين دولار إلى مصر، وعارضت المبادرة البريطانية - الفرنسية الخاصة بتشكيل رابطة تضم مستخدمي قناة السويس. وعندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، أعلنت الحكومة السعودية، في اليوم الثاني للعدوان، التعبئة العامة لجنودها، ودعا الملك سعود الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ القرارات والخطوات نفسها، وصدرت الأوامر الملكية إلى بعض وحدات الجيش السعودي بالذهاب إلى الأردن؛ للمشاركة في الحرب، في حال توسعت رقعتها. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، أي بعد أسبوع من مهاجمة القوات الإسرائيلية للقوات المصرية في سيناء، قررت الرياض قطع علاقتها الدبلوماسية مع لندن وباريس، ثم كانت المملكة وسوريا هما

الدافع الرئيس وراء عقد اجتماع الملوك والرؤساء العرب في بيروت في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦؛ لشجب العدوان الثلاثي، والتباحث في إمكان دعم مصر^(٥).

ومع انتهاء العدوان الثلاثي، وخروج القوات الأجنبية من مصر، والصعود غير المسبوق للتيار القومي في السياسات العربية بزعامة عبد الناصر، انتهت مرحلة التقارب (١٩٥٢-١٩٥٦)، التي تشكل معها نوع من المحور المصري-السعودي، لتبدأ مرحلة من التوتر استمرت منذ العام ١٩٥٧ وحتى العام ١٩٦٧، وارتبطت بالموقف السعودي السلبي من صعود المشروع الناصري، وخاصة بعد قيام «الجمهورية العربية المتحدة» بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨، وتداعياته في احتدام الاستقطاب الداخلي في العائلة الحاكمة بالمملكة؛ مما أدى إلى بروز ظاهرة «الأمرأه الأحرار»، بتوجهاتها القومية العربية التحررية، والإصلاحية الداخلية، وظهور الوعي السياسي التحرري للحركة العمالية بالسعودية، ومحاولة المجموعات العسكرية الثورية في الجيش، الانقلاب على نظام الحكم، على أثر تشكيل التنظيمات والكتل الناصرية في السعودية، بعد الاستقبال الشعبي الهائل لعبد الناصر في الدمام (١٩٥٦)، ودعم عبد الناصر لجهة التحرر الوطني الماركسية^(٦)، إذ قادت هذه العوامل إلى عداء الملك فيصل (٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٤ - ٢٥ مارس/ آذار ١٩٧٥) الخفي، والمعلن أحياناً، للمشروع القومي الناصري، وعملت الإدارة الأمريكية برئاسة دوايت أيزنهاور على محاولة عزل السعودية عن مصر؛ لأنها رأت أن الملك سعود هو القائد الوحيد الذي يمكنه الوقوف أمام المشروع الناصري، بيد أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل، جزئياً، حتى أدى دعم مصر لثورة ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ في اليمن، وتدخلها العسكري لدعم النظام الجمهوري الجديد، في مقابل دعم السعودية للإمام اليمني المخلوع؛ خوفاً من امتداد الثورة إليها، إلى أزمة كبرى بين البلدين، انتهت بقطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بعد أن قصف الطيران المصري قواعد الملكيين اليمنيين، بل ولجأت المملكة للإدارة الأمريكية لحمايتها مما اعتبرته تهديداً مصرياً لأمنها الوطني.

وقد اتخذت العلاقات بين البلدين نهجًا مغايرًا للأسس التي قامت عليها سابقًا، فدخلت الدولتان في مرحلة كسر الإرادات، حيث ظهر الاتحاد السوفيتي بقوة في الأزمة اليمنية، وتوافقت سياسته كثيرًا مع موقف مصر في إبقاء الصراع العسكري مشتعلًا، إلى أن يستقر الأمر تمامًا لمصلحة قيادة النظام الجمهوري، وخروج البريطانيين من الجنوب اليمني المحتل، بينما حرصت المملكة على إسقاط أية قيود قد ترد على المنهج السعودي في إدارة الصراع في سبيل تحقيق أهدافه، متمثلة في التخلص من عبد الناصر، وهزيمة التيار القومي، وإعادة الملكية لليمن، وتنوعت جهود المملكة لمحاصرة الدور المصري على الصعيد العربي من خلال تأسيس تحالفات عسكرية وسياسية مع كل من الأردن وإيران (الشاه)، وحث الإدارة الأمريكية على اتخاذ إجراء محدد ضد عبد الناصر، مباشرة أو بواسطة إسرائيل. وقد برز كمال أدهم، رئيس المخابرات السعودية الأسبق، في حوار مع الكاتب المصري محمد حسنين هيكل، هذه التحركات بأنها كانت دفاعًا عن العرش السعودي الذي يتحمل الملك فيصل مسؤوليته^(٧).

استمر العداء السمة الغالبة على العلاقات السعودية - المصرية بسبب حرب اليمن، حتى انتهى الأمر بالصلح بين عبد الناصر والملك فيصل، في مؤتمر الخرطوم (٢٨ أغسطس/ آب إلى ١ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧) بعد نكسة ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، حيث تمت تسوية الصراع في اليمن لاحقًا، وأسهمت السعودية في عمليات نقل الجيش المصري من اليمن. واعتبرت قرارات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم بمثابة الأسس والمرجعية لإدارة الصراع مع إسرائيل، وضبطت العلاقات بين الدول العربية، وطبيعة دور كل منها في المعركة. وسارعت المملكة إلى تقديم دعم بقيمة ٥٠ مليون جنيه استرليني؛ لإعادة تسليح الجيش المصري، واتخذ المؤتمر كذلك قرارًا بقيام السعودية، والكويت، والمملكة الليبية، بتقديم معونة قدرها ١٣٥ مليون جنيه استرليني للبلاد العربية التي أضيرت من عدوان ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

وعقب نكسة ١٩٦٧ بلغ الدور السعودي ذروته في التفاعلات العربية حتى نهاية السبعينيات، وهي المرحلة التي يصفها العديد بالحقبة السعودية، بسبب أهمية الدور

السعودي ونفوذه في مواقف السياسة العربية، حيث نشأ من جديد المحور السعودي - المصري - السوري عشية حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وقدمت السعودية أشكالاً متنوعة من التدفقات المالية والعسكرية لكل من مصر وسوريا، بل أرسلت المملكة خلال الحرب وحدات من القوات السعودية إلى سوريا. وعندما أرسلت إدارة ريتشارد نيكسون إلى الكونجرس الأمريكي، في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، مشروع قانون المساعدات العسكرية الاستثنائية، الذي يعتمد لإسرائيل مبلغ ٢,٢ مليار دولار، كمساعدات عاجلة، قررت المملكة، ودول عربية نفطية أخرى مثل ليبيا، خفض الإنتاج النفطي بنسبة ٥٪، وتنفيذ حظر جزئي للنفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، التي أمدت إسرائيل بأسلحة خلال الحرب^(٨).

بيد أن العلاقات المصرية - السعودية، التي وصلت حدها الأقصى في التعاون والدعم، الذي قدمته المملكة لمصر، قبل وأثناء حرب أكتوبر/ تشرين الأول، تعرضت لانتكاسة جديدة حينما قررت السعودية في ٢٣ أبريل/ نيسان ١٩٧٩ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بعد توقيع مصر «اتفاقية السلام» مع إسرائيل. ومع أنه قد جاء في قرار مجلس الوزراء السعودي، أنه «نظرًا لأن حكومة مصر العربية قد قبلت وعزمت على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العدو الصهيوني، وبدأت في إنشاء علاقات طبيعية معه، دون مراعاة الحد الأدنى من المطالب التي تتطلع الأمة العربية من خلالها إلى تحقيق السلام العادل والشامل، فإن المملكة السعودية قررت قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع جمهورية مصر العربية»^(٩)، إلا أن وقع الأزمة كان أقل حدة مقارنةً بأزمة اليمن، لأن قرار قطع العلاقات كان ضمن إطار عربي جماعي، ولم تكن السعودية هي من يقود جبهة الرفض للسلوك المصري، فقد كان عراق (صدام حسين) هو قائدها في خطوة أخيرة، قبل إقصاء مصر تمامًا عن أي دور قيادي في النظام العربي، بل إن محضر المجلس الوزاري السعودي، الذي اتخذ قرار قطع العلاقات، حاول التخفيف من حدة الاندفاع نحو إدانة مصر، وفرض العقوبات عليها، لدرجة يمكن معها القول إن الأمر لم يصل إلى حد قطع الاتصالات تمامًا بين الرياض والقاهرة؛ فلم تتخذ الحكومة السعودية مثلًا قرارات تختص بالعمالة المصرية هناك، لينحصر

الأمر في أزمة دبلوماسية مع الحكومة المصرية^(١٠)، إذ أعلنت وقف شحن النفط إلى مصر، وقامت بالاتفاق مع حكومة الكويت بسحب أرصدهما المالية المودعة لدى المصرف المركزي المصري، التي بلغت ألفي مليون دولار، كما صدر قرار بمنع الصحف والمجلات المصرية من دخول المملكة، اعتباراً من ١٤ مايو/ أيار ١٩٧٩، فيما حاول رد الفعل المصري إظهار أنه لا توجد خلافات جوهرية مع السعودية حول الهدف، وإنما الخلاف حول الأسلوب، وأن مصر ترحب بأية خطوة تتخذها السعودية لحل القضية الفلسطينية، وهاجم الرئيس السادات حكام السعودية، مؤكداً أن موقف السعودية من حملة قطع العلاقات يعود إلى الاحتجاج على الولايات المتحدة، لأنها تخلت عن شاه إيران، ويمكن أن تتخلى عنهم، ولإثبات زعامة لا يستطيعون تحمل مسؤولياتها أمام العالم العربي^(١١).

منذ هذا الوقت، بدأت عوامل جديدة تفرض نفسها على مسار العلاقات بين البلدين، إذ خرجت السعودية ودول الخليج رابحة، سياسياً واقتصادياً، من التحولات الدولية والإقليمية، ومن الطفرة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، حتى انقلبت المعادلة العربية لتميل لصالح السعودية في ميزان القوى العربي والإقليمي أيضاً. وبالمقابل خرجت مصر منهكة من حروبها مع إسرائيل، وتراجع دورها القيادي بعد خروجها من النظام العربي، في ظل بيئة داخلية محملة بمشكلات اقتصادية وأمنية، وضعف نسبي في القيادة المصرية. وكان من نتائج ذلك أن باتت مصر هي الطرف الأكثر احتياجاً للسعودية ودول الخليج، فانتقلت أعداد هائلة من العمالة المصرية للعمل في المشروعات المختلفة في السعودية، حيث لم تؤثر كثيراً فترة قطع العلاقات الدبلوماسية على انتظام معدل الاتصالات، وأشكال التنسيق بين البلدين في جوانب عديدة، وأضحت المساعدات المالية السعودية عاملاً مهماً في التغلب على أزمات مصر الاقتصادية في المرحلة التالية.

محصلة ذلك أنه، مع نهاية حكم السادات، اتضح أن السياسة المصرية قد أخفقت في منطقة الخليج، لتنتهي بقطيعة دبلوماسية خليجية لمصر، وتراجع الدعم المالي

الخليجي، وتوقف نشاط هيئة التصنيع العربية، التي كانت تدار بقسط كبير من الأموال الخليجية، وذلك بالرغم من أن السادات هو الذي فتح الباب على مصراعيه لدور خليجي متزايد في السياسة العربية، لم يتوافر لدول الخليج في عهد عبد الناصر، فقد رأى وفقاً لإدراكه للعالم الخارجي ضرورة التحالف مع الدول الخليجية المحافظة؛ اتساقاً مع عدائه للسوفييت، وميله للغرب، وتركيزه على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، وانتهاجه في الداخل سياسات اقتصادية ليبرالية. وظل السادات يعتقد أن حقائق التاريخ والجغرافيا ستحفظ، بحد ذاتها، مكانة مصر وقيادتها في العالم العربي، بغض الطرف عن المحتوى السياسي الذي تتبعه مصر، لكن تعرّض ذلك التحالف للاهتزاز منذ زيارته للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٧^(١٢).

على أن المصالح المصرية - الخليجية عادت للالتقاء سريعاً، في بداية عهد حسني مبارك، حول ضرورة إقامة تعاون وثيق. فمع بداية الثمانينيات حدثت أربعة تطورات بالغة الأهمية، أدت إلى إعادة الحيوية للعلاقات المصرية - الخليجية، وقادت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية في العام ١٩٨٧، التطور الأول: هو قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، والثاني: هو اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠، واستمرارها لمدة ثماني سنوات، وقد قامت الحرب في ظل رئاسة السادات الذي لم يتردد في الاستجابة المباشرة لأول طلب مساعدة عسكري للعراق. والثالث: هو تغير القيادة السياسية في مصر بعد اغتيال السادات في أكتوبر تشرين الأول ١٩٨١. والرابع: هو قيام «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في ٢٥ مايو/ أيار ١٩٨١، والذي معه تشكلت قيادة جماعية خليجية، بحيث لم يعد يقتصر أمر منطقة الخليج، كما كان سابقاً، على القيادة السعودية لها، أو على التنافس المصري - السعودي على النفوذ فيها. وقد مثلت هذه التطورات رؤية دول الخليج لضرورة عودة مصر إلى النظام العربي، دون أن تلغي مصر التزاماتها إزاء إسرائيل، ولكن، أيضاً، دون تدعيمها وتقويتها. وحتى العام ١٩٨٧ لم تستطع هذه الدول مواجهة مجموعة الدول الراضية لعودة مصر، وعلى رأسها ليبيا وسوريا، لكن مع التصعيد العسكري في حرب الخليج الأولى، وزيادة إحساس دول الخليج بالخطر والتهديد، ونتيجةً

للموقف المصري الداعم للعراق، واهتمام مصر مجدداً بقضايا الخليج، استطاعت الدول الخليجية اتخاذ قرار توفيقي بعودة العلاقات مع مصر في العام ١٩٨٧^(١٣).

ثانياً: العلاقات المصرية - السعودية قبل ثورة ٢٥ يناير

سارت علاقات مصر والسعودية إجمالاً في مسار وفاقي منذ قيام تمثيل دبلوماسي بينهما في عام ١٩٣٦، باستثناء مرحلة حرب اليمن في الستينيات، ومرحلة المقاطعة العربية لمصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، وهي مرحلة لم تستمر طويلاً، ثم شهدت هذه العلاقات منذ تسعينيات القرن الماضي صعوداً مستمراً في التعاون ترجم على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والرؤى المشتركة للواقع الإقليمي والدولي، وخاصةً منذ حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، ثم بلغ التنسيق المشترك بين الدولتين درجة غير مسبوقة في التوجهات والسياسات العربية والإقليمية خلال العقد الأخير، وهو ما دفع المراقبين إلى إطلاق مسمى (المحور المصري - السعودي) لوصف درجة التشابه المصري السعودي في القضايا المختلفة.

أ - المحددات السياسية والجيو - استراتيجية

لعبت مصر، كما سبق تناوله، الدور الأكثر تأثيراً على الساحة العربية حتى منتصف السبعينيات، ثم انحسر هذا الدور عقب توقيع «معاهدة السلام» مع إسرائيل، وطرد مصر من الجامعة العربية؛ مما أدى إلى صعود السعودية؛ كقطب فاعل في العالم العربي، بعد الطفرة النفطية في السبعينيات. ومنذ هذا الوقت تغيرت الديناميكية التي حكمت علاقات البلدين، بشكل مؤقت، لكن استطاعت مصر في الثمانينيات إجبار الأطراف العربية، وفي مقدمتها الدول الخليجية، على العودة للصف العربي، إثر مواقف مصر من الحرب العراقية - الإيرانية، واهتمامها بأمن منطقة الخليج العربي، بوجه عام. واستمرت مصر في تجديد دورها خلال حقبة التسعينيات، بفعل بداية عملية التسوية

السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، على الرغم من تضائل مكانة مصر ونفوذها الإقليمي، إذا ما قورن بحقبة الستينيات.

وشهدت الساحة العربية تنافساً صريحاً أحياناً - وخفياً في أحيان أخرى - بين دول عربية عدة؛ للقيام بالدور القيادي العربي بعد خروج مصر، ومن هذه الدول: السعودية وسوريا والجزائر والعراق، لكن لم تتمكن أي منها من سد الفراغ الذي نشب نتيجة غياب مصر، إذ تميز النظام العربي، منذ العام ١٩٦٧، بانتشار عناصر القوة والتأثير التي أثرت على تماسكه. وبالنسبة للسعودية فهي لم تمتلك من عناصر القوة والتأثير سوى القدرة المالية فحسب - دون الحرية المطلقة في استخدامها - وخاصةً بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، وارتفاع أسعار النفط، وهي تعاني من النقص في عدد السكان، وينعكس ذلك سلباً على قوة العمل، وعلى القوات المسلحة. كما أن المساحة المترامية الأطراف للمملكة تمثل مشكلة تتعلق بالأمن والدفاع، ناهيك عن التبعية الهيكلية للولايات المتحدة، وما يشكله ذلك من قيد على إرادة النظام السعودي. وهكذا لا تستطيع المملكة ترجمة قدراتها المالية إلى قدرة سياسية، باستثناء التوسع في اقتناء المعدات العسكرية، أو تقديم الرشوة السياسية لبعض النظم، أو كما يسميه البعض «دبلوماسية الشيكات»^(١٤).

وعلى الرغم من أن المملكة لم تستطع قيادة العالم العربي، فإن ميزان القوى بين مصر والسعودية، والتنافس حول زعامة العالم العربي، تحولاً منذ الثمانينيات لصالح السعودية، وإن كان ذلك يعكس، جزئياً، الوهن المتزايد للنظام المصري الرسمي، لكنه يعبر كذلك عن مهارة المملكة في استخدام أدواتها المالية والسياسية. ومع وجود تنافس مكتوم حول الزعامة، لم يكن لأي من الدولتين أن يتعد عن الآخر، بل على النقيض تشابكت مجموعة من المحددات، التي أدت إلى تطور العلاقات، منذ أواخر الثمانينات، إلى أن بلغت درجة التحالف، مع نهاية عهد مبارك. ويمكن إبراز أهم هذه المحددات فيما يلي:

١. المحددات الخاصة بمصر

سعى مبارك جاهداً، وقت توليه الحكم في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١، نحو استعادة العلاقات المصرية - العربية، ومثلت حرب الخليج الأولى الفرصة الأبرز لاستعادة قدر من الدور المصري في منطقة الخليج، وتحسين العلاقات مع دول الخليج العربية، وفي مقدمتها السعودية. ثم كانت حرب الخليج الثانية هي التطور الأمثل الذي أعاد مصر من الزاويتين، الاستراتيجية والعسكرية، إلى هذه المنطقة، وإن كان ذلك وفق أسس جديدة لعبت فيها الولايات المتحدة المحرك الأساس للأحداث، حيث استفادت مصر من خلال إسقاط الديون العسكرية للولايات المتحدة، ونتج عن اشتراكها في التحالف الدولي لتحرير الكويت طفرة في علاقاتها الاقتصادية مع كافة الدول الخليجية.

ومع بروز الدور الأمريكي الفاعل والمؤثر على مجمل السياسات الخليجية، وبخاصة بعد تأسيس العديد من القواعد الأمريكية العسكرية في المنطقة، أضحت دول الخليج من الداعمين الأساسيين لعملية تسوية الصراع في الشرق الأوسط، وفق المنظور الأمريكي، وهو الأمر الذي كانت تلعب فيه مصر الدور المحوري، خلال حقبة ما بعد مؤتمر مدريد للسلام، في العام ١٩٩١. فقد عمل مبارك خلال هذه المرحلة، وبناءً على المستجدات الإقليمية والدولية بعد حربي الخليج، على محاولة استعادة بريق مثلث (القاهرة - الرياض - دمشق)، بيد أن دمشق اختارت مساراً مغايراً إلى حد بعيد، ومع رحيل حافظ الأسد، ركز مبارك على علاقات بلاده بالمملكة والخليج، ثم استعاض مع الوقت بالخليج عن سائر علاقاته ببقية العالم العربي، وقنع، مع فشل التسوية في العام ٢٠٠٠، بدور مصري مجاور للدور السعودي، بعد أن تراجعت بشكل كبير أهمية الدور المصري، إقليمياً وعربياً، حتى كادت العلاقات بين البلدين تنحصر في العقد الماضي في الرئيس والملك^(١٥)، وجرى الاستثمار كثيراً في العلاقات الشخصية بدلاً عن علاقات الدولة بالدولة.

وعلى الجانب الآخر، فقد برزت حاجة مصر الاقتصادية إلى السعودية ودول الخليج الأخرى، وأضحى المحدد الاقتصادي والمالي عنصراً مركزياً في علاقات البلدين، لكنه عنصر أثر بالسلب على قوة الدور المصري واستقلاليتيه الذاتية أمام المملكة. فخلال المقاطعة العربية لمصر وما بعدها، كانت السعودية أكبر داعم وشريك اقتصادي لمصر؛ فقد تضاعفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين عدة مرات منذ الثمانينيات، واحتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية المستثمرة في مصر، والمرتبة الثانية على مستوى الاستثمارات العالمية بعد الولايات المتحدة، إذ بلغ إجمالي رؤوس الأموال المصدرة لشركات الاستثمار السعودية، (يبلغ عددها ٢٧٦٩ شركة) في مصر، ٨, ٢٢ مليار دولار (حوالي ١٣٧ مليار جنيه مصري)، وذلك خلال الفترة من العام ١٩٧٠ إلى نهاية شهر مارس/ آذار من العام ٢٠١٢^(١٦).

وتعتبر المملكة أكبر مقصد لصادرات مصر إلى الدول العربية، وأكبر مصدر للواردات على حد سواء؛ ففي العام ٢٠٠٨، وصلت صادرات القاهرة إلى السعودية نحو ٩٢٦ مليون دولار أمريكي، في حين أن الواردات من المملكة بلغت ٦, ٢ مليار دولار. وتجاوزت الصادرات السعودية إلى مصر ٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩؛ ما يعني أن حجم التجارة بين البلدين بلغ حوالي ٤ مليار دولار في العام نفسه، وهو ما يمثل أكثر من ثلث تجارة مصر مع العالم العربي^(١٧).

ولا يعتقد البعض بالكلية في مقولة «المساعدات المالية السعودية لمصر»، ويرى أنها تحتاج إلى مراجعة جدية، إذ بينما يركز بعض المحللين السعوديين على حجم العمالة المصرية في السعودية، إلا أن هناك بالمقابل حوالي ٤٠٠ ألف سعودي يعيشون في مصر. وبينما يتم التركيز كذلك على حجم الاستثمارات السعودية في مصر، لكن يتم التغافل عن أن أغلبها يتموضع في الأنشطة الخدمية والتجارية، التي لا تطور هيكلية الاقتصاد المصري بقدر ما تعيده على السعودية من فوائد مالية كبيرة، كما أن «المصريين يقيمون مشروعات صغيرة ومتوسطة داخل السعودية يبلغ عددها ١٠٤٧ شركة، برأسمال تتجاوز قيمته ٢٢١ مليون دولار، وفقاً لإحصائيات هيئة الاستثمار

السعودية في العام ٢٠٠٧»^(١٨). وبينما يبلغ الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نحو نصف مليار دولار، فإنه كذلك يتم التفاوضي عن مبالغ أكبر يدفعها المصريون سنوياً إلى السعودية لقاء زيارتهم الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة، والمدينة المنورة)، في مواسم الحج والعمرة^(١٩).

ويقارن الخبير الاقتصادي المصري، عبد الخالق فاروق، بين حجم تحويلات المصريين العاملين في المملكة، وبين ما ينفقه المصريون على رحلات الحج والعمرة، ليخلص إلى أن حجم ما أنفقه المصريون في الرحلات المقدسة، منذ العام ١٩٧٤، وحتى العام ٢٠٠٨، يزيد عن تلك المبالغ التي حولها العاملون المصريون في المملكة خلال الفترة نفسها. وعلى سبيل المثال تفيد بيانات البنك المركزي المصري في العام ٢٠٠٩، بأن إجمالي تحويلات العمالة المصرية في السعودية، تراوحت بين ٦٤٠ مليون دولار أمريكي عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، إلى ٩٥٩, ٤ مليون دولار عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، شاملة التحويلات النقدية والعينية معاً^(٢٠)، بينما أنفق الحجاج والمعتمرون المصريون ٩, ٢٥٨٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، نصفها تقريباً (١٢٩٢ مليون دولار) يدخل الاقتصاد السعودي، والنصف الآخر يتوزع بين الأطراف المصرية المختلفة، الحكومية والخاصة، التي تتكفل بإجراءات رحلات الحج والعمرة^(٢١).

٢. المحددات الخاصة بالسعودية

سعت العديد من الدول العربية لمحاولة سد الفراغ المصري في السياسات العربية بعد العام ١٩٧٩، ولكن ثبت أن أدوار هذه الدول مجرد أدوار موسمية، فلم تتمكن سوريا، أو العراق، أو ليبيا، أو حتى السعودية، من لعب الدور المصري القائد. وبخصوص المملكة، فإنها سعت إلى إعادة توثيق علاقاتها سريعاً مع مصر. وينبع ذلك من حقيقة أن السعودية تعد من أكثر بلدان المنطقة تعقيداً وتركيباً على المستويين، الداخلي والخارجي، إذ تجتمع في تفاصيل المشهد السعودي العام تعقيدات عائلية-قبائلية-عربية-دولية قل نظيرها، «ولذا فالسياسة الخارجية للمملكة تاريخياً هي حصيلة

توازنات دقيقة بين مختلف المدخلات البيئية المحلية والإقليمية والدولية، تلعب فيها الأسرة السعودية الحاكمة الدور الوحيد في حساب وإقامة مثل هذه التوازنات، باعتبار أنها القوة السياسية الوحيدة التي لها حق ممارسة السلطة والحكم، والتي يتم اختيار الملك الذي يعتبر الموجه الأول لسياسة المملكة الخارجية، بعد مراعاة التوازنات الداخلية للأسرة السعودية ذاتها، والتوازنات الإقليمية والدولية الأخرى»^(٢٢).

ولأجل ضمان استمرار حكم العائلة المالكة السعودية بالنسق والوتيرة ذاتهما، في بيئة إقليمية مضطربة ودولية متقلبة، دأبت العائلة الحاكمة، منذ قيام المملكة في العام ١٩٣٢، على حفظ توازنات معقدة، وعلى مستويات متعددة، بين الأجنحة المختلفة للعائلة الحاكمة، وامتداداتها في مؤسسات الدولة السعودية، وبين القبائل المنتشرة في نجد وبعضها البعض، وبين نجد والحجاز، وبين نجد في مقابل الإحساء والقطيف، حيث التمرکز الشيعي. وخارجياً سعى ملوك السعودية إلى حفظ التوازن بين السعودية في مقابل اليمن وسلطنة عمان جنوباً وشرقاً، والعراق في الشمال الشرقي للجزيرة العربية، والأردن الذي يفصلها جغرافياً عن إسرائيل. وتفرض الجغرافيا السياسية توازناً خاصاً بين السعودية والدولة العربية الأكثر سكاناً وتأثيراً، مصر، حيث لا يفصلهما عن بعضهما البعض سوى البحر الأحمر، لا سيّما وأن للسعودية ذاكرة سلبية مع مصر، تعود إلى حكم محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٢٠)، الذي قضى على الدولة السعودية الثانية، قبل مئتي عام تقريباً^(٢٣)، كما وضع عبد الناصر المملكة بمشروعه القومي الطموح أمام تحديات داخلية وإقليمية صعبة، لم تتمكن من تجاوزها حتى هزيمة ١٩٦٧.

إن هذا الشعب والتعقيد اللذين يشكلان جوهر الأمن الاستراتيجي والوطني للمملكة، قد فرض عليها دائماً حالة من السيولة والتغيير السريع في نمط تحالفاتها الإقليمية؛ للحفاظ على توازنات إقليمية تحقق مصالحها، وتحميها من مصادر التهديد التي تأتي - من وجهة نظر حكامها - من قبل أطراف إقليمية طامحة، تكون في الأغلب أقوى عسكرياً، وأكثر سكانياً، وتملك مشروعاً ورؤية ما للمنطقة مثل حالة مصر في الخمسينيات والستينيات، وإيران منذ مطلع القرن الجديد. ولعل هذا ما يفسر على سبيل

المثال «دخول السعودية في أربعة تحالفات متتالية منذ بداية السبعينيات هي: التحالف السعودي- المصري- السوري عشية حرب ١٩٧٣ وخلالها، ثم التحالف السعودي- المصري- الإيراني عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، ثم التحالف السعودي- الأردني- العراقي منذ العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٨١، وهو العام ذاته الذي تأسس فيه مجلس التعاون الخليجي؛ ليكون التحالف الذي حد كثيرًا من ظاهرة سيولة التحالفات السعودية»^(٢٤).

من هنا تتأكد حقيقة أن الوفرة المالية والواردات العسكرية الضخمة لم يوفران للمملكة لعب دور الدولة القائد بعد خروج مصر من النظام العربي، ولا سيّما في أوقات الحروب والأزمات الكبرى. وربما لهذا كانت المملكة مضطرة إلى تأسيس علاقات أكثر متانة مع مصر، بحكم قوتها العسكرية والسكانية، وارتباطها المتجذر بالإقليم ككل. وقد وضح تأثير هذا الدور المصري، وتلك الحاجة الخليجية إلى مصر، أثناء الحرب العراقية- الإيرانية ثم في حرب الخليج الثانية. بيد أن حدة هذا الاهتمام السعودي بالاستفادة من مميزات ومقومات مصر الجيوسياسية قد انخفضت كثيرًا، بعد ارتهان أمن الخليج، منذ حرب ١٩٩١، بالولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا.

ومع ذلك، فقد وجدت المملكة نفسها، بعد تغير النظامين الدولي والإقليمي منذ هذا الوقت، أمام تحولات استراتيجية ضخمة، تفرض عليها أن تكون في قلب الأحداث، وأن تعزز دورها الإقليمي المرتكز على دعم الاستقرار الإقليمي، ولو بشكل انتقائي، في ظل تراجع دور العراق نتيجة العقوبات والعزلة، وأخيرًا الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣، وخروجه الكامل من معادلة التوازن الإقليمي، والحرب الأمريكية ضد «الإرهاب»، وعطفاً كذلك على تراجع دور مصر القيادي، وبروز إيران كفاعل مركزي بالمنطقة، وانتهاج سوريا لسياسة تدعيم تحالفها الاستراتيجي مع إيران.

ويمكن تلخيص الأبعاد الرئيسية للمشهد الجيو- استراتيجي في منطقة الخليج، بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، في ثلاثة أبعاد، أولها: العداء العنيف لكل تعبيرات الإسلام السياسي الراديكالي، وثانيها: الاندفاع إلى اقتصاد السوق، والخصخصة، والانفتاح على التجارة الحرة الدولية، وثالثها: توثيق العلاقات مع الإدارة الأمريكية،

ومع أجندتها السياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك تأييد حروبها الاستراتيجية، ودعم إخراج إيران من المعادلة العربية، عن طريق فك تحالفها مع سوريا و«حزب الله». وفيما يخص المملكة، فإنها جنحت إلى محاولة التعامل مع ثلاثة مظاهر متداخلة ومعقدة، جميعها يؤثر في التوازن الاستراتيجي للمملكة، وفي مستقبلها السياسي، فهي بعد حرب العراق لا تريد أن ترى على حدودها عراقاً شيعياً، وإيران نووية، ودولاً خليجية أصغر لا ترى في الروابط التاريخية معها مبرراً كافياً للتنسيق والتوحد^(٢٥). وربما لذلك لم يكن للمملكة من حليف كبير سوى مصر، التي أبقت على علاقاتها الوثيقة معها، حتى تشكل ما يعرف باسم (المحور المصري - السعودي)؛ لتحقيق قدر من توازن القوى الإقليمية من جانب، وللعمل على مواجهة نفوذ القوى الإقليمية الأخرى، وأبرزها إيران، في السياسات العربية.

٣. المحدد الأمريكي

إحدى سمات المحور المصري - السعودي الذي توطد مع الوقت منذ بداية التسعينيات، هو ارتباط طرفيه منذ عقود بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ارتباط جذري بلغ حد توحيد مواقف الطرفين، تقريباً، في معظم القضايا والأزمات التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط في العقدين الأخيرين. وقد ارتبطت المملكة بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، منذ اللقاء الشهير الذي جمع الملك عبد العزيز آل سعود، والرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، في يناير/كانون الثاني ١٩٤٦، (على ظهر الطراد «كوينسي» بمنطقة البحيرات المرة بمصر)، وهي علاقة حمت المملكة من التقلبات العاصفة التي عرفتها المنطقة في الخمسينيات والستينيات، ومكنتها في الوقت ذاته من مواجهة التحديات الداخلية المتوالية، خصوصاً تلك التي أفرزها قيام الثورة الإسلامية في إيران في نهاية السبعينيات^(٢٦).

وكما فرض الواقع الداخلي والاستراتيجي للمملكة أنماطاً محددة من التحالفات والعلاقات الإقليمية المتغيرة، فقد فرض عليها الحاجة، بجوار حفظ التوازنات المحلية

والإقليمية، إلى ضمان خارجي لأمنها، وثرواتها النفطية الضخمة، وهو دور تلعبه واشنطن منذ ستة عقود وحتى الآن، إذ يُعد التحالف السعودي مع القطب الدولي الأساسي ضمان لحماية الأمن القومي السعودي في مواجهة الطامعين في ثرواتها النفطية، ولذا ترسم السعودية سياساتها النفطية في سوق الطاقة العالمية، (تصدر ١٠ ملايين برميل نفط يومياً)، بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، كما تستثمر السعودية فوائضها النفطية، بالأخص في السوق الأمريكية، بحجم استثمارات يتعدى ستة تريليونات دولار. وبالمقابل تملك الرياض تأثيراً ما في الولايات المتحدة من خلال علاقاتها المتشابكة مع مجموعات الضغط الأساسية مثل: اللوبي النفطي، والمجمع الصناعي العسكري، وقطاع البنوك والمصارف^(٢٧).

وقد استطاعت السعودية حفظ قدر معقول من استقلالية قراراتها السياسية لفترة طويلة أمام السياسة الأمريكية، وتمكنت من اتخاذ قرارات جريئة تجاه ساحة الصراع الأساسية في الشرق الأوسط، كما ظهر في دعم الجبهات العربية المتحاربة مع إسرائيل، وتقديم الدعم المالي للقضية الفلسطينية في كافة مراحلها. ومع انطلاق عملية التسوية السلمية في بداية التسعينيات، لم تصدر مواقف حاسمة وصریحة من المملكة تجاه تأييد هذه التسوية، وبقيت المملكة واحدة من دول عربية قليلة لا تقيم علاقات من أي نوع مع إسرائيل، وذلك حتى العام ١٩٩٤ حينما «تم تصديق القمة الاقتصادية الشرق الأوسط / شمال أفريقيا (قمة الدار البيضاء، أكتوبر/ تشرين الأول - نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤) على قرار «مجلس التعاون الخليجي» بوقف المقاطعة الخليجية لإسرائيل، على مستوى التعليم الثانوي والعالي، ودعم التحرك نحو إنهاء المقاطعة الأولية، وإعلان حكومات الخليج اهتمامها بإنشاء علاقات مباشرة مع إسرائيل، وإنهاء المقاطعة من الدرجة الثانية مع تقدم عملية السلام. بل إن المملكة قد اضطرت إلى رفع الحظر المفروض على البضائع الإسرائيلية؛ في سبيل توفيق أوضاعها، تمهيداً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الذي تم في عام ٢٠٠٥»^(٢٨).

ويجوز القول إن هذه الاستقلالية النوعية اختفت إلى حد كبير عقب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وصار الموقف السعودي يتحدد من القضايا العربية المركزية وفقاً لأمر أخرى، على رأسها الموقف الأمريكي، ودرجة ونوعية تدخل الأطراف الإقليمية المنافسة، وتحديدًا إيران. ولذا أعادت الرياض تكييف سياساتها الإقليمية - مثل الموقف من القضية الفلسطينية، ومن الحرب الأمريكية على العراق - على نحو يتوافق مع رغبتها في تغيير صورتها لدى العالم الغربي؛ فتجاوبت مع المطالب الأمريكية بوقف دعم المنظمات الإسلامية الفلسطينية، وراحت تبحث لنفسها عن دور مؤثر في ساحات أخرى؛ بما يمحو عنها تهمة رعاية «الإرهاب» من جهة، ويحفظ لها موقعها في دائرة حلفاء الولايات المتحدة الراغبين في إقرار «السلام» من جهة ثانية. «وكان الحدث الأبرز في مسيرة المملكة نحو إعادة سياساتها الإقليمية، كلياً» هو (المبادرة العربية للسلام)، التي طرحها الملك عبد الله في العام ٢٠٠٢، وتضمنت قبول الجامعة العربية التوصل للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مقابل الاعتراف، والتطبيع مع الدولة العبرية، وهي المبادرة التي كسرت حاجز الصمت السعودي، الذي ظل ملازماً لأكبر دولة خليجية، نحو إمكانية إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، ولم تقم المملكة بسحب المبادرة، سواءً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦، أو على قطاع غزة في مطلع العام ٢٠٠٩»^(٢٩).

أما العلاقات المصرية - الأمريكية، فقد تحولت مع نهاية السبعينيات إلى علاقة استراتيجية، حيث قامت وجهة نظر الرئيس السادات، ومن بعده مبارك، على أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من علاقتها الخاصة بإسرائيل، يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في إنهاء الصراع، بطريقة سلمية، تتوافق مع قرارات مجلس الأمن. وعلى نقض السعودية الذي مثل النفط المحدد الأساس لعلاقتها مع الولايات المتحدة، فإن منطلق مصر (الرسمية) كان هو تسوية القضية الفلسطينية، وتأسيس علاقات دولية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة داخلياً. ولذا لعبت القاهرة الدور الأبرز في محاولة إنجاز تسوية سياسية في الشرق الأوسط، وأقنعت «منظمة التحرير

الفلسطينية» بجدوى التفاوض مع إسرائيل، وتمكنت من دفع الأطراف العربية الأخرى للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام.

ومثل السعودية تقريباً، فقد أثرت تداعيات أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، وما تلاها من غزو العراق، على اهتمامات مصر الرئيسية في علاقتها بواشنطن، بحيث لم تعد تسوية الصراع هي الشاغل الأكبر للسياسة المصرية، بقدر ما أضحي الحفاظ على النظام المصري متماسكاً أمام الضغوط الأمريكية الداعية للإصلاح السياسي، والعمل على مواجهة التنظيمات الإسلامية العنيفة، ومقاومة النفوذ الإيراني المتنامي بالمنطقة، هي أهم شواغل سياسة مصر الخارجية.

ب - سمات المحور المصري - السعودي

أدت مجموعة العوامل السابقة، والتي شكلت في مجملها الأسباب والمصالح والرؤى المشتركة، إلى تنامي العلاقات المصرية - السعودية، التي بلغت ذروتها بعد انهيار عملية التسوية السلمية في العام ٢٠٠٠، والتغير الحاد في السياسات الأمريكية بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وبروز إيران كقوة إقليمية فاعلة، منذ الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وانقسام المنطقة بين محورين كبيرين، حيث نشأ محور «الاعتدال العربي»، بقيادة مصر والسعودية، في مقابل محور «الممانعة» الذي قاده سوريا وإيران.

وفي هذا الإطار ثمة عدة خصائص، وسمات، ونتائج أسفر عنها النمط الجديد الذي شهدته علاقات مصر والسعودية منذ التسعينيات، أبرزها:

١- تقاربت السعودية ومصر خلال العقدین الأخيرین إلى درجة يكاد يكون فيها التماثل في المواقف سمة أساسية، كرست ما أطلق عليه «المحور المصري - السعودي»، حتى إن الدولتين أصبحتا بدون منازع العماد الأساس لما أصبح يعرف بمحور الاعتدال العربي. يسري هذا الأمر على مجمل القضايا الأساسية بالمنطقة، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: الموقف من عملية التسوية

السلمية، منذ انطلاق مؤتمر مدريد، وصولاً إلى «المبادرة العربية للسلام»، التي أقرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، انتهاءً إلى محاولات لم تثمر عن شيء يذكر في سبيل تسوية القضية الفلسطينية، بل بلغ التشابه، أو التطابق، في السياسات اتخاذ ذات المواقف من الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني، الذي تكرر منذ فوز حركة حماس في انتخابات العام ٢٠٠٥، ثم سيطرتها على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧، وذات المواقف خلال عدوان إسرائيل على لبنان في العام ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، والمواقف تجاه سوريا، وإيران، وجماعات المقاومة الفلسطينية، و«حزب الله» اللبناني (وهو ما يشكل ما يعرف بمحور الممانعة)، والموقف من الولايات المتحدة، إن إيجاباً أو سلباً، حيث تماشت سياسة الدولتين مع مواقف واشنطن من التسوية، ومن الحرب على العراق، ومن قضية «الإرهاب»، ومن إيران، بينما اتخذت الرياض والقاهرة موقفاً حاسماً ضد الضغوط الأمريكية التي مارستها إدارة بوش الابن بعد احتلال العراق، من أجل الإصلاح السياسي في الدولتين، بحيث لم تقم الدولتان سوى بإجراءات شكلية في هذا الطريق، دون تغيير يذكر في نمط السياسات الداخلية المتبعة.

٢- قامت الاستراتيجية الكبرى للمحور السعودي - المصري على دعم الاستقرار الإقليمي، وحفظ الوضع القائم، الذي يعد من منظور صانعي القرار في الدولتين، من ضرورات أمنهما القومي، واستمراراً لعلاقاتهما المتميزة مع الولايات المتحدة، باعتبارها القوة الدولية المهيمنة، «حتى إن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس، أطلقت على هذا المحور مسمى «محور الاعتدال السني»، للإيحاء بأنه يواجه المحور الآخر، الذي تقوده إيران الشيعية. ويرفض هذا المحور دعوات المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، ويضعها في دائرة التطرف، وعدم الواقعية، ويعتقد بخيار الحلول السلمية، ويرتبط بعلاقات خاصة بالولايات المتحدة، التي يراها المحور الآخر عدوًّا وخصماً إلى جانب إسرائيل»^(٣٠).

وقد لعبت إيران عاملاً محورياً في تثبيت دعائم محور «الاعتدال العربي»، حيث انتهجت الدولتان سياسة مفادها الحد من النفوذ الإيراني، واستخدم محور الاعتدال -

ومحور الممانعة أيضًا - الاصطفاف المذهبي في أحيان كثيرة لتمرير رؤيتهما المختلفة للمنطقة، وانتشرت مقولة مقاومة «الهلal الشيعي»، الممتد من إيران إلى العراق إلى لبنان واليمن؛ لأنها تخدم بشكل كبير المملكة السعودية التي تمتلك الأدوات لكبح جنوح هذا الهلال. وأخيرًا دفع المفهوم المصري - السعودي المشترك للتهديد الذي يشكله امتلاك إيران للأسلحة النووية إلى تحقيق مزيد من التقارب بين البلدين، وتكثيف جهود التنسيق بينهما؛ لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وخصوصًا في العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية^(٣١).

٣- لم يفض التحالف المصري - السعودي، أو قائدي محور الاعتدال العربي، إلى تحقيق أهدافهما الاستراتيجية المشتركة، فلاهما تمكنا من قيادة النظام العربي على شاكلة الستينيات أو السبعينيات، ولاهما استطاعا وقف سوريا عن جنوحها نحو الحليف الأساسي لها منذ عام ١٩٨٠، أي إيران، ولاهما تمكنا من صد النفوذ الإيراني بالمنطقة خلال العقد الأول من القرن الراهن، وحتى في القضية العربية المحورية، وهي القضية الفلسطينية، لم يتمكنوا من تسويتها عبر الحلول السلمية، لتكون هي نقطة الضعف الأبرز في تحالف البلدين خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وإذا كان صحيحًا أنه لم تكن هذه هي المرة الأولى التي ينقسم فيها العالم العربي إلى محورين متباعدين، إذ شهدت حقبة الستينيات صراعًا بين المحور الثوري القومي، وبين محور القوى التقليدية المحافظة، وعرفت حقبة الثمانينات انقسامًا بين ما كان يطلق عليه محور «الصمود والتصدي»، في مقابل محور «الرجعية والاستسلام». لكن الجديد في الانقسام العربي الجديد أنه يستند إلى قوة غير عربية هي إيران، التي تصاعد نفوذها في الشرق الأوسط، بعد التراجع العربي المتسارع، وبخاصة بعد تعثر عملية التسوية، واحتلال العراق^(٣٢)، بحيث يمكن القول إن مصر والسعودية لم يتمكنوا من معالجة ضعف النظام الرسمي العربي، ولم يملأ ما أسماه وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، الفراغ الاستراتيجي في المنطقة؛ وهو ما أسهم في فعالية كل من الدورين الإيراني ثم التركي، لا سيما وأن تنامي نفوذ إيران، وتزايد طموح ونشاط تركيا، مثلاً

تحديًا صريحًا لسياسة القاهرة والرياض. كما سعت بعض الدول العربية مثل قطر إلى لعب دور ربما يفوق قدراتها الجيو - استراتيجية.

٤- انتهت الأمور في العقد الأخير من نظام مبارك، إلى قدر من الاختلال الواضح في علاقة الدولتين لصالح السعودية. وقد نجم هذا الاختلال عن أمرين، أولهما: التحول في موازين القوى في النظام العربي، بفعل المال النفطي الذي عظم من شأن الخليج عمومًا، والمملكة خصوصًا، على المستويين الإقليمي والدولي. وثانيهما: تمادي نظام مبارك في التفريط والتخلي عن دور مصر القيادي عربيًا، بل مقايضة الدور المصري الإقليمي بالعطايا المالية، أو ما يُسمى «المساعدات المالية السعودية»، وخاصة خلال العقد الأخير من حكمه، وهذا الأمر، أي استخدام الاقتصاد في إدارة العلاقات الثنائية، لا يُعد حكرًا بالطبع على تعامل المملكة مع مصر، ولكن ركود نظام سياسة مصر الخارجية في أواخر حكم مبارك، هو من تسبب في تضائل قدرة مصر على التأثير في موازين القوى العربية والإقليمية.

٥- اتسمت العلاقات المصرية - السعودية بطابع رسمي جامد، بحيث لم تتحول العلاقات على المستوى الشعبي والمجتمعي إلى ذات الحميمة القيادية. فقد زار مبارك السعودية خلال فترة توليه للحكم أكثر من ٣٠ مرة، وبالمثل تعددت زيارات الملك فهد بن عبد العزيز، ومن بعده الملك عبد الله إلى مصر^(٣٣). لكن بسبب ميل كفة العلاقة لصالح المملكة، فقد كان يشعر المصريون بأن الرياض ربما كانت تعمل على تقزيم دور مصر الإقليمي والعربي لصالحها، أو على الأقل تفضل لمصر دورًا مجاورًا متشابهًا مع سياساتها، وأن نظام مبارك قد أسهم في ذلك إلى الدرجة التي بات يشعر فيها المصريون بالإهانة والغبن في كثير من الأحيان، حتى تعرضت العلاقات الشعبية لكثير من التآكل، بفعل بعض الأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة، مثل إقدام وزيرة القوى العاملة السابقة، عائشة عبد الهادي، في عام ٢٠٠٧، على توقيع مذكرة تفاهم مع رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام في المملكة، تسمح باستقدام مصريات كعاملات منازل، وذلك لأول مرة بالنسبة للمصريين الذين يعملون في الخليج، وهو ما أثار ضجة كبرى في

مصر. ومثل وقائع لأطباء وعاملين مصريين اتهموا بقضايا مختلفة في المملكة، وحكم على بعضهم بالجلد مئات الجلدات، ومن ذلك قيام «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بالقبض على طبيب مصري وجلده؛ بتهمة الخلوة غير الشرعية مع فتاة في العام ٢٠٠٧، وتعرض طبيبين مصريين آخرين لقضايا مماثلة في العام ٢٠٠٨، الأول حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، وجلده ١٥٠٠ جلدة، بسبب اتهامه بالتسبب في إدمان زوجة أحد الأمراء، بعد إعطائها جرعات مخدرة لتسكين آلام العمود الفقري التي كانت تعاني منها، والثاني حكم عليه بالسجن ٢٠ عامًا، وجلده ١٥٠٠ جلدة، بعد اتهامه بجلب وشراء وسرقة أمبولات من عقاقير طبية محظور استعمالها وتداولها، والاتجار بالمخدرات، وهتك عرض مريضاته من دون علمهن. وفي كافة هذه المواقف كان رد الخارجية المصرية سلبياً للغاية، مقتصرًا على رفض الاتهامات الموجهة للأطباء المصريين، وقامت وزارة القوى العاملة نتيجةً لهذا بإصدار قرار بمنع سفر الأطباء والعاملات المصريات إلى السعودية، بعد معارضة من نشطاء مصريين لسلوك الحكومة المصرية^(٣٤).

ثالثاً - العلاقات المصرية - السعودية بعد ثورة ٢٥ يناير

استمرت الديناميات الأساسية الحاكمة لمسار العلاقات المصرية - السعودية على ذات الشكل تقريباً بعد ثورة ٢٥ يناير، ولا يعود ذلك إلى رضا الطرفين التام قطعاً عن مواقف كل منهما تجاه الآخر خلال هذه المرحلة، بل يعود إلى الطبيعة البرجماتية الشديدة التي ميزت سلوك كل دولة تجاه الأخرى، وكذا إلى تملك كل منهما أوراق ضغط مقابل الأخرى، حتى بدت المملكة، وعلى عكس ما يشاع بأنها تقود ثورة مضادة في مصر، مستجيبة إلى حد بعيد ومتكيفة مع متغيرات الأوضاع في مصر منذ لحظة اشتعال الثورة. وبالمثل بدت «جماعة الإخوان المسلمين»، وقبلها «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، أحرص على العلاقات التحالفية مع السعودية بالنظر لما تمثله لمصر في المرحلة الراهنة، وفي ضوء أن التوجهات العامة لملاحم واضحة لسياسة خارجية مصرية في مرحلة ما بعد الثورة لا تزال في طور التكوين.

أ - الموقف السعودي من الثورة المصرية

بدأت الثورات العربية، ومن أبرزها الثورة المصرية، في إحداث مجموعة من التغيرات، التي لا تزال في بداياتها الأولى، في كل من: بنية الدولة العربية، أي ما يتعلق بالإصلاحات، ومجمل السياسات الإقليمية، أي ما يرتبط بأولويات السياسة الخارجية للحكومات الجديدة.

ومما لا شك فيه أن امتدادات وتداعيات الثورات العربية تؤثر بشكل أكبر على النظم التقليدية المحافظة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية؛ والتي استقبلت هذه الموجة الثورية بكثير من الحذر والتحفظ لأنها تمس، بشكل مباشر أو غير مباشر، وضع المملكة الداخلي، ولأنها تطال كذلك نظام الأحلاف والتفاهات السائدة على المستوى العربي، فهي قد أسقطت أنظمة حليفة، كما في مصر، أو لأنها غير مضمونة العواقب فيما يتعلق بقدرتها على خلق أنظمة سياسية مستقرة، كما في تونس، وليبيا، واليمن.

على المستوى الداخلي، انعكس ما حدث في تونس، ثم في مصر، على الداخل السعودي، وتبلورت سريعاً ملامح ومقدمات لتنظيم احتجاجات من بعض القطاعات الشعبية داخل المملكة؛ وهو الأمر الذي قابلته القيادة السعودية بسياسة الاحتواء من خلال إقرار حزمة من الحوافز المادية، في منتصف مارس/ آذار ٢٠١١، منها تخصيص ما يزيد على مائة مليار دولار؛ للتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين في المجالات المختلفة، وتقديم دعم مادي لبعض فئات الشعب، وبخاصة الشباب، وقوى الأمن، كبديل عن التطور السياسي^(٣٥).

ويرتبط بالداخل، أيضاً، أن الربيع العربي أسفر عن صعود غير مسبوق لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتوليها زمام السلطة، للمرة الأولى، في تاريخ مصر وتاريخ الجماعة. ولا يتعلق الأمر هنا فقط من خشية السعودية تغيير جماعة الإخوان لسياسة مصر الخارجية، بل ثمة ما هو أبعد من ذلك، وهو علاقة النظام السعودي الحاكم السلبية بتيار «الإخوان في السعودية»، وهي علاقة سلبية تعود لفترة تأسيس

المملكة في العام ١٩٣٢، حينما أصر تنظيم الإخوان، الذي كان العصب العسكري للدعوة الوهابية، وصاحب الفضل الرئيسي في انتصارات آل سعود، على أن تكون له كلمة الحسم في تنفيذ أي مشروع لبناء الدولة العصرية، ومنعه بالقوة المسلحة، إذا لم يتوافق مع الشريعة كما يفهمونها. وقد اضطر ذلك الملك عبد العزيز إلى حشد قوات مضادة، والقضاء على التنظيم قبل إعلان الدولة السعودية. ومنذ ذلك الحين رفض الملك عبد العزيز، وأبنائه من بعده، إنشاء فروع لجماعة الإخوان المسلمين في السعودية^(٣٦)، لكن الإخوان أنشأوا مع الوقت تنظيمات سرية في السعودية ودول الخليج. ثم كانت ثورة اليمن الأولى في العام ١٩٤٨، بداية توتر جديد في علاقة السعودية بالإخوان المسلمين، حيث كانت فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة قد نبتت في المركز العام للإخوان، والتي وقف الملك عبد العزيز ضدها بقوة؛ منعاً لتأثير ذلك على نظام الحكم الملكي في السعودية^(٣٧).

ومن الأمثلة الحديثة على عداء المملكة لتيار الإخوان المسلمين، اتهام وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز، بأنهم «وراء الإرهاب، وأنهم أساءوا إلى السعودية، والعرب، والمسلمين»، وذلك في حوار له مع صحيفة السياسة الكويتية، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وأضاف: «مشكلاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين.. لقد تحملنا الكثير منهم، ولسنا وحدنا الذين تحملنا منهم الكثير.. إنهم سبب المشاكل في عالمنا العربي، وربما في عالمنا الإسلامي.. حزب الإخوان المسلمين دمر العالم العربي.. الإخوان المسلمين لما اشتدت عليهم الأمور، وعلقت لهم المشائق في دولهم، لجأوا إلى المملكة، وتحملتهم، وصانتهم، وحفظت حياتهم». وبعدها انهالت أذرع الإخوان في بريطانيا، وفلسطين، والمغرب العربي، في هجمة مضادة تتهم السعودية بأنها تقدم أنموذجاً إسلامياً غير مرحب به، وهي من تدعم الإرهاب^(٣٨).

وعلى المستوى الإقليمي تدرك المملكة ما قد تحدثه الثورة المصرية، بعد وقت قصير من الاستقرار الداخلي، من تغيير في المعادلات الإقليمية، وترغب المملكة بالطبع في تفضيل الاصطفاف الإقليمي الملائم لمصالحها، إذ تكمن المصالح الإقليمية

للسعودية في معاداة التغيير، وتفضيل إبقاء التوازنات العربية والإقليمية على حالها، أي الدفاع عن استمرار الوضع القائم، وبالأخص علاقاتها الاستراتيجية مع مصر، التي تكاد تكون معول التغيير الأبرز في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

وإجمالاً، فقد دخلت علاقة مصر والسعودية في منحني سلبي بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، إذ تولد انطباع شعبي عام في مصر بأن السعودية تقف مع الرئيس السابق مبارك، وأنها تعارض الثورة المصرية. ظهر ذلك في حملات قامت بها وسائل إعلام مصرية، وفي رؤية بعض النخب المصرية أن المملكة كانت تسعى خلال فترة مبارك لتحجيم الدور المصري الإقليمي. ومع ذلك فقد اتسم الموقف السعودي ببرجماتية شديدة في جملة من المواقف والانتقادات التي تعرضت لها المملكة، من قبل أطراف مصرية، رسمية وغير رسمية.

ومن الأمثلة الدالة على تلك البرجماتية، نفي المملكة ما أشيع أثناء الثورة المصرية عن استعدادها لتعويض نظام مبارك بمبلغ المساعدات الأمريكية السنوية لمصر، في حال إيقافها، وذلك بعد أن أعلن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ بأن المساعدات لمصر ستتم مراجعتها تبعاً لكيفية تطور الأحداث. وعقب تنحي مبارك عن السلطة يوم ١١ فبراير/ شباط، رحب مجلس الوزراء السعودي، خلال جلسته يوم ١٤ من الشهر نفسه، بالانتقال السلمي للسلطة في مصر. وفي يوم ٢ مارس/ آذار التقى سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، بالمشير حسين طنطاوي، رئيس «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، لبحث العلاقات الثنائية والأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية داخل مصر، ودور السعودية في الإسهام في اجتياز مصر للظروف الراهنة^(٣٩). كما حمل سعود الفيصل، في زيارة ثانية إلى مصر، في ٢٦ مارس/ آذار، رسالة من العاهل السعودي الملك عبد الله إلى المشير طنطاوي، تتعلق بالعلاقات الثنائية، والتنسيق المستمر بين البلدين في المجالات المختلفة^(٤٠).

وحيثما تداولت مواقع إلكترونية وصحف مصرية وعربية أخباراً حول ضغوط سعودية وخليجية على المجلس العسكري المصري؛ لمنع محاكمة مبارك نهائياً، وإلا

فإن الرد سيكون وقف الاستثمارات الخليجية في مصر، وطرد العمالة المصرية في تلك الدول، أكد السفير السعودي بالقاهرة، أحمد قطان، في ٢٤ مارس/ آذار عدم صحة ما تم تداوله من أنباء في هذا السياق. وأعلنت السفارة السعودية في بيان لها: «إن سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية، ينفي ما تناولته الصحف ووسائل الإعلام، عن ممارسة المملكة العربية السعودية لضغوط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ من أجل عدم محاكمة الرئيس المصري السابق، محمد حسني مبارك، أو أنها هددت بإعادة العمالة المصرية إلى مصر، في حال محاكمته، ووقف الاستثمارات السعودية»^(٤١). وفي حوار صحفي له مع جريدة الأهرام المصرية، يوم ٧ أبريل/ نيسان، أكد أحمد قطان أنه لا علاقة، حاليًا، بين بلاده والرئيس السابق حسني مبارك، بعد تنحيه.

واستمرت ورقة المساعدات المالية، الموروثة منذ عهد مبارك، كإحدى أبرز أوجه العلاقة بين مصر والسعودية، ففي ٢١ مايو/ أيار ٢٠١١، ذكر القطان أن الملك عبد الله بن عبد العزيز قدم برنامجًا اقتصاديًا متكاملًا لمصر، ليسهم في دعم اقتصادها بما يقارب ٤ مليار دولار، متضمنة مليار دولار يتم وضعها كوديعة لدى البنك المركزي المصري، حسب الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنك المركزي المصري^(٤٢).

ومرة أخرى اضطر السفير السعودي إلى الدفاع عن موقف بلاده، والرد على رئيس الوزراء المصري، كمال الجنزوري، والذي أعلن في فبراير/ شباط ٢٠١٢ أن مصر لم تتلق أيًا من المساعدات الموعودة من الخارج، باستثناء ٥٠٠ مليون دولار من السعودية، حيث أوضح القطان ما قدمته المملكة من مساعدات لدعم الاقتصاد المصري، وأرجع تأخر وصول بعض ما وعدت به المملكة من مساعدات إلى التغييرات الوزارية في مصر، وعدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب المصري بخصوص القواعد المنظمة لتلقي هذه المساعدات الموجهة إلى قطاعات معينة في الاقتصاد المصري، وأكد أن المملكة تتعامل مع السلطات المصرية وليس مع أشخاص، وأنها تحترم خيارات الشعب المصري.

ب - البرجماتية والمصالح أولاً

في أعقاب الثورات العربية، وجدت بعض الآراء القائلة بأن المملكة تقف موقفاً معادياً من الثورات في العالم العربي، وتعددت التحليلات من هذا المنطلق، لعل أبرز مثال لها مقال بروس رايدل بعنوان: «بريجينيف في الحجاز»، الذي ذهب إلى حد وصف المملكة بأنها قائدة الثورة المضادة في الشرق الأوسط، مسترجعاً «مبدأ بريجينيف» الذي استخدم كمسوغ للقضاء على ربيع براغ في العام ١٩٦٨^(٤٣). لكن بغض النظر عن تعدد الآراء حول موقف السعودية من الثورة المصرية، إلا أن الثابت واقعياً هو اتخاذ المملكة مواقف شديدة البرجماتية من تطورات الأحداث في مصر عقب نجاح الثورة. وبالمثل اتخذت مصر ذات المواقف البرجماتية، سواءً خلال فترة تولي «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» للسلطة كاملة، أو سواءً بعد انتخاب محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، رئيساً لمصر.

ويمكن القول إن الرياض أدركت مبكراً أنه لا يمكن لأية قوة خارجية، مهما كانت، أن تحدد ما يجب أن يحدث في بلاد الثورات العربية، وما لا يجب أن يحدث، ولهذا لم تنتهج سياسة راديكالية تجاه دول الثورات العربية، لكنها اضطرت إلى إحداث تحول تكتيكي في إدارة شئونها الخارجية مع هذه الدول، وفقاً لكل حالة، ووفقاً لمصلحة ورؤية المملكة للإقليم؛ فانتهجت المملكة بعد الثورات العربية سياسة خارجية قوامها السيطرة على الضرر والأخطار التي قد تحقق بأمنها الوطني. برز ذلك في التحرك الخليجي لفرض الاستقرار باستخدام القوة العسكرية في البحرين، وفي تبني المملكة للإصلاح المتدرج، لا الثوري، في حالة اليمن، وفي اتخاذ مواقف حاسمة ضد نظام بشار الأسد في سوريا^(٤٤). كما اتضحت هذه السياسة كذلك في دعوة المملكة الأردن والمغرب للانضمام إلى «مجلس التعاون الخليجي»، وربما يأتي ذلك في إطار الحرص على إيجاد تحالف بديل في ظل حالة السيولة التي تشهدها المنطقة في ظل ثورات الربيع العربي.

وفيما يخص مصر الثورة، انتهجت المملكة ذات الاقتراب البرجماتي، فهي تعلم أهمية استمرار التنسيق المصري - السعودي في ظل الأوضاع الملتهبة التي تمر بالمنطقة من جانب، ولموازنة تأثير القوى الإقليمية الأخرى (إيران وتركيا) من جانب آخر. وبالتالي يجوز القول إن السعودية لا ترغب في رؤية مصر دولة ضعيفة، أو محل استقطاب من كافة القوى الإقليمية، وهي كذلك لا ترغب في أن تراها قوية إلى الدرجة التي تحدد فيها مصر طبيعة التوازنات الجديدة، دون أخذ المصالح السعودية محل الاعتبار.

وتقوم مصالح المملكة تجاه مصر في عدد من النقاط، يأتي على رأسها - ولا شك - العامل الإيراني، إذ ترغب المملكة في عدم حدوث تغيير حاد في سياسة مصر نحو إيران، وتريد الإبقاء على فكرة استمرار المحور المصري - السعودي، الذي من إحدى مهماته الأصلية مواجهة تمدد نفوذ إيران الإقليمي. وخلف هذا العامل يأتي عدم تدخل حكام مصر الجدد في الشؤون الداخلية للمملكة، وسائر دول الخليج، ولا سيما بعد سيطرة الإخوان المسلمين على السلطة في مصر، كما تم تناوله سابقاً.

وتدرك المملكة أن مصر سوف تحاول بعد عهد مبارك انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية في الشرق الأوسط، وأنه ليس صحيحاً أن مصدر التغيير في سياسة مصر الخارجية يقف عند حدود العلاقة مع إسرائيل، أو إدارة الملف الفلسطيني، لأن التحول الأكثر تأثيراً يتمثل في علاقاتها مع إيران، التي لا تقيم مصر معها علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، منذ العام ١٩٧٩. لكن هذه الاستقلالية سوف تواجه بمعوقات من واشنطن وحلفائها بالمنطقة، خاصة السعودية التي تمتلك مجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحد من اندفاع مصر نحو إحداث تغييرات مفاجئة، أو على الأقل تضع مصر دائماً تحت الضغط. ولا يعني ذلك أن الرياض تستطيع التحكم قطعاً في سلوك القاهرة، لكن لديها العديد من وسائل الضغط على القيادة المصرية، فمصر تواجه أزمة اقتصادية كبرى، وهي تحتاج لاستثمارات خارجية ضخمة تعوض الخسائر الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني.

وصحيح أن لا أحدًا داخل المملكة أشار إلى أنه قد يتم وقف ضخ الاستثمارات لمصر، في حال قيام علاقات بين مصر وإيران، لكن من الممكن أن يحدث ذلك من لدن السعودية والإمارات، كما يمكن الضغط بورقة العمالة المصرية في المستقبل، وقد حدث مثال شبيه بذلك، حينما قطعت الرياض عن السلطة الفلسطينية لدى تأييدها غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، كانت تقدم للسلطة حينذاك. وتمتد أوراق الضغط السعودية إلى ما وراء التأثير المالي، حيث هناك تأثير الفكر السلفي، ودعم السلفيين الذين أصبحوا موضع تأثير سياسي واجتماعي لا ينكر في مصر، وهم «السلفيون» قد يمارسون ضغوطاً قوية ضد جماعة الإخوان المسلمين لصالح السعودية، إذا ما دعت الضرورة لذلك^(٤٥). وهذا الأمر ظهر سابقاً في عهد مبارك، الذي تغاضى عن مساعدة السعودية للإعلام السلفي، لأن الأمن المصري كان يستخدم الورقة السلفية في محاربة جماعة الإخوان حينذاك.

وبالنسبة لمصر، فإنها قد انتهجت ذات الأسلوب البرجماتي في علاقاتها بالسعودية في مرحلة ما بعد الثورة، إذ تحتاج مصر إلى الدعم الاقتصادي السعودي بعد أزمة اقتصادية استمرت ما يقرب من عامين، منذ نجاح الثورة المصرية. وتذكر النخبة المصرية الحاكمة أن السعودية هي الدولة الأكثر نفوذاً بين دول الخليج الأخرى، وأن علاقات مصر القوية بالمملكة لا تنفصل بالطبع عن سائر العلاقات مع هذه الدول، ربما باستثناء قطر التي تمتلك علاقات ممتازة بجماعة الإخوان في مصر. «وتذكر مصر كذلك أن الرياض تحاول ترويج فكرة توسعة «مجلس التعاون الخليجي»، ربما استدراكاً لأحد أمرين، إما الإعداد لاحتمالية خروج مصر عن التحالف المعهود مع دول الخليج، وإما نوعاً من التدرج للترويج لفكرة انضمام مصر إلى المجلس لاحقاً، باعتبارها الحليف القوي الذي يمكنه المساعدة في أي تحالف عسكري»^(٤٦).

ولدى وصول محمد مرسي إلى رئاسة مصر، لم يكن مفاجئاً أن تكون السعودية هي أول بلد يقوم بزيارة رسمية إليه، بما يعكس الرؤية البرجماتية للرئيس ولجماعة الإخوان المسلمين. ويعود هذا الاهتمام الرئاسي بالمملكة، وبالخليج عامة، إلى بعض

الأبعاد، أولها: أنه، وبغض الطرف عن سمات العلاقات السعودية - المصرية خلال عهد مبارك، فالحقيقة أن السعودية تعد من وجهة نظر القائمين على الحكم في مصر حليف استراتيجي، وشريك تجاري كبير. وثانيها: يرتبط بحجم العمالة المصرية الموجودة في المملكة، والتي اتضح من انتخابات الرئاسة بجولتها أن لديها توجهات تقترب من توجهات الإخوان المسلمين، وهو ما انعكس في تأييد الغالبية منهم محمد مرسي. ويتعلق البعد الثالث بحاجة مصر الشديدة إلى الاستثمارات السعودية والخليجية^(٤٧). وأما البعد الرابع، فيتعلق بإرسال إشارات طمأنة إلى كبرى دول الخليج بأن المخاوف التي لها ما يبررها من حكم الإخوان، ليست واردة، وهو ما وضح في خطابات الرئيس مرسي، التي أكدت على أن مصر لا تتدخل في شئون الدول الأخرى، وأنها ليس بوارد أن تقوم بتصدير الثورة. وخلال زيارته للمملكة، ركز مساعد وزير الخارجية السعودي، رياض كريملي، على هذا المضمون حينما قال: «الرئيس محمد مرسي أكد بوضوح عدم تدخل مصر في الشؤون الداخلية للدول الخارجية»، مضيفاً: «نحن نتعامل مع مصر كدولة، ومع المؤسسات المصرية، وليس مع سياسات داخلية»، وذكر أن ثمة «دولاً أخرى تحاول الوقيعة بين الدولتين وتوتير العلاقات بينهما»^(٤٨).

ومثل الرياض، تمتلك القاهرة أوراق ضغط استراتيجية، في مقابل أوراق الضغط السعودية المالية. وأبرز ما تمتلكه مصر تجاه المملكة هو ملف العلاقات مع إيران، التي تتسم علاقاتها بالمملكة بالتوتر الشديد، إذ تخشى المملكة من احتمال تفضيل الرئيس المصري لمحور طهران - أنقرة، على حساب محور القاهرة - الخليج؛ وهو القلق الذي ظهر لدى اقتراح مرسي مبادرة لحل الأزمة السورية، تشترك فيها مصر والسعودية وتركيا وإيران، ولدى زيارته لإيران للمشاركة في مؤتمر عدم الانحياز في ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠١٢، والتي كانت أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ ٣٣ عامًا، إذ لم يزر مبارك إيران مطلقاً، ولم يشارك في أي قمة بها. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس المصري داخل إيران لم يفتح أية آفاق للتعاون المصري - الإيراني، وأن التحالف السياسي الداخلي في مصر بين جماعة الإخوان والتيارات السلفية يمثل عائقاً كبيراً أمام احتمال تحسن علاقات النظام المصري الجديد بإيران، فإنه يبقى أن

ملف تحسن العلاقات المصرية - الإيرانية يبقى هاجساً سعودياً، ربما تعتبره الأسرة الحاكمة خطراً على أمن المملكة الوطني.

وفقاً لهذه المعادلة التي تجمع بين المصالح وبين امتلاك الطرفين لأدوات ضغط تجاه الأخرى، سارت علاقات الدولتين منذ الثورة، فكلتاها تحتاج الأخرى بنفس المقدار في المدى القصير على الأقل، وكلتاها تمتلك من الأدوات ما يكفي لاستمرار علاقات ندية تشاركية، وليست بالضرورة تصارعية. ويدل على ذلك اجتياز الدولتين سريعاً لأكبر أزمة بينهما في مرحلة ما بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، وهي القضية الخاصة بالمحامي المصري أحمد الجيزاوي، وهي الأزمة التي بدأت في أواخر أبريل/ نيسان ٢٠١٢ بمظاهرات نظمها قطاع من الشباب نصرةً للجيزاوي، الذي سافر إلى السعودية لأداء العمرة، فاعتُقل فور وصوله، بذريعة أنه مدان غيابياً بجريمة العيب في الذات الملكية، ثم اتهمه بمحاولة تهريب أقراص مخدرة للسعودية. وظلت الأزمة تتصاعد إلى أن وصلت إلى حد استدعاء السعودية سفيرها للتشاور، وإغلاق مقارها الدبلوماسية والقنصلية في القاهرة والإسكندرية والسويس، بعد اعتداء المتظاهرين على السفارة السعودية، واتهام المملكة بإهانة المصريين؛ بما كان يعني عملياً منع سفر المصريين إلى السعودية للعمرة أو العمل. ومع أن غضب النظام السعودي مما جرى كان متوقعاً، لكن المفاجأة تمثلت في الإجراءات التي تضمنها الرد السعودي، والذي طغى عليه طابع استعراض القوة، والتلويح، ولو من بعيد، إلى إظهار أوراق الضغط التي تمتلكها المملكة تجاه مصر، لأن تلك الإجراءات تصيب المصالح المصرية بضرر بالغ بمنعها سفر المصريين للعمل في السعودية أو أداء العمرة؛ فبدارء الفعل السعودي وكأنه رسالة لمن يعينهم الأمر في مصر مؤداها أن «سعودية» ستينيات القرن الماضي قد انتهت، وأن السعودية تلعب الآن دور القيادة في النظام العربي^(٤٩).

وقد سارعت جميع المؤسسات السياسية الرسمية في مصر، بدءاً بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، مروراً بوزارة الخارجية، ووصولاً إلى قوى سياسية وبرلمانيين ومجتمع مدني، إلى محاولة رأب الصدع، وإقناع الطرف السعودي بالعدول عن إجراءاته. ونتيجةً

لإدراك أن الخسائر الناتجة عن هذا السلوك تفوق أي عائد ممكن منها، كانت زيارة الوفد البرلماني والشعبي للرياض لاحتواء الأزمة، وهو ما تحقق بالفعل.

ويمكن القول إن العلاقات السياسية المصرية - السعودية سارت على وتيرتها المعهودة سابقاً، وبدا ذات الأمر فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري، والذي بدأ في العودة للارتفاع في العام ٢٠١٢، مقارنةً بالعام السابق، الذي أدى فيه سوء الوضع الأمني المصري إلى تراجع في حجم التجارة والاستثمارات، ليس مع السعودية فحسب، ولكن مع الدول كافة. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين السعودية ومصر في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٢ بنسبة ٥٠٪، بما يقدر بنحو ٢١،١ مليار دولار في مقابل ٨٠٠ مليون دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠١١. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٤٧٥ مليار دولار بنهاية ٢٠١١، مقابل ٤١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٦٪^(٥٠)، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين حاجز ٥ مليار دولار مع نهاية ٢٠١٢^(٥١).

رابعاً: مستقبل العلاقات المصرية - السعودية

للمرة الأولى، منذ ثلاثين عاماً تقريباً، يكون زمام المبادرة مفتوحاً أمام مصر للعب دور جديد في التوازنات الإقليمية وفي السياسات العربية، بعد أن باتت محل استقطاب فحسب من القوى الإقليمية الرئيسية خلال العقد الماضي. ويجوز القول إن مصر تمتلك الآن إمكانية انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية، بما يتوافق مع رؤية حكامها الجدد للمصالح القومية المصرية، وبما يتناسب مع ما تمتلكه مصر من مقومات مختلفة؛ لاستعادة جزء من دورها ومكانتها العربية والإقليمية.

ولا ريب في أن سعي مصر لتحقيق الهدفين السابقين، الاستقلالية واستعادة الدور، سوف يحملان في طياتهما تغيراً ملموساً في علاقاتها الخارجية التي كانت سائدة قبل الثورة، وربما عاجلاً أم آجلاً، سوف تلجأ مصر إلى إحداث تحولات استراتيجية في منظورها العام للمنطقة، وربما لنمط تحالفاتها وعلاقاتها الدولية كذلك ... وكل هذه

العوامل تلقي بتأثيرها، قطعاً، على طبيعة علاقات مصر بحليفها العربي الأساس، أي السعودية، فالاستقلالية قد تحمل معها توجهات مصرية جديدة في نسق التعامل السابق مع المملكة، واستعادة الدور قد يأتي إما على حساب دور المملكة العربي والإقليمي، وإما قد يهدد بنسف نمط التحالفات الراهن، وإحداث تغييرات قد لا تصب في صالح المملكة، وإما قد تؤدي في أفضل الأحوال إلى تنسيق متكامل لا تلعب فيه مصر دور المجاور للمملكة. لكن ذلك يتوقف بالمثل على رؤية العائلة الحاكمة بالمملكة لمصر الثورة، ولاستخدامها لما تمتلكه من مقومات ودور لا ينكر في شبكة التحالفات الإقليمية الراهنة، ولرصيدها السياسي والاقتصادي، ودورها التاريخي مع القاهرة في معظم الفترات في قيادة السياسات العربية.

إن أي سيناريو محتمل لمستقبل العلاقات المصرية - السعودية يتوقف في جانبه الأكبر على مجموعة من العوامل، تختص أبرزها برؤية وإدارة مصر لملف سياستها الخارجية، لأن أي تغيير مصري ما لا بد وأن يلحق بعلاقات مصر بالمملكة، بشكل أو آخر، بالنظر إلى نمط العلاقات المتميز الذي جمع الدولتين لفترات طويلة. وبالتالي فإن ثمة عدة اعتبارات تحكم سلوك مصر الخارجي تجاه الإقليم، وتجاه المملكة أيضاً، يمكن تناولها فيما يلي:

١- إن إعادة تشكيل الخطوط والتوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية لن يتم بين عشية وضحاها، وإن تغيير الأطر العامة لسلوك مصر الخارجي، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، لا يمكن أن يحدث فجائياً، ليس فحسب لأن الثورة المصرية لم تقم من أجل أهداف ترتبط بالخارج، أو لأن طبيعة توازن القوى، إقليمياً ودولياً، يحد من قدرة النظام المصري على إحداث تغييرات مفاجئة، بل أيضاً لأن استقلالية القرار المصري ترتبط طردياً بالأوضاع الداخلية لجهة الاستقرار، وعودة الأمن، ونهوض الاقتصاد، والسير بخطى ثابتة نحو استكمال مسيرة مستقرة من التحول الديمقراطي. ويمكن القول إن الظروف الاقتصادية، وبروز الدور الشعبي المرتبط برضا العامة عن إدارة النظام الجديد للسياسة الخارجية، يشكلان

حاليًا عاملي الضغط الأساسيين في سبيل اتباع سياسة خارجية مستقلة، وفي سبيل تحديد خيارات صانع القرار المصري^(٥٢).

٢- إن دور مصر الجديد يتوقف على قدرات السياسة الخارجية المصرية، والقيود التي تعمل في ظلها، إذ تعني القدرات أية مساهمة إيجابية في إنجاز الناتج الكلي لأهداف السياسة الخارجية، أما القيود فهي العوائق التي تقف دون إنجاز سياسة خارجية ديناميكية. ويعمل تأثير القدرات والقيود على السياسة الخارجية على مستويين: مستوى عام يتمثل في المحددات الأولية لعدد من الخيارات السياسية المتاحة لصانع القرار، ومستوى خاص يتمثل في القدرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، عندما يتم حسم الخيار السياسي.

على المستوى العام، يمكن القول إن النخبة السياسية المصرية، وحتى صانعي القرار الرسميين اليوم، وفي مقدمتهم الرئيس محمد مرسي، لم يسعوا بعد إلى دراسة جادة نحو إعادة تقييم مصر لتوجهاتها الاستراتيجية الكبرى، وذلك في ظل عدم استقرار البيئة الداخلية، التي تمثل قيدًا حقيقيًا أمام شروط تحسين فرص مصر في لعب دور مؤثر وفاعل على الساحة العربية والإقليمية. وعلى المستوى الخاص، يدرك الرئيس محمد مرسي حجم القيود والعوائق الإقليمية والدولية التي تفرض عليه، وعلى مصر التحرك تدريجيًا نحو توسيع هامش مناوراتها الإقليمية كهدف أولي، ثم التحرك فيما بعد داخل لعبة التوازنات الإقليمية كهدف تالي، ثم إعادة تشكيل مجمل التوجهات تجاه مختلف القوى الإقليمية كهدف ثالث، ثم إعادة تشكيل خيوط اللعبة الإقليمية بما يتلاءم مع إدراك صانع القرار المصري، وبما تمليه عليه التغيرات العربية والإقليمية الآخذة في التحول السريع.

٣- إن تأثير البيئتين، الداخلية والدولية، على طبيعة سياسات مصر الخارجية الجديدة يبدو أكثر وضوحًا من ناحية حسابات المكسب والخسارة في الأمد القصير، إذ يتضح من خبرة الفترة التي مضت، منذ الثورة، التزام مصر الرسمية (المؤسسة العسكرية، ثم حزب الحرية والعدالة الحاكم) على الالتزام بتعهداتها الدولية، ومن ذلك «اتفاقية السلام» مع إسرائيل، حرصًا على علاقاتها بالولايات المتحدة.

ويبدو واضحًا بالمثل أن أي تغير سيلحق بسياسة مصر الخارجية لن يكون راديكاليًا، بقدر ما سيكون براجماتيًا نتيجة تأثير العوامل الداخلية.

ويبقى تأثير النظام الإقليمي العربي والبيئة الإقليمية هما الأصعب في حسابات السياسة المصرية حاليًا، لا سيّما وأنه يستحيل الآن الحديث عن نظام عربي بمعزل عن القوى الإقليمية الفاعلة، أي تركيا وإيران. ومن ثم فإن أي تغيير في سياسة مصر مع هذين البلدين الكبيرين، سيترك تداعياته على علاقات مصر العربية، وتحديدًا مع السعودية ودول الخليج. وإذا ما أخذ في الاعتبار أن الثورات العربية، وبخاصة الثورة السورية، قد أدت إلى تراجع حدة الاستقطاب بين محوري الاعتدال والممانعة؛ فإن المنطقة التي تشهد راهنًا سيولة إقليمية، وتنافسًا دوليًا لم تعرفه منذ نهاية الحرب الباردة، سوف يعاد تشكيل خريطة تحالفاتها السياسية والاستراتيجية على المدى المتوسط، وسط شبكة معقدة من الفاعلين العرب والإقليميين والدوليين، لثم إدراك مدى صعوبة الحسابات المصرية لجهة تغيير علاقاتها الإقليمية الموروثة منذ عهد مبارك. وبالتالي سيغلب على العلاقات المصرية مع جميع الدول المؤثرة الطابع التعاوني، لا سيّما وأن مصر ما بعد الثورة تعمل في بيئة إقليمية مضطربة وغير مستقرة على المديين القصير والمتوسط (١٠ - ١٥ سنة)، وهو ما يشير إلى أن مصر لن تخوض مغامرات في إطار عملية إعادة توازن إقليمي عاجل، بل سوف تنخرط في توازن مركب، أطرافه: السعودية، وتركيا، وإيران، وإسرائيل^(٥٣).

وعلى الجانب السعودي، ثمة عدة اعتبارات، منها ما هو راهن، ومنها ما هو آتٍ، تحكم حركة المملكة الإقليمية بعد الثورات العربية، شريطة تحقيق الاستقرار الداخلي في المملكة، ومن أبرزها:

١- إن دول الثورات العربية، ومنها مصر، سوف تأخذ فترة طويلة لحين ترتيب أوضاعها الداخلية، وإن ثمة قيودًا داخلية ودولية تفرض على مصر عدم اتخاذ قرارات فجائية في تأسيس علاقاتها على نمط مختلف كليًا عن مرحلة ما قبل الثورة. وبالمقابل فإنه إذا ما سقط نظام الأسد في سوريا، فيتوقع - بغض الطرف

عن طبيعة الأطراف الحاكمة - أن سوريا مرشحة بقوة للخروج من دائرة تحالفاتها مع إيران، وسائر قوى محور الممانعة، والدخول في دائرة التحالف مع السعودية والقوى الغربية؛ وهو الأمر الذي سيحدث تغييرات جذرية في خريطة المشرق العربي، لا سيّما وأن تركيا قد تلعب دورًا محوريًا مع السعودية والغرب في إعادة ترتيب البيت السوري؛ وهو ما يشكل مصدر قوة سعودي في شبكة علاقاتها الإقليمية الجديدة.

٢- إن السعودية ستسعى بالقطع إلى محاولة استمرار نمط تحالفها مع مصر، وإن كان وفق أسس جديدة، تلعب من خلالها مصر دورها النشط تقليديًا؛ وهو ما يعني قبول المملكة بعلاقات مصرية مع تركيا أو إيران، ولكن في إطار الحدود التي تسمح بأن يكون ثقل التحالف الإقليمي الوليد، ممثلًا في القوى العربية التقليدية (الخليج، مصر، سوريا). وربما سوف تستخدم المملكة أوراقها لمحاولة جذب مصر إلى هذا المحور من خلال تكثيف المساعدات المالية والاقتصادية، واستخدام ورقة الضغط الأمريكية على القيادة المصرية، ومحاولة زيادة التخويف من إيران «النووية»، وربما استخدام الصراع السني - الشيعي كورقة ضغط سوف تتأثر بها جماعة الإخوان المسلمين التي تدير مصر حاليًا.

٣- إن السعودية ستحاول، في حال تغيير مصر لنمط علاقاتها الإقليمية، أن تواجه الدور المصري الجديد من خلال العمل على توسعة «مجلس التعاون الخليجي»؛ لتشكيل قوة ضغط داخل الجامعة العربية من الدول التي تمتلك احتياطيًا ضخماً من الثروات النفطية، والسعي لانضمام دول ثورات عربية كانت محسوبة سابقاً على محور الممانعة، وهي سوريا وليبيا واليمن، إلى هذا التكتل الجديد الذي ستربطه علاقات ودية مع الولايات المتحدة والغرب، بالنظر إلى دورهما في تغيير النظم الحاكمة، والعلاقات التي تربطهما بالنخب الجديدة. وربما يسعى هذا المحور إلى محاولة تقليص دور مصر العربي، بما يشبه حقبة ما بعد توقيع السلام مع إسرائيل.

وفي ضوء هذه الاعتبارات السابقة، يمكن تصور بعض المسارات المستقبلية المحتملة للعلاقات المصرية - السعودية، وهي:

أ - سيناريو توثيق التحالف القائم

يعتمد هذا السيناريو على بعض العوامل منها: عدم قدرة مصر، نظرًا لأوضاعها الداخلية، على انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية؛ وهو ما يعني الاستمرار - عن اقتناع - في محورها السابق، مع محاولة لعب دور أكثر تأثيرًا، دون تمدد علاقاتها بقوة إلى تركيا أو إيران. فضلًا عن تكثيف الضغوط الأمريكية ضد إيران، في مقابل العمل على إعادة تشكيل محاور المنطقة، بما يرجح كفة محور المعتدلين على محور الممانعة. كما يعتمد هذا السيناريو على أن السعودية ستعمل جديًا مع مصر إلى عودتهما المشتركة لقيادة النظام العربي، والسعي لعدم استنزاف قدرات الدولتين، في خضم التوتر والصراع المتوقع في عدد من الدول العربية، مثل سوريا واليمن وليبيا والجزائر والسودان، ومواجهة عدم الاستقرار على مستوى النظام العربي، في ظل وجود مشروعات إقليمية طموحة تحاول تطبيق النظام العربي وتطويعه، وفق مصالحها الخاصة.

ومما قد يساعد على توثيق التحالف اتخاذ السعودية خطوات عملية إيجابية تجاه تغيير نظام العمالة المصرية هناك، وزيادة حجم الاستثمارات إلى مصر، واستكمال العديد من المشروعات التنموية التي تحقق مزيدًا من التعاون والتكامل الاقتصادي. وذلك موازاةً بقيام مصر بالعمل مع المملكة من أجل استعادة المحور العربي القوي، وانتهاج سياسة الاصطفاف المذهبي السني؛ في مواجهة نفوذ إيران المتنامي بالمنطقة، وإقامة علاقات طبيعية مع تركيا.

على أن هذا السيناريو يواجه بعدد من المعوقات العديدة التي تعترضه، ومن ذلك: الأزمات المجتمعية التي تشهدها علاقة الدولتين بين الحين والآخر، وسوء إدارة القيادات الرسمية لتلك الأزمات، ووجود مجموعة من المؤثرات والقيود الداخلية الأخرى أمام توثيق هذا التحالف، ففي مصر ثمة قوى سياسية من تيارات مختلفة

تتهم المملكة بتغيير تركيبة المجتمع المصري، عبر سلوكيات سلفية وهابية لا يقتنع بها أغلبية المصريين، وبالمقابل تتخوف قيادة المملكة ذاتها من تأثير تيار جماعة الإخوان المسلمين، وبعض التيارات الليبرالية والقومية، على المعادلة الداخلية، وتركيبية المجتمع، ونظام الحكم ذاته. ومن ثم يمكن القول إنه حتى إذا ما نجحت الدولتان في إقامة نموذج اقتصادي تكاملي، وهو ما يعترضه صعوبات كبيرة، فإنه من غير الوارد أن يؤدي الاختلاف الكبير بين النظامين السياسيين، وخشية كل منهما الآخر، إلى توثيق حلف استراتيجي حقيقي، يرتقي إلى عقد معاهدات للدفاع المشترك، على سبيل المثال.

وإقليمياً، ثمة قوى عربية أخرى جديدة، مثل قطر، تحاول لعب دور عربي مؤثر، وقد لا تتوافق في مجمل سياساتها الإقليمية والدولية مع هذا الحلف المصري-السعودي، وثمة دول أخرى، منها أطراف خليجية، تريد إقامة علاقات طبيعية مع إيران، ولا تبغي أن ترى محوراً عربياً يؤدي إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه إيران وبرنامجها النووي. أما دولياً، فيبدو من مصلحة الولايات المتحدة، في الأمد القصير، أن تكون علاقات مصر والسعودية أكثر تنسيقاً وتعاوناً، لكنها تدرك أن قيام تحالف عربي تقوده الدولتان لن يكون في مصلحتها، ولا مصلحة إسرائيل، على المدى الطويل، خاصة إذا ما عادت القوة للنظام العربي، الذي سيكون مطالباً، أمام الضغوط الشعبية، بإدارة مغايرة لعملية التسوية الفاشلة مع إسرائيل.

ب - سيناريو الاستقلال والتعاون

يعتمد هذا السيناريو على أن مصر سوف تنحو إلى إحداث أكبر قدر من الاستقلالية في علاقاتها بالسعودية، على المدى المتوسط، وليس القصير، وأنها ستعمل من جديد على أن تكون شريكاً إقليمياً يقف على مسافة واحدة ومتساوية من جميع القوى الفاعلة، بحيث لا تقيم علاقات استراتيجية مع إيران وتركيا، قد تسمح باختلال واهتزاز علاقاتها العربية الخليجية، على كافة المستويات. وبالمقابل قد تستقبل المملكة، إيجابياً، هذا

الدور المصري غير المنافس على الزعامة، ولكن الشريك فيها، لأنه لن يعيد الشعارات، والمرحلة الثورية المصرية، في ستينيات القرن الماضي، بل سيكون تحولاً برامجياً، ومتدرجاً، لا يؤدي إلى تهديد أمن ومصالح المملكة؛ لأنه لن يقود لتغير حاد وجذري في نمط التحالفات السائدة، بل ربما يكون مدخلاً مناسباً لتوافق في الحد الأدنى بين الفاعلين الكبار في النظام العربي، والفاعلين الإقليميين، بما يساعد في استقرار المنطقة، والحد من الآثار السلبية المتوقعة في المناطق والدول العربية الملتهبة، بفعل مرحلة ما بعد الثورات، وكذلك في الحد من الأضرار الإقليمية المتوقعة التي قد تنتج عن أي سيناريو جنوبي يعتمد على شن حرب أمريكية - إسرائيلية ضد إيران أو منشأتها النووية، إذ من المتوقع إذا حدث ذلك أن تشتعل مناطق التوتر الطائفي في المنطقة برمتها، وسوف تكون الخسائر الاقتصادية فادحة على الجميع.

يفترض هذا السيناريو، بطبيعة الحال، تغليب قيادة الدولتين لاعتبارات الرشادة السياسية؛ فلا تتدخل أي منهما في شئون الدولة الأخرى، وتوجدان آليات لتعميق التعاون المشترك القائم على ندية وتشاركية العلاقات، وتقدمان بعض التنازلات المتبادلة - وخاصة من المملكة - لإعادة العلاقات بما يتناسب مع التغيير السياسي الجديد في مصر، والاقتران التام بأن مجالات التغيير في أشكال السلوك الخارجي للدولتين لا تؤثر على الثوابت الجيو - سياسية والاستراتيجية التي تربطهما منذ أمد طويل.

وربما يكون هذا السيناريو هو الأقرب لتحقيق أهداف ومصالح الدولتين، لأنه يمكنهما من تطوير أسس وعوامل الاستقرار في الداخل، وتنسيق المواقف العربية؛ بهدف استقرار الأوضاع في البؤر المشتعلة كاليمن، وسوريا، والعراق، وربما التهديد لقيام تعاون عربي إقليمي يحد من مخاطر التهديدات الدولية لمنطقة الخليج، والوصول لصيغة نظام أمن إقليمي في الخليج والبحر الأحمر، تؤمن مسارات النفط الخليجية الحيوية. وعلاوة على ذلك فإن اختيار انحياز مصر والسعودية لإعمال المسار التشاركي مع القوى الإقليمية، قد يحد من اندفاع هذه القوى نحو محاولة التأثير السلبي في الدول العربية، وبالتالي يجبر الأطراف الدولية الكبرى على اتخاذ مواقف إيجابية من قضايا

أمن الخليج، واستقرار العراق، والقضية الفلسطينية، خاصة وأنه قد تنشأ جبهة عربية إقليمية تجبر إسرائيل على تغيير سياساتها القائمة على استخدام القوة، وإجبارها على خوض مسار التسوية وفق المطالب العربية الأساسية.

ج- سيناريو الانفصال والتنافس

يقوم هذا السيناريو على افتراض مفاده أن إعادة تقييم مصر لتوجهها الاستراتيجي سوف ينضج مع الوقت، فخلال المديين، المتوسط والطويل، ووفقاً للمستجدات الإقليمية والدولية، ربما تختار مصر ألا تكتفي بدور الشريك، أو دور الوسيط، بحيث إن استقرار نظام حكم جديد في مصر، يوازيه نجاح اقتصادي كبير، قد يقود بمصر إلى أن تنتهج إما دور الدولة النموذج، فتسعى إلى خلق نموذجها الخاص، بعيداً عن التأثير بتركيا «العلمانية»، أو إيران «الدينية»، وتحاول تمرير هذا النموذج إلى الدول العربية، أو قد تنتهج دور الدولة القائد كما في خمسينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي يفرض عليها إعادة التفكير، بشكل كامل، في علاقاتها بالأطراف التي حلت محل مصر عربياً أو إقليمياً. وفي هاتين الحالتين، فإن علاقات مصر بالمملكة ربما تشهد انفصلاً ينتج عن التنافس بين الدولتين، في سياق شكل الدولة ذاتها، وسياساتها الخارجية، لأن كليهما سوف تسعى إلى فرض نموذجها الخاص.

ولا يبدو مثل هذا السيناريو بعيداً، كما قد يتصور البعض، بالنظر إلى استبعاد احتمالية الصدام والصراع المكشوف بين الدولتين، بحكم المصالح المشتركة، والتاريخ، ونمط الأدوار الإقليمية غير العربية، الفاعل في السياسات العربية، ولكن ثمة مخاوف حقيقية من أن تكرر بعض الأزمات الصغرى بين البلدين، قد يقود لأزمات أكبر، يظهر خلالها خطاباً مصرياً يدعو لشكل ما من أشكال تصدير الثورة أو النظام، أو تصعيد لغة خطاب القيادة المصرية والنخبة الثقافية تجاه الدول القريبة من الغرب، وخاصة إذا ما نجحت مصر في إعادة تفكيك شبكة علاقاتها الدولية المعتمدة حالياً على الولايات المتحدة. وبالمثل قد تسعى القيادة السعودية إلى تبني اتجاهات وتيارات بعينها على الساحة

المصرية ضد تيارات أخرى، وهو الأمر الذي يدفع إلى تدخل كل من الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

وهناك فرضية بديلة قد تقود هي الأخرى إلى الانفصال والتنافس، وهي أن مصر سوف تلجأ إلى إعادة تشكيل المحاور الإقليمية، من خلال استبدال تحالفها مع السعودية بتحالف جديد مع تركيا أو إيران. لكن تكلفة التعجل في هذا الأمر قد تكون عكسية على مصر، لأنها قد لا تستطع إقامة تحالف مع أي من الدولتين على أساس من الندية الكاملة، ولأنه لا يمكن لمصر بأي حال أن تضحي ببعدها العربي، وبمصالحتها التي ستبقى قائمة مع دول الخليج، ولأن تركيا وإيران يسعيان من خلال القوة الناعمة إلى جذب الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات إلى نموذجهما السياسيين المختلفين.

وبناءً على شروط تحقيق أي من هذه السيناريوهات السابقة، لا يبدو أن العلاقات المصرية - السعودية يمكنها في الأمد القصير أن تنتقل إلى درجة الحلف، أو ما هو أبعد من وجود شكل ما من محور إقليمي وعربي؛ فالشروط الذاتية والموضوعية غير مهيأة لذلك، والخلافات بين الدولتين كامنة في أبعاد مجتمعية وسياسية داخلية. كما يبدو أن سيناريو الانفصال والتنافس الحاد بينهما موضع استبعاد هو الآخر، فالمصالح المشتركة، وطبيعة الأدوار المتغيرة، تفرض دائماً على البلدين ألا يفترقا، بل يختلفان، أو حتى يتنازعا الزعامة، ولكن من دون التخلي عن بعضهما البعض. ولذا يبقى أقرب السيناريوهات للتحقق هو أن تشهد علاقات مصر الثورة والسعودية نمطاً من الاستقلالية والتعاون، حيث يبدو أن كافة الظروف الإقليمية والدولية الراهنة تجعل مصر أكثر ميلاً لاتباع سياسة خارجية تقف على مسافات متساوية من عدد من القوى، بحيث تكون لاعباً إقليمياً فاعلاً، دون تشكيل تحالفات في المدى المتوسط، وقد يبدو هذا المسار أكثر ما يتيح لمصر بقاء الخيارات مفتوحة ضمن النظام الإقليمي، ومساومة اللاعبين الأساسيين في لعبة التوازنات الإقليمية، ومن بينهم المملكة العربية السعودية.

الهوامش

١. لمزيد من التفاصيل حول تطور علاقات السعودية بمصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، انظر:

• فاروق عثمان محمود أباطة، زيارة الملك عبد العزيز آل سعود لمصر وأثرها في دعم العلاقات السعودية المصرية (١٩٤٦)، دراسة قدمت إلى مؤتمر: المملكة العربية السعودية في مائة عام (١٣١٩ - ١٤١٩ هـ)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٩.

www.darah.info/bohos/Data/111-9/htm

٢. طالع نص معاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة المصرية، ٧ مايو (أيار) ١٩٦٣، موقع موسوعة مقاتل الإلكتروني.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/Saudia3/mol69.doc_cvt.htm

٣. سعود كابللي، مصر والسعودية: انفصال أم اتصال أم استقلال؟ السفير، (بيروت)، ٢٩/٣/٢٠١٢.

<http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=2892&EditionId=2112&ChannelId=50390>

٤. فؤاد المرسي خاطر، الاتجاه القومي العربي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في: رءوف عباس حامد «محرراً»، أربعون عامًا على ثورة يوليو.. دراسة تاريخية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو ١٩٩٢، ص ٢٠٠-٢٠١.

٥. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠، ص ٦٢٢-٦٢٢.

٦. نور الدين بن الحبيب حجلوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي «١٩٥٢ - ١٩٧١»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ٣٥-٣٨.

٧. عبد الحليم المحجوب، مصر - السعودية: علاقة العرش بالثورة (١)، السفير، (بيروت)، ٢٠١٢/٤/٥.

<http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=400&EditionId=2118&ChannelId=50553>

٨. وليد خدوري، القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤.. كيف يصنع القرار في الوطن العربي؟، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٢١٤ - ٢١٥.

٩. رباب فتحى وسماح عبد الحميد، العلاقات بين مصر والسعودية.. تاريخ من الشد والجذب، اليوم السابع، (القاهرة)، ٢٨/٤/٢٠١٢.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=664680>

١٠. أحمد يوسف أحمد، أزمة العلاقات المصرية السعودية، الاتحاد، (أبو ظبي)، ٨/٥/٢٠١٢.

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=65680>

١١. عمرو والي، من اليمن للجزاوي.. تاريخ الأزمات المصرية السعودية في نصف قرن، موقع مصر اوي الإلكتروني، ٣٠/٤/٢٠١٢.

<http://www.masrawy.com/News/reports/2012/april/304979067/.aspx>

١٢. عبد العاطي محمد أحمد عبد الحليم، السياسات المصرية تجاه منطقة الخليج، في: أحمد يوسف أحمد «محرراً»، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٧٢ - ٧٧٣.

١٣. المرجع نفسه، ص ٧٧٥ - ٧٧٨.

١٤. حسين توفيق، دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٧)، في: أحمد يوسف أحمد «محرراً»، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ٧١٦ - ٧١٧.

١٥. معتز سلامة، الأزمات الصغرى: السيناريوهات المحتملة للعلاقات المصرية - السعودية بعد قضية الجزاوي، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، ١ مايو (أيار) ٢٠١٢.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2411.aspx>

١٦. «صالح»: ١٣٧ مليار جنيه حجم الاستثمارات السعودية في مصر، اليوم السابع، (القاهرة)، ٢/٥/٢٠١٢.

<http://youm7.com/News.asp?NewsID=667791&SecID=297&IssueID=35>

١٧. ديفيد شينكر وسامون هندرسون، مفارقات مفارقات العلاقات المصرية السعودية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٨/١٢/٢٠٠٩.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/paradoxes-of-egyptian-saudi-relations>

١٨. لمزيد من التفاضيل حول العلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية: انظر على سبيل المثال:

العلاقات السعودية - المصرية، الموقع الإلكتروني للبعثة الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في مصر.

<http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Egypt/AR/AboutHostingCountry/SaudiRelations/Pages/default.aspx>

وانظر أيضًا: علي البلهاسي، القمة السعودية - المصرية تدشن مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية، الجزيرة، (الرياض)، ١٢/٧/٢٠١٢.

<http://www.al-jazirah.com/201220120712/ec17.htm>

١٩. مصطفى اللباد، المكشوف والمستور في العلاقات المصرية - السعودية.. سلاح المساعدات الاقتصادية الفتاك، السفير، (بيروت)، ١٨/٧/٢٠١٢.

<http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2206&ChannelId=52890&ArticleId=1739>

٢٠. عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الحج والعمرة.. كيف يتفق المصريون؟، القاهرة، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٨٠.

٢١. المرجع نفسه، ص ١١٨ - ٢١٢.

٢٢. حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد ٩٠، أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٨٧. طالع الدراسة على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216249&eid=1499>

٢٣. مصطفى اللباد، المكشوف والمستور في العلاقات المصرية - السعودية (١)، السفير، (بيروت)، ١٦/٧/٢٠١٢.

<http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2203&ChannelId=52815&ArticleId=1487>

٢٤. وحيد عبد المجيد، مصر والنظام الإقليمي العربي في التسعينات، السياسة الدولية، (القاهرة)، العدد ١٠١، إبريل (نيسان)، ١٩٩٠. طالع الدراسة على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216820&eid=891>

٢٥. فتحي العنفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو- استراتيجية في الخليج العربي في العام ٢٠٠٦، المستقبل العربي، (بيروت) العدد ٣٣٣، السنة ٢٩، نوفمبر (تشرين الثاني)، ٢٠٠٦، ص ١٠٨، ١٢٥.

٢٦. أكرم خميس، المحور المصري السعودي.. حكمة مقصودة أم أدوار مطلوبة؟، موقع أون إسلام. نت إسلام أون لاين سابقاً، ٢١/١/٢٠٠٩.

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/11204552-45-2013%21-01-2009-.html>

٢٧. مصطفى اللباد، المكشوف والمستور في العلاقات المصرية - السعودية (١)، مرجع سبق ذكره.

٢٨. عبد العزيز شادي، العلاقات الإسرائيلية الخليجية، في: صبحي عسيلة «محرراً»، العلاقات العربية الإسرائيلية.. عشر سنوات من انتفاضة الأقصى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٠، ص ١٥٣، ١٦٣.

٢٩. مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤ - ١٥٥.

٣٠. طلال عتريسي، محور الممانعة وأوهام الطموح الإمبراطوري، شؤون عربية، (القاهرة)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص ٨٩ - ٩٠.

٣١. لمزيد من التفاصيل حول دوافع التوافق المصري السعودي لمعارضة برنامج إيران النووي انظر:

Tariq Khaitous, Egypt and Saudi Arabia's Policies toward Iran's Nuclear Program, The Nuclear Threat Initiative (NTI), Dec. 1, 2007.

<http://www.nti.org/analysis/articles/egypt-and-saudi-policies-toward-iran>

٣٢. طلال عتريسي، محور الممانعة وأوهام الطموح الإمبراطوري، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

٣٣. العلاقات المصرية السعودية، الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=138

٣٤. عمرو والي، من اليمن للجزاوي.. تاريخ الأزمات المصرية السعودية في نصف قرن، مرجع سبق ذكره.

٣٥. عبد الحليم المحجوب، مصر - السعودية: علاقة العرش بالثورة (٢)، السفير، (بيروت)، ٢٠١٢/٤/١٢

<http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=400&EditionId=2118&ChannelId=50553>

٣٦. عايد الشمري، الأدلة والبراهين القاطعة على حقيقة وجود تنظيم الإخوان المسلمين السعودي، شبكة البيضاء العلمية، أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١.

<http://www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=38593>

٣٧. عبد الله بن بجاد العتيبي، السعودية و«الإخوان».. شيء من التاريخ، الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠١١/١٢/١٧.

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=654751&issueno=12072>

٣٨. عبد العزيز الخميس، أي مستقبل للإخوان المسلمين في الخليج العربي: صراع وجود وتغيرات مضطربة وامتداد إيراني، موقع ميدل إيست أون لاين، ٢٧/٤/٢٠١١.

<http://middle-east-online.com/?id=109366>

٣٩. الرياض تعلن تقديرها للقوات المسلحة المصرية على أدائها في إدارة الأحداث الحالية في مصر وتداعياتها، الشرق الأوسط، (لندن)، ٣/٣/٢٠١١.

٤٠. رسالة من خادم الحرمين لرئيس المجلس العسكري المصري، الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٧/٣/٢٠١١.

٤١. سفير خادم الحرمين ينفي ممارسة السعودية ضغوطاً على القاهرة لمنع محاكمة مبارك، الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٥/٣/٢٠١١.

٤٢. السعودية تدعم مصر بـ ٤ مليارات دولار قروضاً وميسرة وودائع ومنحاً، الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٢/٥/٢٠١١.

٤٣. سعود كابلي، مصر والسعودية: انفصال أم اتصال أم استقلال؟ مرجع سبق ذكره.

<http://www.alarabiya.net/views/2011162223/14/08/.html>.

<http://www.worldpoliticsreview.com/articles/8821/egypts-foreign-policy-shift-could-face-saudi-roadblock>

<http://www.worldpoliticsreview.com/articles/12144/showing-pragmatism-egypts-morsi-looks-to-saudi-arabia>

٤٧. إيمان رجب، هاجس الإخوان: هل يستطيع الرئيس مرسي تجاوز الأزمات مع دول الخليج؟، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، ٩/٧/٢٠١٢.

http://www.siyassa.org.cg/NewsContent/22568/107//%D8%AA%D8%AD%D8%
984% %D98%A%D984% %D8%A7%D8%AA/%D985% %D8%B5%D8%B1/-
%D987% %D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D984% %D8%A5%D8%AE%D988%
%D8%A7%D986%.aspx

Nadir Habibi, , Op., Cit . ٤٨

٤٩. أحمد يوسف أحمد، قراءة في أوراق الأزمة المصرية-السعودية-الشروق، (القاهرة)، ٣/ ٥/ ٢٠١٢
<http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=02052012&id=5161f00b-795e-4e52955-a-49adadd82bb3>

٥٠. العلاقات السعودية المصرية، الموقع الإلكتروني للبعثة الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في مصر.

<http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Egypt/AR/AboutHostingCountry/SaudiRelations/Pages/default.aspx>

٥١. حمد حنفي، توقعات بارتفاع التبادل التجاري بين مصر والسعودية إلى ٥ مليارات دولار، المدينة، ٢٠١٢/٨/١١.

<http://www.al-madina.com/node/394864>

٥٢. محمد بيلى العليمي، الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، بدون تاريخ.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/31549/111//%D985%D986-%D8%A7%D984%D985%D8%AC%D984%D8%A9/%D985%D984%D981-%D8%A7%D984%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D8%A7%D984%D8%B9%D988%D8%AF%D8%A9.aspx>

٥٣. أحمد محمد أبو زيد، الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الاستمرارية والتغير، كراسات استراتيجية، (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٢٩، السنة ٢٢، يونيو (حزيران)، ٢٠١٢، ص. ٣٣.

العلاقات المصرية - الإيرانية

سيناريوهات مختلفة واحتمالات مؤجلة

محمد عباس ناجي^(*)

أولاً: العلاقات المصرية - الإيرانية: قراءة في أسباب الجمود.

ثانياً: ثورة ٢٥ يناير وتغير النظرة لإيران.

ثالثاً: مسارات متعددة:

السيناريو الأول: عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع علي ما هو عليه.

السيناريو الثالث: التحسن التدريجي المشروط.

مقدمة

يمكن القول إن ضعف حضور مصر الإقليمي، وفقدانها ريادتها كقوة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط؛ لحساب قوى أخرى، استثمرت الفراغ الناتج عن الانسحاب المصري؛ لتصبح أرقامًا مهمة في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها، كان أحد الأسباب التي أدت إلي اندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، التي أسقطت نظام الرئيس السابق حسني مبارك. ومن هنا، اكتسبت الثورة المصرية اهتمامًا خاصًا

* باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - منسق مجلة «مخترات إيرانية».

من جانب قوى إقليمية ودولية عديدة راقبت، وما زالت، ما يمكن أن يترتب عليها من تغييرات في سياسة مصر الخارجية.

وقد كانت إيران من بين تلك القوى التي حاولت قراءة واستشراف المسارات المحتملة للثورة المصرية وتداعياتها، وذلك لاعتبارين: أولهما، أن إيران كانت إحدى القوى الإقليمية المستفيدة من انسحاب مصر من مناطق نفوذها التقليدية، حيث سارعت إلى ملء الفراغ الناتج عن ذلك، لا سيما في فلسطين، التي تحظى بمكانة خاصة لدى العالمين العربي والإسلامي. وثانيهما، أنه رغم ضعف دور مصر الخارجي، إلا أنها تمتلك من الإمكانيات ما يُمكنها من استعادة دورها الإقليمي من جديد، وهو ما تعيه جيداً إيران، التي بدت حريصة علي تطوير العلاقات مع مصر، وقد وجدت الفرصة سانحة عندما نجحت الثورة في إسقاط نظام الرئيس السابق حسني مبارك، الذي لم يكن أحد أهم حلفاء الغرب في المنطقة فحسب، بل كان أحد أبرز معارضي طموحات إيران النووية والإقليمية أيضاً.

لكن اللافت للانتباه أن ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، وعلى الرغم مما أظهرته من طموح لإجراء تغييرات رئيسية في سياسة مصر الخارجية، تنهي ما أسمته العديد من التيارات السياسية المصرية «عهد التبعية» لقوي دولية بعينها، وتضع المصالح والأمن القومي المصري في الأولوية، وتعيد مصر إلى حاضنتها العربية والإسلامية من جديد، فإن ذلك لم يؤد إلى حدوث تطور ملحوظ في العلاقات مع إيران بشكل مباشر، رغم التحسن الذي شهدته، لأسباب عديدة مرتبطة بالظروف الإقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة، فضلاً عن القضايا الداخلية التي تحتل الأولوية لدى صانع القرار المصري، وهو ما يشير إلى أن العلاقات المصرية - الإيرانية لا تسير في خط مستقيم، وربما لن يكون لها اتجاه واحد علي المدى المتوسط، بل مسارات متعددة، وربما متناقضة، لكنها سوف تنتج، في كل الأحوال، تغييرات رئيسية في توازنات القوي الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط؛ لما للدولتين من مكانة وحضور في الإقليم.

وعلي ضوء ذلك يمكن تقسيم هذه الورقة إلى أقسام رئيسية ثلاثة: الأول، يتناول تطور العلاقات المصرية - الإيرانية حتي ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. والثاني، يشرح حدود التغير في السياسة المصرية تجاه إيران في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. والثالث، يدرس السيناريوهات والمسارات المختلفة للعلاقات بين الدولتين، وتداعياتها المحتملة علي التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: العلاقات المصرية - الإيرانية: قراءة في أسباب الجمود

بدأت العلاقات المصرية - الإيرانية علي المستوى السياسي عام ١٨٢٨؛ عندما تم توقيع معاهدة صداقة بين البلدين، لكنها شهدت تطوراً مهماً في عام ١٨٥٦، تمثل في افتتاح مكتب للتمثيل الدبلوماسي لإيران بالقاهرة^(١). ورغم أن العوامل الثقافية، وربما الاجتماعية، مارست دوراً مهماً في توثيق وأواصر العلاقات بين البلدين، وهو ما بدا جلياً في المصاهرة الملكية بين ولي العهد الإيراني، آنذاك، محمد رضا بهلوي، والأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان عام ١٩٣٩، والتي لم تستمر سوى عشرة أعوام، إلا أنه يمكن القول أن إدراك كل طرف لقدرته علي التأثير في محيطه الإقليمي، وإمكاناته الكبيرة التي تؤهله للقيام بدور رئيسي في المنطقة، قد فرض نمطاً صراعياً، أو بمعنى أدق تنافسياً، علي العلاقات بين الطرفين^(٢).

لكن ثمة عوامل أخرى كان لها دور رئيسي في ضبط اتجاهات العلاقة بين الدولتين، علي رأسها التوجهات العامة للسياسة الخارجية التي تبنتها مصر وإيران، فضلاً عن الاستقطاب الدولي بين أكثر من قوة دولية كبرى، والذي فرض حدوداً لحرية الحركة، وهامش المناورة المتاح أمام الدولتين، وبالتالي كان له تأثير كبير علي تطورات العلاقة فيما بينهما.

فقد كان لافتاً أن العلاقات بين مصر وإيران تكون إيجابية عندما يرتبطان بحليف دولي واحد، وهو ما ابداه جلياً في الفترة السابقة علي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، عندما كانت بريطانيا هي الحليف الأساسي لكل من مصر وإيران، حيث وقعت الدولتان علي

معاهدة صداقة في عام ١٩٢٨، ثم تطورت العلاقات إلى مستوى التمثيل الدبلوماسي عام ١٨٥٦. كما اتضح في السبعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت القاهرة في تغيير أنماط تحالفاتها مع الخارج باتجاه تأسيس شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما استتبع ذلك من تبني مشروع السلام مع إسرائيل، وهو التوجه الذي أيده شاه إيران محمد رضا بهلوي، الذي كان حليفًا مهمًا للغرب وإسرائيل^(٣)، حيث تطورات العلاقات بين مصر وإيران بشكل واضح خلال هذه الفترة.

وعلى العكس من ذلك، فعندما كان الحليف الدولي مختلفًا، كان التوتر، والعداء في بعض الأحيان، هو السمة الرئيسية للعلاقات بين الدولتين. ففي فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ومع تصاعد ما يسمى بـ «المد الثوري»، وظهور الحركات التحررية في الدول العربية وأفريقيا، والتي ترافقت مع زيادة حدة الاستقطاب الدولي بين الكتلة الغربية الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتي، سعت إيران إلى تصوير نفسها لدى الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، على أنها «حائط الصد الأساسي» أمام الشيوعية، والراдикаلية القومية العربية في المنطقة، وبدا هذا جليًا في انضمامها إلى «حلف بغداد» عام ١٩٥٥، واعترافها بإسرائيل عام ١٩٦٠، وهو التوجه الذي رفضته مصر التي تزعمت حركة القومية العربية، ودعمت حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، وتوجهت نحو الاتحاد السوفييتي لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى ذلك في مجمله إلى توتر العلاقات بين القاهرة وطهران، حتي وصل الأمر إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦٠؛ بناءً على قرار من الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر.

وخلال النصف الثاني من الستينيات، تصاعدت حدة التوتر بين الطرفين، فعلي الرغم من انشغال مصر بـ «حرب الاستنزاف»، فإنها تبنت مواقف قوية تجاه محاولات إيران تهديد «أمن الخليج» في تلك الفترة، حيث أعلنت دعمها للسعودية في مواجهة إيران، وهو ما بدا جليًا في تصريح للرئيس الأسبق، جمال عبد الناصر، في ٥ فبراير/

شباط ١٩٦٨ قال فيه: «وقد رفض السعوديون الاعتراف بحكومة قحطان الشعبي في عدن، ويهمني أن أشير إلى نقطة هامة هي أننا لم نسحب قواتنا من هناك إلا بعد ما تأكد لنا خروج الإنجليز من عدن وجنوب اليمن. وفي الوقت نفسه نحن أبلغنا السعودية أننا نقف معها في الخليج العربي، ونقدم لها كل مساعدة مطلوبة ضد أطماع إيران هناك. رغم أنه سبق للسعودية الاتفاق مع إيران ضدنا، في إطار الحلف الإسلامي، ولكن الموقف تغير بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة، فظهرت علي الفور الخلافات بين السعودية وإيران، ونحن بالنسبة لهذه الخلافات نقف مع السعودية كدولة عربية شقيقة ضد إيران»^(٤).

لكن العلاقات الدبلوماسية عادت مرة أخرى في أغسطس ١٩٧٠، وقبل شهر واحد من وفاة الرئيس عبد الناصر، وذلك علي خلفية التغير النسبي في موقف إيران من إسرائيل، بعد احتلالها الأراضي العربية في العام ١٩٦٧، حيث قررت تقليص العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب^(٥)، إلا أن بعض الكتابات أرجعت قرار القاهرة عودة العلاقات مع طهران إلى حالة الضعف التي انتابت مصر وعبد الناصر، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، في الوقت الذي سعت فيه إيران إلى محاولة ملء الفراغ الناتج عن قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٨^(٦)، والذي أدى إلى تزايد دورها كقوة إقليمية كبرى في الخليج.

والمفارقة هنا تبدو في أنه عندما بدأت مصر تتقارب مع الغرب، غيرت إيران من أنماط تحالفاتها إلى اتجاه آخر، بعد قيام الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، حيث تحولت من صديق حميم للغرب، ومن ممارسة دور «شرطي المنطقة»، خلال عهد الشاه، الذي مثل الركيزة الأولى في سياسة «الركيزتين المتساندتين»^(٧)، التي تبناها الرئيس الأمريكي الأسبق، ريتشارد نيكسون، إلى عنصر تهديد جدي للمصالح الأمريكية في المنطقة، بعد أن غيرت إيران المبادئ الحاكمة لسياستها الخارجية باتجاه معاداة السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، والتحالف مع «الفاعلين من غير الدول»، خصوصاً القوي والتنظيمات ذات التوجه الإسلامي، وانتهاج ما يسمى بـ.

«تصدير الثورة الإسلامية» إلى دول الجوار، وهو ما كان أحد الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي وقفت فيها مصر إلى جانب العراق. وعلي خلفية رفض إيران توقيع مصر «معاهدة السلام» مع إسرائيل في مارس/ آذار ١٩٧٩، الذي تلي اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في فبراير/ شباط ١٩٧٩، أي بشهر واحد فقط، فضلاً عن استقبال مصر للشاه رضا بهلوي بعد أن أطاحت به الثورة؛ أصدر قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإمام الخميني فتوى، في ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٧٩، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر^(٨).

في هذه الفترة لم تكتف مصر بتغيير أنماط تحالفاتها باتجاه تأسيس علاقات استراتيجية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنها سعت إلى الدخول في شراكة استراتيجية عسكرية، وذلك حسب تصور الرئيس الأسبق أنور السادات للدور الإقليمي الذي يمكن أن تمارسه مصر، إذ أن الاستقرار الذي يمكن أن تتمتع به مصر يمكنها، في رؤيته، من أن تكون محوراً قوياً للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن هنا سعت مصر إلى إقناع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، بإمكانية أن تحل محل إيران في القيام بدور عسكري يتوافق مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وعلي ضوء ذلك، قامت مصر بدور مهم في دعم العراق خلال الحرب مع إيران، وأعادت مصر صياغة رؤيتها لقضية «أمن الخليج»، التي قامت علي محددات عديدة تتمثل في:^(٩)

١- أن أمن الخليج هو جزء من أمن الجناح الشرقي للوطن العربي، وهو معرض للتهديدات من جانب الثورة الإيرانية، والتي تؤثر علي الأمن القومي المصري، بما يعني أن مصر لا يمكن أن تتهاون إزاء تعرض العراق لهزيمة عسكرية في الحرب مع إيران.

٢- أن أمن الخليج مسئولية عربية في الأساس، وعلي الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل علي رفع القدرات العسكرية للدول العربية خصوصاً مصر والسعودية.

٣- أن أمن النفط يمثل مصلحة مصرية، حيث يمر جزء كبير من النفط خلال خط أنابيب «سوميد»، الذي يعبر من الأراضي المصرية.

وقد شكلت الحرب العراقية - الإيرانية في أعوامها الأولى بداية تقليص حدة التوتر بين مصر ودول الخليج، التي قطعت علاقاتها مع الأولى بسبب توقيعها «معاهدة السلام» مع إسرائيل عام ١٩٧٩، حيث سعت مصر إلى تأكيد التزامها بأمن الخليج في مواجهة أية تهديدات محتملة؛ وهو ما انعكس في إعلان الرئيس الأسبق أنور السادات في مايو/ أيار ١٩٨٠، استعداد مصر لإرسال قوات إلى سلطنة عمان لحماية أمنها الداخلي، إذا اقتضي الأمر ذلك، وتأكيد وزير الخارجية الأسبق كمال حسن علي، بعد مرور شهرين، علي اندلاع الحرب بين العراق وإيران، علي إمكانية تفعيل معاهدة «الدفاع العربي المشترك» مع دول الخليج، إذا طلبت هذه الدول ذلك^(١٠).

ورغم اتجاه مصر وإيران إلى افتتاح مكاتب متبادلة لرعاية المصالح منذ العام ١٩٩١، فإن ذلك لم ينجح في نقل العلاقات بين الطرفين من مربعا الأول، خصوصاً في ضوء اعتبارين: الأول، الاتهامات المصرية المتكررة لإيران بدعم الجماعات والتنظيمات الراديكالية في مصر، والتي صعدت من أنشطتها بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة^(١١). والثاني، المحاولات التي بذلتها إيران لإجهاض أية مشروعات عربية للمشاركة في أمن الخليج، بعد الغزو العراقي للكويت، علي غرار «إعلان دمشق»، الذي تم توقيعها في ٦ مارس/ آذار ١٩٩١، في العاصمة السورية دمشق، وكان يقضي، ضمن بنود عديدة، بمشاركة قوات مصرية وسورية كنواة لقوة سلام عربية، تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج.

لكن إيران رأت أن هذه الترتيبات الأمنية الجديدة تمثل تقليصاً لقدرتها علي السيطرة علي الخليج، وتعارض الأسس التي تقوم عليها رؤيتها لـ «أمن الخليج»، والتي تتأسس علي المحددات التالية:^(١٢)

١- رفض التدخل الأجنبي في الترتيبات الأمنية التي تجري صياغتها في المنطقة.

٢- التعاون الشامل بين جميع دول الإقليم، أي إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست، مع استثناء العراق بالطبع؛ بسبب غزو الكويت.

٣- استناد الترتيبات الأمنية في المنطقة إلي الصلات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول الخليج.

ومن هنا عارضت إيران المشروع، وأعلنت علي لسان نائب وزير الخارجية الأسبق محمد بشارتي، رفضها أي دور مصري وسوري في ترتيبات الأمن في الخليج، وهو ما رد عليه وزير الخارجية المصري الأسبق عمرو موسى، بقوله إن «منطلق الأمن الذي نتحدث عنه منطلق عربي، وأي نظام أمني في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن بحث إطاره، أو الدخول في تطبيقاته، من غير دور مصري، باعتبار مصر أكبر دول منطقة الشرق الأوسط، وأكثرها تأثيرًا علي المستوي الدولي والإقليمي والعسكري والسياسي»^(١٣).

وقد استمر التوتر هو السمة الرئيسية للعلاقات بين القاهرة وطهران، حتي بدا أنها في سبيلها إلي التحسن، علي خلفية اللقاء الذي جمع الرئيسين السابقين المصري حسني مبارك والإيراني محمد خاتمي، على هامش قمة المعلومات بجنيف في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، لكن سرعان ما عادت إلي مربعها الأول من جديد، خصوصًا بعد أن شن التيار المحافظ في إيران هجومًا حادًا علي الرئيس السابق حسني مبارك، لقي إدانة واسعة في أوساط التيار الإصلاحي، حيث كتب مسيح مهاجري، مدير صحيفة «جمهوري اسلامي» (الجمهورية الإسلامية) المحافظة، مقالًا عنيفًا ضد الرئيس مبارك متجاوزًا جميع ما يسمي بـ «الخطوط الحمراء»، علي حد قول نائب إصلاحي من أعضاء لجنة الأمن القومي الخارجية بمجلس الشوري، الذي اعتبر أنه «ما كان لمسيح مهاجري أن يجرؤ علي مهاجمة رئيس أهم دولة عربية وإسلامية، لولا تلميحات من جهات عليا هدفها إفشال مساعي خاتمي الحثيثة للتطبيع مع مصر بشكل كامل»، وأضاف أن «المصالحة مع السعودية والأردن والمغرب ومصر كانت في صدارة اهتمامات خاتمي بعد فوزه في انتخابات مايو/ أيار ١٩٩٧، غير أنه نجح في إقامة علاقات وثيقة

مع السعودية والأردن والمغرب، وتعثرت جهوده مع مصر، بسبب رفض المرشد علي خامنئي إزالة جدارية «خالد الإسلامبولي»، قاتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، عن شارع يقع فيه مبني السفارة المصرية»^(١٤). وفي نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤، ظهرت قضية التجسس، التي اتهم فيها المصري محمود دبوس، بالتجسس، ومحاولة تدبير هجوم على موقع للبتروكيماويات، في مدينة ينبع السعودية في مايو/ أيار ٢٠٠٣، والإعداد لتنفيذ اغتالات وتفجيرات تستهدف قطع العلاقات بين القاهرة والرياض، بالاشتراك مع دبلوماسي إيراني كان يعمل ضابطاً في مخابرات الحرس الثوري الإيراني يدعى محمد رضا دوست^(١٥).

ومع فوز الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٥ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة من الجمود، في ظل عدم الارتياح المصري تجاه التحركات الإقليمية لإيران، التي أصبحت رقمًا مهمًا في معظم الملفات الإقليمية، لا اعتبارات عديدة أهمها الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أسقطت أكبر عدوين لإيران في الإقليم: تنظيم طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١، ونظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣.

فضلاً عن ذلك، استفادت إيران من تصاعد دور قوى الإسلام السياسي في العديد من دول المنطقة، والتي يحتفظ معظمها بعلاقات قوية معها. ففي العراق وصلت القوى الشيعية المتحالفة مع إيران إلى الحكم، ما أعطى لإيران دورًا ونفوذًا سياسيًا لم تحظ به من قبل داخل العراق. وفي لبنان أصبح «حزب الله» رقمًا مهمًا في المعادلة السياسية الداخلية، خصوصًا بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، ما أسهم في تعزيز دور إيران على الساحة اللبنانية. وجاء فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، ليصب في هذا الاتجاه أيضًا، وهو ما أثار قلقًا واضحًا لدى العديد من الدول العربية، التي حذرت من خطورة التحركات الإقليمية لإيران. وسبق أن اعتبر الرئيس المصري السابق حسني مبارك، أن «ولاء الشيعة في الدول العربية لإيران وليس لدولهم»، حيث قال،

ردًا على سؤال عن التأثير الإيراني في العراق: «بالقطع إيران لها ضلع في الشيعة.. الشيعة ٦٥ بالمئة من العراقيين، وهناك شيعة في كل هذه الدول وبنسب كبيرة، والشيعة دائمًا ولاؤهم لإيران. أغلبهم ولاؤهم لإيران وليس لدولهم»^(١٦). وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل عنيفة في العراق وإيران وبعض دول المنطقة، لا سيّما التي يقطن بها شيعة. ورغم تأكيد مصر على أن الرئيس السابق قصد من تصريحاته التعاطف الشيعي مع إيران بالنظر لاستضافتها للعتبات المقدسة، إلا أن هذا التصريح عبّر، في كل الأحوال، عن قلق مصر من التحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية.

في هذه اللحظة، بدا أن ثمة استقطابًا بين محورين فرض نفسه علي التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط: الأول، هو «محور الاعتدال»، الذي ضم كلاً من دول «مجلس التعاون الخليجي»، ومصر، والأردن، وهي الدول التي ترتبط بعلاقات قوية مع الغرب، وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن السلام هو خيار العرب الاستراتيجي، الذي لا عدول عنه، وتبني ما تعتبره «سياسة عقلانية» في التعامل مع الأزمات التي تمر بها المنطقة. أما الثاني فهو «محور الممانعة» الذي ضم كلاً من إيران، وسوريا، و«حزب الله» اللبناني، وحركتي «حماس»، و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيين. ويتجهج هذا المحور سياسة راديكالية إزاء قضايا المنطقة بصفة عامة، ويعتبر الإطار الإقليمي الذي تتحرك من خلاله إيران لتدعيم نفوذها وتمدها على الساحة الإقليمية، بدءًا من العراق، مرورًا بلبنان، وأخيرًا فلسطين.

وتبدو السياسة المصرية تجاه أزمة الملف النووي الإيراني حالة كاشفة لحدود الاستقطاب بين المحورين السابقين. فقد استثمرت مصر تصاعد حدة المواجهة بين إيران والغرب حول أزمة الملف النووي، لدعم دعوتها لإحلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وربطت القاهرة موقفها من الأزمة بالازدواجية التي اتسم بها التعامل الأمريكي مع القضية النووية، بصفة عامة، في المنطقة، ففي حين تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على إسرائيل بشأن برنامجها النووي، مقابل التزام إسرائيل بفرض حالة من التعتيم على هذا البرنامج، في إطار الاتفاق الذي تم بين رئيسة

وزراء إسرائيل السابقة جولدا مائير، والرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في العام ١٩٦٩، والذي قضى بأنه بمقدور إسرائيل أن تمضى قدمًا في برنامجها النووي كيفما تشاء، مادام أنه يبقى طي الكتمان، فإنها تسعى في الوقت نفسه إلى حرمان إيران من امتلاك برنامج نووي تؤكد الأخيرة أنه للأغراض السلمية.

بعبارة أخرى، فإن مصر تدعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، بما يعني أنها ترفض امتلاك إيران لبرنامج نووي عسكري، فرغم أن هذا الاحتمال الأخير من شأنه إنهاء الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي بالفعل، إلا أنه ربما لا يضيف كثيرًا لتوازن القوي الاستراتيجي في المنطقة لصالح الدول العربية، وذلك لاعتبارين: أولهما، تصاعد حدة الخلافات بين إيران والعديد من الدول العربية، لا سيّما دول «مجلس التعاون الخليجي»، بسبب التدخل الإيراني في أزمة الاحتجاجات البحرينية، والاتهامات الموجهة لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض هذه الدول مثل الكويت، والدعم الإيراني للنظام السوري. وثانيهما، تزايد احتمالات تعرض الدول العربية، وخصوصًا الخليجية، لحالة انكشاف استراتيجي مزدوجة من قبل إسرائيل وإيران، وقد يمتد الأمر إلى تركيا، التي تسعى إلى تدعيم دورها الإقليمي في المنطقة، ولا تخفي قلقها من طموحات إيران النووية والإقليمية، وهو ما يعني إمكانية خضوع المنطقة لمعادلة توازن ثلاثية لا يوجد ما يضمن أن لا تكون الدول العربية الهدف المباشر لتداعياتها.

وقد أسهمت التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، بعد الصراع المسلح بين حركتي «فتح» و«حماس»، والذي انتهى بسيطرة الأخيرة على قطاع غزة، في منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، في تصعيد حدة التوتر بين مصر وإيران، لا سيّما أن مصر اعتبرت أن ما قامت به حماس لم يكن بعيدًا عن السياسة الإيرانية في المنطقة، والتي تهدف إلى فتح أكثر من جبهة صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية التوتر المتصاعد بسبب أزمة الملف النووي الإيراني. ولذا اتهمت مصر على لسان وزير الخارجية الأسبق، أحمد أبو الغيط، إيران بتشجيع «حماس» على القيام بما قامت به في غزة،

معتبراً أن ذلك «يشكل خطراً على الأمن القومي المصري؛ لأن غزة تقع بالقرب من مصر». ورغم أن الرئيس السابق حسني مبارك نفي تورط إيران في أحداث غزة، مؤكداً أنه «لا يوجد دليل علي تلك الاتهامات»^(١٧)، فإن ذلك لم يؤد إلي حدوث تحسن، أو علي الأقل تقليص حدة التوتر والاحتقان في العلاقات بين الطرفين.

ثانياً: ثورة ٢٥ يناير وتغير النظرة لإيران

مع اندلاع «الموجات الأولى» للثورات والاحتجاجات في الدول العربية، سارعت إيران إلي الترحيب بها، خصوصاً مع نجاحها في الإطاحة بنظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والمصري حسني مبارك، اللذين يعدان من حلفاء الغرب في المنطقة، بما يعني أن سقوطهما يقدم مؤشراً علي فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعمها العديد من القوي الإقليمية بالمنطقة، لفرض عزلة إقليمية علي إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وعلي انتصار ما يسمى بـ«محور الممانعة» الذي تقوده إيران في مواجهته مع «محور الاعتدال».

وعلي ضوء هذه التداعيات الإيجابية الأولية، اندفعت إيران إلي الحديث عن «ولادة شرق أوسط جديد» في المنطقة علي أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي، الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مثل مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، و«الشرق الأوسط الجديد». ويعتمد هذا المشروع الإيراني علي محورين:^(١٨) الأول، أيديولوجي يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك. والثاني، استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أممي يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار.

مسارعة إيران إلى التبشير بولادة «شرق أوسط جديد»، مرجعه الارتياح الملحوظ الذي اتسم به موقفها تجاه سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك تحديداً، الذي تصادف للمفارقة، مع ذكرى نجاح الثورة الإسلامية في ١١ فبراير/ شباط ١٩٧٩. ففضلاً عن توجيه ضربة قوية للجهود الأمريكية من أجل فرض عزلة عليها، اعتبرت طهران أن سقوط نظام حسني مبارك يمثل «البوابة السحرية» لتطوير العلاقات مع مصر، علي أساس أن وجود هذا النظام في الحكم كان السبب الأساسي، في رؤية طهران، لعرقلة تطوير العلاقات، بسبب انحيازه للسياسات الأمريكية والإسرائيلية، ومعارضته لطموحات إيران النووية والإقليمية.

هذا التوجه تحديداً انعكس في تصريحات المسؤولين الإيرانيين؛ إذ اندفع قائد «فيلق القدس»، التابع للحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني إلى الحديث عن نفوذ إيران في الدول التي شهدت ثورات علي أنظمتها السياسية، خصوصاً تلك التي تصاعد فيها دور تيار الإسلام السياسي، بعد إجراء الانتخابات التشريعية، حيث قال سليماني أن «الحماية الثورية التي تجتاح مصر وغيرها من البلدان العربية، تتمخض عن إيرانات جديدة يجمعها العداء للولايات المتحدة الأمريكية»، وأضاف سليماني أن «المنطقة تمخضت اليوم عن عدد من الإيرانات الكبرى الجديدة، فمصر إيران جديدة، سواء أردتم أم لم تريدوا». وقارن بين القلاقل التي تشهدها عدة بلدان عربية، والثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، موجهاً خطابه للولايات المتحدة الأمريكية قائلاً: «فلتعلموا أن ليبيا واليمن والبحرين اليوم هي إيرانات (جديدة)»، ومشدداً على أن «الأمم العظيمة ستقف معاً ضد التهديد الذي تمثله القوى الغربية»^(١٩).

لم تكتف إيران بذلك، بل سارعت إلى محاولة اختبار حدود التغيير في سياسة مصر بعد الثورة، على نحو بدا مبكراً، فطلبت من القيادة المصرية السماح لسفيتين حربيين إيرانيين بالعبور من قناة السويس إلى البحر المتوسط باتجاه الموانئ السورية، وهو الطلب الذي اكتسب زخماً خاصاً بعد مطالبة إسرائيل، علي لسان وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، لمصر بعدم السماح للسفيتين بالعبور من قناة السويس، حيث وصف

ليبرمان قرار إيران إرسال سفيتين حرييتين إلى البحر المتوسط «استفزاز لا تستطيع إسرائيل تجاهله طويلاً»^(٢٠). لكن مصر وافقت علي عبور السفيتين على غير رغبة إسرائيل؛ مستندة إلي أن اتفاقية القسطنطينية التي تمنعها من ذلك طالما أنها ليست في حالة حرب مع إيران^(٢١).

وفي كل الأحوال، يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني عكست تغيراً ما في رؤية مصر تجاه إيران، وقد عبر وزير الخارجية الأسبق، الدكتور نبيل العربي (الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية)، عن هذا التطور الجديد بقوله: «إن إيران كدولة ليست عدواً لمصر، وإن القاهرة تفتح معها صفحة جديدة، وإن إيران دولة صديقة، وإننا إذا كنا نفعل ذلك في مصر فنحن ننتظر ردهم في طهران، وإن مصر لا تمنع في أن تتلقي أي اتصال من حزب الله، بشرط ألا يؤدي ذلك إلي أي تدخل في شئون لبنان»^(٢٢).

إيران بدورها سعت إلي استثمار هذا التغير الملحوظ في الموقف المصري تجاهها، وبادرت إلي مقابلة خطوة مصر بإجراءات تحفيزية عديدة، حيث قام رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، مجتبي أمانى، بمقابلة وزير الخارجية المصري الأسبق، نبيل العربي، وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني علي أكبر صالحى، رحب فيها بالمبادرة المصرية داعياً إلي دراسة سبل تطوير العلاقات عن طريق تبادل الزيارات بين القاهرة وطهران. كما اجتمع السفير الإيراني في الأمم المتحدة، محمد علي خزاعي، في القاهرة، مع مسئولين مصريين في شهر أبريل/ نيسان ٢٠١١؛ للتباحث في سبل عودة العلاقات بين البلدين. وعلي خلفية ذلك ظهرت شائعات روجتها بعض أجهزة الإعلام الإيرانية، بأن إيران قررت تعيين علي أكبر سيبويه، الدبلوماسي المخضرم، ونجل رجل الدين المرموق آية الله سيبويه، سفيراً لها لدي القاهرة، وهو ما نفتته الأخيرة التي أكدت علي أن قراراً في هذا الشأن لم يتخذ بعد^(٢٣). كما قامت السلطات الإيرانية بترحيل كل العناصر المصرية المطلوبة أمنياً لدى مصر، وأغلقت هذا الملف نهائياً، والذي ظل لأكثر من عقد يمثل عقبة في سبيل تطوير العلاقات مع القاهرة، حيث قامت بترحيل محمد شوقي الإسلامبولي، صهر الزعيم السابق لـ«تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن،

وشقيق خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، بعد ٢٠ عامًا، قضى جزءاً منها في أفغانستان وباكستان وإيران، عقب سقوط نظام طالبان^(٢٤).

لكن رغم ذلك، فإن الطموح الإيراني في تطوير العلاقات مع مصر واجه عقبات عديدة، أهمها الإشارات التي وجهتها القاهرة، والتي أفادت أنها ليست في عجلة من أمرها إزاء ذلك، وهو ما يعطي مؤشراً بأن تطوير العلاقات بين الدولتين يحتاج إلى مزيد من الوقت، وأن ثمة إطاراً عاماً يجب أن يحكم هذه العلاقات، ويضبط حدودها ومساراتها، يقوم علي احترام الآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتوازن المصالح.

وهنا لا يمكن اختزال أزمة العلاقات المصرية - الإيرانية في قضية الشارع الذي يحمل اسم «خالد الإسلامبولي»، قاتل الرئيس المصري الراحل أنور السادات، خصوصاً أن الخلافات القائمة بين القاهرة وطهران ليست هامشية، ولا يمكن تسويتها بسهولة. فإلى جانب التباين في التعامل مع العديد من الملفات الإقليمية، مثل الملفات العراقية واللبناني والفلسطيني، وأخيراً الملف البحريني، الذي أصبح رقماً مهماً في التفاعلات بين مصر وإيران، بعد الاحتجاجات التي شهدتها البحرين، والتي اتهمت إيران بالتدخل فيها، فإن القاهرة تبدي حساسية خاصة إزاء محاولات إيران التدخل في شؤونها الداخلية، أو المساس بأمنها القومي، وهو ما بدا جلياً في اتهام مصر الدبلوماسي الإيراني سيد قاسم الحسيني، بالتورط في عمليات تجسس ضدها، وقرارها ترحيله إلى إيران^(٢٥).

فضلاً عن ذلك، فإن تزامن تحسن العلاقات المصرية - الإيرانية مع تصاعد حدة التوتر بين إيران ودول «مجلس التعاون الخليجي»، علي خلفية موقف إيران من الاحتجاجات البحرينية، أضفي نوعاً من الزخم علي تخوفات عديدة من أن يؤدي التقارب المصري - الإيراني إلي نتائج عكسية علي أمن ومصالح دول «مجلس التعاون الخليجي»، علي أساس أن ذلك يمكن أن يعطي انطباعاً لإيران بأن الثورات تصب في صالح دعم حضورها الإقليمي، بشكل يمكن أن يدفعها إلي التدخل في الشؤون

الداخلية لهذه الدول، رغم أن هذه التكهّنات لا تتسامح مع المعطيات الموجودة علي الأرض، والتي تؤكد علي أن قضية «أمن الخليج» تحتل أولوية خاصة في أجندة مصر الخارجية؛ لا اعتبارات استراتيجية واقتصادية وتاريخية عديدة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي، في معرض ترحيبه بنتائج الاجتماع الوزاري الذي عقده دول «مجلس التعاون الخليجي» بالرياض، في ٣ أبريل/ نيسان ٢٠١١، حيث قال إن «منظمة مجلس التعاون الخليجي نجحت في التحرك بشكل منسق؛ للحفاظ علي الاستقرار في البحرين، في تطبيق عملي لمفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج»، في إشارة إلي قرارها إرسال قوات «درع الجزيرة» إلي البحرين، وهو القرار الذي أدانته إيران، مضيفاً أن «منطقة الخليج العربي تمثل عمقاً استراتيجياً أساسياً للأمن القومي المصري، وأن الحفاظ علي الاستقرار في الخليج يمثل التزاماً قومياً وضرورة استراتيجية لمصر في آن»^(٢٦).

لذا ورغم الخطوات التي اتخذتها طهران لتقليص الفجوة مع القاهرة، وبالتالي إعطاء دفعة لتطوير العلاقات، مثل تسليم العناصر الأمنية المطلوبة من القاهرة، والتي كانت تعيش في إيران، فإن القاهرة فضلت التريث في اتخاذ قرار بشأن عودة العلاقات مع إيران، إلي حين انتخاب برلمان جديد، وتشكيل حكومة جديدة تحدد آليات التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية، وعلي رأسها قضية العلاقات مع إيران، وهو ما عكسه تصريح وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل العربي، خلال لقاءه مع وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى، علي هامش قمة عدم الانحياز في إندونيسيا، الذي قال فيه إن «قرار عودة العلاقات مع إيران متروك للبرلمان القادم»^(٢٧).

هذا التوجه أكدّه أيضاً اللواء محمد سعيد العصار، مساعد وزير الدفاع، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال زيارته لواشنطن في يوليو/ تموز ٢٠١١، بقوله: «لم يحدث تغيير في علاقتنا مع إيران، فلا يوجد سفير إيراني في القاهرة، وإيران لا يوجد بها سفير مصري، ولكن بعد المرحلة الانتقالية، وقدم البرلمان الجديد، والرئيس المنتخب، عليهم أن يستمعوا للرأي العام، وبالنسبة للوضع الحالي، فنحن

لم نغير في سياسة مصر الخارجية»^(٢٨)، ما أعطي انطباعاً بأن العلاقات المصرية - الإيرانية ربما تشهد تغييراً ملحوظاً في المستقبل.

لكن هذا التحسن لم يحدث، حتي مع انتخاب البرلمان الجديد الذي تم حله بعد ذلك، والذي سيطر عليه التيار الإسلامي بشقيه، الإخوان المسلمين والسلفيين، وذلك بسبب تصاعد حدة الأزمة السورية، واستمرار السياسة القمعية التي يتبناها نظام الرئيس السوري بشار الأسد ضد الاحتجاجات التي تعتبر حركة الإخوان المسلمين السورية أحد أهم أطرافها، الأمر الذي دفع التيارين الرئيسيين في البرلمان المصري إلي معارضة تبني سياسة تقارب مع إيران، بسبب المساعدات التي تقدمها للنظام السوري، فضلاً عن التخوف مما يسمي بـ «المد الشيعي»، وهو ما عكسه اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب في ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠١٢، حيث طالب بعض أعضاء اللجنة، ومنهم النائب ممدوح إسماعيل، بإدانة التدخل الإيراني في سوريا، وانتقدوا السماح بمرور سفيتين إيرانيتين بقناة السويس، وهو ما رد عليه الدكتور عصام العريان، رئيس اللجنة والقيادي بالجماعة، بقوله إنه «لا يجوز منع مرور السفن إلا في حالة حرب معلنة وفقاً لاتفاقية القسطنطينية، ولا يمكن التمرد علي القانون الدولي»^(٢٩). وكانت هذه اللجنة نفسها قد أوصت، قبل ذلك، وزارة الخارجية بوضع رؤية واضحة للعلاقات مع إيران في ضوء «علاقتنا مع دول الخليج، وفي ضوء ما يحدث في ثورة سوريا، وفي ضوء وضع مصر بعد الثورة»^(٣٠).

لكن رغم ذلك، فإن إيران لم تتوقف عن محاولات تحسين العلاقات مع مصر، ومن هنا رحبت بفوز الدكتور محمد مرسي بانتخابات رئاسة الجمهورية، وسارعت إلي دعوته لحضور قمة عدم الانحياز التي عقدت بالعاصمة طهران، يومي ٣٠ و ٣١ أغسطس/ آب ٢٠١٢. وقد كان لافتاً أن القاهرة لم تبد رد فعل مباشراً علي الدعوة، ربما تريثاً لتقييم أهمية الزيارة وأهدافها، فضلاً عن استشراف ردود الفعل الدولية عليها، والتي كان اتجاهها العام يدعو الرئيس مرسي إلي عدم زيارة إيران، التي تسعى إلي توجيه رسالة إلي العالم بأنها ليست في عزلة، كما تزعم الدول الغربية، علي خلفية أزمة ملفها

النووي، وما زالت مصر على تقديم كل المساعدات الممكنة للنظام السوري؛ لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها. لكن في النهاية اتخذت القاهرة قراراً بحضور الرئيس مرسي القمة، في طريق عودته من الصين، وذلك في رسالة ضمنية بأن القاهرة، بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، ربما تعتمد إلى انتهاج سياسة تقوم على الاستقلالية في تحديد مسارات التوجهات الخارجية للدولة، بما يتوافق مع مصالحها العليا، وأمنها القومي.

لكن زيارة الرئيس مرسي لإيران، ومشاركته في القمة لم تؤد إلى تحسين العلاقات بين الطرفين أيضاً، بسبب الظروف والتطورات التي واكبتها. فقد تعمد الرئيس مرسي أن تكون زيارته مختصرة بأكبر قدر ممكن، حيث استغرقت بضع ساعات، تضمنت حضور افتتاح القمة، وإلقاء كلمة، وتسليم رئاسة القمة إلى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. كما أنه حرص في كلمته التي ألقاها في القمة على توجيه رسالتين مهمتين: أولاًهما، أن البعد المذهبي يحظى بأولوية خاصة لدى القاهرة، خصوصاً في الوقت الذي يتصاعد فيه التوتر السني- الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية، وهو ما انعكس في حرص الرئيس علي الشاء علي الخلفاء الراشدين بعد الرسول (ﷺ) وآل البيت، في رد مباشر علي ثناء المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي علي الرسول (ﷺ) وآل البيت فحسب، خلال افتتاحه أعمال القمة.

لكن حرص مرسي علي توجيه هذه الرسالة تحديداً كان له أهداف داخلية أيضاً، تتمثل في محاولة طمأنة التيار السلفي، الذي وجه انتقادات حادة للرئيس بعد الإعلان عن زيارته لإيران، التي تتحرك، وفقاً لهذا التيار، لتأسيس «هلال شيعي»، وتدعم النظام العلوي الشيعي في سوريا^(٣١)، وهو ما تؤكد زيارة الرئيس مرسي إلى الصين قبل إيران، رغم أن الأولى تمثل إحدى أهم القوي الدولية التي تقدم دعماً سياسياً قوياً للنظام السوري، من خلال منع أية قرارات بعقوبات من مجلس الأمن، لا سيما إذا

ما ارتبطت بالبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز التدخل العسكري^(٣٢)، حيث استخدمت الصين، في هذا السياق، حق الفيتو ثلاث مرات.

وثانيتها، أن القاهرة سوف تدخل علي خط الجهود الدولية والإقليمية؛ لفرض مزيد من الضغوط علي النظام السوري، وهو ما أشار إليه الهجوم المباشر الذي شنه الرئيس مرسي في كلمته علي النظام السوري بسبب قمعه المتواصل للاحتجاجات، ما أدي إلي انسحاب الوفد السوري من الجلسة، وهي إشارة أخرى لا تقل أهمية بأن القاهرة سوف تضع الدعم العلني والمباشر الذي تقدمه إيران لهذا النظام في الاعتبار عند التطرق إلي قضية عودة العلاقات بين الدولتين.

فضلاً عن ذلك، تعتمد الرئيس مرسي عدم لقاء المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، الذي التقى كثيراً من رؤساء الوفود المشاركة في القمة، كما تجاهل دعوة إيران الوفود المشاركة في القمة لزيارة بعض المنشآت النووية، وحرصت القاهرة بعد عودته علي تأكيد أن مباحثاته مع الرئيس أحمد نجاد لم تتطرق إلي عودة العلاقات الثنائية بين الطرفين^(٣٣)، علي عكس ما أشارت إليه الخارجية الإيرانية. وبالطبع، فإن تلك الخطوات أثارت استياءً لدي إيران، وإن لم يخرج للعلن، حرصاً من جانبها علي عدم توتير العلاقات مع مصر خلال هذه الفترة الحساسة. فقد اتهم حسين شيخ الإسلام، المستشار الدولي لرئيس مجلس الشورى الإسلامي، الرئيس مرسي بأنه «يفتقد للنضج السياسي الضروري لرئاسة قمة حركة عدم الانحياز»، مضيفاً أن «مرسي اقترف خطأ جسيماً بالاستفادة من منصبه (رئيس قمة حركة عدم الانحياز)، ليعرب عن أفكار مصر، في حين تجاهل مبادئ حركة عدم الانحياز»^(٣٤).

كما انتقدت صحيفة كيهان (الدنيا) المحافظة المقربة من المرشد الأعلى للجمهورية، خطاب مرسي مؤكدة أنه «كان عليه أن يدرك أنه يمثل حركة عدم الانحياز ككل، وليس مصر فحسب، ولكن وللأسف الشديد ولا ندري هل نسي السيد مرسي أنه يمثل حركة عدم الانحياز، أو أنه كما عبرت بعض الأوساط السياسية والإعلامية، قد وقع تحت تأثير الضغوط السابقة، وحضر إلي المؤتمر ليخرج من دائرة عدم الانحياز، ليعبر عن

وجهة نظره الخاصة، لما يجري ويدور من أحداث في المنطقة». فضلاً عن ذلك، قام التلفزيون الإيراني بتحريف خطاب الرئيس مرسي، حيث تم وضع كلمة «البحرين» بدلاً من «سوريا»، و«الصحة الإسلامية» بدلاً من «الربيع العربي»، في سياق حديثه عن الثورات العربية، وعندما قال الرئيس مرسي أن «الفتو شل يد مجلس الأمن عن حل الأزمة السورية»، ترجمها التلفزيون إلي «الفتو شل يد مجلس الأمن عن حل أزمات التحولات الشعبية»^(٣٥).

المهم هنا أنه رغم طموح إيران في عودة سريعة للعلاقات مع مصر، فإن إحداث تغييرات ملموسة في السياسة الخارجية للأخيرة، باتجاه تبني مواقف مستقلة تنبع من المصالح والأمن القومي المصري، ربما لا يبدو مريحاً لإيران بشكل عام، لأن ذلك معناه إمكانية نجاح القاهرة في استعادة دورها الإقليمي التقليدي، وهو احتمال يخشم من طموحات إيران الإقليمية، لأن استعادة مصر مكانتها كقوة إقليمية رئيسية معناه تمددها في مناطق نفوذها التقليدية، التي احتلتها قوى إقليمية أخرى، وعلي رأسها إيران، خصوصاً في فلسطين التي تحتل مكانة مهمة علي الصعيد العربي. وقد بدا ذلك جلياً في نجاح الوساطة المصرية في إجراء عملية مصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، وهو ما تزامن مع التغير الإيجابي في موقف الأخيرة تجاه العلاقات مع مصر، بعد سقوط النظام السابق، ومن الثورات والاحتجاجات العربية بشكل عام، حيث أيدت الاحتجاجات السورية التي تعتبر حركة «الإخوان المسلمين» السورية رقماً مهماً فيها، واتجهت إلي إخراج معظم كوادرها من دمشق إلي عواصم عربية عديدة.

ورغم أن إيران حاولت تدعيم علاقاتها مع حركة «الجهاد الإسلامي»، والعديد من الفصائل الفلسطينية الأخرى، لضمان موطئ قدم لها، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين الفصائل الفلسطينية، أو ما يتصل بالتفاعلات الجارية بين هذه الفصائل وإسرائيل، إلا أن ذلك لا ينفي أن الدور الإيراني في القضية الفلسطينية ربما ينكمش نسبياً، بسبب الثقل السياسي الذي تحظى به «حماس» علي الساحة الفلسطينية، وهو ما انعكس في انتقاد إيران اتجاه «حماس» إلي إبرام صفقة تبادل الأسري مع إسرائيل، والمصالحة مع

حركة «فتح»، حيث وجه المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، خلال لقاءه برئيس الحكومة المقالة، إسماعيل هنية، في ١١ فبراير/ شباط ٢٠١٢، تحذيراً لحماس بقوله: «يجب دائماً الحذر من تسلل انصار التسوية إلى منظمة المقاومة لإضعافها تدريجياً»، وأضاف: «لا يساورنا أي شك في مقاومتكم، ومقاومة أشقائكم، والشعوب لا تنتظر منكم غير ذلك»^(٣٦). وقد حاول الرئيس الإيراني أحمددي نجاد خلال قمة عدم الانحياز إقناع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بنقل الحوار الوطني لاستكمال المصالحة الوطنية مع حركة «حماس» إلى طهران، إلا أن حركتي «فتح» و«حماس» رفضتا العرض الإيراني، مؤكدتين أن مصر قطعت شوطاً طويلاً في ملف المصالحة، ولا يعقل أن يتم نقل الملف إلى إيران أو أي دولة أخرى^(٣٧).

ثالثاً: مسارات متعددة

هذه الاعتبارات في مجملها تشير إلى أن العلاقات المصرية - الإيرانية أصبحت أمام مفترق طرق رئيسي، أو بمعنى أدق مسارات متعددة، وربما متناقضة في بعض الأحيان، علي خلفية تعقد الظروف الدولية والإقليمية، التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، والتي أنتجت الثورات والاحتجاجات العربية، بما يعني أن أي تطور يمكن أن يحدث في هذا الإطار ربما تكون له أصداء إقليمية مميزة. وفي هذا السياق، فإن ثمة سيناريوهات ثلاث أساسية لتطور العلاقات بين مصر وإيران، يمكن تناولها علي النحو التالي:

السيناريو الأول: عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران

وهو سيناريو شديد التفاؤل، يفترض في مضمونه الأعم أن وصول الرئيس محمد مرسي، الذي ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين» إلى رئاسة الجمهورية، وانسحاب «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» من إدارة شئون الدولة، والذي كان يتبني نفس سياسة النظام السابق، لا سيّما تجاه إيران، معناه أنه لم تعد توجد موانع تحول دون

تطوير العلاقات بين الطرفين، وأن التوافق علي عودة العلاقات الدبلوماسية، وفتح سفارتين في البلدين بدلاً من مكتبي رعاية المصالح الموجودين حالياً، أصبح مسألة وقت لا أكثر.

وبالطبع، فإن هذا السيناريو، في حالة حدوثه، يمكن أن ينتج تداعيات مهمة علي صعيد توازنات القوي الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، تتمثل في:

١- تدعيم دور مصر الإقليمي في عدد من المناطق التي تحظي فيها إيران بنفوذ واضح، وفتح قنوات تواصل مع بعض «الفاعلين من غير الدول»، مثل «حزب الله»، بعد توتر وفتور بلغ ذروته مع اعتقال خلية تابعة للحزب في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني، وحركة «الجهاد الإسلامي» الفلسطينية، التي نقلت مقراتها من دمشق إلي طهران، تحسباً لانتهيار النظام السوري.

٢- تصعيد التوتر في العلاقات مع إسرائيل، التي تتخوف من حدوث تقارب بين مصر وإيران، وبالتالي، دفعها إلي محاولة الضغط علي مصر؛ لعرقله خطوات التطبيع مع إيران، من خلال التركيز علي ملف سيناء علي سبيل المثال^(٣٨)، أو التدخل لدي الولايات المتحدة لعدم دعم جهود مصر للاقتراض من المنظمات الدولية، أو تقليص المساعدات الأمريكية لمصر.

٣- تزايد احتمالات قيام مصر بممارسة دور وسيط في الملف النووي الإيراني، بين إيران ومجموعة «١٥+١»، علي غرار ما فعلت تركيا في بعض الفترات، لا سيما أن ثمة اعتبارات عديدة يمكن أن تضيف وجاهة خاصة علي دور الوسيط الذي يمكن أن تمارسه مصر في الملف النووي، أهمها الخبرة المصرية الممتدة في الدعوة إلي نزع أسلحة الدمار الشامل، والعمل داخل المنظمات الدولية لتكريس هذه الدعوة، والإمكانات التي تمتلكها مصر في قضايا المفاوضات ذات الطابع الفني.

٤- الاستفادة من الخبرة الإيرانية في إنتاج طاقة نووية للأغراض السلمية، وهو ما عرضت إيران تقديمه فعلاً لمصر كبادرة حسنة؛ لتشجيع الأخيرة علي اتخاذ قرار تطوير العلاقات بين الطرفين، حيث قال وزير الخارجية الإيراني علي أكبر

صالحى إن «إيران مستعدة لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة إلى مصر، وفي مقدمتها تكنولوجيا الطاقة النووية، وصفائح الوقود النووي، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية»^(٣٩).

٥- تأكيد فشل الجهود الدولية لفرض عزلة علي إيران، التي يمكن في هذه الحالة، أن تقلص من خسائرها الإقليمية المحتملة في حالة سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

٦- تزايد احتمال إقدام مصر علي محاولة القيام بدور مهم في تسوية الخلافات العالقة بين إيران ودول «مجلس التعاون الخليجي»، التي تشهد العلاقات فيما بينهما حالة من التوتر والاحتقان في الفترة الأخيرة، بسبب تدخل إيران في الاحتجاجات البحرينية، وتأكيدها علي أن الجزر الثلاث: أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، هي «إيرانية للأبد»، رغم أن ذلك سوف يواجه صعوبات عديدة بسبب رد الفعل الذي يحتمل أن يكون سلبياً من جانب دول «مجلس التعاون الخليجي» تجاه عودة العلاقات بين مصر وإيران.

٧- دعم التنسيق بين مصر وإيران في عدد من الملفات الإقليمية التي تهم الطرفين، خصوصاً أن هناك إدراكاً مصرياً لدور وموقع إيران في الإقليم، وأهمية التوافق معها للوصول إلى تسوية للعديد من القضايا الإقليمية، وهو ما يبدو جلياً في الاقتراح الذي طرحه الرئيس المصري محمد مرسي، خلال قمة «التضامن الإسلامي»، التي عقدت بمكة يومي ١٦ و ١٧ أغسطس/ آب ٢٠١٢، والذي دعا فيه إلى تشكيل مجموعة اتصال تتألف من المملكة العربية السعودية، ومصر، وتركيا، وإيران، بهدف تسوية الأزمة السورية، وهو ما أيده إيران، التي أكدت أنه «يمكن لهذه الدول الأربع تشكيل المجموعة، وبحث المسائل، وإعادة الهدوء إلى المنطقة، وتبديد التوترات في أقرب فرصة»^(٤٠)، لكنها حاولت تطويره بعد ذلك بإدخال دول أخرى في المجموعة مثل العراق؛ لموازنة القوي المعارضة لسياستها في سوريا داخل اللجنة، لا سيما السعودية وتركيا. وقد عقد اجتماعان للمجموعة الأول ضم مسئولين بوزارات الخارجية في الدول الأربع، والثاني

ضم وزراء الخارجية باستثناء السعودية، التي بررت القاهرة غيابها بارتباطات مسبقة^(٤١)، دون أن يسفرا عن تحقيق نتائج ملموسة علي صعيد التوصل إلي أفكار لتسوية الأزمة السورية، وهو ما يعود إلي اتساع مساحة الخلافات بين الدول الأربع حول الأزمة السورية، حيث تدعم إيران النظام السوري بكل قوة، فيما تساند السعودية وتركيا المعارضة السورية، بينما تقترب مصر إلي حد ما من رؤية الطرف الأخير، فضلاً عن حالة عدم الاهتمام التي تبدو جلية في مواقف القوى الدولية المعنية بالأزمة، والتي ما زالت ترفض إشراك إيران في أية مبادرات حول الأزمة السورية، علي أساس أنها «جزء من المشكلة» وليست «جزءاً من الحل».

لكن هذا السيناريو يواجه عددًا من الصعوبات التي يمكن تناولها علي النحو التالي:

١- إن ذلك التطور من شأنه إحداث فتور في علاقات مصر مع دول «مجلس التعاون الخليجي» تحديداً، بسبب اتساع مساحة الخلافات بين الأخيرة وإيران، علي خلفية اتهامها إيران بتكرار التدخلات في شئونها الداخلية، خصوصاً في حالة البحرين، وإعلان الكويت كشفها عن عمليات تجسس لصالح «الحرس الثوري الإيراني»، والدعم الإيراني لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، الذي تحولت بعض دول المجلس إلي أرقام مهمة في الجهود الدولية والإقليمية للإطاحة به؛ عبر تقديم مساعدات مالية وتسليحية إلي قوى المعارضة. وبالطبع، فإنه من المحتمل أن تنظر هذه الدول إلي تطور العلاقات بين مصر وإيران علي أنه لا يصب في مصالحها، خصوصاً لجهة تكريس الخلل في توازن القوى في منطقة الخليج لصالح إيران، بعد أن كانت مصر، في رؤية كثير من دول مجلس التعاون، أشبه بـ «رصيد احتياطي» يتم استدعاؤه لمعالجة أي خلل في توازنات المنطقة لصالح إيران، أو لردع الأخيرة عن تهديد مصالح هذه الدول وأمنها القومي.

٢- إن الدعم الإيراني القوي لنظام الرئيس السوري بشار الأسد سوف يحول دون تطوير العلاقات إلي هذا المستوى، خصوصاً أن بعض القوى السياسية المصرية مثل «جماعة الإخوان المسلمين»، التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية الدكتور

محمد مرسي، فضلاً عن التنظيمات السلفية، تبدي استياءً ملحوظاً تجاه القمع الذي يمارسه النظام السوري، بقبول ودعم إيراني، تجاه قوى المعارضة التي تعتبر حركة الإخوان المسلمين السورية أحد أبرز أطرافها، لا سيما أنها تنظر إلي الصراع الدائر في سوريا علي أنه مواجهة بين نظام علوي شيعي، يتلقي مساعدات ضخمة من الدول الشيعية الأكبر، وقوى سنية تسعى إلي إقامة نظام حكم سني، باعتبار أن السنة هو أغلبية المجتمع السوري.

٣- إن ثمة تخوفات لدي بعض القوي السياسية المصرية من أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين يمكن أن تؤدي إلي زيادة تدخل إيران في الشؤون الداخلية المصرية، سواء عبر عرض تقديم مساعدات اقتصادية أو استثمارات إيرانية، أو من خلال الأداة الثقافية، التي تتمثل في «إقامة مراكز لنشر التشيع في مصر». ورغم أن هذه المزاعم تبدو مبالغاً، ولا تتسامح مع المعطيات الموجودة علي الأرض، فضلاً عن أنها تخدم أهدافاً لقوى معينة، تسعى إلي التهويل من خطورة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية المصرية، أو ما يسمي بـ«الإيرانو فوبيا»، إلا أن هذه القوى باتت تتبنى قضية «المد الشيعي»، باعتبارها تحظى بأولوية خاصة عند مناقشة عودة العلاقات بين مصر وإيران، ومن ثم فإنها علي الأرجح سوف تعترض علي أي توجه مصري لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع علي ما هو عليه

ويعني استمرار الجمود مسيطراً علي العلاقات بين الطرفين، علي الأقل في المدى المنظور، رغم مبادرات حسن النية التي اتخذت في الفترة الماضية، ويستند هذا السيناريو إلي اعتبارين:

١- إن مصر تبدو في أمس الحاجة إلي المساعدات الخارجية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، والتي تقدم في صور مختلفة سواء في شكل منح أو ودائع، كما فعلت بعض دول «مجلس التعاون الخليجي»، مثل السعودية وقطر، أو في شكل قروض، مثلما يحدث مع «صندوق النقد الدولي»، حيث

تجري الحكومة المصرية مفاوضات مع الصندوق لاقتراض ٢, ٤ مليار دولار. وبالطبع، فإن مستوى هذه المساعدات ربما يرتبط باتجاهات العلاقة بين مصر وإيران، خصوصاً أن دول مجلس التعاون سوف تنظر، في الغالب، إلى تطوير العلاقات بين مصر وإيران، علي أنه دعم لدور إيران الإقليمي، وربما يؤثر ذلك علي قراراتها بتقديم مساعدات اقتصادية إلى مصر. كما أن الموقف الأمريكي يمثل عاملاً مهماً لتحديد إمكانية الاقتراض من المنظمات الدولية، وبالنظر إلى تصاعد حدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، سواء بسبب أزمة الملف النووي الإيراني، أو تزايد التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، أو بسبب الدعم الإيراني القوي للنظام السوري، فإن احتمالات عزوف واشنطن عن التدخل لمساعدة مصر علي الاقتراض من المنظمات الدولية، في حالة اتخاذها قرار تطوير العلاقات مع إيران، ليست ضعيفة.

٢- إن القضايا الداخلية تحظى بالأولوية في الوقت الحالي بالنسبة لمصر وربما تستغرق وقتاً ليس قصيراً للتعامل معها، وعلي رأسها الانهيار الاقتصادي والانفلات الأمني، بشكل لن يوفر لمصر «ترف» إجراء تغييرات رئيسية في سياستها الخارجية، علي الأقل إلى حين استقرار الأوضاع الداخلية. وربما يكون حرص الرئيس محمد مرسي علي الإبقاء علي وزير الخارجية، محمد كامل عمرو، في الحكومة الحالية برئاسة الدكتور هشام قنديل، رسالة إلى العديد من الأطراف بأن مصر ليست في وارد إجراء تغييرات في أنماط تحالفاتها الخارجية، بدليل احتفاظها بنفس وزير الخارجية الذي عينه المجلس العسكري. فضلاً عن أن عزوف الرئيس مرسي عن التطرق إلى قضية الاحتجاجات البحرينية، خلال مشاركته في قمة عدم الانحياز التي عقدت بطهران، يقدم مؤشراً علي أن مصر تقترب، إلى حد ما، من الرؤية التي تتبناها دول مجلس التعاون تجاه تلك الاحتجاجات.

لكن هذا السيناريو يصعب تحقيقه، لجهة أن القيادة المصرية الجديدة سوف تكون حريصة علي عدم إعطاء انطباع للداخل والخارج بأنها تنتهج نفس سياسات

النظام السابق، خصوصاً أنها، علي الأرجح، لن تقدم علي إجراء تغييرات كبيرة في علاقات مصر مع دول الخليج والولايات المتحدة وإسرائيل، كما أن «جماعة الإخوان المسلمين» كانت من أوائل القوى السياسية التي وجهت انتقادات قوية للنظام السابق، حيث اتهمته بتبني سياسة خارجية قلصت من دور مصر الإقليمي، وفرضت علاقة تبعية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وأبعدت مصر عن مساعدة أشقائها في فلسطين والدول العربية الأخرى.

وبالطبع، فإن هذا السيناريو، في حالة حدوثه، سوف تكون له تداعيات مهمة علي التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن تناولها في التالي:

١- بقاء مصر ضمن المحور الذي يضم دول «مجلس التعاون الخليجي» وتركيا، وربما دول الربيع العربي، وهو المحور الذي دخل في صراعات محمومة مع إيران، سواء بسبب تدخلها الواضح في الأزمة البحرينية، أو بسبب دعمها القوي لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.

٢- تزايد احتمالات حدوث توتر في العلاقات بين مصر وإيران، بسبب تصاعد حدة التهديدات الإيرانية لدول الخليج، خصوصاً ما يتعلق بإغلاق مضيق هرمز، الذي يعبر منه معظم نفط دول الخليج، أو شن هجمات علي أراضي هذه الدول في حالة تعرض المنشآت النووية الإيرانية لضربة عسكرية محتملة. بل وربما يتطور التوتر إلي تنافس في حالتي: أولاًهما، سعي إيران إلي سحب بعض الملفات الإقليمية التي تمثل مصر رقماً مهماً فيها، لا سيّما ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية، والعلاقة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المختلفة، وهو ما بدا جلياً خلال قمة عدم الانحياز، عندما طلب الرئيس أحمدى نجاد من الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) نقل الحوار الوطني إلي طهران، وهو ما يمثل «خطاً أحمر» بالنسبة للقاهرة. وثانيتهما، اتجاه القاهرة إلي تصعيد انتقاداتها ضد النظام السوري، وهو الحليف الرئيسي الأهم لإيران في إقليم الشرق الأوسط، أو دخولها

علي خط الجهود التي تبذلها العديد من القوي الدولية والإقليمية؛ لفرض مزيد من الضغوط علي هذا النظام بهدف الإطاحة به.

السيناريو الثالث: التحسن التدريجي المشروط

وهو سيناريو واقعي يراعي تعقد الظروف الدولية والإقليمية، وضيق حرية الحركة وهامش المناورة، ومحدودية الخيارات المتاحة أمام القاهرة، بسبب الظروف التي أنتجتها ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. ويتأسس هذا السيناريو علي إمكانية حدوث تحسن في العلاقات بين مصر وإيران خلال المرحلة المقبلة، لكنه سوف يرتبط، علي الأرجح، بعدد من المحددات التي تتمثل في:

١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حيث تتخوف العديد من القوى السياسية المصرية، لا سيّما الإسلامية، من أن إيران يمكن أن تستثمر أي تحسن في العلاقات مع مصر من أجل تكريس وجودها ومد نفوذها داخل مصر، خصوصاً أن الأخيرة تعاني من أزمات متعددة، علي الصعيدين الاقتصادي والأمني، بشكل يمكن أن يساعد إيران علي تحقيق ذلك. وفي هذا السياق تبني بعض التيارات الإسلامية مثل التيار السلفي، دعوة محاربة «المد الشيوعي» داخل مصر، رغم أن هذه القضية تعرضت للتضخيم والتهويل، فضلاً عن أنها تتجاهل أن هذه الممارسات تمثل «أنشطة» محدودة، ولا تعبر عن اتجاه عام يفرض تهديدات للأمن القومي، والتماسك الوطني المصري، لكن الأهم من ذلك هو أنه لا يوجد ما يؤكد أن إيران هي الجهة التي تدعم هذه الأنشطة.

٢- التوقف عن تهديد دول الجوار، دول «مجلس التعاون الخليجي»، حيث تلتزم مصر بموقف واضح وثابت في هذا السياق، لا سيّما أنها تمنح قضية «أمن الخليج» أولوية خاصة في سياستها الخارجية. وقد أكدت القاهرة علي هذه القضية تحديداً خلال لقاء الرئيس محمد مرسى مع أحمد بن عبدالله الشيخ، مبعوث رئيس وزراء

دولة الإمارات، وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حيث اعتبرت أن «أمن الخليج هو أمن مصر»^(٤٢).

٣- وقف دعم النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات التي بدأت منذ مارس / آذار ٢٠١١، وقد ظهرت معلومات تشير إلى أن القاهرة ربما تعرض علي إيران التوقف عن دعم النظام السوري، مقابل تخفيف العزلة التي تتعرض لها وعودة العلاقات بين الدولتين^(٤٣)، وإن كانت هذه المعلومات لا تستند إلى مؤشرات قوية، خصوصاً أن القاهرة ليست في وارد تنفيذ هذه المقايضة مع إيران، لا اعتبارات تمس ظروفها الداخلية الحرجة، وعلاقاتها «الحساسة» مع دول «مجلس التعاون الخليجي»، وحرصها علي عدم التصعيد في الموقف مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وبدون شك، فإن بعض هذه الأسس، تبدو صعبة بالنسبة لإيران، خصوصاً فيما يتعلق بالتوقف عن دعم النظام السوري وهو ما يمكن أن يؤدي إلى سقوطه، ما سينعكس سلباً على دور إيران الإقليمي، لا سيّما أن النظام السوري يوفر الإطار العربي لإيران لدعم هذا الدور، ويشكل «جسر التواصل» مع الحلفاء الآخرين، مثل «حزب الله» اللبناني، وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتين، بما يعني أن العلاقات المصرية - الإيرانية، سوف تتراوح، علي الأقل في المدى المنظور، بين «بقاء الوضع علي ما هو عليه»، أو «التحسن المشروط».

خاتمة

فرضت الثورات والاحتجاجات العربية حالة من السيولة في أنماط التفاعلات والتحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، يبدو أنها سوف تستمر إلى حين انتهاء الموجة الحالية من هذه الثورات، التي تقف حالياً عند أبواب دمشق. وربما تفسر هذه السيولة، فضلاً عن حالة الضبابية التي يتسم بها المشهد الإقليمي، الصعوبات التي تواجه عملية التنبؤ باتجاهات العلاقة بين مصر وإيران، خلال المرحلة المقبلة، والتي سوف تصبح، علي الأرجح، رقماً مهماً في توازنات القوى الاستراتيجية، التي سوف

تتلور ملامحها في المستقبل علي ضوء المفاعيل السياسية، التي سوف تنتجها الثورات العربية، وذلك لما للدولتين من موقع ومكانة مهمة في منطقة الشرق الأوسط.

فالملاحظ أن «جماعة الإخوان المسلمين»، التي ينتمي إليها الرئيس المصري محمد مرسي، ورغم أنها انتقدت بشكل مستمر السياسة الخارجية التي انتهجها نظام الرئيس السابق حسني مبارك، إلا أنها تبدو متسامحة، إلي حد كبير، مع اتجاهاتها العامة لا سيّما إزاء العلاقات مع دول «مجلس التعاون الخليجي»، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، بل إن التيار السلفي نفسه سبق أن اعتبر أن إحدى إيجابيات نظام مبارك تمثلت في عدم إقامة علاقات مع إيران «الشيعية».

كما أن إيران بدورها تبدو مصرة علي الاستمرار في دعم النظام السوري، بكل السبل الممكنة لضمان بقائه في الحكم، ولم تقدم من المؤشرات ما يفيد إمكانية موافقتها علي إبرام صفقة مع القوى المعنية بالأزمة السورية، حتي لو كانت تلك الصفقة سوف تتأسس علي قاعدة «بقاء النظام، وتغيير الرئيس»، وربما تتجه في المستقبل إلي تصعيد موقفها تجاه دول «مجلس التعاون الخليجي»، بسبب اتجاه الأخيرة إلي مساعدة المعارضة السورية ماليًا وتسليحيًا للإسراع في إسقاط النظام السوري، بشكل سوف يدفع مصر إلي مساندة دول المجلس، وربما التصعيد مع إيران في حالة ما إذا تعمدت توجيه تهديدات مباشرة لهذه الدول، خصوصًا في حالة سقوط النظام السوري، أو تعرضها لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية، أو الاثنين معًا، بسبب أزمة ملفها النووي.

هذه الاعتبارات المتداخلة تشير إلي أن الأزمة السورية سوف تبقي محورًا مهمًا في تحديد اتجاهات العلاقة بين مصر وإيران خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا أن تداعيات هذه الأزمة، أيًا كانت، لن تقتصر علي المشهد السياسي السوري في المرحلة المقبلة، بل ستمتد إلي توازنات القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

الهوامش

١. مصطفى اللباد، عقلنة العلاقات المصرية - الإيرانية (١) من المصاهرة إلى الطلاق.. فتحالف الشيطان، بيروت، السفير، ١٩/٤/٢٠١٢.
٢. محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات الثقافية المصرية الإيرانية، في: محمد السعيد إدريس، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص٢٦١.
٣. محمد صالح المسفر، البعد السياسي في العلاقات الإيرانية العربية، التعاون العربي الإيراني.. المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية، الأردن، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية العالمية، ٢٠٠٣، ص٨٩.
٤. محمد السعيد إدريس، السياسة المصرية تجاه أمن الخليج والمسألة العراقية، في: مصطفى علوي (محرر)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، ٢٠٠٢، ص٥٢٢.
٥. جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي علي عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٩، في: جمال زكريا قاسم، يونان لبيب رزق (محرران)، العلاقات العربية الإيرانية، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص١٥٠.
٦. جميلة كديفور، الحوافر والمعوقات في تطوير العلاقات الثقافية المصرية - الإيرانية، في محمد السعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٥.
٧. قامت هذه السياسة علي توكيل قوى إقليمية بالمنطقة بالدفاع عن المصالح الأمريكية دون تورط عسكري أمريكي مباشر، وهو التوجه الذي حكم السياسة الأمريكية بعد حرب فيتنام، حيث مثلت إيران الركيزة العسكرية، فيما شكلت السعودية الركيزة المالية. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد السعيد إدريس، القضايا الخليجية وتأثيرها علي العلاقات المصرية - الإيرانية، في: محمد السعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص١٣٩.

٨. تأثرت رؤية الخميني لمصر في تلك الفترة بنظرية «التبري والتولي» التي تبناها، والتي قسم العالم من خلالها إلى «مستكبرين» و«مستضعفين»، حيث تقتضي هذه النظرية أن «يتولى المسلمون بعضهم بعضًا وأن يتبرأوا من أعداء الإسلام»، وقد فرضت هذه النظرية تداعيات مباشرة علي علاقات إيران مع الدول العربية، علي أساس أن الخميني اعتبر أن بعض الدول العربية، لا سيّما مصر، تدخل ضمن فئة المستكبرين نتيجة علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي اتهمها بـ«التعاون مع السادات لإثارة الخلافات، ونشر دعايات السوء، والأكاذيب، والافتراءات علي القائمين بأمر الحكومة الإسلامية عن طريق العراق»، ودعا الشعبين المصري والعراقي إلى «التخلص من شر حكامهما». لمزيد من التفاصيل انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٤-٦٥.

٩. محمد السعيد إدريس، السياسة المصرية تجاه أمن الخليج والمسألة العراقية، مرجع سبق ذكره، ص٥٢٩-٥٣٠.

١٠. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧، ص٢٥٢-٢٥٣.

١١. علي محافظة، البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية، في: التعاون العربي الإيراني.. المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

١٢. المرجع نفسه، ص٧٢.

١٣. نازلي معوض، التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب (المضامين - المنطلقات - الترتيبات)، في: مصطفى علوي، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص٢٦٠.

١٤. المحافظون الإيرانيون يشنون هجومًا على مصر لإفشال زيارة مبارك المرتقبة إلى إيران، الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٦/١٢/٢٠٠٣.

١٥. إحالة دبلوماسي إيراني ومصري للتحقيق بتهمة التجسس ضد القاهرة والرياض والتخطيط لاغتيالات بهدف قطع العلاقات المصرية، الشرق الأوسط، (لندن)، ٨/١٢/٢٠٠٤.

١٦. الشيعة ينددون بتصريحات مبارك ويطالبونه بالاعتذار، القدس العربي، (لندن)، ٤/٤/٢٠٠٦.

١٧. لأول مرة: مبارك ينفي تصريحات أبو الغيط حول مسؤولية إيران في أحداث غزة، المصري اليوم، (القاهرة)، ٢٨/٦/٢٠٠٧.

١٨. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد السعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في الأزمة اللبنانية؟، مختارات إيرانية، (القاهرة)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٧٣، أغسطس/ آب ٢٠٠٦.

١٩. قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني: ثورات المنطقة تخلق «إرانات جديدة»، السفير، (بيروت)، ٢٥/١١/٢٠١١.

٢٠. ليبرمان يحذر: إسرائيل لن تحتل عبور سفيتين حريتين إيرانيتين في قناة السويس، الشرق الأوسط، (لندن)، ١٧/٢/٢٠١١.

٢١. حسام زكي: سمحنا بمرور السفينتين لأن إيران ليست دولة معادية، اليوم السابع، (القاهرة)، ٢١/٢/٢٠١١.

٢٢. العربي: إيران «ليست عدوة» لمصر، المصري اليوم، (القاهرة)، ٢٥/٧/٢٠١١.

٢٣. القاهرة تنفي صدور قرار برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران، الشرق الأوسط، (لندن)، ١٩/٤/٢٠١١.

٢٤. محمد عباس ناجي، الربيع العربي.. إيران في شرق أوسط جديد، سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الحادية والعشرون، العدد ٢٢٦، ٢٠١١، ص ٢١.

٢٥. مصر: القبض على دبلوماسي إيراني بتهمة "التجسس"... وترحيله خلال ٤٨ ساعة، الحياة، (لندن)، ٢٩/٥/٢٠١١.

٢٦. مصر: أمن وعروبة الخليج خط أحمر لا نقبل المساس به، الاتحاد، (أبو ظبي)، ٧/٤/٢٠١١.

٢٧. العربي لإيران: انتظروا البرلمان القادم، الوفد، (القاهرة)، ٢٥/٥/٢٠١١.

٢٨. محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.

٢٩. العريان: سقوط النظام السوري أصبح لا مفر منه بعد إفراطه في سفك دماء شعبه، الشروق، (القاهرة)، ٢٧/٢/٢٠١٢.

٣٠. العلاقات الخارجية بالشعب تعلن رفضها لمجازر بشار بحق شعبه.. وتطالب بمشروع قومي مصري مضاد للصهيوني والإيراني، اليوم السابع، (القاهرة)، ١٩/٢/٢٠١٢.

٣١. شن بعض رموز التيار السلفي هجوماً حاداً علي الرئيس مرسي بسبب زيارته لإيران، بل إن بعضهم اعتبر أن «الحسنة الوحيدة لنظام مبارك هي عدم تقاربه مع طهران»، حيث قال الدكتور أحمد خليل، عضو الهيئة العليا لحزب النور السلفي، إن «تقارب مصر من إيران قد يؤدي إلى موجة غضب سلفية تجاه الإخوان»، لأنه من غير المقبول، من وجهة نظره، أن تقوم مصر بتطبيع العلاقات مع طهران، التي تدعم نظام بشار الأسد، الذي يبيد الشعب السوري السني، كما أن «هناك هاجساً كبيراً من استغلال إيران لتطبيع العلاقات مع مصر لنشر المذهب الشيعي». وزاد الشيخ علي غلاب، إمام الدعوة السلفية في محافظة مرسي مطروح، علي ذلك بتأكيد أنه «زيارة مرسي إلى إيران تعني خيانة دم السوريين»، متسائلاً: «عندما تولى مرسي منصب رئيس مصر أكد أن مصر والسعودية هما حراس السنة، أهذه حمايتك لهم؟». لمزيد من التفاصيل انظر: بهاء الطويل، السلفيون يعزفون على الوتر السني.. والتحذيرات من «الشيع»!.. زيارة مرسي لإيران.. هل تنهي ٣٣ عامًا من القطيعة؟، السفير، (بيروت)، ٢٨/٨/٢٠١٢.

٣٢. نيفين مسعد، اقتصاد في بكين.. سياسة في طهران، الشروق، (القاهرة)، ٦/٩/٢٠١٢.

٣٣. ياسر علي: المباحثات المصرية - الإيرانية لم تتطرق لرفع التمثيل الدبلوماسي، الأهرام، (القاهرة)، ٢/٩/٢٠١٢.

٣٤. طهران وصفته بأنه «يفتقد للنضج» وشيوخ السعودية اعتبروا أنه «صدح بالحق»، القدس العربي، (لندن)، ٣١/٨/٢٠١٢.

٣٥. هكذا زور المترجم الإيراني خطاب «مرسي».. أخطر العبارات والكلمات «المحرفة»، الوطن، (الكويت)، ١/٩/٢٠١٢.

٣٦. خامنئي يحذر «حماس» من «التسوية» وهنية يؤكد على المقاومة، الأخبار، (بيروت)، ١٣/١٢/٢٠١٢.

٣٧. «السلطة» و«حماس» ترفضان نقل الحوار الفلسطيني من القاهرة إلى إيران، المصري اليوم، (القاهرة)، ١/٩/٢٠١٢.

٣٨. بدأت إسرائيل بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني في الترويج بأن مصر تفقد السيطرة علي سيناء، وأن الأخيرة أصبحت معقلاً للمتشددين، بل إن بعض الأوساط السياسية والدينية في إسرائيل بدأت تلمح إلي أن سيناء تمثل «منجماً استراتيجياً» يمكن أن يقدم حلولاً جذرية للقضية الفلسطينية، من خلال ضم

قطاع غزة إلى سيناء، والتخلص من العبء الثقيل، الذي يفرضه القطاع علي إسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد، سيناء في الفكر الإسرائيلي، مجلة مختارات إسرائيلية، (القاهرة)، السنة الثامنة عشر، العدد ٢١١، يوليو/ تموز ٢٠١٢، ص٤٠.

٣٩. وزير خارجية إيران: مستعدون لتقديم تكنولوجيا الطاقة النووية إلى مصر والخلاف بيننا غير معقول، الأهرام، (القاهرة)، ١٦/٤/٢٠١٢.

٤٠. إيران تدعم اقتراحا لمرسى بإنشاء مجموعة اتصال لحل الأزمة السورية، اليوم السابع، (القاهرة)، ١٨/٧/٢٠١٢.

٤١. الخارجية المصرية: غياب السعودية عن الاجتماع الرباعي حول سورية يرجع إلى ارتباطات طارئة، القدس العربي، (لندن)، ١٧/٩/٢٠١٢.

٤٢. الرئيس: أمن الخليج من أمن مصر.. ولا نتدخل في شئون الآخرين، الأهرام، (القاهرة)، ٢/٨/٢٠١٢.

٤٣. القاهرة تحاول إغراء طهران بـ«التخلي الآمن» عن الأسد.. مقابل تخفيف العزلة وعودة العلاقات، الشرق الأوسط، (لندن)، ١٣/٩/٢٠١٢.

العلاقات المصرية - التركية في مرحلة ما بعد مبارك

بشير عبد الفتاح(*)

أولاً: العلاقات الإقليمية للجمهورية المصرية الثانية.

ثانياً: تركيا والثورة المصرية.

ثالثاً: النموذج التركي.

رابعاً: سيناريوهات المستقبل.

خامساً: تحديات.

مقدمة

لم يكن الحديث عن العلاقات المصرية - التركية وليد الجدل الفكري والسياسي الهائل، الذي أنتجته ثورة الخامس والعشرين من يناير / كانون الثاني ٢٠١١، حيث حظى هذا الملف باهتمام واسع النطاق على الجانبين التركي والمصري، خلال سنى ما قبل تلك الثورة، بل وتحديداً قبل عشرة أعوام مضت، حينما وصل «حزب العدالة والتنمية» إلى سدة السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وتنامي رغبته في إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية، وفي القلب منها العلاقات الإقليمية، ثم بدأ هذا الاهتمام بالعلاقات التركية - المصرية يتزايد تدريجياً، خصوصاً من الجانب التركي، الذي

* باحث في الشؤون التركية، ومدير تحرير مجلة الديمقراطية.

أسفرت اعتبارات محلية وإقليمية ودولية عديدة، ستعرض لها لاحقاً في متن هذه الورقة، عن دفعه بقوة نحو توثيق عرى التقارب والتعاون مع الجانب المصري في شتى المجالات، حتى في عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك.

غير أن الاهتمام بتعزيز العلاقات المصرية - التركية قد شهد نقلة نوعية بحق، بعد سقوط نظام مبارك، وبروز الحديث عن تحرير السياسة الخارجية المصرية من القيود التي كانت تكبل صانع تلك السياسة عن إعلاء المصالح المصرية فوق أية اعتبارات أخرى تحكم مسارات تلك السياسة، وإزالة الخطوط الحمر، التي فرضتها واشنطن وتل أبيب على مستويات التقارب في علاقات مصر بالقوى الإقليمية والدولية المختلفة، خصوصاً تركيا وإيران.

وفي هذا الإطار، تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على ملف العلاقات المصرية - التركية بعد ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، من خلال عدة محاور أولها:

أولاً - العلاقات الإقليمية للجمهورية المصرية الثانية

اقتضت طبيعة الثورات، وخصوصية الظرف التاريخي الذى تقع فيه، كما الأوضاع التي تفضى إلى حدوثها، فضلاً عن التداعيات الناجمة عنها على كافة الصعد، أن لا تشكل قضايا السياسة الخارجية أولوية قصوى بالنسبة للقائمين على السلطة في أي بلد يشهد ثورة حقيقية.

فكما هو معروف، لا تقوم الثورات في الأصل لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية للنظام الذى من أجل إسقاطه تقوم الثورة، وإنما هي القضايا الداخلية كال فقر، والتسلط، والظلم، والاستبداد، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الفج، وفشل النظام القائم في التعاطي الناجع مع تلك التحديات وغيرها. وغالباً ما تتصدر ملفات إعادة بناء الدولة من الداخل، واستكمال مؤسساتها، صدر اهتمامات وأولويات النظام الجديد؛ بغية الانتقال الهادئ والأمن والناجز من مرحلة الثورة إلى حقبة الدولة. وما أن تكتمل عملية الانتقال، حتى تركز الدولة الجديدة كثير من اهتمامها صوب السياسة الخارجية.

ويرتبط الحديث عن سياسة خارجية ممنهجة وممأسسة، بالمعنى المتعارف عليه في أدبيات العلاقات الدولية، وليس مجموعة قرارات تتصل بالأوضاع الخارجية لنظام أو نخبة حاكمة، ما لا تعدو كونها ردود أفعال آنية أو مرحلية، باستقرار أوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلي، على النحو الذى يسمح بترجمتها إلى سياسات واضحة على المستوى الدولي. فما دامت النخبة الثورية الحاكمة تتحرك من خلال مؤسسات استثنائية وقوانين استثنائية؛ فستظل السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من القرارات التي تصدر استجابة لأزمات ومواقف دولية معينة. وكلما زاد استقرار النظام السياسي الجديد، بمعنى أن تبدأ النخبة الثورية في التحول إلى نخبة سياسية، تعمل من خلال أطر مؤسسية وقانونية أكثر استقرارًا، كلما تطورت هذه القرارات والاستجابات لتغدو سياسة خارجية لها ملامح محددة، تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد، يتمتع بدرجات متعاطمة من التوافق الوطني.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجمهورية الجديدة، أو النظام الجديد، الذى يتشكل بعد الثورة، لا يعمل منفصلاً عن كل ما سبقه من أنظمه. فمن ناحية، لا يمكن في إطار قواعد القانون الدولي، النازمة لتفاعلات الدول، أن تتذرع الدولة بتغيير النظام السياسي بسبب الثورة للتوصل من التزاماتها الدولية التعاقدية، وهو ما يعنى ضرورة استمرار التزام النخبة الثورية بالخطوط العامة لسياسة الدولة، وتعاقباتها الدولية، كعضوية المنظمات الدولية، والتزامها بالمعاهدات التي أبرمتها من قبل مع أطراف إقليمية أو دولية.

لكن من جهة أخرى، يجب الاعتراف بأن معطيات على الأرض قد تغيرت بفعل الثورة بما قد يستلزم تغييرا في السياسة الخارجية للنظام الجديد، وهو ما يترجم نفسه في شكل إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع تطلعات النخبة الثورية الجديدة ولا يضر بالأمن القومي للدولة.

وإذا جاز لنا القول إن السياسات الخارجية للعديد من دول «الربيع العربي»، لم تتبلور بشكل مستقر ونهائي بعد، ومن ثم لا يتعدى ما يصدر عنها من سلوكيات

ومواقف كونه ردود أفعال آنية على أزمات أو استجابات مرحلية لتحديات، تبقى السياسة الخارجية المصرية، خصوصاً حيال دول الجوار، في المرحلة الحالية، أقرب إلى ردود الأفعال منها إلى المبادرات التي تنم عن اتجاهات حقيقية راسخة لسياسة خارجية واضحة المعالم.

وقد وضح ذلك جلياً في تعاطي المجلس العسكري والحكومة الانتقالية في مصر قبل الانتخابات الرئاسية، على سبيل المثال، مع ملفين في غاية الأهمية، هما الموقف من إيران والعلاقة مع إسرائيل.

فما كاد وزير الخارجية المصري بعد سقوط نظام مبارك، نبيل العربي، يعلن أن مصر لا تعتبر إيران عدوًا، ولا ترى موانع جوهرية لتطبيع العلاقات معها، حتى تراجع الرجل لاحقًا، ورهن هكذا خطوة باعتبارات أخرى مهمة، كأمن الخليج، وعدم تدخل إيران في شؤون جيرانها، وتخليها عن استراتيجية تصدير الثورة، وهو التحول الذي أرجعه خبراء إلى ضغوط خليجية، وغربية، وإسرائيلية، انهالت على مصر الثورة؛ لحملها على العدول عن أي تقارب «استراتيجي» مع إيران.

وبدرجة ما من التشابه، جاء تضارب مواقف القاهرة بشأن الرد على انتهاك مروحية عسكرية إسرائيلية لمعاهدة «كامب ديفيد»، بعبورها الحدود مع مصر، وقتلها ستة أفراد أمن مصريين على الجانب المصري منها، في ١٨ أغسطس/ آب ٢٠١١، حيث تناقضت بيانات الحكومة الانتقالية، ما بين «سحب» السفير المصري لدى تل أبيب، أو «استدعائه» من عدمه.

وإذا كانت دول الجوار العربي تسعى بطرق مختلفة لترويض التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي العربي، واستئناسها بغية تعظيم استفادتها منها قدر المستطاع، فلا تأل جهدًا من أجل الاحتفاظ بغنائمها من ذلك النهج عبر المشاركة، ولو جزئيًا، وعن بُعد، وبأدوات متنوعة، في إعادة تشكيل وهندسة ذلك النظام، في أعقاب «الربيع العربي»، يجوز القول إن سياسة مصر الخارجية بعد الثورة، لن تكون على نفس الحال

أو الوتيرة مع كل دولة من دول الجوار، وإنما لن تخل من بعض الاختلافات؛ فلن تكون علاقة مصر بتركيا كعلاقاتها بإيران أو إسرائيل، على سبيل المثال.

وإلى جانب الاعتبارات المحلية أو الداخلية، تلعب اعتبارات إقليمية ودولية دورًا مهماً في تحديد مسار علاقات مصر الجديدة بدول الجوار، وفي القلب منها تركيا، وذلك على نحو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً في هذه الورقة.

ثانياً: تركيا والثورة المصرية

يمكن فهم الموقف التركي حيال ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ المصرية في ضوء عدد من الأسس والمعطيات، التي من أبرزها:

على خلاف رؤية الحكام العرب للثورات الشعبية العربية على أنها إما «هوجة» شبابية، أو مؤامرة خارجية، ترتأى تركيا في تلك الثورات عهداً جديداً يجتاح منطقة الشرق الأوسط، شبيه بذلك الذي حدث في أوروبا الشرقية، أو آخر ثمانينيات القرن الماضي. لذلك، ناشدت الحكام العرب أن يتجاوبوا فوراً مع مطالب شعوبهم بالتغيير؛ كيلا يواجهوا مشاكل كبيرة، وحفاظاً على أمن المنطقة واستقرارها. ورفضت أنقرة على لسان وزير خارجيتها، داوود أوغلو، مبررات كثير من الحكام العرب بأن موجة الانتفاضات الشعبية في المنطقة هي محض مؤامرات من تدبير عناصر أجنبية. ففي كل تلك الدول كانت بداية الثورات أصيلة قادها الشباب العربي التواق للديمقراطية والرخاء الاقتصادي. واعتبر أوغلو أن الاعتقاد بأن تلك الثورات تقودها عناصر أجنبية يعني أنه لا يمكن للشعوب العربية المطالبة بالتغيير، وهو ما يعد انتقاصاً من قدرهم.

يأتي موقف تركيا من الثورات العربية في سياق تطورات مهمة اعترت علاقات أنقرة بالعالمين، العربي والإسلامي، في ظل حكومة «العدالة والتنمية». فبعد أن عاشت تركيا عقوداً عديدة منطوية على نفسها، ومكتفية بالغرب حليفاً وصديقاً لها؛ شهدت السنوات التسع الأخيرة تغيراً جذرياً مهماً في السياسة التركية، على صعيد التقارب مع العالم العربي. ولقد أدت هذه السياسة إلى زيادة انفتاح الأخير على تركيا، التي حصدت

بدورها ثمار تلك السياسة في شتى المجالات. فبالإضافة إلى زيادة الاستثمارات والصادرات التركية إلى العالم العربي، احتل السائح العربي المركز الأول، من ناحية العدد، بين السائحين القادمين إلى تركيا من شتى دول العالم.

تركيا دولة ديمقراطية، وليست مهددة بثورات مماثلة، خصوصًا وأن حكومة «العدالة والتنمية» تتخذ خطوات إيجابية مهمة على طريق تسوية المسائل الإثنية العالقة، كالقضية الكردية، والأرمنية، والعلوية، والمسيحية وغيرها. ومن هنا، كان انحياز الخطاب التركي إلى الديمقراطية في غالبية الثورات العربية، ومطالب الشعوب بإقرارها. ويمكن للدول العربية التي شهدت ثورات، وأطاحت بأنظمة، أن تستفيد من تجربة تركيا في تحجيم الدور السياسي للجيش، والإصلاح الدستوري، خصوصًا بعد أن تنامي دور الجيش في هذه الدول، بعد مساندته ثورات الشعب لا سيّما في مصر وتونس.

تؤكد تركيا رفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وحذرت مرارًا من التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية والتونسية والليبية، مستخدمة مقولة محمد فريد: «إن مصر للمصريين، وتونس للتونسيين، وليبيا لليبين»، وذلك لتوضح أنها لا تريد التدخل في شؤون مصر، وترفض أن تتدخل أية دولة أخرى في شؤونها. وأعلن أردوغان مرارًا أن أية نصائح تسديها تركيا للأنظمة العربية تأتي في سياق الصداقة والإخوة، وليست الوصاية. وفي هذا السياق، لا تسعى تركيا إلى تصدير نموذجها القائم على ديمقراطية غربية وإسلام حضاري، لكنها تعرف أن كثيرين في العالم العربي يدعون إلى استيراده، والاستفادة منه في رسم معالم المرحلة المقبلة، بل تعرف أيضًا أنه لا يمكن استنساخه؛ كونه وليد التجربة التركية الفريدة، التي مزجت بين العلمانية والإسلام.

وخلافًا لإسرائيل، وأيضًا إيران، لا ترى تركيا في توجهها نحو الشرق مشروعًا للهيمنة، أو للاستقواء، وافتعال النفوذ. لكنها تعرف أن علاقات التعاون واحترام الآخر، قد تعود عليها بأكثر مما يمكن أن تجنيه من السعي المحموم إلى هيمنة بمفاهيم بالية، قد تستفز شركاءها وأصدقاءها.

حسابات مصلحة: لم تكن مواقف تركيا من الثورات الشعبية العربية بمنأى عن حسابات حكومة «العدالة والتنمية»، لتوظيف تلك المواقف لخدمة السياسة والمصالح التركية في اتجاهات شتى، تتماشى وما بلوره وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، في كتابه المعنون: «العمق الاستراتيجي»، قبل أكثر من عشرة أعوام، وهو الكتاب المعروف بأنه دستور السياسة الخارجية التركية الجديدة؛ حيث يقول: «لأن تركيا هي الوريث التاريخي لآخر كيان جامع، جيو سياسيًا، وجيو ثقافيًا، وجيو اقتصاديًا، في المنطقة؛ فعلينا اعتماد مقاربة استراتيجية تُمكننا من تجاوز التمزق الجيو - سياسي، والجيو - ثقافي، والجيو - اقتصادي، وتمكنها من الإحاطة بالمنطقة، بوصفها كلاً متكاملًا. كما يجب عليها تطبيق هذه المقاربة على مراحل، ومرونة تكتيكية كافية. ومثل هذه المقاربة لن تسهم في زيادة تأثير تركيا في المنطقة فحسب، بل ستمكّن تركيا، أيضًا، من الاضطلاع بدور لا يمكن إغفاله في التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية.

فمن جهة، تبذل تركيا جهودًا حثيثة في اتجاه إنجاح الثورات العربية، وظهور وجوه سياسية واقتصادية جديدة، تفتح آفاقًا أرحب في مجالات التعاون بينها وبين دول المنطقة؛ ومن ثم كان العامل الاقتصادي مدخلًا أساسيًا في هذه المرحلة، من أجل تعزيز التعاون مع مصر ما بعد الثورة، في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل مشروعات ضخمة لتحقيق النهضة الاقتصادية لكل من تركيا والعالم العربي.

لذلك فقد اصطحب أردوغان، خلال زيارته إلى مصر، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، ستة من وزرائه، وعددًا كبيرًا من المسؤولين والمستشارين السياسيين، وأكثر من ٢٥٠ رجل أعمال، ومستثمر تركي؛ وهو ما أضفي على الزيارة طابع الزيارة الاقتصادية في المقام الأول؛ حيث تم عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين، في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا، من ٣,٥ مليار دولار، إلى ٥ مليار عام ٢٠١٤ م؛ لتصبح ١٠ مليار عام ٢٠١٥.

ويمثل العامل الاقتصادي محورًا أساسيًا في سياسة تركيا الخارجية؛ فمع توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي، خلال

السنوات الخمس الأخيرة، تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية، ولا سيّما سوريا، واليمن، وليبيا، ومصر، والسودان. وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية؛ فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة؛ جرّاء ووقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، لم يتعد موقف تركيا من الثورات العربية عن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والولايات المتحدة. فمن شأن التغيرات الجديدة التي ترتبت، وسترتب، على تلك الثورات الشعبية، وأنظمة الحكم التي المتمخضة عنها، أن تجبر القوى الثلاث على التفكير مجدداً في أهمية الحليف التركي، وإن شكلت ديمقراطيته مصدر إزعاج لبعضها، خصوصاً وأن تركيا ظلت تشكل نموذجاً مستقراً للعالم الإسلامي، كمثال للإسلام الحداثي، المستنير، الليبرالي، في الوقت الذي ترجح جاهزية وأحوال بعض الدول العربية الثورية فرص التيارات الإسلامية السلفية، المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل، للمشاركة الفاعلة في السلطة والحكم.

كذلك، تحاول تركيا استثمار مواقفها من الثورات العربية؛ لدعم مساعيها الرامية لبلوغ حلمها الأوروبي، وهو ما وضح في تصريحات وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، خلال أحد مؤتمرات الصحافية، عندما سئل عما إذا كانت الشراكة مع سوريا والعراق بديلاً عن طموحات تركيا لعضوية «الاتحاد الأوروبي»، فأجاب أن على «الاتحاد الأوروبي» أن يقدر لتركيا سعيها إلى دفع جوراها العربي، من أجل الارتقاء بقوانينه وسياساته الى مستوى «الاتحاد الأوروبي»، من خلال هذه الشراكات، التي تشجع تلك الدول على تبني إصلاحات داخلية مهمة.

ويبدو أن هذا المسعى بدأ يؤتي أكله، ففي نهاية مارس/ آذار ٢٠١٢، أعلنت مسؤولية فنلندية رفيعة، إبان زيارة رسمية إلى تركيا، إن بلادها العضو في «الاتحاد الأوروبي» تساند جهود أنقرة للحصول على العضوية الكاملة، وأكدت أن بلادها ستواصل دعم هذه الجهود لأن الموقف الفنلندي يرى أن ضم تركيا سيزيد «الاتحاد الأوروبي» قوة.

وأضافت في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس التركي عبدالله غول، عقب محادثات رسمية: «لا نعرف سبب تخوف بعض الدول الأعضاء من عضوية تركيا في الاتحاد»، داعية التجمع الأوروبي إلى المضي قدمًا في مفاوضات العضوية مع تركيا.

وبعدها بأسابيع، أعرب رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كامرون، عن خلافه العميق مع الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، حول انضمام تركيا إلى «الاتحاد الأوروبي». وقال كامرون خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي أردوغان، الذي زار لندن، إن «هناك أشياء نتفق بشأنها، بين الرئيس ساركوزي وبيني، وهناك أشياء نختلف عليها بالعمق، مثل انضمام تركيا إلى «الاتحاد الأوروبي» الذي أدعاه بقوة».

وداخلياً، بمقدور حكومة «العدالة والتنمية» توظيف موقفها الداعم للثورات العربية من أجل تأكيد تمسكها بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والنهج الليبرالي العلماني، غير المعادي للدين. فمثلما قبلت الثورات الشعبية العربية بترحاب دولي، وتقدير غربي للشعوب العربية الثائرة، تركت أصداء مهمة داخل تركيا، التي بدأت نخبها العلمانية والمستغربة، التي ترى أن تركيا جزء من المنظومة الغربية، تتخلى عن عدم ارتياحها إزاء مبادرات التقارب مع العالم العربي، التي بدأها رئيس الوزراء الراحل، تورغوت أوزال، مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، واستكملتها حكومة «العدالة والتنمية» بقيادة أردوغان مع مطلع هذه الألفية، معتبرة أن أنظمة دول الشرق الأوسط، في عمومها، أنظمة دكتاتورية، ومناهضة للديمقراطية. فلقد أفضت الثورات الشعبية المتعاقبة في الدول العربية، والمطالبة بتطبيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدولة المدنية، إلى دفع هذه النخب التركية لمراجعة مواقفها حيال تقارب حكومة «العدالة والتنمية» مع العالم العربي. الأمر الذي من شأنه أن يقلص الممانعة الشعبية التركية لذلك التقارب، في الوقت الذي شهدت علاقات تركيا مع الغرب وإسرائيل ارتباطاً ملحوظاً، وهو ما زاد من أرصدة وشعبية حكومة «العدالة والتنمية»، في أوساط العلمانيين والليبراليين الأتراك، التي تبلورت في نتيجة الانتخابات البرلمانية، حيث حقق حزب «العدالة والتنمية» فوزاً كبيراً.

تبيد الحساسية المصرية: جاء موقف تركيا من ثورة مصر في ظل مناخ قلق من العلاقات بين البلدين، خصوصاً بعدما أثار تنامي الدور الإقليمي التركي في المنطقة بالتزامن مع تراجع نظيره المصري، بشكل ملحوظ، خلال العقد الأخير، حفيظة الساسة المصريين في النظام المخلوع، وزاد من حساسيتهم حيال تركيا، وهو ما تجلى في مؤشرات عديدة أبرزها: رفض مصر طلباً تركياً بإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، أسوة بما فعلت تركيا مع غالبية البلاد العربية، ثم تغيير مناهج التاريخ المصرية، ووضع كلمة «الغزو العثماني»، بدلاً من «الفتح العثماني»، فضلاً عن تصريح السفير المصري في تركيا بما معناه «إننا لا نغار من تركيا»، وهو ما رد عليه السفير التركي في القاهرة، حسين عوني بوصطالي، بما معناه «إننا لسنا أفضل من أحد، ونتمنى أن يتحقق النمو الاقتصادي في مصر، وأن تكون مصر من أغنى دول العالم».

ولقد أظهر الأتراك، حكومة وشعباً، اهتماماً ملحوظاً بتطورات تلك الثورة، وحرص المسؤولين الأتراك على التأكيد بأن موقف بلادهم من ثورة مصر، مبنى على الأخوة والصداقة، استناداً إلى الأسس التي وضعتها تركيا لنفسها، والمعتمدة على تحقيق التعاون، والتضامن، وتوطيد علاقات الإخاء والصداقة مع مصر والدول العربية. وبقي مستوى المواقف التركية من ثورة مصر، صعوداً وهبوطاً، معلقاً، بدرجة كبيرة، على ردود أفعال النظام المصري السابق على أية تحركات، أو تصريحات تركية في هذا الخصوص.

ففي بداية الثورة المصرية، دعا أردوغان النظام المصري إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب، والعمل على توفير المناخ الديمقراطي، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير، ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة إلى المطالبة بالتنحي، خرج أردوغان بتصريح، وكأنه يوجه خطاباً لمبارك، قال فيه: «إن الدنيا فانية، والكفن بلا جيوب، فلن يأخذ حي شيئاً من حرث الدنيا»، ودعا مجدداً إلى الاستماع إلى مطالب الشعب بسرعة، ولم يقل «الآن» كما قالت الولايات المتحدة، وأوروبا.

وعلى الفور، أطلت برأسها الحساسية المصرية حيال تركيا، حيث قامت الخارجية المصرية بتقديم اعتراض رسمي لنظيرتها التركية، مطالبة إياها عدم التدخل في الشؤون الداخلية المصرية، ورغم أن هذا الموقف التركي، أو ما يشابهه، قد صدر من الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوربية، لم تتخذ القاهرة بشأنهم هذا الإجراء. وعقب هذا الأمر، هدأ أردوغان من حماسه، وعاد محذراً من التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية، والتونسية، والليبية، مؤكداً أنه لا يريد التدخل في شؤون مصر، وأنه متمسكاً بتعزيز علاقات الصداقة والإخوة بين البلدين.

وبعد تنحي مبارك وتولي المجلس العسكري أمور الحكم في مصر، عاد أردوغان إلى حماسه، حيث قال في الخطاب الذي ألقاه في سقاريا، في ٢ فبراير/ شباط ٢٠١١: «يجب عمل انتخابات حرة وعادلة، على الفور، للحيلولة دون حدوث أزمات واضطرابات على خلفية التحريضات الخارجية، وتأسيس الديمقراطية الدستورية، وقد دعونا مصر إلى حل أزمتها الاقتصادية، وإلى عقد اجتماع دولي كي يضع كل منا إسهاماته لمساعدة مصر على تخطي هذه الأزمة، وإذا كانت المشكلة في الطعام والعلاج واللباس، يمكننا أن نشرك الهلال الأحمر التركي، ونكفله بتوفير تلك الاحتياجات ونمد لهم يد العون».

وفي انتقاد غير مباشر للنظام المخلوع، قال أردوغان: «إننا لم ننظر إلى مطالب الشعب المصري باستعلاء، ولم نقل كما قال بعضهم، أنهم لا يستحقون الديمقراطية، أو إنهم ليسوا جاهزين لها»، فقد ثار هذا الشعب، وطالب بالديموقراطية باعتبارها حقه الطبيعي، فلاذ بالصمت من كانوا بالأمس يقولون إن الديمقراطية أمر كثير على الشعب المصري، فهؤلاء عندما توافق الديمقراطية مصالحهم يقولون إن الديمقراطية حق من حقوق الإنسان، وعندما تعارض مصالحهم يصمتوا، ويتغاضوا عنها، فالأم وهموم المصريين والتونسيين هي آلامنا وهمومنا، فنظرنا إلى الأحداث الكائنة في المنطقة وطالبنا الاستماع إلى صوت الشعب، فقد خرجنا وتحدثنا بدافع الأخوة، وإننا كشعب أقر بسيادة القانون، قدمنا بعض النصائح الأخوية إلى مصر، ولم ننظر إلى الأحداث في

مصر من منظور المصالح الشخصية، فقد راعينا لهم حق الجوار. فإننا نعيش مع الشعب المصري أفراحه وأتراحه، وإننا سنتخذ الخطوات اللازمة من أجل مصر، وإن مصر ستخرج من هذه الفترة أقوى وأعظم، فيوجد بيننا وبينهم علاقة أخوة، وإننا سنستمر في دعم الاستقرار والأمن الداخلي في مصر».

وانطلاقاً من إدراك تركيا لأهمية مصر، وللتداعيات المحلية والإقليمية والدولية المهمة لثورتها، قام الرئيس التركي عبد الله جول، بمبادرة فريدة لزيارة مصر يوم ٤ مارس/ آذار ٢٠١١، ليكون أول رئيس جمهورية يزور مصر بعد الثورة، ويلتقى شبابها. وخلال الزيارة، أكد جول على أهمية تخطي مصر للأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، واستعادة دورها الإقليمي، كما أكد أيضاً حرص بلاده على تقديم الدعم القوي لمصر خلال المرحلة الانتقالية، وزيادة آفاق التعاون معها في ظل الصداقة التي تجمع الشعبين، ووجه جول رسالة إلى إسرائيل أثناء الزيارة، موصياً إياها بقراءة الموقف في مصر قراءة صحيحة.

كذلك، التقى الرئيس التركي بكل أطراف الشعب المصري، وزار المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، الذي قال له جول: «لقد انتهت من الجهاد الأصغر، وبدأتم الجهاد الأكبر»، وهو اللقاء الذي عكس دلالات مهمة بخصوص علاقة حكومة «العدالة والتنمية» بجماعة الإخوان. وفي مسعى لمغازلة المجلس العسكري، أكد جول على ثقته في أن المجلس سيقود مصر نحو «ديمقراطية حقيقية»، وليس لديه أية مطامع بالتدخل في الحكم، حسبما أكد له المشير حسين طنطاوي، خلال مباحثاته معه. وأكد جول ثقته الكاملة في أن تونس ومصر تمضيان على الطريق الصحيح، واستشهد ببعض المؤشرات الإيجابية؛ كحرية تأسيس الأحزاب، وتغيير الدساتير، وإزالة القيود على العمل السياسي، ومحاربة الفساد والفاستدين. كما أبدى أمله في أن تسهم ثورة مصر في تبديد الحساسيات المصرية القديمة حيال تركيا، وأن تشهد العلاقات بين البلدين، مستقبلاً، انطلاقة جديدة على كافة الأصعدة والمستويات، بما يعود بالنفع على كليهما، ويعزز من فرص الاستقرار والتعاون المشترك على مستوى المنطقة برمتها.

وفي محاولة جديدة لطمأنة المصريين، أعلن سفير تركيا في القاهرة حسين عوني بوطصالي، في لقاء بعدد من الصحفيين المصريين في منزله، صيف العام ٢٠١١، أن تركيا لا تفرض نموذجها الإصلاحي على دول المنطقة، وأنها تؤمن بقدرة مصر على خلق نموذج إصلاحي خاص بها يبهز العالم، كما أبهرته ثورتها في ٢٥ يناير/ كانون الثاني. وأكد بوطصالي أن على العالم تعلم احترام مصر وإرادتها الحرة، التي أكدتها ثورة الشباب، ومنحت المصريين الحرية التي يستحقونها.

وفي صيف العام ٢٠١١، جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي أدوغان إلى مصر، طاوية دلالة رمزية مهمة؛ إذ إنها الزيارة الخارجية الأولى التي يقوم بها أدوغان بعد فوزه في انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠١١، والتي تخالف العرف الدبلوماسي التركي بأن تكون أولى زيارات رئيس الوزراء إلى قبرص التركية أولاً، ثم إلى أذربيجان الشقيقة التركية؛ ومن ثمّ فهذه الزيارة استبظنت رسائل ودلالات عديدة في سياق تحولات وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط عامة، وتجاه مصر، وإسرائيل خاصة.

كذلك، حاولت القيادة السياسية التركية الاستفادة من الجاذبية التي يحظى بها «النموذج التركي» في العالم العربي، وهو النموذج الذي روجت له وسائل الإعلام الغربية والعربية بقوة، في الأعوام الأخيرة، باعتباره تياراً ثالثاً، استطاع إحداث توازن بين العلمانية والإسلام.

ورغم أن زيارة أدوغان إلى مصر تناولت الكثير من القضايا، والموضوعات، والاتفاقات، إلا أن حديث أدوغان عن العلمانية كان هو النقطة الأبرز، التي تركت تأثيرها لدى تيارات المجتمع المصري المختلفة (الإسلامية، والليبرالية، واليسارية)، تلك القوى التي كانت تنتظر من زيارة أدوغان الحصول على تأييد لبرامجها، ومشاريعها الوطنية؛ حيث رأى كل تيار منها أنه يمثل الرؤية الأردنية في مصر؛ ففوجئت هذه التيارات بأن أدوغان لا يمثل التيار الإسلامي، أو التيار الليبرالي، أو التيار اليساري، كلاً على حدة؛ بل يمثل كل هذه التيارات مجتمعة، تحت مظلة «المشروع الوطني».

وهو المشروع الذي دعا أردوغان كافة القوى السياسية والوطنية في مصر إلى تبنيه، بتجاوز التمزقات الأيديولوجية، والصراعات الشخصية.

وأعلن أردوغان أن دولته لا تستهدف تصدير «النموذج التركي»، إيماناً منها بأن كل دولة وحدها هي القادرة على إنتاج نموذجها الخاص، وأن تركيا يمكنها فقط تقديم يد العون إلى أصحاب المشروعات الوطنية، بما تملكه من خبرات في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والأمنية.

وقد حملت زيارة أردوغان أيضاً في طياتها رغبة لتعزيز التقارب المصري- التركي، في وقت تشهد علاقة الطرفين بتل أيبب بروداً لافتاً. فقد شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية في الفترة الأخيرة، توتراً متزايداً انتهى بطرد تركيا للسفير الإسرائيلي، وتجميد العلاقات التركية مع إسرائيل في المجالات العسكرية والدفاعية، وإعلان تركيا تحريك سفنها الحربية نحو شرق البحر المتوسط متحدية بذلك الهيمنة الإسرائيلية على مياه المتوسط. وقد جاءت هذه التطورات بعد صدور تقرير الأمم المتحدة المعروف بتقرير «بالمر» بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، في نهاية أغسطس/ آب ٢٠١١، وهو التقرير الذي أضفي الشرعية على حصار غزة.

فيما تزامن ذلك مع تصاعد التوتر بين مصر وإسرائيل، بعد قتل الأخيرة جنود مصريين على الحدود، ورفضها الاعتذار، أو تحمل المسؤولية؛ فاندلعت المظاهرات الشعبية الغاضبة، واستلهمت روح الموقف التركي تجاه إسرائيل، وقامت بمحاصرة السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، وهو ما اضطر السفير الإسرائيلي إلى مغادرة مصر.

ويمكن الادعاء بأن حالة العزلة التي تحاول تركيا فرضها على إسرائيل، خاصة بعد قيام الثورات العربية، كانت واحدة من أهم الأهداف الاستراتيجية لهذه الزيارة، وإن لم تُتَوَجَّع بمعاهدات، أو اتفاقات استراتيجية في هذا المجال بين مصر وتركيا. وكان للخطاب الذي ألقاه أردوغان في اجتماع جامعة الدول العربية، بشأن الموقف التركي من إسرائيل، تأثيره البالغ لدى الدول العربية وشعوبها، خاصة وأنه ينطلق من القاهرة موجهاً إلى المجتمع الدولي؛ حيث أعلن أن دولته أضافت شرطاً ثالثاً لعودة العلاقات

التركية - الإسرائيلية إلى سابق عهدها، بالإضافة إلى شرطي الاعتذار عن قتل الأبرياء، ودفع التعويضات لأسر الشهداء الأتراك، وهو أن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة.

وقد ربط هذا الشرط حل ملف أزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية بقضية هي من صميم الهم العربي، والصراع السياسي بين العرب وإسرائيل، خلال العقود الماضية؛ فتركيا تُدرك أن مفاتيح القضية الفلسطينية، بما فيها حصار غزة، في الأيدي المصرية فحسب؛ ومن ثمَّ كان توجه أردوغان نحو إقامة تحالف استراتيجي - من خلال تشكيل مجلس أعلى للحوار بين مصر وتركيا يهدف إلى تطويق إسرائيل في المنطقة.

فضلاً عن ذلك، فإن قيام تركيا بالتنقيب عن البترول والغاز في شرق المتوسط، قبالة سواحل قبرص التركية، إنما دفعت إليه دفعاً؛ لما رأته في السياسات التي يتتبعها القبارصة اليونانيون من امتداد للسياسات الإسرائيلية؛ ومن ثم تكتسب العلاقات المصرية - التركية أهمية أكبر، تصب في صالح تركيا، بشأن نذر حرب باردة جديدة تلوح في أفق الشرق المتوسط؛ فمصر وتركيا دولتان تتحكمان في جنوب وشمال شرق البحر المتوسط، ولذلك فإن إقامة تحالف استراتيجي بين هاتين القوتين الإقليميتين قد يكون مؤثراً في أي صراع مع القوى الدولية، بشأن تقاسم مصادر البترول والغاز في هذه المنطقة.

وقد يصب هذا التخطيط الاستراتيجي في مصلحة كلا من الدولتين (مصر وتركيا)، فأوضاع ما بعد الثورة في مصر تتطلب الوقوف مع حلفاء أقوياء مثل تركيا، التي تتمتع بقدر قوي من القبول لدى الشعب المصري، وتمثل لديه نموذجاً ناجحاً للتعايش بين الإسلام والعلمانية. أما تركيا فتستهدف بتبنيها القضية الفلسطينية تعزيز مكانتها الإقليمية لدى الدول العربية والإسلامية، والإمسك بأوراق ضغط في المحافل والمنتديات الدولية، تحرك بها مصالحها الوطنية في عديد من قضايا النزاع الموجهة ضدها، مثل: المسألة القبرصية، والأرمن، و«الاتحاد الأوروبي».

تعتمد تركيا في محاولاتها للاقترب من المنطقة على روابطها الدينية والثقافية والاقتصادية مع دول وشعوب تلك المنطقة؛ فكون تركيا دولة سنية يُعد سبباً قوياً

لقبولها، عربياً وإسلامياً، في مواجهة ما يعتبره البعض: «المد الشيوعي المدعوم من إيران».

فيما تلتقي مصر وتركيا على أرضية مشتركة أخرى وهي التحالف مع الولايات المتحدة، الذي لم يتغير بعد ثورة يناير، لهذا استهدفت زيارة أردوغان التأكيد على وحدة المصالح الوطنية والإقليمية في المنطقة بين مصر وتركيا. وقد تزامنت زيارة أردوغان مع تدشين تركيا اتفاقية نشر الدرع الصاروخي الأطلسي على الأراضي التركية. الذي، وعلى الرغم من أن تركيا أعلنت أنه ليس موجهاً ضد دولة بعينها، سواء كانت إيران أو إسرائيل؛ فإن إيران تُعد أكثر الدول قلقاً من وجوده.

وقد قام وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بزيارة جديدة لمصر، عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢، التقى خلالها الرئيس مرسي، وجدد عرض بلاده رفع سقف التعاون مع مصر الجديدة إلى أعلى مستوى ممكن في كافة المجالات، حتى أنه منحه ورقة بيضاء، وطلب منه أن يسطر فيها كل ما يريده من الجانب التركي، ووعد بأن تقدم بلاده أقصى دعم ممكن لمصر ولرئيسها الجديد، خلال المرحلة المقبلة.

ثالثاً: النموذج التركي

من بين تداعيات إقليمية شتى للانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة، والتي تزامنت مع اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، وتفاقم الجدل بشأن مستقبل نظم الحكم العربية، وشكل وصيغة النظام الإقليمي العربي، أطل برأسه الجدل حول ما يمكن أن يسمى «النموذج التركي»، كأحد أكثر تلك التداعيات لفتاً للانتباه.

فبعد أن أوشك نضج تجربتها الديمقراطية على الاكتمال، باتت تركيا تمثل نموذجاً ملهماً للعديد من الدول العربية، التي تشهد تحولات جسام، وتحسّس طريقها نحو غد أفضل، بعد الإطاحة بأنظمة سياسية ظلت متشبثة بالسلطة عقوداً طوال، إذ جنح تيار

عربي وغربي لبنى فكرة إمكانية استلهاام الدول العربية النجاح السياسي والاقتصادي الذي تحقّق في تركيا، بما يحافظ على خصوصيات كل دولة منها على حدة.

مصادر الجذب

متعددة هي مصادر الجذب التي تدفع بأصحاب هذا الطرح صوب التفكير في استلهاام التجربة التركية، ومن أبرزها:

دحض التعارض بين الإسلام والديمقراطية

نجحت تركيا بقيادة حزب «العدالة والتنمية»، الذي تمثل المرجعية الإسلامية أحد أبرز روافده الفكرية، في تكريس هوية إسلامية معتدلة، تصالح فيها الإسلام مع الحداثة والعلمانية، على الصعيد الحضاري، كما نجحت في حل معضلة تمثيل الإسلام سياسيًا في سياق ديموقراطي تعددي، من دون إقصاء له، وفي الوقت نفسه من دون السماح له باحتكار السلطة. وتمكنت أخيرًا من ضبط دور الجيش في الحياة السياسية، بصفته حاميًا للدستور والشرعية الشعبية، لا حاكمًا مباشرًا، ولا حتى معارضًا انقلابيًا عليها. ومن ثم، فإن التجربة التركية تقدم ردًا عمليًا يدحض نظرية التعارض المطلق بين الإسلام وكل من الديموقراطية والحداثة.

وعقب الانتخابات البرلمانية التركية في يونيو/ حزيران ٢٠١١، أعلن وزير الخارجية البريطاني الأسبق «جاك سترو»، في مقال نشرته صحيفة «تايمز» البريطانية، تحت عنوان «لا بد لأوروبا أن تحتضن تركيا الوثيقة من نفسها»، والذي تناول فيه السياسة الخارجية النشطة التي تنتهجها الحكومة التركية، والدور المهم الذي تضطلع به تركيا في المنطقة، والنمو الاقتصادي الذي شهدته، وأن فوز أردوغان في الانتخابات البرلمانية يدحض الادعاءات بأنه لا يمكن التوافق بين الإسلام والديمقراطية. وأشار «سترو» إلى أنه من الممكن أن يكون لدى تركيا نظام رئاسي كما في فرنسا، معتبرًا أن

الخاسر الوحيد في هذه الانتخابات هو الاتحاد الأوروبي؛ لأن القادة الأوروبيين أداروا ظهورهم إلى أكثر الدول قوة وثراء وديمقراطية في الشرق الأوسط.

الحرص على تقديم نموذج

ما أن راج الحديث عن إمكانية استفادة العرب من التجربة التركية، حتى هرع المسؤولون الأتراك، منذ بداية «الربيع العربي»، نحو التأكيد على أن بلادهم لا تسعى لفرض تجربتها، أو تصدير نموذجها التحديثي والديمقراطي، القائم على المزج بين الإسلام الحضاري، والليبرالية الغربية، على أي طرف، وإن كانت تعي جيدًا أن كثير من الخبراء العرب يعكفون على دراسته؛ لبحث إمكانية استيراده، والاستفادة منه في رسم معالم المرحلة المقبلة في الدول العربية، بل تعرف أيضًا أنه لا يمكن استنساخه؛ كونه وليد التجربة التركية الفريدة، التي مزجت بين العلمانية والإسلام، معتبرة أن كل دولة عربية قادرة على بلورة تجربتها، ومسارها الملائم.

ويبدو أن تلك التأكيدات من قبل المسؤولين الأتراك لم تكن سوى جزء من استراتيجية طمأنة الجيران، وعدم استفزازهم، عبر الإيحاء بعدم نية أنقرة التدخل في شؤونهم، خصوصًا وأن الأتراك يدركون مدى حساسية الأنظمة العربية إزاء هذه المسألة تحديدًا. فعمليًا، وبعد اندلاع انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد، كشفت الصحافة التركية والعربية أن أردوغان كان قد طالب الأسد بتسريع وتيرة الإصلاحات، كما أعلن أن القيادة السورية تدرس النموذج التركي بغرض الاستفادة منه، وأن الأسد طلب منه برنامج حزب «العدالة والتنمية»، وأن يتدرب عناصر من حزب البعث في صفوفه على الممارسة الديمقراطية.

وعقب فوزه في الانتخابات البرلمانية، أعلن أردوغان أن نتائجها تقدم نموذجًا للمنطقة والعالم، معتبرًا فوز حزب العدالة انتصارًا ليس له ولتركيا فحسب، وإنما للعرب والمسلمين في كل مكان، ونموذجًا يقتدي به في الشرق الأوسط، والقوقاز،

والبلقان، والعالم. وفي مقابلة له مع إذاعة «مونت كارلو الدولية»، أكد أردوغان أن تركيا هي البلد الذي يضم الإسلام والديمقراطية والعلمانية، ويطبق هذه الأفكار الثلاثة معًا.

العلاقات التاريخية

تضرب العلاقات الحضارية والجيو-استراتيجية الوطيدة، كما علاقة التأثير والتأثر المتبادلين سلبًا وإيجابًا، بين تركيا والعالم العربي بجذورها في تاريخ الطرفين، حيث تعود إلى ما قبل الدولة العثمانية. كذلك، تأثرت الحركة الإسلامية التركية، التي يعد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم إحدى إفرازاتها، بجماعة الإخوان المسلمين المصرية، ومن قبلها الحركات الصوفية.

وعلى صعيد العلاقات المدنية - العسكرية، ودور الجيش في السياسة، تأثرت الدول العربية والإسلامية سلبًا بأول انقلاب عسكري عرفته المنطقة، وهو انقلاب «الاتحاد والترقي»، في العام ١٩٠٨م، في تركيا، والذي خلف تداعيات مهمة على دور الجيوش في دول المشرق العربي، التي بدأت تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، التي استهلها العراق بانقلاب بكر صدقي، في العام ١٩٣٦م، ومن بعده جاء اليمن، وسوريا، ثم مصر، ليلبغ إجمالي الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية، بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٧٠ فقط، ٤١ انقلابًا عسكريًا، توالى على إثرها تدخل الجيوش العربية في الشأن العام بصور شتى، تراوحت ما بين ممارسة الضغوط على النخب الحاكمة، إعلان التمرد أو التهديد به، الانقلاب والاستيلاء على السلطة، تقرير السياسات والتوجهات، تغيير هياكل الدولة وهويتها.

الجمع بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية

لعل أبرز مظاهر نجاح التجربة التركية جمعها بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية في آن، إذ رافق التحول الديمقراطي نمو اقتصادي شامل ومتواصل. ففي نهاية شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٢، أعلن مركز الإحصاء التركي أن تركيا شهدت نموًا

بلغ نحو ١١٪، وحقق الناتج المحلي الإجمالي للأسعار نحو ٢٨٤ ملياراً و٨٦٨ مليون ليرة تركية، خلال الربع الأول من نفس العام. وقد زادت نسبة الصادرات في شهر مايو/ أيار، مقارنة بعام ٢٠١١ من نفس الفترة، بنحو ٧,١١٪ أي بواقع يبلغ نحو ١٠ مليارات و ٩٤٨ مليون دولار، كما ارتفعت نسبة الواردات لتصل إلى ٦,٤٢٪، أي ما يعادل نحو ٢١ ملياراً و ٥ ملايين دولار أمريكي.

وتكمن أهمية الجمع بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في أنه يجنب التجربة الآفات السلبية لمرحلة «ما بعد الديمقراطية»، والتي قد تنجح بعض البلدان خلالها في تحقيق تقدم على طريق الديمقراطية، مع الإخفاق في إنجاز تنمية حقيقية موازية، وهو ما يدفع بمواطنيها للتمرد على الديمقراطية والكفر بها، مثلما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي دول «الربيع العربي»، كتونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، يخشى محللون أكثر من أن يفضى تأخر التحول الديمقراطي، مع غياب الأمن، وتعثر الأداء الاقتصادي، إلى تطلع قطاعات شعبية واسعة نحو البحث عن حاكم «مستبد عادل»، يقوم بدور المنقذ، أو المخلص.

معوقات الاستلهام

في خضم الحماس الذي أبداه تيار من الساسة والمفكرين العرب، والأتراك، والغربيين، لفكرة إمكانية تأسي العرب بالنموذج التركي، والاستفادة منه في بناء تجاربهم الديمقراطية، في ضوء جوانب التشابه المتعددة بين أحوالهم والحالة التركية، ظهر تيار آخر يرى أن هناك اختلافات كبيرة بين تركيا ودول العالم العربي يمكن أن تعقد من هذا الأمر.

فإلى جانب وجود خلافات بين كل حالة عربية وأخرى، بشكل يجعل نتائج استلهام كل منها للتجربة التركية، إذا ما تسنى ذلك، مختلفة عن الأخرى، تبدو جلية خصوصيات البيئة والإرث الديمقراطي بين التجربة التركية، وتجارب الدول العربية، ذلك أن هناك رصيد علماني وليبرالي وتغريبي هائل في تركيا، غير متوفر عربياً بنفس الاتساع والعمق.

هذا علاوة على الاختلافات الجوهرية بين الحركة الإسلامية في كل من تركيا والعالم العربي، برغم تأثر الأولى بالأخيرة، خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين، في مراحل معينة وجوانب بعينها. الأمر الذي أغرى محللين أتراك وغربيين للادعاء بأن الحركات السياسية الإسلامية في الدول العربية يمكن أن تستفيد من عملية التحول، التي تعيشها الحركة الإسلامية في تركيا، وليس من التراكم العلماني التركي.

تباين دور العامل الخارجي

كما هو معروف، فإن مراحل التحول الديمقراطي بعد الثورات تتطلب راع، أو حاضن يقدم الدعم لها، خصوصًا في مراحلها الجينية، ففي حالة شرق أوروبا، كان هناك الاتحاد الأوروبي، والنااتو، والولايات المتحدة، وفي شرق آسيا كانت هناك اليابان بدعم من الغرب. أما في الشرق الأوسط، فيختلف موقف الخارج من التجارب التركية والعربية، ففيما حظيت التجربة التركية بقوة دفع غربية واضحة، لاعتبارات عديدة، لم تلق التجارب العربية ذات الشيء.

أما على صعيد المواقف الغربية من التجارب العربية، فلا تجد دعمًا رسميًا واضحًا لها، برغم التعاطف الشعبي معها، فبرغم حديثها المستمر عن دعم الديمقراطية في العالم العربي، لم تُخف واشنطن قلقها من تنامي فرص صعود جماعة الإخوان المسلمين في السياسة المصرية، بعد سقوط نظام مبارك. ورغم تنوع الآراء داخل واشنطن في هذا الصدد، واتخاذ الإخوان خطوات مهمة لطمأنة واشنطن وإسرائيل، فيما يخص «معاهدة السلام»، والعلاقة مع واشنطن، يبدو أن الأخيرة لم تتخلص من فزاعة الإخوان المسلمين في مصر، حتى بعد سقوط نظام مبارك.

فلقد سعى مسؤولون أمريكيون بالتعاون مع منظمات اللوبي «الصهيوني» بالولايات المتحدة لحث الإدارة الأمريكية على الضغط على المجلس العسكري المصري؛ لإثناؤه عن تمرير قوانين انتخابية، قد تسمح بوصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر، خصوصًا بعدما أفادت معلومات استخباراتية بتقديم واشنطن دعم مالي لجميع الحركات

الإسلامية، بما فيها جماعة «الإخوان المسلمين»، والحركة السلفية، و«الجماعة الإسلامية». وحينما اعترفت الإدارة الأمريكية بوجود اتصالات بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تشمل كل الفصائل داخل الجماعة، وليس البرلمانيين السابقين فحسب، مثلما كان في السابق، عبر بعض المسؤولين الأمريكيين عن استيائهم من تلك الخطوة، مؤكدين أنه من المفترض أن تقوم إدارة أوباما بعمل كل ما في وسعها؛ لدعم حركات المعارضة الديمقراطية الليبرالية والعلمانية.

ويمكن القول إن طبيعة العلاقات مع الخارج قد لعبت دورًا بالغ الأهمية في التأثير على نظرة الأتراك والعرب للديموقراطية، ومدى استفادة كل منهما من الدعم الغربي لبلوغها، ففي حين أثر العرب الالتزام بأية اتفاقات أو موائيق دولية، فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما لم يفض انضمام بعض البلدان العربية إلى منظومات دولية على مضض، إلى فرض معايير حديثة، ولو بالحد الأدنى، على هذه البلدان، كما في مشاريع الشراكة الأوروبية، نجد أن تركيا حسمت خياراتها مبكرًا، بل إنها أصبحت مشاركًا فعالًا في إقامة منظومات دولية أو إقليمية جديدة، واستفادت من تقاربها مع أوروبا؛ لإنجاح المسيرة الإصلاحية فيها، وتسريع وتيرة التحول نحو الديمقراطية والحدثة، إذ جرى تترك «معايير كوبنهاجن»، عندما أعلن أردوغان أنه وحزبه على استعداد لتطبيقها من أجل مصلحة تركيا، حتى ولو أوصدت أبواب الاتحاد كليًا أمامها.

وبالمقارنة مع نظرة الأتراك إلى أنفسهم كأوروبيين، ومن ثم كشركاء أصيلين في بناء الديمقراطية القارية والعالمية، نجد أن التاريخ والجغرافيا لا يسعفان العرب، ولا الإسلاميين العرب، في بلورة مقارنة موازية تجاه مسألة العلاقة مع الغرب، والموقف من المعايير الديمقراطية. ففي التاريخ القريب، يرى العرب أن أوروبا هي التي بسطت هيمنتها على الدول العربية، وزرعت إسرائيل في المنطقة. ومن ثم قضت الحكمة السياسية، كما تراها الأحزاب العربية الواسعة الانتشار، بالوقوف في وجه الغرب. وفي حين وجدت الأحزاب والحركات السياسية التركية، إسلامية أو غير إسلامية، في معطيات التاريخ، والجغرافيا، والعلاقات الخارجية ما يساعدها على

توطيد الديمقراطية في تركيا، فإن العديد من الأحزاب والقيادات السياسية العربية، بالمقابل، ما برحت توظف تلك المعطيات في الاتجاه المعاكس؛ لتبرير المواقف السلبية تجاه الديمقراطية كما نزعات الاستبداد، بذريعة أن الديمقراطية غريبة عن المجتمعات العربية ومناقضة لقيمها.

الإسلام التركي والإسلام العربي

في حين يمكن الادعاء بوجود فهم معتدل للإسلام، يمثلّه حزب العدالة التركي، الذي لعب دوراً مهماً في تطوير الصيغة التمثيلية الديمقراطية المعتدلة للمرجعية الإسلامية في النظام السياسي التركي، التي بدأت منذ ستينات القرن الماضي، إبان قيام جبهة الشرق، ولكنها أخذت زخمها مع نجم الدين أربكان وحزب «الرفاه»، في ثمانينيات وتسعينيات القرن ذاته، فيما نضجت واكتملت مع حزب «العدالة والتنمية»، بقيادة رجب طيب أردوغان، في العقد الافتتاحي للقرن الجديد، مستفيدين من السياق السياسي الملثّم الذي أفسح لهم المجال.

وفي المقابل، يمكن القول إن هناك إسلام أصولي عربي يعتقد مبدأً الحاكمية، ويتوق إلى ممارسته. ومن ثم فإن إمكانية ظهور إسلام سياسي عربي على غرار حزب العدالة التركي، رهن بقبول الإسلاميين العرب لفكرة الدولة بمحتواها الشامل، لا انتقائهم منها للديمقراطية فحسب. أضف إلى ذلك استمرار غموض مواقف جماعة الإخوان، التي هي أقرب لحزب «العدالة والتنمية»، حيال قضايا عديدة مهمة؛ كولاية المرأة، والأقليات، حتى بعد ثورة ٢٥ يناير، وإذا كان هذا الحال بالنسبة لجماعة الإخوان الأكثر اعتدالاً، والذين عكس اختيارهم اسم حزبهم الجديد «الحرية والعدالة» دلائل على استعدادهم لاستلهاام النموذج التركي، فما بالنا بباقي الجماعات والتيارات الإسلامية الأخرى، الجانحة نحو الأصولية والتطرف، بدرجات متفاوتة.

الديمقراطية كأولوية

ثمة فارق آخر بين تركيا والدول العربية يتجلى في مواقف كل منهما حيال مسألة الديمقراطية، حيث يرى بعض الخبراء بأن البلدان العربية ما تزال تفتقد، إلى حد كبير، لديناميكية التحول إلى الدولة، كما المؤسسة التي تضمن سلمية هذا التحول وديمقراطيته. وبدلاً من أن تكون الديمقراطية ضماناً لمشروع الدولة، باتت تمثل خطراً يهدد بقاءها؛ حسبما يصوره، أو يتصوره، البعض مستهدياً بالمحاولات الديمقراطية الفاشلة السابقة، في أكثر من بلد عربي. ناهيك عن أن غياب الدولة والديمقراطية في العالم العربي يعزز من روابط ما قبل الدولة، ومن نزعات التطرف الدينية وغير الدينية. ويلقي أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، وأحد المنظرين البارزين لحزب «العدالة والتنمية»، الضوء على هذا الفارق، في كتابه المعنون: «العمق الاستراتيجي»، الذي يقول فيه إن «التحول الديناميكي للثقافة السياسية، الذي اكتسب اندفاعاً قوياً في تركيا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يختلف عن الوضع في دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث إن الثقافة السياسية في تلك الأخيرة، محصورة بين الأنظمة الملكية، التي تعكس الثقافة التقليدية، وبين الأنظمة الجمهورية، التي لا تحتوي على مساحات ديموقراطية كافية».

وعلى عكس التجارب العربية، نجح النموذج التركي في تحقيق توازن فعال بين الإيديولوجيات، فالسلط والنزعة العسكرية، والأصولية الدينية والقومية، وكل الديناميات التي عانت منها تركيا لعقود، تكبحها الآن المؤسسات الديمقراطية التركية، وتقاليد الدولة واقتصاد السوق الحرة، والانفتاح المتزايد على العالم، وتعزيز دور المحليات، كمدرسة مهمة للديمقراطية والإدارة. وفيما تستند تركيا إلى ولاء عميق للدولة المتطورة التي ورثتها عن الإمبراطورية العثمانية، نجد أن التغيير الديمقراطي في التجارب العربية يتم تأويله على أنه تهديد للاستقرار والسلم الأهليين، في غياب مؤسسة وطنية ضامنة، وحامية لذلك التغيير.

أدوار الجيوش

ثمة باحثين عرب يرون في النموذج التركي مصدر إلهام لهم، خصوصاً فيما يتعلق بدور العسكر فيه. فقد كان الجيش التركي منذ البداية المؤسسة الأكثر حداثة، وكان وجوده في حلف الناتو ضماناً لاستمرارية حداثته من جهة، وضمانة لعدم انحراف الدولة التركية عن المسار التحديثي من جهة أخرى. ويمكن القول إن ارتباط الجيش التركي بمنظومة فوق وطنية منحه استقلالية مهمة لجهة دوره في التجاذبات السياسية الداخلية، وحتى في الأوقات التي تدخل فيها الجيش، كقوة قمع داخلية، لم يكن أداة انقلابية لتغليب مصلحة فئة ما وتأييدها؛ إنه بالأحرى تدخل أمانة لعقيدته المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية التركية، ولضوابط وجوده في منظومة دولية هي «حلف الناتو». ومن جانبها، كانت الولايات المتحدة أكبر داعم لنظام الوصاية العسكرية في تركيا، وكانت وراء كل انقلابات الجيش العسكرية، منذ العام ١٩٦٠، حتى الإطاحة بنجم الدين أربكان في العام ١٩٩٧.

على الجانب الآخر، نجد الجيوش العربية، سواء تلك التي قادت انقلابات على نظم برلمانية حديثة العهد، ثم استقرت في السلطة، أو تلك التي نشأت أصلاً على عقيدة حماية السلطة، فالجيوش العربية إما زاولت السلطة بشكل مباشر، أو انحصرت مهمتها الأساسية في حماية السلطة من خصومها في الداخل، أي أنها لم تجرب الاستقلالية، ولم يقيض لها أن تكون قوة من قوى الضغط السياسي كما في النموذج التركي. بصياغة أخرى؛ لم تشبك الجيوش العربية بمشروع الدولة الحديثة بقدر ما اشتبكت بمشروع السلطة، ولم تشبك بمنظمة فوق وطنية، تساعدها على الارتقاء فوق دورها السابق المحدود، أو تمنحها عقيدة تتجاوز عقيدة المُلْك.

وبدورهم، يذهب نفر آخر إلى الزعم بأن التجارب السياسية العربية الحديثة تجنح، في معظم الحالات، باتجاه وضع العديد من الجيوش العربية ضمن قائمة الجيوش «المتدخلة» في العملية السياسية، وأن هذا السم «التدخلي» يضرب بجذوره في عمق

التاريخ العربي، على نحو امتدت أصدائه جلية إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث أول تحرك عسكري في مصر بقيادة أحمد عرابي، لم يخل من نزعة سياسية، عام ١٨٨١م، لمقاومة الغزو البريطاني للبلاد، وسط تأييد شعبي كبير، وعلى غير إرادة السلطة المدنية الممثلة، وقتئذ، في الخديوي توفيق، ثم في مطلع القرن العشرين، ابتداءً من انقلاب «الاتحاد والترقي» العثماني، في العام ١٩٠٨م، الذي خلف تداعيات مهمة على دور الجيوش في دول المشرق العربي.

وقد استند أصحاب هذا الطرح إلى أسباب عديدة من أبرزها: الدور البارز الذي اضطلعت به تلك الجيوش في استقلال بلدانها عن الاستعمار الأجنبي، فضلاً عن هشاشة الوسائط السياسية العربية المدنية، كالأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، علاوة على نمط التربية العسكرية لهذه الجيوش، ومناخ العلاقات المدنية - العسكرية الذي يحوطها، فإن الثورات الشعبية التي تشهدها بعض دول المنطقة، والتي لعبت بعض الجيوش العربية دوراً محورياً في إنجاحها من عدمه، تطرح تساؤلات بشأن إمكانية تغير مثل هذا الدور «التدخلي» لتلك الجيوش خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى جيوش «حارسة» للعملية السياسية، من دون التدخل في توجيه مساراتها، خصوصاً وأن تلك الثورات قد رفعت شعار الديمقراطية والدولة المدنية، في زمن لم يعد يتسع لغير هذه القيم والمبادئ.

استعصاء الاستنساخ

ما من شك في أن النموذج التركي يعاني من مثالب عديدة، لعل أبرزها ملف الأقليات الإثنية، وبعض المشاكل المتعلقة بحرية التعبير، وبينما ادعى الجيش أنه ضامن للديمقراطية، فقد جار عليها من خلال أربع انقلابات عسكرية على السلطة المدنية المنتخبة، في ١٩٩٧، ١٩٨٠، ١٩٧٠، ١٩٦٠. كما لم يقدم النموذج التركي إجابات واضحة لتساؤلات محورية، منها تلك المتعلقة بالعلاقة بين الدين والسياسة، والتي تنعكس سلباً على قضايا داخلية مهمة، كالحجاب على سبيل المثال. وهناك الكثير مما

يتوجب القيام به، فيما يتعلق بتعميق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وتخفيض حاجز نسبة العشرة في المئة الضرورية، كحد أدنى لتمثيل أي حزب في البرلمان. بيد أن نفر آخر من المراقبين يرى أن عدم مثالية النموذج التركي ربما تعزز من فرص استلهامه عربياً، خاصة أن اقترابه من المثالية غالباً ما يصعب من فرص الاستفادة منه.

وعلينا ألا ننسى أخيراً أن تجارب الدول لا تستنسخ، فأتاتورك نفسه حينما سعى لتقليد النموذج الأوروبي في العلمانية والحدثة، نقله بشكل انتقائي، لم يراع خصوصية الحالة التركية، واختلاف ظروفها عن نظيراتها في الغرب، فكانت علمانيته أصولية مفرطة في العداء للدين، وحقوق الأقليات الإثنية، على نحو أوجد لتركيا مشاكل لا زالت تعاني منها حتى يومنا هذا. والشيء ذاته تكرر مع الحبيب بورقيبة في تونس بعد ذلك بعدة عقود، حيث أخفق في نقل التجربة العلمانية التركية بعد أن تعاطى معها على نحو انتقائي.

ثمة اعتبار آخر مهم يتمثل في وجود شيء من الممانعة الشعبية العربية لمحاكاة «النموذج التركي»، أو غيره. فالشعوب العربية الثائرة أو المنتفضة، منذ انطلاق «الربيع العربي»، لم تبد في غالبيتها، ميلاً لاستلهاام النموذج التركي أو غيره، حيث رفعت شعارات مطالبة بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، من واقع خصوصياتها، ورفضت أية وصاية خارجية، أو تقليد تجارب أخرى.

رابعاً: سيناريوهات المستقبل

أعادت التطورات المتلاحقة والتحولات المتسارعة التي تعصف بالمنطقة جراء «الربيع العربي»، والتي كان من أبرزها ارتباك علاقات أنقرة بتل أبيب، ودمشق، وطهران، بالتزامن مع سقوط نظام مبارك، وما تلاه من زيارة أردوغان للقاهرة، والتي دشّن خلالها مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك بين البلدين، أعادت إثراء الجدل مجدداً بشأن مستقبل العلاقات بين تركيا «الصاعدة»، ومصر «الجديدة».

ويمكن الزعم بأن نوايا أنقرة لتعزيز التقارب مع مصر قد بدأت في الاختمار منذ العام ٢٠٠٢، مستندة إلى ما توقعه حكومة «العدالة والتنمية» من فرص، ومغانم هائلة يطويها ذلك التقارب، كون مصر تعد سوقاً واعدة للمنتجات والاستثمارات التركية المتنامية، كما تتمتع بموقع استراتيجي متميز، يجعل منها بوابة مهمة للأسواق الشاسعة، والمصادر البكر للمواد الخام، التي تعج بها القارة السمراء. هذا ناهيك عن توفر ركائز حضارية و جيو - استراتيجية مشجعة على تعزيز التقارب بين البلدين، اللذين يعدان أكبر قوتين اقتصاديتين وعسكريتين في المنطقة، علاوة على تنامي رغبتيهما المشتركة في تأكيد سيادة قرارهما في مواجهة الضغوط الأمريكية، والخطرة الإسرائيلية، من خلال تنسيق مشترك، يكفل صياغة رؤية واضحة ومتكاملة لتعاون ناجز بين البلدين في هذا المضمار، خلال المرحلة المقبلة.

وفي عرضه لتصور أنقرة بشأن مستقبل العلاقات مع القاهرة، أعلن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، يوم ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١، بأن بلاده بصدد تدشين تحالف مع مصر «الجديدة»؛ لتأسيس ما أسماه «محور ديموقراطية» جديد في الشرق الأوسط. ولفت أوغلو إلى أن مصر ستصبح محور جهود تركيا في الفترة المقبلة، متوقعاً زيادة استثمارات بلاده في مصر من ١.٥ مليار دولار إلى خمسة مليارات خلال العامين التاليين، وأن تزيد المبادلات التجارية من ٣.٥ إلى خمسة مليارات دولار قبل نهاية عام ٢٠١٢، وإلى ١٠ مليارات دولار في العام ٢٠١٥، مشدداً على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية من أجل توازن القوى الإقليمي. وأضاف أوغلو أن تركيا عرضت رؤية لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط سقطت فيها تحالفاتها السابقة مع سوريا، وإسرائيل، مقابل ازدهار التحالف مع مصر، وهو التحالف الذي يمكنه خلق محور جديد للقوة، في وقت يتضاءل فيه التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط، الأمر الذي علقت عليه الصحيفة ذاتها بالقول: «إن نظاماً جديداً في منطقة تموج بالثورات قد بزغ».

ومن منظور آخر، يحق للمراقب الادعاء بأن جملة التطورات والتحويلات الإقليمية التي ألفت بظلالها على المنطقة بجزيرة «الربيع العربي»، قد أعطت زخمًا قويًا لمساعي حكومة أردوغان على درب الشراكة مع مصر، التي جاءت زيارته لها متزامنة مع اتجاه شهر العسل التركي - السوري إلى الأفول، بجزيرة مواقف أنقرة من انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد. فضلًا عن تفاقم التوتر بين أنقرة وتل أبيب، عقب التسريبات الأمريكية عن تقرير «بالمر»، حول حادثة أسطول الحرية التركي، إضافة إلى احتدام الصراع في إقليم شرق المتوسط بين تركيا وقبرص التركية من جهة، واليونان وقبرص اليونانية وإسرائيل من جهة أخرى، علاوة على أطراف إقليمية لها مصالح وحسابات في الإقليم، جلها النفط والغاز، وكروسيا، وإيران، ولبنان، ومصر.

ووسط هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، جاءت موافقة حكومة «العدالة والتنمية» على نشر رادارات للدروع الصاروخية الأطلسية على الشطر المقارب لإيران وروسيا من الأراضي التركية، لتحرك الخلافات المزمنة، والمخاوف الكامنة بين أنقرة وهاتين الأخيرتين. ففي حين نددت طهران بهذه الخطوة معتبرة إياها تواطؤًا من تركيا مع الغرب وإسرائيل؛ محاصرة بعض دول المنطقة، وتهديد الأمن والاستقرار الإقليميين، ذهبت موسكو أبعد من ذلك حينما دلفت إلى معادلة الصراع حول ثروات إقليم جنوبي شرقي المتوسط، معلنة عن نيتها تقديم قرض عاجل لقبرص اليونانية، بقيمة اثنين ونصف مليار يورو؛ لدعم مشاريعها الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز في الإقليم.

وفي ذات السياق، لاحت محاولات الاصطفاف الإقليمي، التي تقودها طهران ودمشق، بالتعاون مع بغداد، ضد التوجهات والمشاريع التركية الجديدة حيال سوريا وإيران، والهادفة إلى تعظيم مغانم أنقرة، وتقليص خسائرها المحتملة من تداعيات «الربيع العربي». فلقد حملت زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بغداد نهاية أغسطس/ آب ٢٠١١، ومباحثاته مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بين ثناياها إحياءات بجهود تمهيدية لحوار ثلاثي موسع يضم إيران، بغرض بلورة

استراتيجية حازمة لحمل حكومة العدالة على مراجعة مواقفها وحساباتها إزاء الدول الثلاث، كما مشاركتها في الدرع الصاروخية.

وعديدة هي المؤشرات التي تعزز من سلامة هذا الطرح، لعل أبرزها موقف المالكي الأخير والمفاجئ، الذي يربط بين التزام حكومة العدالة بالتعهدات المائية الواجب على تركيا تقديمها للعراق من مياه دجلة والفرات، وبين مصير معاهدة التعاون الاستراتيجي المبرمة بين البلدين. هذا ناهيك عن تهديدات نظام بشار لأسد لحكومة العدالة باستخدام ما بحوزته من أوراق ضغط متعددة، ليس أقلها الورقة الكردية، لإجبار أنقرة على تعديل مواقفها تجاه ما يجري في سوريا، وهي التهديدات التي تتناغم ومطالبات طهران المستمرة لأنقرة بضرورة مراجعة سياساتها الحالية إزاء سوريا، وإلا ستواجه مشاكل شتى.

وفي سياق ذي صلة، جاءت تهديدات رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، لأنقرة منتصف شهر يوليو/ تموز ٢٠١٢، بضرورة وقف التعاون مع إقليم كردستان في مجال تصدير نفط ذلك الأخير إلى الخارج عبر تركيا، وإلا تأثرت سلباً العلاقات بين أنقرة وبغداد، خصوصاً على المستوى الاقتصادي.

وتأسيساً على ما سبق، يبدو أن محفزات ودوافع إقليمية ودولية عديدة تدفع حكومة «العدالة والتنمية» التركية دفعاً باتجاه التقارب مع مصر؛ بحثاً عن حلفاء وشركاء إقليميين جدد، في ظل التغيرات الجوهرية التي تعترى منظومة العلاقات الإقليمية بجزيرة «الربيع العربي».

خامساً: تحديات

على الرغم من توفر عوامل مشجعة ومتنوعة عديدة على رفع سقف العلاقات بين مصر وتركيا، برأسها تطل تحديات عديدة أمام الجهود المبذولة في هذا المسعى خلال المرحلة الحالية، لعل أبرزها:

اعتبارات داخلية تركية، فإذا كان التلهف التركي صوب تعزيز الشراكة بين أنقرة والقاهرة وليد أفكار وتوجهات حكومة حزب «العدالة والتنمية»، فإن مصير هذا التوجه يبقى محل تساؤل في حال مغادرة حكومة الحزب ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا، إثر أية انتخابات مقبلة، وتزداد تعقيدات هذا الأمر في ظل صعوبة الجزم بأن هذا التوجه قد تحول من رؤية حكومة، أو برنامج حزب، إلى مشروع دولة تركية تواصل السير باتجاهه، بصرف النظر عن شكل الحكومات، أو خلفياتها الفكرية والأيدولوجية.

ففيما يخص عنصر التوقيت، تأتي التحركات التركية لتعزيز التقارب مع مصر حاليًا في خضم «الربيع العربي»، وما يفرضه من تغيرات جسام في هياكل وأشكال الأنظمة العربية، ستترك لا محالة تأثيرات مهمة على بنية وتفاعلات المنطقة ككل. الأمر الذي سيفرض على كافة الفاعلين، من داخلها أو خارجها، إعادة صوغ سياساتهم الخارجية واستراتيجياتهم بما يتماشى والواقع الذي لا يزال بعد قيد التشكل.

ويبدو أن خصوصية التكوين الجيو استراتيجي، كما التركيبية الإثنية لمنطقة الشرق الأوسط، وما تستتبعه من سياسات وتحركات إقليمية ودولية إزاء المنطقة، مضافاً إليها التداعيات المحتملة للربيع العربي، قد تضافرت جميعها لوضع سقف محدد لأي تقارب مصري - تركي، يجعله حبيس العلاقات التجارية، والوشائج الثقافية، دون أن يبلغ مستوى التعاون العسكري، أو الشراكة الاستراتيجية. وهو ما بدا جلياً في عدم وجود تسريبات عن إبرام القاهرة وأنقرة أي اتفاق، على أية صورة من صور التعاون العسكري، أو الاستراتيجي بينهما، إبان زيارة أردوغان الأخيرة لمصر، برغم وجود وزير الدفاع التركي ضمن الوفد المصاحب لأردوغان.

ومن شأن حصر العلاقات المصرية - التركية في المجالات التجارية والثقافية فحسب، أن يقلص من العوائد التي يتوقعها الطرفان من ورائها، خصوصاً في ظل افتقاد القاهرة للجهازية والحماسة، فضلاً عن تشعب علاقات تركيا وشراكاتها الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بجاهزية مصر وحماستها لتوثيق عرى التعاون مع تركيا، يجوز القول إن من الصعب عليها خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها حاليًا بلورة سياسة خارجية بعيدة، أو حتى متوسطة المدى، سواء حيال تركيا، أو في أي اتجاه دولي أو إقليمي آخر، وذلك بحكم خصوصية الظرف التاريخي المصري، حيث تشهد البلاد ثورة شعبية أطاحت برأس نظام حكم لأكثر من ثلاثة عقود، وتلمس سبيلها لإعادة بناء الأطر المؤسسية والدستورية، التي تكفل الانتقال من مرحلة الثورة إلى وضع الدولة. وقد وضحت تداعيات هذا الأمر جلوية في احتكار الجانب التركي وحده لمبادرات ومشاريع الشراكة مع مصر، في ظل غياب شبه كامل لأية مبادرات، أو تصورات مصرية مماثلة، أو حتى رؤى واضحة للتعاطي مع تلك المبادرات، وكيفية تفعيلها، وتعظيم الاستفادة المشتركة منها.

كما أن مصر ما بعد الثورة تشهد نشأة وبلورة جديدة لبنيتها السياسية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الأيديولوجية؛ قد تتفق أو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي. وتُعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصرًا داخليًا، غير أنه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية؛ نظرًا لارتباطها بعملية الصراع بين الرؤية التقليدية ورؤى جديدة تركز على تحقيق المطالب الشعبية، لا سيما فيما يخص العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ويمكن القول إن نمو الحس القومي العربي المنغلق على نفسه في فترة ما بعد الثورة المصرية، قد يؤثر سلبًا على سياسات التقارب المصري - التركي، خاصة مع تكثيف تركيا لمبادراتها بقضايا الشأن العربي، وهو ما قد يفرز حالة من التخوف والقلق من ارتداد وارتجاع المكانة المصرية أمام تقدم تركيا في المنطقة.

في غضون ذلك، يواجه طرح وزير الخارجية التركي، داوود أوغلو، بشأن تشكيل «محور للديمقراطية» بين أنقرة والقاهرة؛ ليكون دعامة للشراكة بين البلدين، ورافعة لتوازنات إقليمية جديدة، مشاكل عديدة أبرزها عدم اتساق معدل التطور الديمقراطي في البلدين. ففي الوقت الذي تمضى حكومة العدالة بثبات نحو استكمال بناء جمهورية

جديدة، تنجز خلالها عملية التحول الديمقراطي، عبر مشروع إصلاحى شامل، يستند إلى إرث علماني ودستوري ومؤسسي ودعم غربي، لا يزال التحول الديمقراطي في مصر مستعصياً، ومكبلاً بتعقيدات، ومفاجآت المرحلة الانتقالية.

ويشكل استمرار الحساسية المصرية الرسمية حيال تركيا عقبة كثود أمام شراكة فاعلة بين البلدين، فخلال العام الأول من المرحلة الانتقالية للثورة المصرية، التي كان يديرها المجلس العسكري، كانت خطب أردوغان وتصريحاته ولقاءاته، المتلفزة والمنشورة، التي أمطر بها المصريين، إبان زيارته الأخيرة للقاهرة، وكانت تدعو إلى إرساء قيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتلبية مطالب الشعوب من أجل العدالة والكرامة والحريات، لا تروق كثيراً للمجلس العسكري، خصوصاً وأن لحكومة العدالة تجربة مدوية في تقليص النفوذ السياسي للجيش التركي، ومناقشة نفقاته وميزانيته السنوية، وإضفاء الطابع المدني على مجلس الأمن القومي التركي، وحصر صلاحياته في نطاق استشاري صرف، بعد أن كان صاحب القول الفصل.

وبعيد انتخاب الدكتور محمد مرسى لرئاسة الجمهورية، وتقلده مهام منصبه في شهر يوليو/ تموز ٢٠١٢، بقيت الحساسية المصرية حيال تركيا، وإن في ثوب جديد، بدا جلياً خلال زيارة أردوغان قبل الأخيرة لمصر، وإعلانه موقفه الواضح الداعم للعلمانية، والديمقراطية، والدولة المدنية، وتأكيد أنه حزب ليس إسلامياً، هرع الإسلاميون، الذين سبقوا واستقبلوا أردوغان بوافر الترحاب، للتعبير عن صدمتهم واستيائهم من تصريحاته، وبينما ندد يريدوهم بما اعتبروه مساع تركية فاشلة للهيمنة على المنطقة، شهدت مساعي التقارب بين القاهرة وأنقرة بروداً لافتاً، لم يتردد الأتراك في التعبير عن قلقهم منه خلال الأشهر القليلة التي أعقبت تلك الزيارة.

وفيما يتصل بالآليات صنع السياسة الخارجية التركية إزاء دول «الربيع العربي»، وفي القلب منها مصر بالطبع، تبرز حقيقة مهمة مفادها أن حكومة العدالة قد بلورت استراتيجية تصفير المشاكل، وتعزيز الاستقرار والتعاون مع دول المحيط الإقليمي، على افتراض بقاء الوضع داخل الدول العربية على ما هو عليه، من حيث أنظمة الحكم

المتشبثة بالسلطة والمهيمنة عليها، بيد أن «الربيع العربي» قد أفرز تحولات من شأنها أن تربك تلك الاستراتيجية التركية، لا سيّما محورها الاقتصادي الذي يعد قاعدتها الأساسية، إذ قفز حجم التبادل التجاري بين تركيا والعرب من ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، إلى قرابة الـ ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مع توقعات تركية لبلوغه ١٠٠ مليار دولار في غضون سنوات قلائل. وهو الأمر الذي دفع بمحللين أتراك وغربيين للتكهن بأن «الربيع العربي» قد يزعج بأنقرة للعودة إلى محيطها الغربي وإسرائيل؛ بسبب حالة الصيرورة التي تخيم على المنطقة، والتي قد لا تصب مخرجاتها بالضرورة في مصلحة الأتراك، وإن على المدين القصير والمتوسط.

وبخصوص العوامل الخارجية، يأتي الملف الإسرائيلي على رأس هذه العوامل؛ حيث سيؤثر التدهور المستمر في العلاقات التركية - الإسرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصر الذي يحاول، قدر استطاعته، الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته بإسرائيل، خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها، مراعيًا لأقصى درجة متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة. غير أن كل تحسن سيطرأ على العلاقات التركية - الإسرائيلية، يمكنه أن يؤثر سلبيًا على الصورة التركية لدى النخبة والشعب المصري، ويسحب من رصيد تركيا لديهما؛ فإن كان الملف الإسرائيلي أحد ملفات الخارجية التركية، فإنه بالنسبة لمصر الملف الأبرز، وقضيتها الأساسية منذ قيام الجمهورية المصرية.

ولا أحسب أن واشنطن سترحب بأن يرتقى التفاهم أو التعاون بين القاهرة وأنقرة إلى المستوى الاستراتيجي، الذي قد يفضي بمرور الوقت إلى خلل استراتيجي في موازين القوى الإقليمية يضر بمصلحة إسرائيل، خصوصًا إذا ما تألفت كل من مصر وتركيا والسعودية، ضمن منظومة إقليمية جديدة، ربما تنجح في إيجاد ركائز صلبة لحوار، أو تفاهم، مع طهران لاحقًا.

خاتمة

أما وقد دلفت كل من تركيا ومصر بالفعل إلى مرحلة الحوار الاستراتيجي، بعد أن توفرت لديهما القناعة، كما الرغبة المشتركة؛ لإجراء تعديلات في موازين القوى الإقليمية بالمنطقة، فإنه يتعين عليهما الحفاظ على عدم تراجع تلك العلاقات إلى الوراء، فالإلى جانب قدرتيهما معاً على صناعة السلام بالمنطقة، وتحقيق استقرارها، يمكن لكليهما تحقيق مغنم شتى، وفي أكثر من اتجاه، عبر تقارب بناء. ولما كانت تركيا تحتاج إلى مصر بقدر ما تحتاج مصر إلى تركيا؛ سيكون من الصعب الحديث عن تنافس سلبي على الدور أو الزعامة في المنطقة؛ فكلتاهما دولتان قويتان، ولهما عناصر قوة مختلفة ومتفقة على مستويات عدة، يمكن لها أن تحقق لهما توازناً في القوى، يحول دون أن يطغى أيٌّ منهما على دور الآخر ومكانته. فالشرق الأوسط حالياً أحوج ما يكون إلى الحركية التركية، والخبرة المصرية، من أجل إقرار السلام والعدل وتحقيق التقدم والنهضة لدول المنطقة جميعاً.

وما بين فرص وتحديات تكتنف الاستراتيجية التركية الجديدة الرامية إلى إعادة هيكلة علاقات أنقرة وتحالفاتها الإقليمية، خصوصاً مع القاهرة، في وسعنا الادعاء بأن احتمالات نجاح هذه الاستراتيجية، تبقى مرتبهة، إلى حد كبير، بأمرين مهمين:

أولهما، فينصرف صوب إمكانية تحويله من مجرد توجه ظرفي، ضمن برنامج حكومة، أو ردود فعل حزب حاكم، في بلد متقلب المزاج كتركيا، على اصطفاقات وتحولات إقليمية مرحلية مباغتة، إلى مشروع دولة متكامل ومتواصل، بحيث لا يتوارى، أو يتجمد حالة ما إذا أقل عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، خصوصاً أن هناك تيار لا يستهان به داخل تركيا، لا يزال يشكك في جدوى تعزيز التقارب مع الدول العربية، على حساب علاقات تركيا بإسرائيل والغرب، لا سيما في ظل التدايعات الغامضة المحتملة، التي لازال «الربيع العربي» غير المكتمل يحملها في جعبته.

وأما ثانيهما، فيرتبط بمدى نجاح مصر «الجديدة» في التخلص من حساسياتها المزمنة حيال تركيا وتجربتها اللافتة، واستكمال البنيان المؤسسي، والإطار الدستوري للجمهورية المصرية الجديدة، ثم التحرر من إसार الضغوط والإملاءات الخارجية، والتخلي عن التردد والرهانات الخاطئة على سياسة الوضع القائم، والعمل بدأب ووعى لدراسة المبادرات التركية، توطئة لتفعيلها، وإعادة تكييفها، وتوسيع مجالاتها على النحو الذي يعود بالنفع العميم على طرفيها.

وظني أن مثل هذا التوجه المصري المنشود قد يتطلب تطوراً نوعياً في فكر ومنهج تيار الإسلام السياسي عموماً، وجماعة الإخوان المسلمين تحديداً، ليس فيما يخص العلاقة مع العالم الخارجي فحسب، ولكن فيما يتصل بالعلاقة الشائكة والملتبسة بين الدين والدولة.